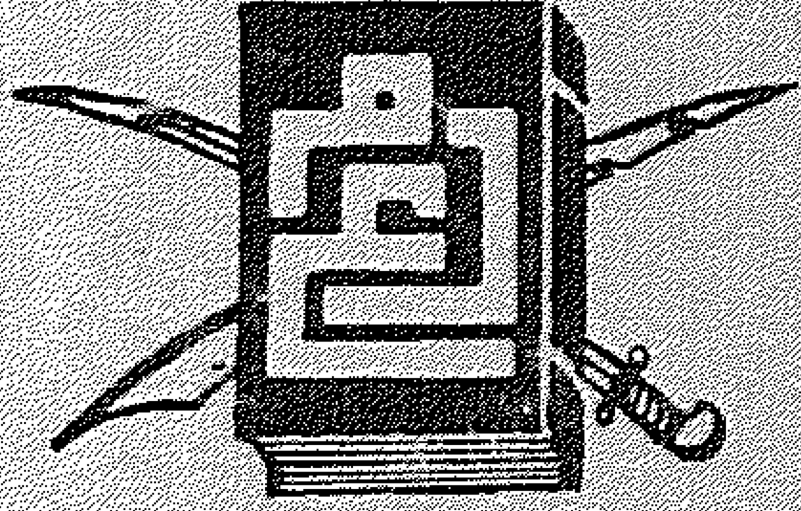
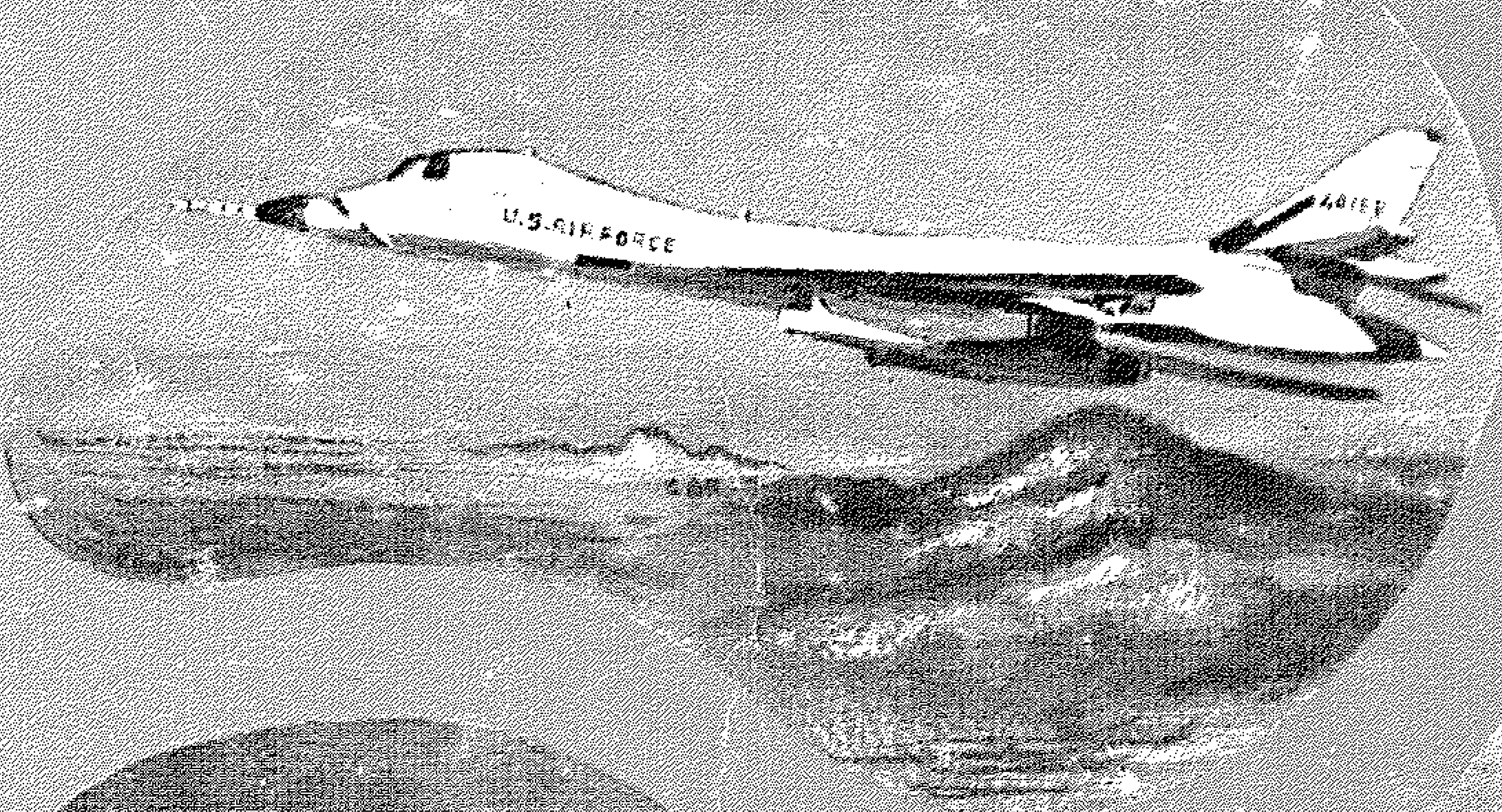
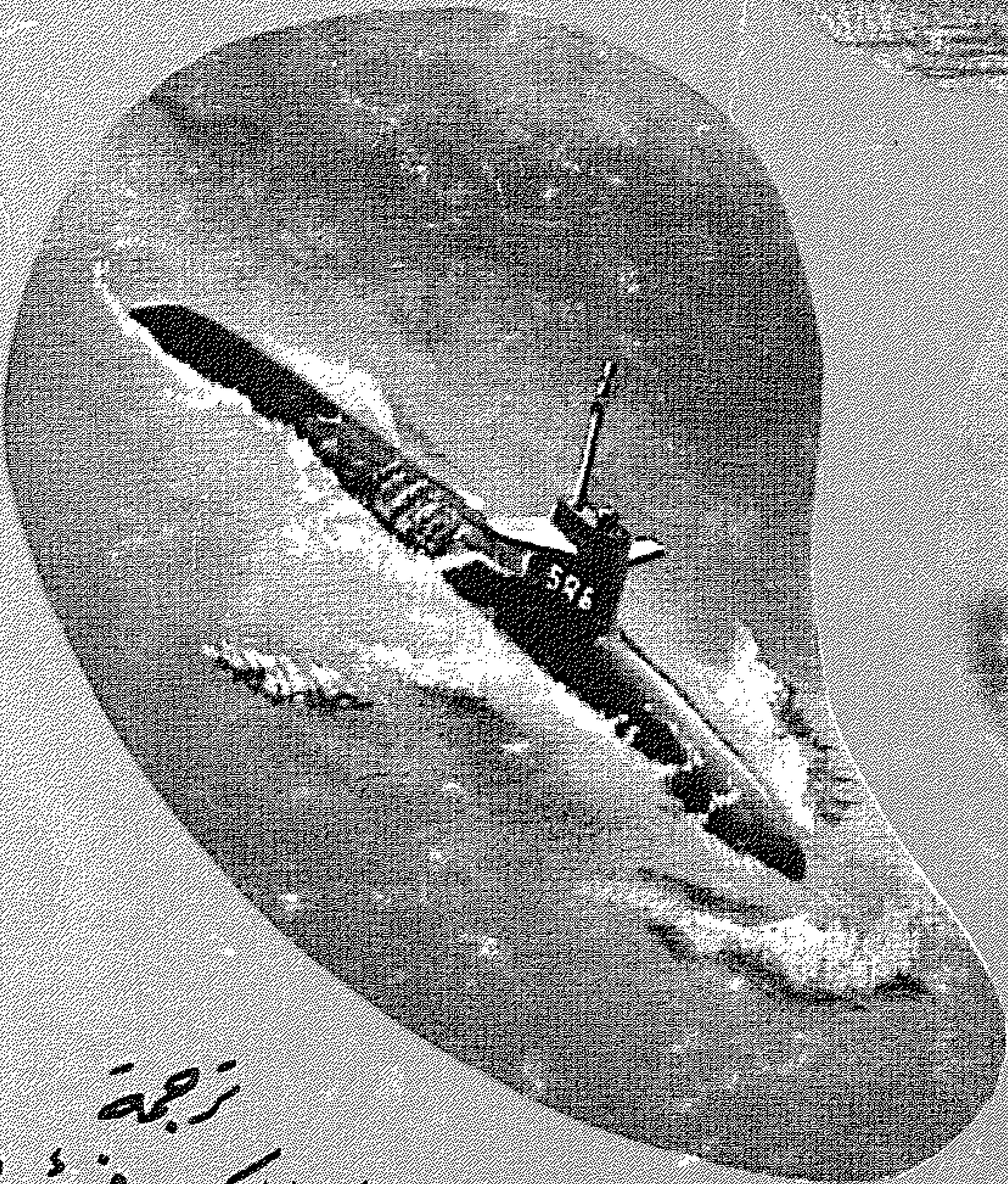
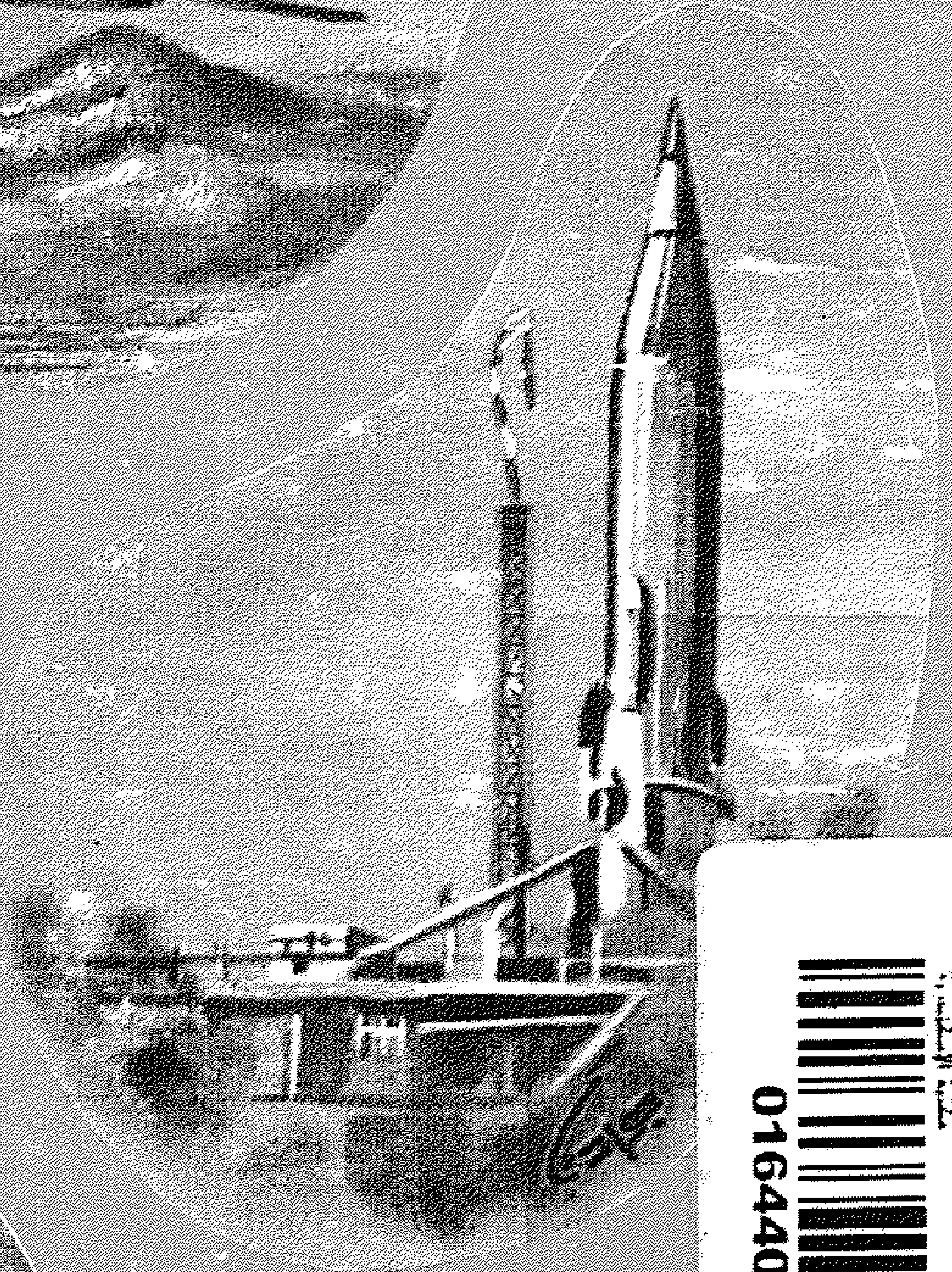
ر. غ. بوغدانوف
م. أ. ميلشتاين
ل. س. سيميكو

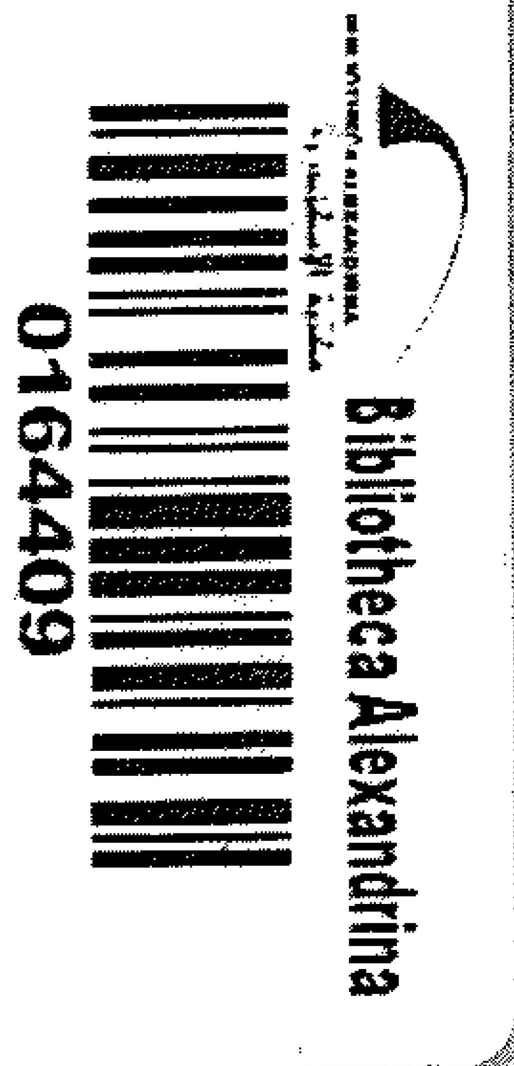


الاستراتيجية العسكرية
للولايات المتحدة الأمريكية







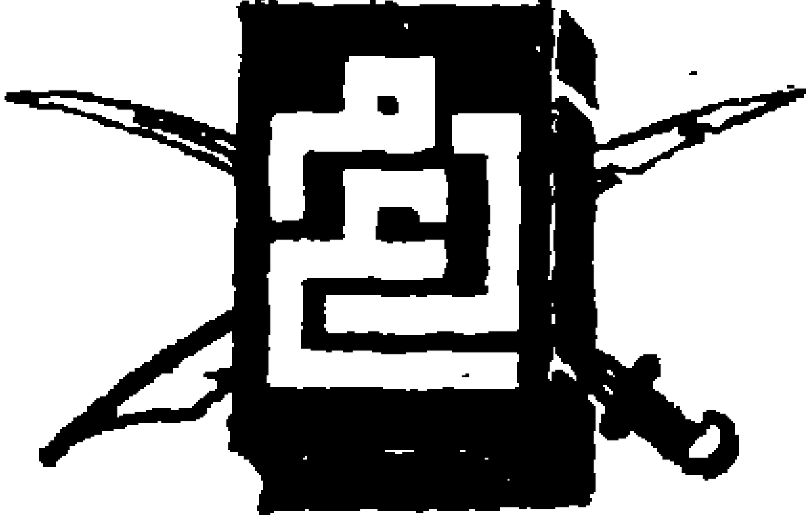


ترجمة
العميد الركن نافع أيوب

مركز الدراسات العسكرية
دمشق ١٩٨٦

المفاهيم الاستراتيجية العسكرية

للولايات المتحدة الاميركية



ر.غ. بوغدانوف
م.أ. ميلشتاين
ل.سي. سيميكو

المفاهيم الاستراتيجية العسكرية

للولايات المتحدة الأميركية

ترجمة:
العميد الركن نافع أيوب

مركز الدراسات العسكرية
دمشق ١٩٨٦ م

تقـديم المركز

كتاب جيد كتب من قبل كتاب عسكريين سوفييت يشرحون فيه المفاهيم الاستراتيجية والسياسية للولايات المتحدة الاميركية ، مضامينها ودلالاتها وظروف الاعلان عنها . ونظرا لكون السوفييت هم أكثر المهتمين بملاحقة ومتابعة الاستراتيجية الاميركية ، فان دراساتهم المعروضة في هذا الكتاب هي الاكثر شرحا ووضوحا .

كتاب هام ، يتناسب ومعرفة الضباط الامـراء والقادة في قواتنا المسلحة ، وكذلك لمطالعة طلاب أكاديمية القيادة والاركان ، ومتابعي العلم العسكري في قواتنا المسلحة .

مركز الدراسات العسكرية

مقـــدمة

ان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، المتبناة والمعمول بها من قبل القيادة العسكرية السياسية في الولايات المتحدة الاميركية ، تعتبر العناصر الرئيسة في العقيدة العسكرية الاميركية ، علما بأن هذه المفاهيم تشكل عادة الاسس الهامة المستقلة لهذه العقيدة . وبالاضافة الى ذلك ، فهي تحدد الاتجاهات المعتمدة في بناء القوات المسلحة أو أنواع هذه القوات (ونذكر منها ، على سبيل المثال ، مفهوم « الكفاية » أو مفهوم « الحرب ونصف الحرب ») ، بينما تعبر مفاهيم أخرى عن وجهات النظر المتصلة بطبيعة الحرب ، وطرق خوض العمليات أو الاعمال القتالية [والتي نذكر منها ، على سبيل المثال أيضا ، مفهوم « انتقاء الاهداف » أو مفهوم « الحرب الاستراتيجية المحدودة » ، ومفهوم الحدود الامامية (جمع الحد الامامي) ، الخ ...] .

وعموما ، فان مجموع هذه المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، المعمول بها رسميا في الولايات المتحدة الاميركية ، يشكل المضمون الاساسي للعقيدة العسكرية الاميركية .

ومن الواضح ان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تعتبر من حيث الجوهر انعكاسا لسياسة الامبريالية الاميركية ، التي يوجهها هدف أساسي يتمثل بالتحقيق الاكثر فعالية لاغراض السياسة الخارجية الاميركية عبر استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها .

وغالبا ما نجد أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعطي تحديدا أو تعريفا غامضا وغير دقيق للعديد من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية . وهي تلجأ الى ذلك ، بغية اخفاء المضمون الحقيقي لهذه المفاهيم ، وتعمل على صياغتها بحيث تبدو ذات طابع دفاعي ، وموجهة ضد المعتدين المحتملين . وبالاضافة الى ذلك ، فثمة هدف آخر هو جعل كافة الاجراءات العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تبدو وكأنها ملزمة أو اضطرارية ، ودفاعية فقط . وفي ضوء ذلك ، فقد أصبح لزاما على مؤلفي هذا الكتاب ، أن يعملوا على كشف المضمون الحقيقي واتجاهات المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، واظهارها على حقيقتها .

وبالطبع فان هؤلاء المؤلفين لا يدّعون امكانية كشف وايضاح كافة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، التي يعمل بها في الوقت الراهن . ولكنهم ينظرون الى الهدف من هذه المفاهيم عبر التدقيق الصارم للمراجع الاساسية للصياغة والعوامل التي تحدد محتواها ، والقاء الضوء على طرق اعدادها ، وكذلك عبر التحليل الدقيق للفقرات الهامة فيها .

وفي الوقت ذاته ، فان المؤلفين يجهدون ، ليس الى تحليل المضمون الدقيق للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية فحسب ، بل يعملون أيضا على اظهار جوهرها الفكري ، الذي يعتبر بدوره مبررا لممارسة النزعة العسكرية ، والسياسية ، ((من موقع القوة)) .

ولا يجب أن يخطر قط على بالنا ، أن المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية تخضع للتغير باستمرار ، فهذا الامر لا يحدث الا بناء على رغبة أو رأي الرئيس الاميركي ، أو وزير الدفاع ، أو استجابة لمصالح مجموعات معينة من الناس في هذه الدولة ، تمارس تأثيرا ما على السياسة فيها . ونظرا لان هذه المفاهيم الاستراتيجية العسكرية تمثل جزءا من العقيدة العسكرية ، فانها تظل معمولا بها لفترة زمنية طويلة نسبيا ، وبالتالي فانها تعتبر ذات طابع راسخ ، بالرغم من خضوعها للتدقيق والتعديل في أغلب الاحيان . أما بالنسبة لجوهرها السياسي ، وتوجهها أو تأثرها بالسياسة العامة للدولة ، فانها تظل غالبا ثابتة ، لانها تنبع أساسا من الجوهر الطبقي والسياسي للدولة ، ومن طبيعتها الاجتماعية المحددة . وفي هذا المجال ، فان السياسة الخارجية للامبريالية (أي للدول الممثلة لها) أثبتت خلال الاعوام الخمسين الماضية انها لا تغير طبيعتها الرجعية العدوانية . وكذلك فان السنوات الاخيرة أثبتت أيضا صحة هذا الاستنتاج ، حيث أن وصول وجوه أميركية جديدة الى السلطة ، وان كان لا يؤدي حتما الى تغيير هذه المفاهيم فانه يغير على الاقل تسمياتها . وهكذا ، فان المفاهيم التي كانت تأخذ بها الادارات الجمهورية الاميركية ، لا تزال معمولا بها حتى الوقت الراهن . وفي هذا السياق يقول الرئيس الاميركي الاسبق نيكسون : ((أن كل حكومة أميركية تعمل في مجال الامن القومي باعتبارها حلقة في سلسلة ، وبالتالي فانها تراعي ضرورة استمرار وجود القوات المسلحة بوضعها الراهن ، علما بأن المخصصات المالية السابقة تكون قد اعتمدت على أساس فترة طويلة من الزمن ، وعلى الحد من امكانية تغييرها خلال فترة قصيرة)) [1] .

---

(١) انظر تقرير وزارة الخارجية الاميركية ، المؤرخ في الثاني والعشرين من شهر آذار من عام ١٩٧١ ، الصفحات ٤٠٦ ــ ٤١٢ .

يوافق على هذا الرأي أيضا الممثلون الآخرون للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة . ونذكر على سبيل المثال ، أن المدير السابق لوكالة السيطرة على الاسلحة ونزع السلاح السيد ايكليه IKLE كان قد أعلن في احدى كلماته في شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٧ ، ان القوى الاستراتيجية الحالية تعتبر ، الى حد كبير ، نتيجة لتنفيذ القرارات التي كانت قد اتخذت في أعوام الخمسينات . وهو يشير بذلك الى أن صنع ونشر الاسلحة الاستراتيجية يحتاج الى عشرات الاعوام ، كما أن هذه الاسلحة يمكن أن تبقى في التسليح لمدة عشرين عاما أو أكثر بعد ادخالها في الخدمة الفعلية . وفي الوقت ذاته فان القرارات التي تتخذ في الوقت الراهن ، تمارس ، هي الاخرى ، تأثيرا كبيرا على المستقبل . وهكذا ، فانه لا تراعى في الولايات المتحدة الاميركية العلاقة الوثيقة بين العقيدة العسكرية والسياسة في مجال « الامن القومي » فحسب ، بل وفي العامل العسكري — التقني أيضا ، الذي يمتد تأثيره الى مدى طويل ، وخاصة اذ نأخذ بالاعتبار المهلة الزمنية الطويلة التي يتم خلالها استخدام مختلف الانظمة السلاحية في القوات المسلحة .

اذن ، كيف يمكن أن توضح في هذه الحالة ، كون الدوائر الحاكمة الاميركية مضطرة من وقت الى آخر للتخلي عن المفاهيم الاستراتيجية — العسكرية القديمة ، وللاخذ بمفاهيم جديدة أخرى ؟ هناك أسباب عديدة لذلك ، ولعل أهمها هو استمرار التبدل في نسب القوى على المسرح الدولي لصالح قوى السلم والاشتراكية ، وفي اعادة النظر بسوء التقديرات والحسابات الخاطئة في مجال السياستين الخارجية والعسكرية الاميركيتين ، وفي تنامي الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية ضمن المجتمع الاميركي ، وكذلك في ظهور نماذج جديدة من الاسلحة والمعدات الحربية . وبالطبع ، فان كل ذلك يجعل واشنطن مضطرة للبحث عن مفاهيم استراتيجية عسكرية جديدة ، تستطيع ان تعمل ، حسبما يرى أصحابها ، على تقوية وضع الولايات المتحدة ، وأن تؤمن تحقيق خططها ومشاريعها أو نياتها .

تدل الخبرة التاريخية وأحداث الاعوام الاخيرة على أن الاسس السياسية والطبيعة العدوانية للسياسة العسكرية الاميركية لا تزال ثابتة . وأما ما تغير أو خضع للتدقيق ، فهو أشكال وطرق استخدام القوة العسكرية ، من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية . وفي الوقت ذاته ، نجد « ان الاستراتيجية العدوانية الحادة للامبريالية ، لا تزال ، كما كانت في السابق ، موجهة قبل كل شيء ، وبالدرجة الاولى ، للعمل ضد الدول الاشتراكية » .

وعموما ، فان الدوائر الحاكمة الاميركية كانت قد أعلنت رسميا في نهاية أعوام الستينات ، عن الوصول الى مرحلة التعادل في المجال الاستراتيجي العسكري

بين الولايات المتحدة الاميركية ، والاتحاد السوفييتي . وبالتالي ، فقد اضطرت هذه الدوائر الى الخروج باستنتاج عن أن حساباتها التي كانت قد أعدتها حسب المفاهيم الاستراتيجية العسكرية السابقة أصبحت غير صحيحة ، وهكذا ، اعتبرت هذا التعادل أحد الاسباب الرئيسة التي دفعت واشنطن الى الدخول في مفاوضات مع الاتحاد السوفييتي بغية الحد من الاسلحة الاستراتيجية .

وبالرغم من ذلك ، فان البنتاغون كان يحاول مؤخرا ايجاد مبررات لسباق التسلح ، ولزيادة الانفاق العسكري ، واعداد مفاهيم استراتيجية عسكرية جديدة ، معتمدا على الادعاء بوجود « تهديد سوفييتي جديد » و « نمو متزايد في القوات المسلحة » للاتحاد السوفييتي ، والدول الاخرى الاعضاء في حلف وارسو ، الامر الذي يشكل خطرا على الولايات المتحدة اذا ما تخلفت في هذا المجال العسكري ، وهنا نجد أن كل شيء يأخذ مكانه بالشكل والاسلوب الصحيح . فلا الاتحاد السوفييتي ، ولا الدول الاعضاء في حلف وارسو ، عملت على زيادة حجم قواتها العسكرية في السنوات الاخيرة ، كما أن تعداد هذه القوات لا يزال على ما كان عليه ، حسبما أعلن وزير الدفاع السوفييتي السابق المارشال اوستينوف ، الذي أضاف أيضا : « بأن العكس هو الذي حصل فعلا ، حيث عملت الدول الاعضاء في حلف الناتو على زيادة تسليحها ، وعلى تحسين نوعيته ، وتشكيل تشكيلات جديدة (فرق ، وفيالق ، وما فوق) ، غير عابئة بما يترتب على ذلك من توتر في العلاقات الدولية »[٢] .

وفي الوقت الراهن ، تعمل الولايات المتحدة الاميركية على ايجاد مفاهيم استراتيجية ـ عسكرية جديدة . وهناك دوائر معينة في هذه الدولة ، لا تزال أسيرة أفكارها السابقة ، وبالتالي فهي لا تزال تعمل في أجواء بعيدة عن الواقع . وهكذا ، فان أصحاب الفعاليات في واشنطن ، الذين يمثلون المركب الصناعي ـ العسكري ، يعملون اما على تجاهل حقيقة المساواة في القوى الاستراتيجية ، أو يسعون الى احداث تغيير تناسب هذه القوى لصالحهم . وكذلك ، فهم يحاولون ، بطرق مختلفة ، تأمين التفوق ، حتى وان كان ذلك في بعض المؤشرات فقط ، وخاصة في مجال الخواص النوعية للاسلحة الاستراتيجية . وهناك من يشير الى خطورة وعقم هذه المحاولة ، كعضو مجلس الشيوخ ادوارد كنيدي الذي يقول في ذلك : « ليس هناك دولة تتفوق أو تتخلف عن دولة أخرى . ويجب أن تتعلم القيادات العسكرية هذا الدرس . وكل محاولة من هذا القبيل قد تخطر في أذهان البعض ،

---

(٢) انظر مجلة « الشيوعي » الصادرة في عام ١٩٧٧ العدد الثالث ، الصفحة ١٧ .

مع السعي الى تحقيق التفوق على الطرف الآخر ، لن تؤدي الا الى اثارة سباق التسلح للاندفاع الى آفاق أخرى ، وبالتالي فهي مجرد محاولة عقيمة »[٣] .

ان الاتجاهات المتناقضة في السياستين الاميركيتين الخارجية والعسكرية تنعكس في تحديث وابتكار مفاهيم استراتيجية عسكرية جديدة ، الامر الذي يشير بشكل أو بآخر الى عدم جدوى هذه المفاهيم .

وفي الولايات المتحدة الاميركية ، يتم العمل عبر آلية متشعبة الاتجاهات في اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، حيث يعتبر هذا الاعداد في الشروط الحديثة عملية غاية في التعقيد ، وتتطلب اجراء أبحاث جوهرية في العديد من الحقائق المتناقضة والمعقدة والمتنوعة ، التي تحدد بدورها التطور المحتمل لتناسب القوى بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وفي العالم ككل أيضا ، وتطور العلم والتقنية وما يتصل بهما بشكل مباشر في مجال تحسين وسائط الصراع المسلح . ويُعار اهتمام كبير أيضا الى الابحاث في عمليات التطور الاقتصادي ، بالنسبة لكل من الدولة المعنية ، والطرف الآخر . وهكذا ، فان اعداد المفاهيم التي تحدد طبيعة الحرب ، وطرق خوضها ، وبناء القوات المسلحة ، يرتبط بشكل مباشر بالبحث في عملية تطوير العلاقات الدولية في المديين القريب أو المباشر ، والبعيد أو عبر المستقبل المنظور .

وليس من قبيل الصدف في هذا المجال ، أن يتم اشراك العديد من المؤسسات غير الحكومية ، الى جانب الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة الاميركية ، في اعداد ودراسة المسائل العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، ونذكر من هذه المؤسسات ، على سبيل المثال ، ما يعرف « بمصانع خلق الافكار » كمؤسسة راند RAND ، ومراكز دراسة السياستين الخارجية والعسكرية في مختلف المنشآت التعليمية والعاملة في الابحاث عموما . وهكذا ، فان نتائج الابحاث العسكرية ـ النظرية تستخدم على نطاق واسع في الولايات المتحدة الاميركية من أجل اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية . ويتم خلال هذا الاعداد للمفاهيم المذكورة الصدام بين مصالح مختلف الدوائر السياسية والعسكرية ـ الصناعية ، وبين الاساليب المتناقضة الهادفة الى تحديد دور وأهمية القوة العسكرية ومكوناتها المستقلة في الشروط الحديثة .

ومن الضروري أن نشير هنا الى أن بعض المسائل ، التي تدرس في هذا

(٣) انظر ادوارد كنيدي في « ما وراء الوفاق والسياسة الخارجية » .

المجال ، كان قد جرى ايضاحها بشكل ما أو بآخر في عـدد من مؤلفات الكتّاب السوفييت . ومهما يكن من أمر ، فلا بد من أن نذكر أنـه لم تكن هنـاك دائما أفكار جديدة ، سواء في المراجع التي ننوه بها في هذا الكتاب (٤) ، أو في المراجع الاخرى التي جرى تحليلها ، تتصـل بالمفاهيم الاستراتيجية العسكـرية في الولايات المتحـدة الاميركيـة .

---

(٤) انظر « الاستراتيجية العسكرية » باشراف ماريشال الاتحاد السوفييتي ف.د. سوكولوفسكي ، اصدار عام ١٩٦٨ ؛ و ي.غ. غورشكوف في « دولة القوة البحرية » اصدار عام ١٩٧٦ ؛ و أ. كارينين في « فلسفة القسر السياسي » اصدار عام ١٩٧١ ؛ و « القوة العسكرية ونسب القوى العالمية » : السمات العسكرية لمفاهيم السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية ، اصدار عام ١٩٧٢ ؛ و « التقدم العلمي ـ التقني والثورة في المجال العسكري » اصدار عام ١٩٧٣ ؛ و مولشتاين م.أ. مع سلوبادينكو أ.ك. في « عن العلم العسكري البورجوازي » اصدار عام ١٩٦١ ؛ و تروفينكو غ.أ. في « الولايات المتحدة الاميركية : السياسة والحرب والايديولوجية » اصدار عام ١٩٧٦ ؛ و كاتاغونوف يو.ف في « الولايات المتحدة الاميركية : البرمجة العسكرية » اصدار عام ١٩٧٢ ؛ وغيرها .

اشترك في تأليف هذا الكتاب كل من المؤلفين المذكورة اسماؤهم ادناه :

- المرشح في العلوم العسكرية البروفسور م.أ. ميلشتاين ، للمقدمة والفصل السادس والخاتمة .
- المرشح في علم الاقتصاد يو.ف. كاتاسونوف ، للفصول الاول والثاني والثالث .
- المرشح في العلوم العسكرية ل.سي. سيمييكو ، للفصول الرابع ، والخامس ، والسادس والخاتمة (حيث اشترك مع ميلشتاين في الفصل السادس والخاتمة) .
- المرشح في علم الاقتصاد يو.غ. ستريلتسوف للفصل السابع (بالاشتراك مع المرشح في علم التاريخ ف.أ. مازينغ) .
- المرشح في علم التاريخ غ.اي. كابروتكوف للفصل الثامن .
- المرشح في العلوم العسكرية البحرية ب.د. باشين للفصل التاسع .

البـــاب الاول

طبيعة وصياغة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية

للولايات المتحدة الاميركية

الفصل الاول

السياسة والاقتصاد والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية

١ ـ الجوهر الاجتماعي ـ السياسي للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، والعوامل المحددة لها :

كانت الولايات المتحدة الاميركية ولا تزال ، خلال الاعوام الثلاثين ونيف الماضية، تشكل المركز الرئيسي الذي لا ينازعها عليه أحد في مجال سياسة الاستعداد العسكري العدوانية • وان أهمية مفاهيمها الاستراتيجية العسكرية تخرج بعيدا عن إطار الظاهرة الاميركية الصرفة • وقد أصبحت هذه المفاهيم تمثل حاليا نقطة الاستناد العسكرية ـ السياسية ، والايديولوجية لكافة القوى العسكرية والرجعية للامبريالية • وهكذا ، تنعكس في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية كافة الآمال الطبقية العامة للبورجوازيات ذات الطابع الاحتكاري ، والتي ترتبط بدورها بالسعي ، عبر استخدام القوة العسكرية ، الى الاستفادة القصوى من تناقضات عصرنا الراهن بين الاشتراكية من ناحية ، وبين الرأسمالية التي تفقد مواقعها يوماً بعد يوم من ناحية ثانية • ولعل ذلك يجد تفسيرا له في التوجه الدائم للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية ضد الاتحاد السوفييتي بالدرجة الاولى ، وضد الدول الاشتراكية الاخرى أيضاً • وعموماً فان طبيعة هذه المفاهيم تعكس السعي الامبريالي الى استخدام الوسائط الحربية ، والى الاستفادة من التناقضات الاخرى في زيادة حدة النزاعات مع قوى التحرر الوطني المتنامية في مختلف أرجاء العالم ، ومع قوى التقدم الاجتماعي في الدول الرأسمالية نفسها •

ثم ان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية تعتبر انعكاسا للنزعة العسكرية ، التي لم يسبق لها مثيل ، لدى الامبريالية المعاصرة • ويتمثل المؤشر عن ذلك في مضمون المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، وفي طبيعة الاجراءات العملية التي تجسدها • ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار الدور الكبير الذي يعطى في هذه المفاهيم للقوة العسكرية من حيث كونها سلاحاً للسياسة الخارجية ، وللطابع الامبريالي للاهداف التي توجه هذه القوة العسكرية نحو تحقيقها ؛ وللعدد الكبير من الحروب والنزاعات ، بما فيها النووية التي تؤخذ بعين الاعتبار في هذا السياق ؛ وللابعاد الكبيرة جدا ، والاتساع على مستوى العالم كله ، والطبيعة الدائمة ، لاعمال الاستعداد العسكري التي تمليها هذه المفاهيم ؛ وأخيرا للاعتماد على التعبئة القصوى ، واستخدام الموارد المادية والبشرية لدى كل العالم الرأسمالي من أجل تحقيق الاهداف العسكرية •

ان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية تعكس **التناقضات الداخلية العميقة للتسلط العسكري** في المرحلة الراهنة من الازمة العامة التي تعيشها الرأسمالية • ولعل أهم هذه التناقضات تتمثل في **تعميق « الهوة »** بين الابعاد المطلقة، التي لم يسبق لها مثيل، للقوةالعسكرية التي جرى تشكيلهاو تناميها على أساس هذه المفاهيم ، وبين الامكانيات المضغوطة باستمرار لاستخدامها من أجل تحقيق الاهداف السياسية للامبريالية [1] • ولعل السبب الرئيسي لذلك هو

---

(١) كتب الاكاديمي غ.أ. ارباتوف في وصفه لجوهر هذه التناقضات ما يلي :
« ان الحديث يدور قبل كل شيء عن إن الامبريالية لم تنجح في المحافظة على احتكار الانواع الاكثر فعالية من القوة العسكرية ، وخاصة الاسلحة النووية ووسائط ايصالها الى أهدافها .. وبنتيجة ذلك ، فان مجال استخدام القوة

التبدل في تناسب القوى لصالح المعسكر الاشتراكي ، وخاصة فيما يتصل بتعزيز القوة الدفاعية للاتحاد السوفييتي ، والدول الاشتراكية الاخرى أيضاً .

ان السعي لايجاد طرق وأساليب « الاستخدام » « غير الخطر » ، من قبل الامبريالية للقوة العسكرية في الظروف التي تتعرض فيها امكانيات هذه القوة للضغط الشديد ، يعتبر أحد الملامح المميزة للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الراهنة في الولايات المتحدة الاميركية ، ومحاولة للتأقلم مع الظروف التاريخية المتغيرة . ولعل هذا يفسر التناقض العميق في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية التي سادت في أعوام السبعينات . فمن ناحية أولى ، نجد أنه ظهرت في البداية مفاهيم نوعية جديدة الى حد ما ، انعكست في تفهم ضرورة مراعاة الحذر والتيقظ في خلق واستخدام القوة العسكرية ، وضرورة الذهاب الى حدود معينة في الاتفاق على تحديد دولي للاسلحة ، مع مراعاة التوصل الى معاهدات معينة في هذا المجال . ومن ناحية ثانية ، العمل على تعديل المضمون الاساسي للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية السابقة بحيث تصبح متلائمة مع التزايد غير المحدود في مجال التسليح . وبنتيجة ذلك ، نشأت ضرورة أو محاولة خلق

العسكرية الهائلة التي استطاعت الولايات المتحدة الاميركية أن تحصل عليها ، وخاصة في مجال « التفوق في مواقع محددة » ، تعرض لانخفاض حاد . واذ وصلت هذه الدولة الى نقطة الذروة في نزعاتها العسكرية ، بدات تكتشف مجال القصور في القوة السياسية ، حيث لم تعد هذه القوة الهائلة صالحة لان تستخدم باعتبارها أداة او سلاحا للسياسة .. علما بأنه اصبح امرا في غاية الوضوح انه لا يمكن لاية سياسة ان تحقق اهدافها ضد الخصم عبر دفعها ذلك الثمن غير المقبول ، والمتمثل بتدمير الذات » (ارباتوف في « الطرق المسدودة أمام سياسة القوة » في مجلة مشكلات السلم والاشتراكية ، لعام ١٩٧٤ ، العدد ٢ الصفحة ٤٢) .

عنصرين جديدين ومتناقضين من حيث الجوهر في المفاهيم الجديدة ، وهما سباق التسلح من ناحية ، والحد من الاسلحة من ناحية ثانية • ولكن الاتجاه الاول هو الذي سيطر في نهاية المطاف •

وفي عدد من الحالات ، بدا ان الحديث عن ضرورة مراعاة خفض مخزون الاسلحة والحد منها ، لم يكن سوى عمل يتسم بالطابع الاعلامي فقط • وان ممارسة النشاط العسكري في الولايات المتحدة الاميركية ، وخاصة في مجال زيادة التسلح ، تتم بشكل وأبعاد لا توحي أبدا بوجود أي اتجاه للخفض أو الحد من الاسلحة عموماً • وبالاضافة الى ذلك ، فغالباً ما تستخدم عملية خفض التسلح في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية « لتبرير » استمرار سباق التسلح • وعموماً فاننا نجد في تلك « الاستنتاجات » ، التي تعكس محاولات دعاة التسلط العسكري الى التكيف مع الظروف الجديدة ، اثباتاً لما يلي :

ـ ان خفض وزيادة القوة العسكرية هما عمليتان لا تناقض احداهما الاخرى ، ولذلك فان دعم وتطوير القوة العسكرية في شروط خفض التسلح ليسا فقط ممكنين ، بل وضروريين أيضاً •

ـ ان زيادة القوة العسكرية (وخاصة فيما يتصل بادخال أنظمة سلاحية جديدة) ، هي أمر ضروري ومفيد بالنسبة للتقدم في الحد من الاسلحة (الامر الذي « يضطر » الاتحاد السوفييتي الى القبول بمعاهدات الحد من الاسلحة) ، بالاضافة الى أنها ـ أي زيادة القوة العسكرية ـ تشكل « ضمانات » في تلك الحالات التي لا تثمر فيها اجراءات خفض وتحديد الاسلحة أو يوقف العمل بها •

ـ ان اجراءات خفض وتحديد الاسلحة لا يجب أن تنفذ على نطاق واسع وبسرعة ، بل يجب أن تنفذ في مجالات معينة وضمن مهل زمنية محددة ، وإلا فان الامر قد يؤدي الى الاخلال « بالاستقرار الاستراتيجي » والى الاضرار « بأمن » الولايات المتحدة الاميركية ، والدول الرأسمالية اخرى •. ثم أنه ليس

« بأمن » الولايات المتحدة الاميركية ، والدول الرأسمالية الاخرى • ثم أنه ليس مرغوبا بشكل خاص أن يتم خفض التسلح في تلك المجالات التي يمكن أن تحرم الولايات المتحدة الاميركية ــ حسبما ترى القيادة الاميركية ــ من التفوق •

ولذلك فليس الامر صدفة أنــه حتى في شروط المعرفة أو الادراك الرسمي لوجود حالة المساواة الاستراتيجية والانفراج ، نجد أن بعض الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لا تزال تعتمد على استمرار سباق التسلح النوعي ، وبالتالي على تحقيق التفوق العسكري ــ التقنــي • وتعتبر هذه الناحية أحد الاتجاهات الهامة بالنسبة للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية في الصراع الاستراتيجي مع الاتحاد السوفييتي ، كما أن الصراع في هذا الاتجاه ينظر اليه من قبل الايديولوجيين العسكريين باعتباره نوعاً خاصاً من الحرب ، لا بد مــن خوضه على أساس استراتيجية خاصة (هي **استراتيجية الحرب التكنولوجية**) • وانه لمن الخطورة بشكل خاص أن هذا النوع من التفكير يلقى اعترافاً رسمياً وتجسيداً عملياً • ويدل على ذلك مثلاً وجود **« خطة الحرب التكنولوجية »** في القوى الجوية الاميركية ، الامر الذي يؤكد لعب هذه القوى « لدور أساسي في تحقيق النصر على العــدو عبر التفوق التقنــي »[٢] •

يمكن تفسير التناقض في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية بــأن النزعة العسكرية الاميركية تمارس التدخل في النزاعات الاكثر حدة ضد مصالح الجماهير في الدول المعنية • فمن ناحية أولى ، نجد أن الابعاد الكبيرة جدا لاعمال الاستعداد الحربي ، والطابع الحاد جدا للحروب الحديثة تتطلب اسهاماً مباشرا فيها من قبل أعداد كبيرة جدا من الناس ، كما تلقي عبئاً اقتصادياً ومعنوياً ــ نفسياً

---

(٢) انظر : كتب أنظمة قيادة القوة الجوية رقم ٣٧٥ــ٤ ؛ واشنطن ١٩٦٦ ، الصفحة ١٨ .

(AFSCM) 375 - 4 AIR Force Systems Command Manual .

Washington, 1966, P. 18 .

لم يسبق له مثيل على الجماهير الشعبية ، وتهدد حياة مئات الملايين من البشر •
ومن ناحية ثانية ، ففي سباق التسلح الذي تثيره الامبريالية ، لا تتحقق مصالح سوى عدد محدود من البورجوازيين المحتكرين ، وبالتالي فان هذا السباق يصبح أكثر فأكثر ذا طابع مضاد للشعوب ومضاد للانسانية • ثم ان ذلك يعتبر سبباً لتنامي الحركة المضادة للنزعات العسكرية ولتقوية الصراع من أجل ايقاف هذا السباق ، ولنزع السلاح ، حتى في الدول الرأسمالية نفسها ، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية أيضا •

تعكس المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية أيضاً تناقضاً حاداً لا يمكن تجاوزه في داخل الانظمة البورجوازية الاحتكارية نفسها • وهكذا ، فحتى الولايات المتحدة الاميركية التي تقف على رأس الانظمة الامبريالية ، لا تستطيع في الظروف المعاصرة أن تعتمد على حل مهامها العسكرية منفردة ، ولذا فعليها أن تتوحد مع الانظمة الامبريالية الاخرى • وبالاضافة الى ذلك ، فهي لا تستطيع أن تحاول حل مهامها العسكرية ــ السياسية بدون الاعتماد على الدول الرأسمالية الاخرى ، حيث تستخدم تحالفها العسكري مع هذه الدول لتأكيد هيمنتها في العالم الرأسمالي • وبالتأكيد فان ذلك يلاقي مقاومة من قبل شركائها ، الذين يضطرون بحكم مصالحهم الخاصة الى الوقوف معها ــ أي مع الولايات المتحدة الاميركية ــ في المجال العسكري ــ السياسي ، ويسعون في الوقت ذاته الى الاقلال من اعتمادهم عليها • وان محاولة النظر ملياً الى هذا التناقض تجد انعكاساً لها في بعض المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية ، حيث نجد فيها ، من ناحية أولى ، تشديداً على الضرورة الحياتية للتحالف العسكري بين الدول الرأسمالية الاخرى والولايات المتحدة الاميركية ، « بقيادة » هذه الاخيرة ، كما نجد ، من ناحية ثانية ، تشديداً على طابع المساواة بين أطراف هذا التحالف ، وعلى الاقل من الناحية النظرية أو الاعلانية فقط •

ان حالات الفشل العسكرية ــ السياسية التي عانت منها الامبريالية الاميركية في الماضي ، كانت قد ارتبطت عموماً بالمفاهيم الاستراتيجية العسكرية

التي اتسمت بعدم الثبات ، وبالدرجة الاولى بالاعتماد على القوة العسكرية من حيث كونها أداة رئيسة للسياسة الخارجيــة ، أو باعتبارها ــ أساساً لهــذه السياسة • ومهما يكن من أمر ، فلا يجوز الا أن نأخذ بعين الاعتبار خطــورة هذه المفاهيم على السلم والامن العالميين • وعموماً فان كشف الجوهر الاجتماعي ــ السياسي الرجعي ، والطابع العدواني للمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية ، يعتبر من أهم مهام الصراع الايديولوجي الحديث ضد الامبريالية ، ومن أجل السلم ونزع السلاح •

أ ـ العوامل الاساسية التي تحدد طبيعة وتطور المفاهيم الاستراتيجيــة ـ العسكرية :

لا بد من أن ننطلق في تقديرنا لتأثير مختلف العوامل على مضمون وتطور المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، من فهم جوهر الحروب الامبريالية والنزعة العسكرية باعتبارهما من الظواهر العامة • ومن الواضح أن أسباب هذه الظواهر تكمن في الطبيعة الاجتماعية للرأسمالية ، وفي العدوانية والنزعة العسكرية ، التي تصل جميعها في المرحلة الامبريالية الراهنة الى مستوى عال جدا • ومن هنا نجد أن طابع المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركيــة المعاصرة يتحدد في ضوء التطور الطبيعي للامبريالية في المرحــلة الراهنة مــن الازمة العامة التي تعيشها الرأسمالية • ومهما يكن من أمر ، فانــه من الواضح عموماً أن المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية تتبدل في ظروف النظــام الرأسمالي نفســه ، وحتى ضمن حدود كل مرحلة من مراحل الازمة العامــة للرأسمالية • فما هي العوامل التي تؤدي الى ذلك ؟

كان لينين قد وصف الحرب بأنها استمرار لسياسة معينة لطبقات معينــة بوسائل العنف • وقد قال في هذا السياق « ان الحرب هي الاستمرار ، مــع استخدام وسائل العنف ، لتلك السياسة التي كانت تنفذها الطبقات الحاكمة في

الدولة المحاربة خلال زمن طويل قبل الحرب » (٣) • ومن هذا التعريف اللينيني نجد أن التأثير الحاسم على المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية يتأتى أولا من طبيعة السياسة الامبريالية الاميركية ، وثانياً من طبيعة وسائل العنف التي تستخدمها الولايات المتحدة الاميركية •

وعموماً ، فبالاضافة الى العوامل التي تُمكّن من المحافظة على اعتماد السياسة الاميركية على القوة العسكرية في الموقف التاريخي الراهن ، الامر الذي يسهم الى حد كبير في تقوية الاتجاهات العدوانية ، نجد أنه قد ظهرت أيضاً عوامل قوية أخرى تعمل بدورها على كبح وتحديد هذا المسار • ولعل أهمها هو تبدل نسبة القوى في العالم ، بالاضافة الى تنامي القدرة الدفاعية للاتحاد السوفييتي • ولا تستطيع الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية أن تتجاهل هذه العوامل لدى صياغتها للعقيدة العسكرية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية • وفي هذا المجال ، فان وجهات نظر مختلف التجمعات في الطبقة الحاكمة عن طبيعة تقدير ومراعاة هذه المفاهيم في الاطارين السياسي والاستراتيجي ، هي غالباً غير متماثلة • ففي الولايات المتحدة الاميركية ، يحتدم صراع مستمر وحاد بين مختلف القوى حول تأثير وجهات النظر المذكورة على تطور العقيدة العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية المتصلة بهذه العقيدة ، وحول التأثير عبر هذه المفاهيم على مضمون السياسة العسكرية لهذه الدولة •

وعموماً ، فانه يمكن أن نذكر من العوامل السياسية ، التي تمارس تأثيرا ما على صياغة المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ما يلي :

- الأهداف السياسية للدوائر الحاكمة ؛
- طبيعة النظام السياسي في الدولة ؛

---

(٣) انظر ، لينين في المؤلفات الكاملة ، الجزء السابع والعشرون ، الصفحة ٢٦٩ .

- نسبة القوى وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ؛
- الموقف السياسي الداخلي (علاقة الجماهير وقواعدها العريضة مع السياسة العسكرية والنزعات العسكرية السائدة ، ودرجة وجود الوحدة والتناقض في الرأي ضمن الدوائر الحاكمة فيما يتصل بمسائل السياسة العسكرية ... الخ) .
- درجة اعتماد السياسة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية على الحلفاء ، وطبيعة العلاقات بين هذه الدولة وحلفائها ؛
- موقف الدول المحايدة ؛
- الحالة العامة واتجاهات تطور الموقف الدولي .

أما العوامل الاخرى ، التي تصاغ المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في ظل تأثيرها ، فهي العوامل الاقتصادية ، والمادية . وان الاساس المنهجي لفرز هذه العوامل هو التوجهات المعروفة التي وضعها **فردريك انغلز** عن العلاقة المتبادلة بين العنف والاقتصاد . وقد كتب انغلز في هذا السياق ما يلي : **« ان انتصار العنف يعتمد على انتاج الاسلحة ، وان انتاج هذه الاخيرة يعتمد بدوره على « القوة الاقتصادية » وعلى « الوضع الاقتصادي » ، وكذلك على توفر الوسائل المادية الموجودة تحت تصرف ممارسي العنف ، سواء كان هذا الاعتماد عاما (أي بالنسبة لكل هذه العوامل مجتمعة) أو متسلسلا (أي يعتمد على عامل بعد الآخر) »** (٤) .

ويمكن أن تتضمن هذه المجموعة تلك العوامل الاساسية ، من نوع طبيعة القوات المسلحة ، والتسليح والمعدات الحربية وكمية (تعداد) ونوع

---

(٤) انظر ماركس وانغلز في المؤلفات ، الطبعة الثانية ، الجزء العشرون ، الصفحة ١٧٠ .

الموارد البشرية ، وأبعاد ووتائر تطور الانتاج ، والمقدرة العلمية ـ التقنية ، وحالة الاقتصاد ككل • وفي الشروط الحديثة ازدادت حدة التناقض في تأثير العوامل الاقتصادية على المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي يعود الى أن التناقضات في الاقتصاد الرأسمالي أصبحت أكثر عمقاً • فمن ناحية أولى ، نجد أن تنامي قوى الانتاج والابعاد التي لم يسبق لها مثيل لاستخدامها من أجل الاغراض العسكرية تسمح لاصحاب النزعة العسكرية بامتلاك مقدرة عسكرية ذات قوة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً ، مما أدى الى ظهور مفاهيم الحرب النووية التي تشكل خطرا كبيرا على البشرية جمعاء • ومن ناحية ثانية فان التأثير العميق والمتزايد لسباق التسلح على الاقتصاد الاميركي ، وسعي البورجوازيات الاحتكارية لممارسة تأثيراتها السلبية الحادة على الجماهير العمالية ، يستدعيان بالضرورة رد فعل حاسماً من قبل هذه الاخيرة • وبالتالي ، فان ذلك يضطر الدوائر الحاكمة الى ان تعمل في بعض الحالات ، وضمن حدود معينة على جعل المفاهيم الاستراتيجية العسكرية تتوافق مع التعقيدات المفروضة على الميزانية ، وعلى التقييدات الاقتصادية الاخرى ، أيضاً •

ثم ان تأثير هذه أو تلك العوامل على المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، يتم في نهاية المطاف عبر اقناع ممثلي الطبقة المسيطرة بها ، الذين يضمون المنظرين السياسيين والعسكريين ، والمسؤولين الحكوميين والجنرالات ، ومدراء الاحتكارات ، وممثلي التكنوقراطية العسكرية • ويحتل الاهمية الاولى في هذه الخطة المنظرون الايديولوجيون في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، ووجهات نظرهم على مشروعية وآفاق التطور الاجتماعي ـ السياسي ، وعن دور وأساليب استخدام القوة العسكرية باعتبارها وسيلة تأثير على مجرى هذا التطور • وعموماً ، فان المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية تصاغ في ظل التأثير الشديد للافكار المضادة للاشتراكية وللسوفييت ، وبوحي من مدافع القوة العسكرية ، والمشاعر ضد الانسانية ، والروح العنصرية والشوفينية ، (أي « الافكار الشاذة الاميركية » ، و « الظاهرة

الكوزموبوليتية والتضامن الرأسمالي » التي تضم بدورها مفاهيم « الاطلسية » و « تعاون العالم الحر » وغير ذلك) ٠

ان المثالية الموضوعية التي تكمن في أو تشكل الاساس العقائدي للايديولوجية الاجتماعية ــ السياسية والعسكرية ، تعتمد على عامل الارادة وبالتالي على عنصر المغامرة في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ٠ ومن الاهمية بمكان ، ان نلاحظ عموماً أنه جرت تغيرات معينة مؤخرا في الوسط الايديولوجي الذي تتم فيه صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية ٠ وهي ــ أي هذه التغيرات ــ تظهر في التقديم المسبق لبعض المنظرين البورجوازيين ، للدور العملي للقوة العسكرية ، وفي ادراكهم لمحدودية امكانية استخدامه ولخطورة هذا الاستخدام في العصر النووي ، وخاصة في المرحلة الراهنة التي تسود فيها الافكار الواسعة عن التعايش السلمي ، والحد من التسلح ٠ وان احدى هذه العمليات المذكورة تكمن في الاتجاه المتنامي لتمويه الافكار ذات الطابع الذي تغلب عليه النزعة العسكرية ، وتمويه المفاهيم التي يُعمل بها في الولايات المتحدة الاميركية ٠ وكما أشار لينين ، فان الجدول التاريخي ، أو ما يعرف « بديالكتيك التاريخ » هو من القوة بحيث أن الانتصارات النظرية والعملية للاشتراكية سوف تجبر أعداءها على تغيير ألبستهم وارتداء الملابس الماركسية(٥) ٠ ثم ان النجاحات الحالية للاشتراكية في صراعها من أجل السلم وخفض التسلح تجبر العسكريين أو أصحاب النزعات العسكرية غالباً على الظهور بمظهر الاطراف التي تدعي الدفاع عن خفض السلاح وتحديده ، وبالتالي الى السعي لايجاد طرق جديدة للتبرير الايديولوجي لسباق التسلح واستخدام القوة العسكرية ٠

تؤثر أيضا على طبيعة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، عوامل أخرى من نوع الوضع الجغرافي لهذه الدولة ، ونوعية أعدائها وحلفائها ، والخصائص التاريخية الفعلية لتطورها ، بالاضافة الى الخبرات والتقاليد العسكرية ، وغيرها ٠

---

(٥) انظر ، لينين ، المؤلفات الكاملة ، الجزء الثالث والعشرون ، الصفحة ٣ ٠

٢ ــ السياسة والمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية :

الاهداف السياسية ــ التي تحدد عامل صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية :

كان لينين قد أشار الى أن طبيعة الهدف السياسي تؤثر بشكل حاسم على خوض الحرب • وان الاهداف السياسية للدول الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية ، تلعب دوراً رئيساً في إثارة سباق التسلح الحديث ، وفي صياغة تلك المفاهيم التي يُنفذ هذا السباق على أساسها • فما هي أهداف الامبريالية الاميركية ، وبأي شكل تحدد هذه الاهداف طبيعة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ؟

ان الهدف الاجتماعي ــ السياسي الاساسي للطبقة المسيطرة في أميركا الحديثة ، هو السعي للابقاء على النظام الرأسمالي الى الابد ، باعتباره النظام الافضل للمجتمعات ، والمحافظة على مواقعه ، واستعادتها كلما تعرضت للفقدان ، في الصراع التاريخي مع الاشتراكية ، وكذلك العمل على إزاحة الانظمة الاشتراكية ، وتدميرها في نهاية المطاف • وعموماً فان تحقيق هذا الهدف يقع على عاتق كافة أصحاب الفعاليات والنزعات العسكرية ، سواء في الولايات المتحدة الاميركية ، أو في الدول الرأسمالية الاخرى ، التي تشترك معها ــ أي مع الولايات المتحدة ــ في إطار مختلف التكتلات العسكرية ــ السياسية • وعموماً ، فان الاستعدادات العسكرية ، وسباق التسلح ، التي تتم بمبادرة من الولايات المتحدة الاميركية ، هي موجهة بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي الذي يشكل الحصن الرئيسي للاشتراكية • وان ذلك ينعكس بوضوح في كافة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية الجديدة • فالصراع المسلح مع الاتحاد السوفييتي يؤخذ بعين الاعتبار في مختلف مستويات الحروب المحتملة ، **كالحرب الاستراتيجية النووية ، و « الحرب الاستراتيجية المحدودة » ، والحرب النووية في مسرح العمليات الحربية ، والحرب العادية ،** وكذلك في مختلف ميادين القتال ، سواء في الصراعات

المباشرة التي تدور بين دولتين في قارتين مختلفتين ، كأوروبا ، وآسيا ، أو في المناطق الاخرى عبر المحيطات العالمية • وبغض النظر عن أن المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية لا تشير الى كونها موجهة ضد الدول الاشتراكية ، وتبدو ذات طابع دفاعي ، فانها موجهة فعلا الى خوض حروب عدوانية ، الامر الذي يمكن أن يفهم بوضوح من مضمونها •

يتمثل الهدف السياسي الاكثر أهمية للدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، في ربط الدول النامية الى النظام الرأسمالي ، واحتواء رغبتها في التحرر من الاستعمار الجديد ، والمحافظة على ابقائها خاضعة لنهب هذا الاستعمار • ويعطى دور كبير في تحقيق هذا الهدف الى القوة العسكرية ، كما تعمل الامبريالية الاميركية في حل هذه المسألة بالتعاون مع الامبرياليين في الدول الاخرى ، وكذلك مع القوى الرجعية في الدول النامية نفسها • ولذا ، فان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية تأخذ في الاعتبار إما الاستخدام المستقل للقوات المسلحة في الولايات المتحدة الاميركية ، أو القيام بالعمليات العسكرية المشتركة بالتعاون مع حلفائها في التكتلات أو الاحلاف الامبريالية ، وخاصة مع حلف الناتو بالدرجة الاولى • وقد عمل القادة الاميركيون مؤخرا على نشر فكرة توسيع « مجالات عمل » حلف الناتو ، وخاصة في التدخل في شؤون الدول النامية (التي تأتي في مقدمتها دول الشرق الادنى ، وافريقيا) • ونذكر ، على سبيل المثال ، تدخل القوات الاجنبية في دولة زائير ، حيث عملت هذه القوات باشراف الولايات المتحدة الاميركية التي لعبت دور منظم التدخل •• وتحتل مسائل تحالف الولايات المتحدة الاميركية مع الانظمة الرجعية والعسكرية في الدول النامية مكانا هاماً ، حيث تراعى فيها أن تأخذ الولايات المتحدة الاميركية على عاتقها تأمين الاسلحة و « المستشارين » لهذه الدول ، بينما تقدم هذه الاخيرة « اللحم للمدافع » أو الحطب للحرب ، أي القوى البشرية اللازمة لاستخدام الاسلحة • وعموماً ، فان الاعتماد يزداد يوماً بعد يوم في استخدام القوة المسلحة ضد الدول النامية على مبدأ « الدفاع المحلي » • فالجوهر العدواني ، والمتوافق مع الاتجاه الامبريالي ،

لهذا المبدأ كان قد ظهر بشكل واضح في حروب واستفزازات اسرائيل ضد الدول العربية ، وفي تدخل القوى الرجعية ضد أنغولا ، وفي الاعمال العسكرية التي نفذها النظامان العنصريان في جنوب أفريقيا وروديسيا ضد الدول الافريقية المجاورة لهما ، وفي الاستفزازات الموجهة ضد أثيوبيا ، وغيرها ...

ولا تبقى أشكال استخدام القوى الرجعية في الدول النامية من أجل تحقيق الاهداف العسكرية للامبريالية الاميركية ثابتة . ففي بداية أعوام السبعينات ومرحلة عدوان الولايات المتحدة الاميركية على فيتنام ، استخدم مفهوم « الفتنمة » باعتباره « نموذجاً مثالياً » للتحالف السياسي ــ العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية والانظمة الموالية لها في الدول النامية . فبالاضافة الى تزويد العملاء الفيتناميين الجنوبيين بالاسلحة والوسائط المادية الاخرى ، نجد أن المفاهيم التي كان معمولا بها آنذاك أخذت في الاعتبار الدعم الواسع النطاق بواسطة الطيران والاسطول الاميركيين ، أي الاشتراك المباشر للولايات المتحدة الاميركية في الحرب . ومهما يكن من أمر ، فان تنفيذ هذا المفهوم « الشامل » ، لم يمنع ، كما هو معروف ، التدمير الكامل للامبريالية الاميركية واتباعها .

وفي المرحلة اللاحقة ، أصبحت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على خلق **« مراكز قوى جديدة »** في مناطق الدول النامية ، وبالتالي الى ايجاد عدد من الانظمة ذات النزعات العسكرية الشديدة ، وخاصة في الدول المنتجة للنفط ، وعلى تنظيم عمليات القيام بنشاطات عسكرية « جماعية » مؤيدة للانظمة الغربية (على غرار ما حدث عندما استخدمت قوى أفريقية ضمن تدخل الناتو في زائير مثلا) ؛ وكذلك على اشراك حركات التحرر الوطني التابعة للقيادة الماوية الصينية في الصراع ضد الدول النامية التقدمية . ومهما يكن من أمر ، فقد أثبتت المناورات الجديدة للامبريالية الاميركية كونها غير ذات جدوى . ونذكر مثالا على ذلك ، فقدان الولايات المتحدة الاميركية لمواقعها في ايران ، التي كانت تقوم بدور حامية مصالح الاحتكارات النفطية في منطقة الخليج العربي .

لا تستثني المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايــات المتحدة الاميركية الاستخدام المباشر للقوات المسلحة الاميركية في الحرب ضد الدول النامية . ويدل على ذلك بشكل واضح المفهوم المعروف « **بالحرب ونصف الحرب** » الذي لا يأخذ في الاعتبار الاستعداد لحرب « كاملة » (ضد الاتحاد السوفييتي) فحسب ، وانما لنصف حرب أخرى أيضاً يفهم منها اشتراك الولايات المتحدة الاميركيــة في نزاعات مسلحة ضد الدول النامية .

ان اشتداد قدرة الصراع المضاد لدى نظامين اشتراكيين في العالم ، لــم يؤد الى اضعاف السعي لدى الامبريالية الاميركية في تحقيق أهدافها المذكــورة ، وانما أدى الى زيادة أهمية بعض هذه الاهداف كتأمين الاستقرار الداخلي للانظمة الرأسمالية ، سواء في الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، أو في الدول الرأسمالية الاخرى ، والصراع ضد القوى الثورية ، والديموقراطية ، والمعادية للاحتكار . وبالرغم من أن الرأسمالية مضطرة في الظروف الحديثة الى السعي للقيام بالمناورة الاشتراكية الذكية ، فانها لا تتراجع عن الاعتماد على القوة المسلحة في صراعها ضد المعارضة الداخلية . وعموماً ، فان الدوائر الحاكمة الاميركية لا تنكر هذه الحقيقة ، علماً أنها لا تستطيع اخفاءها ، طالما أنها تجد انعكاساً محدداً لها في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية لكل من الولايات المتحدة الاميركية ، ولحلف الناتو ، وخاصة في ممارساتها العسكرية . وهكذا ، فان الانظمة والنشــرات العسكرية الاميركية لا تراعي استخدام القوات المسلحة لقمع « أعمال الفوضى » الداخلية فحسب ، ولكنها تقدم أيضا توصيات محددة عن طرق تنفيذ هذه المهمة « الحربية » . وان التنفيذ أو التحقيق العملي لهذه المهمة يُعبَّر عنــه غالباً في تفريق المضربين والمتظاهرين بواسطة القوات . وقد أصبحت معروفة للجميع تلك الحقائق المتصلة بهذه الاعمال القمعية ، كما توجد خطط لاستخدام القــوات المسلحة لدول الناتو ضد أي انتفاضات داخلية « غير مرغوب بها » في الــدول الاعضاء في هذا الحلف .

وثمة هدف سياسي آخر للبورجوازية الاميركية هو السعي للمحافظة على

وضع الهيمنة الذي تحوزه الولايات المتحدة الاميركية في العالم الرأسمالي ، وادخال الدول الرأسمالية الاخرى في مجال الصراع ، والسيطرة على هذه الدول عبر التأثير عليها اقتصادياً وسياسياً .

وبالاضافة الى الوسائط الاخرى التي تستخدم لتحقيق هذا الهدف ، تستخدم أيضا أشكال مختلفة من « التعاون » السياسي ـ العسكري . **وليس من قبيل الصدفة أن كافة المفاهيم السياسية العسكرية الاساسية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الرئيسية ، تعتمد على التعاون بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الاخرى ذات الولاء الاميركي .** ثم ان تلك المفاهيم السياسية العسكرية **« كالامن الجماعي »** (والتي ربما لا توجد أية علاقة مشتركة مع الامن الجماعي الحقيقي للدول) ، واستراتيجية **« الرد المرن »** التي كانت قد أخذت بها الولايات المتحدة الاميركية في البداية ، ثم ارتبطت بها دول حلف الناتو أيضا ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية مثل **« الدفاع الامامي و « القوة الشاملة »** وغيرها ، تعكس أو تعبر جميعها عن المصالح الاميركية بالدرجة الاولى . وطالما أن الهدف الاخير للامبريالية الاميركية يتعارض في أغلب الاحيان مع أهداف الدول البورجوازية الاخرى في المجال السياسي ـ العسكري ، وفي المجالات الاخرى أيضا ، فان اتجاهات التعاون تتناقض بشكل دائم مع اتجاهات التنافس الحاد بين الدول الامبريالية .

وبهذا الشكل فان الاهداف الاميركية الجوهرية للامبريالية الاميركية ، تبرر أو توضح طبيعتها الاجتماعية ، ودور الولايات المتحدة الاميركية من حيث كونها حصناً للرأسمالية ، وبالتالي فان هذه الاهداف تؤثر على طبيعة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، وتحدد ملامحها الرئيسة والاكثر ثباتاً .

أ ـ تبدل تناسب القوى في المسرح الدولي ، وعلاقته بالمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية :

ان تناسب قوى الولايات المتحدة الاميركية والدول الحليفة لها ، الى قوى

الخصوم المحتملين الذين ستوجه ضدهم قواتها العسكرية ، تعتبر العامل الاكثر أهمية الذي تأخذه الدوائر الحاكمة الاميركية في اعتبارها لدى صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية • وبما أن الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى تعتبر من الدول المعادية بالدرجة الاولى ، لذا تحسب القوة الدفاعية لدول الائتلاف الاشتراكي التي تقف في مواجهة الولايات المتحدة الاميركية ، والدول الرأسمالية الاخرى • أما في الماضي ، فكان يوجد لدى الولايات المتحدة الاميركية ميل الى تقدير القوى (التي تعرف بالتعبير الاميركي « بميزان القوة ») على أنه يعني مقارنة القوات المسلحة للاطراف المتنازعة (أي تقدير الميزان العسكري فقط) ، بالاضافة الى مقارنة المقدرات الاقتصادية ــ العسكرية لهذه الاطراف أيضاً • ومهما يكن من أمر ، فان خبرة السنوات الاخيرة ، وخاصة ما يتصل منها بالعدوان الاميركي على فيتنام ، والتي أثارت عاصفة حادة من الازمات السياسية الداخلية ، والى خلق تناقضات خطرة في الولايات المتحدة الاميركية ، ولدى حلفائها السياسيين العسكريين ، اضطرت الدوائر الحاكمة الاميركية الى أن تأخذ باعتبارها وبشكل أكثر جدية لعوامل أخرى أيضاً ، تتصل بالنواحي السياسية والمعنوية ــ النفسية ، وغيرها • وعموماً ، فان المكون الرئيسي لتقدير **« ميزان القوة »** أثناء صياغة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية يبقى متمثلاً أو كامناً في « الميزان العسكري » وخاصة في العنصر الاساسي « المركزي » فيه الذي يتمثل في « الميزان الاستراتيجي » أي نسبة القوى النووية الاستراتيجية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية •

وعموماً ، فان تقدير الولايات المتحدة الاميركية والناتو « للميزان العسكري » المعمول به في الغرب من أجل أغراض دعائية ، يحمل طابعاً متطرفاً يتسم بالتحيّز والتزييف المباشر والاستفزاز • ومهما يكن من أمر ، فليس هناك أي شك بأن نسبة القوى الحقيقية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وبين حلفي وارسو والناتو تمارس تأثيرا جوهرياً على تطور المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية •

ان نجاح الدول الاشتراكية في تقوية قدرتها الدفاعية ، وتطوير الاقتصاد والعلم والتقنية فيها ، يبدو في نهـاية المطاف سبباً رئيساً لعدم ثبات المفاهيـم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، والعقيدة العسـكرية الاميركية كلها • وهكذا ، فان تطور المفاهيم العسكرية الاميركية عن الحرب النووية « الاستراتيجية » (أي الاميركية ـ السوفييتية المباشرة) ، كان قـد حدث في ظل التأثير المباشر لتبدل نسبة المقدرتين الاستراتيجيتين لكلا هذين الطرفين، والذي تميز بالفقدان المستمر لتفوق الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال • واذا كانت استراتيجية **« التدمير الكثيف »** أو الشامل قـد أدت في أعـوام الاربعينات والخمسينات ، التي اعتبرت مرحلة احتكار الولايات المتحدة للسلاح النووي في بدايتها وتفوقها فيمـا بعد في هـذا المجال ، الى الاخـذ بمفهوم « الضربة الاولى » ، ففي أعوام الستينات ، وعندما أصبح واضحاً أن القـوة الاستراتيجية تتنامى في الاتحاد السوفييتي ، نجد أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية اضطرت الى الاخذ بمفاهيـم أخرى هي **« الدمار المضمون »** و **« الضربة الثانية »** ، والـى أن تسـتبدل استراتيجيـة **« التدمير الشامل »** باستراتيجيـة **« الرد المرن »** •

وعندما حقق الاتحاد السوفييتي في نهاية أعوام الستينات المساواة التقريبية مع الولايات المتحدة الاميركية في القوى الاستراتيجية (ما عرف آنذاك بالتوازن الاستراتيجي) ، وهو ما اعترفت به رسمياً القيادة الاميركية ، فقد حقق ذلك أساساً للاخذ بالمفهوم السياسي ـ العسكري المعروف **« بالاستقرار الاستراتيجي »** ، وبالمفهوم الاستراتيجي ـ العسكري المعروف « بالكفاية » • وقد أدى المفهوم الاول الى خلق ضرورة اضافة اتجاهات وخطط جديدة الى عملية تصعيد المفاوضات المتصلة بتحديد الاسلحة الاستراتيجية مـع الاتحاد السوفييتي ، بينما أصبح المفهوم الثاني أساساً لبرنامج بناء القوى الاستراتيجية الاميركية في بداية أعوام السبعينات • وقد خدمت نفس هذه الظروف في إثارة بعض الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، التي لم تكن راغبة في التأقلم مع الحقائق الجديدة

في مجال تناسب القوى الاستراتيجية ، ودفعها الى البحث عن مفاهيم **« الحرب الاستراتيجية المحدودة »** • ونذكر مثالا على ذلك ، ما ترك التبدل في « الميزان العسكري » من تأثيرات على المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية ، واعتبارها ـ أي التأثيرات ـ عائدة الى هذه الحقيقة • ولعلنا نستطيع التوصل الى استنتاج عن أن ما حدث في الفترة الفاصلة بين أعوام الستينات والسبعينات من تحول في السياسة الماوية الصينية اعتبر آنذاك خروجاً للصين من النظام الدفاعي للدول الاشتراكية ، ودخولا لها في عداد أعداء التحالف الاشتراكي ، وبالتالي فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية وجدت أنه يفضل الانتقال من مفهوم **« الحربين ونصف الحرب »** (أي الحرب مع كل من الاتحاد السوفييتي والصين ، بالاضافة الى نصف الحرب في الدول النامية) الى مفهوم « الحرب ونصف الحرب » فقط ، الموجه ضد الاتحاد السوفييتي بشكل أساسي ، وباعتبار هذا الاخير العدو الرئيسي للولايات المتحدة الاميركية •

وعموماً ، فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، انطلقت في تقديرها « لميزان القوى » أثناء صياغتها للمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الموجهة ضد الدول النامية ، ليس من حساب ومقارنة امكانياتها الخاصة المباشرة ، وامكانيات الخصم المتوقع فحسب ، بل ومن حالة موازين القوى المحلية والاقليمية أيضاً ، أي القدرات العسكرية لتلك الدول في هذه أو تلك المنطقة من العالم التي يمكن ، من ناحية أولى ، أن تستخدم باعتبارها قوى معادية ، والتي يمكن ، من ناحية ثانية ، أن تتحول الى مساعدة الاطراف التي تكون ضحية للعدوان • ويعار اهتمام جدي كبير في تقديرات القيادة السياسية ـ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية الى المساعدة التي يمكن أن تقدم الى الدولة التي تتعرض لهجوم من قبل الدول الاشتراكية •

وتنظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الى مسألة تغير **« ميزان القوة »** لصالحها باعتبارها اتجاهاً هاماً جدا للصراع بين الولايات

المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، وبين الرأسمالية والاشتراكية • وان سياسة التعايش السلمي بين النظامين الاجتماعيين ، التي يأخذ بها الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى ، تركت تأثيرها على بعض الدوائر والقطاعات في الولايات المتحدة الاميركية التي كانت تقاوم من قبل سياسة المواجهة ، وسباق التسلح ، والسعي الى تحقيق التفوق العسكري ، وبالدرجة الاولى في مجال **« الميزان الاستراتيجي »** •

ب ـ قاعدة السياسة الداخلية للمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية :

ان العامل الاكثر أهمية الذي يؤثر على طبيعة المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية وامكانية تحقيقها ، هو درجة الدعم المقدم للسياسة العسكرية للحكومة ضمن الدولة المعنية • وقد أصبح هذا الدور أكثر حدة بشكل خاص في السنوات العشر الاخيرة • ويمكن أن نلاحظ وجود عنصرين رئيسين لتأثير السياسة الداخلية ، حيث تسعى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الى أخذهما بعين الاعتبار لدى صياغة المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية ، وهما :

أولا : درجة توافق هذه المفاهيم مع مصالح البورجوازية برمتها ، وبالدرجة الاولى مع مصالح المجموعات الاحتكارية المؤثرة ، حيث تؤمن لها الدعم اللازم ضمن الطبقة الحاكمة أو المسيطرة نفسها •

وثانيا : الامكانية السياسية ـ الاجتماعية لتحقيق المفاهيم ، التي تعتمد بدورها على موقف الجماهير الواسعة للسكان •

يؤثر أيضاً الصراع المتصل بمسائل السياسة العسكرية والاستراتيجية ، الذي يشتد عادة ضمن الطبقة الحاكمة ، وخاصة بين المجموعات الاحتكارية العاملة في إطار هذه الطبقة ، والتي تعتمد على عناصر داعمة لها ضمن الجهازين الحكومي والعسكري ، على صياغة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية • وتسعى كل مجموعة لأن تعمل ضمن الاطارات الرسمية ذات الطابع الطبقي بشكل عام للسياسة العسكرية على الاخذ على عاتقها وتنفيذ هذه المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية

والبرامج العسكرية التي تمس أو تتجاوب بدرجة كبيرة مع مصالحها الجذرية كأن تؤمن مثلا أرباحها من بيع القوات المسلحة ما تحتاجه ، وان تحافظ على مواقعها الاقتصادية والسياسية في مناطق أو دول معينة ، أو تنفذ خططاً معينة في مجال السياسة الخارجية ، الخ ... وعموماً فان نتيجة المنافسة تعتمد غالباً على نسبة وتوزيع القوى ضمن الطبقة الحاكمة ، اللذين يؤثر عليهما بشكل جذري الوضع العام للسياسة الخارجية في الدولة ، وخاصة نشاط القواعد العريضة لجماهير العمال بالاضافة الى تطور الاحداث في العالم . وان احتدام هذا الصراع يظهر بشكل واضح في الكونغرس ، حيث يشتد الخلاف بين الرئيس وهذا الكونغرس ، كما يظهر هذا الخلاف بين فرقاء النزاع في الصحافة الخ ... ومهما يكن من أمر ، فان الجزء الاساسي الذي يدور وراء الكواليس من هذا الصراع يظل دائماً مخفياً عن الجماهير .

وعموماً فان المغالاة في وجود الخلافات التي تنشأ عادة في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، يجب أن يشار اليها بشكل ما أو بآخر ، وخاصة في الظروف الحديثة التي يسود فيها خط انقسام أو فصل واضح بين مواقع مختلف الجماعات ، على أنها تمثل تلك العلاقة مع المسائل التي تمس استمرار سباق التسلح أو المحافظة عليه ، وتطوير أو كبح عملية خفض الاسلحة ، والمحافظة على دور القوة العسكرية ، أو الاقلال من هذا الدور باعتباره أداة للسياسة . ولذا فان الصراع في مجال السياسة الداخلية حول المسائل الاكثر أهمية المتصلة بالسياسة العسكرية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، والذي يدور — أي الصراع — في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، يكتسب في الوقت الراهن أهمية تزداد يوماً بعد يوم ، وحتى في خارج الولايات المتحدة الاميركية أيضاً .

وثمة نقطة ضعف هامة في السياسة العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية هي اعتمادها في نهاية المطاف على جماهير السكان ذات القواعد العريضة .

فمن ناحية أولى ، نجد أن المصادر الاساسية لتمويل المشاريع العسكرية هي الضرائب المفروضة على السكان ، وحسبما يعترف المنظرون البورجوازيـون الاميركيون ، فان حجم الموازنة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية في الظروف الحديثة لا يعتمد على امكانيات الاقتصاد الاميركي بالقدر الذي يعتمد فيه على امكانية جعل الناس يتحملون دفع الضرائب من أجل « العبء الدفاعي » ، أي ، وبتعبير أكثر دقة ، من أجل سباق التسلح •

ومن ناحية ثانية ، فان هذا الاعتماد يظهر في مسألة تأمين المصادر البشرية للقوات المسلحة • ويتلخص جوهر هذه المسألة ليس في عدم كفاية التعداد السكاني (وخاصة بالنسبة للعامل الديموغرافي والنظام الاقتصادي) فحسب ، وانما في صعوبة استقطاب الناس غير الراغبين في أن يحاربوا من أجل مصالح الغرباء ، وجعلهم يقبلون بالخدمة العسكرية • وقد بدا ذلك سبباً رئيسياً في أزمة استكمال ملاكات القوات المسلحة الاميركية عن طريق نظام الدعوة الى الخدمة العسكرية ، والاضطرار بالتالي الى استبدال هذا النظام بنظام التطوع أو الخدمة المأجورة في أعوام السبعينات • وبالرغم من ذلك ، فان هذا التصرف لم يستطع حل مسألة اكمال الكوادر العسكرية التي كانت تعاني منها الدوائر الحاكمة في الولايـات المتحدة الاميركية ، وخاصة من حيـث النوعية • وفي الوقت ذاته فقد أدى ذلك الى زيادة جوهرية في النفقات اللازمة للافراد المتطوعين ، الامر الذي خلق بدوره زيادة الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وبالتالي ازدادت حـدة المسائل المادية المتصلة بالسياسة العسكرية •

ومن ناحية ثالثة : فان اعتمـاد السياسـة العسـكرية ، والاسـتراتيجية على الجماهير ، انعكس أيضاً علـى رد فعل السكان تجاه الاعمال العسـكرية للحكومة • فثمة شريحة كبيرة من السكان تتصرف عبر رد فعل حاد ، ليس فقط تجاه تنامي الميزانية العسكرية ونظام الاستكمال بالقوى البشرية في القـوات المسلحة فحسب ، وانما بالنسبة لمسائل أخرى أيضا ، كاشتراك الدولة في الحروب

وتنفيذ هذه أو تلك البرامج المتصلة بالتسلح ، وتأثير العسكرة على اقتصاد وسياسة الدولة وغير ذلك ...

وفي بعض الحالات ، نجد أن علاقة الجماهير بمسائل الحرب ، وسباق التسلح والعسكرة ، يمكن أن تتحول الى تحديد جدي لكل من السياسة ، والاستراتيجية العسكرية الاميركية . وقد نشأ هذا الوضع فعلاً في الولايات المتحدة الاميركية في نهاية الستينات وبداية السبعينات ، عندما استطاعت الحركة المضادة للنزعة العسكرية أن تحقق أبعادا جديدة في مجال عدم رضى طبقات مختلفة من الاميركيين عن اشتراك بلادهم في **« الحرب القذرة »** في فييتنام ، وعن التأثيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية الوبيلة لسباق التسلح ، وعن تسلط أصحاب المركب الصناعي ـ العسكري . وان هذه الحركة التي عملت في ظل الشعارات القائلة : **« بالخروج السريع من الحرب »** و **« تغيير جدول الاولويات القومية »** ، أي إعادة النظر بالاهمية النسبية للاهداف السياسية ، ولاستخدام موارد البلاد ، استطاعت استطاعت أن تمارس تأثيرا معينا على تطور السياسة العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية .

وهكذا ، فان الجماهير الناقمة على النزعات العسكرية ، أجبرت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية على التفكير بالخطورة الاجتماعية المترتبة على استمرار السياسة ذات الطابع العسكري الواضح والعدواني في آن معاً ، والتي تتطلب استهلاك حوالي عشرة بالمائة من الدخل القومي على الاغراض العسكرية المباشرة في الوقت الذي تسوء فيه حالة الاقتصاد وتتفاقم المسائل الاجتماعية . ولذلك ، وبالاضافة الى أسباب أخرى ، فقد اضطرت الدوائر الحاكمة الى الاقلال من حجم اشتراكها في الحرب ، والاقلال أيضا من الجزء المخصص للنفقات العسكرية في الميزانية الحكومية ، والى استبدال نظام استكمال القوات العسكرية بواسطة المتطوعين فقط ، وغير ذلك . وقد تطلب كل ذلك تعديلا

معيناً في الخطط السياسية ـ العسكرية للبلاد ، وفي المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاساسية التي تأخذ بها ، وذلك بما يتلاءم مع « الحقائق الجديدة » لأعوام السبعينات ، حيث احتلت الحقائق المتصلة بالسياسة الداخلية حيزاً أساسياً بين هذه الحقائق الجديدة .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان من الضروري أن يؤخذ بالاعتبار ، أن تأثير الجماهير على المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية ، لا يتم في الولايات المتحدة الاميركية بشكل مباشر ، وانما عبر الاجهزة السياسية الموجودة في البلاد ، والتي لا تزال مسيطرا عليها من قبل الطبقة الحاكمة . وعموماً ، فان ذلك يحتم تحديد امكانية الجماهير في التأثير على السياسة العسكرية والاستراتيجية في إطارات النظام السياسي البورجوازي .

ومن الملائم أن نلاحظ أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعترف في الوقت الراهن ، وبشكل واضح بما فيه الكفاية ، بالضعف في قدرتها على التحكم بالسياسة الداخلية والاستراتيجية ، وهو ما يظهر للعيان بشكل خاص في الحروب ، كما أثبتت ذلك التجربة الفييتنامية . ولذا نجد أنه يُراعى التركيز في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية الحديثة على عدد من السمات التي تعكس محاولة مؤلفيها التقليل من اعتماد استخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة الاميركية على العوامل المتصلة بالسياسة الداخلية . وتشمل هذه السمات السعي الى الاعتماد بدرجة أقل على الجيش البري المشترك ، والاعتماد بدلا عنه على تطوير أنواع القوات المسلحة الاخرى ذات التجهيز التكنولوجي الاكثر تقدماً ، كالطيران ، والبحرية ، ونقل دور تقديم الضحايا البشرية (أو ما يعرف بلحم المدافع) الى الحلفاء . وبالاضافة الى ذلك ، يجب تهيئة المفاهيم المتصلة بخوض الحروب السريعة الى حد كبير ، لأن النظام الاجتماعي ـ السياسي الاميركي ، حسبما يعترف السياسيون والمنظرون الايديولوجيون البورجوازيون ، يتعرض لخطر شديد في شروط الحروب طويلة الامد ، وهو ما أكدته بشكل مقنع تماماً خبرة العدوان على فييتنام .

ج ـ موقف الحلفاء والدول المحايدة :

ان استخدام القوة العسكرية في الظروف الحديثة ، يجب أن يتم ، كما ذكرنا سابقاً ، ومن وجهة نظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، على **اساس تحالفي** بالدرجة الاولى • وعلى هذا الاساس تبنى عملياً كافة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وان هذا الامر يجعل الولايات المتحدة معتمدة الى حد كبير على موقف الدول الاخرى ، وجاهزيتها للاشتراك في تنفيذ المفاهيم الاميركية • لذا ، فان طبيعة التعاون المتبادل بين الولايات المتحدة وحلفائها ، وعلاقة هؤلاء الحلفاء بالمفاهيم السياسية ــ العسكرية والاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية ، يعتبران من أهم العوامل التي تؤثر على صياغة وتنفيذ هذه المفاهيم •

وعموماً ، فان اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على الدعم السياسي ــ العسكري للدول الرأسمالية الاخرى ، يبنى على وجود مصالح طبقية مشتركة ، وبحيث تكون السياسة والاستراتيجية العسكريتان الاميركيتان موجهتين نحو تحقيق الاهداف ذات الاهمية الحيوية لكافة الانظمة الرأسمالية • وان هذا الامر بالذات ، ونظرا لأن كافة الدول الرأسمالية تقريباً كانت تعتمد اقتصادياً وسياسياً على الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية ، سمح للولايات المتحدة الاميركية أن تقدم في أعوام الاربعينات والخمسينات المفاهيم السياسية ــ العسكرية من نوع **« تأمين الامن المتبادل »** و **« الامن الجماعي »** و **« الدفاع المشترك »** وغيرها ، وأن تخلق على أساس هذه المفاهيم نظاماً كاملاً من التكتلات أو التحالفات السياسية ــ العسكرية العدوانية مع اشتراك الولايات المتحدة فيها بشكل مباشر ، أو باشرافها • وبالطبع فقد كان **حلف الناتو** أكبر وأهم هذه التحالفات •

ان النظام الامبريالي المعروف بنظام **« الامن الجماعي »** ، وأي تحالف آخر للرأسماليين ، كانا منذ البداية يحتويان على بذور التناقضات العميقة ، وبالدرجة

الاولى بين الولايات المتحدة الاميركية ، التي تحتل مواقع قيادية في النظام ، وبين سائر الدول المشتركة فيــه • وكان مصدر هذه التناقضات يكمن في أن الولايات المتحدة الاميركية التـــي خلقت هذا النظام الرأسمالي ، لم تكن تريد أن تخدم المصالح الرأسمالية المشتركة ، وانما كانت تهدف بالدرجة الاولى الى تحقيق أهدافها الجذرية الخاصة • وقد استطاعت فعلا أن تحقق ما أرادتــه ، والى حد كبير • ومهما يكن من أمر ، فان الانظمة الراهنة للتحالفات والاتفاقيات السياسية ــ العسكرية « تعطي الصفة الشرعية » لتدخل الولايات المتحــدة الاميركية في شؤون الدول الاخرى ، بما فيها الدول الحليفة لها ، وفي استخدام موارد الحلفاء ، والى حد كبير ، حسبما ترى ، ولخدمة مصالحها • وبالطبع فان هذا الوضع لا يمكن أن يرضي شركاء الولايات المتحدة الاميركية ، وبالتــالي فهو يصطدم دائماً بمقاومتهم • وهكذا فان هذه الدولة ــ أي الولايات المتحدة ــ تعاني من صعوبات مزمنة في علاقاتها المتبادلة مع حلفائها السياسيين ــ العسكريين ، بمن فيهم الاعضاء في حلف الناتو ، الأمر الذي يترك تأثيراً مباشراً على امكانيــة تحقيق المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، والمفاهيم المماثلة لها في حلف الناتو • فمن ناحية أولى ، نجد أن الحلفاء يظهرون مقاومة دائمة لمحاولات الولايات المتحدة الاميركية الهادفــة الى جعلــهم يزيدون من « حصصهم » في الاســهام بالاستعدادات العســكرية المشتركة (كالنفقــات العسكرية ، وتعداد القوات المسلحة ، الخ •••) • ومن ناحية ثانية ، فانهم يعبرون عن عدم موافقتهم على السياسة والاستراتيجية الاميركيتين ، اللتين تريد الولايات المتحدة الاميركية أن تقيدهم بهما بشكل ما أو بآخر • ولعل أوضح مثال عــلى ذلك هو خروج فرنسا من التنظيم العسكري لحلف الناتو ، حيــث كان أحــد أسباب هــذا الانسحاب هــو محاولة فرض الاستراتيجية الاميركية المعروفة باستراتيجية **« الامن المــرن »** ، واعتباره عقيدة عسكرية لحلف الناتو • ومــن ناحية ثالثة ، فان الحلفاء يرفضون دعم هذا أو ذاك الاجراء السياسي ــ العسكري، الذي تقوم به الولايات المتحدة الاميركية • ولعل أهم مثال على ذلك هو أن

الولايات المتحدة وجدت نفسها معزولة عملياً حتى عن حلفائها في الناتو ، عندما قامت بعدوانها على فييتنام •

ان الخلاف بين الولايات المتحدة وحلفائها موجود أيضا حتى في المسائل الاخرى ، وهنا نجد بروز ما كان قد تنبأ به لينين عن ظهور الخلافات بين الدول الامبريالية حيث قال : **((ثمة اتجاهان عامان ، حيث يقتضي أحدهما التحالف الحتمي لكافة الامبرياليين ، بينما يقتضي الثاني وقوف بعضها ضد البعض الآخر ، ولا يستند أي منهما على أساس صلب))** •

وهناك عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل المذكورة ، يؤثر على المفاهيم الاستراتيجية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وهو **الموقف السياسي للدول المحايدة** وغير الموالية للولايات المتحدة ، وخاصة من عداد الدول النامية • وان دور هذه الدول في السياسة والاستراتيجية العسكرية الاميركيتين ، كان قد تنامى بشكل خاص ، علماً أن الدوائر المؤثرة في الولايات المتحدة الاميركية ــ التي تعرف الطابع الكارثي للتأثيرات الممكنة التي ستنجم عن الصدام النووي المباشر مع الاتحاد السوفييتي ــ تسعى لأن تجعل من أراضي الدول النامية مسرحاً رئيسياً « لاختبار قوة » النظامين العالميين في أقرب فرصة ممكنة • لذا نجد أن الاستراتيجيين الاميركيين ينظرون في مفاهيمهم وخططهم ، وبشكل رسمي ، الى الدول الحيادية ، والدول غير الموالية لهم ، باعتبارها خصوماً عسكريين محتملين أو حلفاء ممكنين • وفي الوقت نفسه ، فان تقوية السياسة الخارجية الاميركية ، تعتبر موجهة باستمرار الى جذب الدول الحيادية ، وغير الموالية ، لكي تدور في فلك التأثير السياسي العسكري ، والاستراتيجي العسكري الاميركي • ولهذا الغرض ، تتخذ اجراءات دعم الانظمة الموالية للولايات المتحدة الاميركية في هذه الدول ، حيث تشمل هذه الاجراءات تقوية الاعتماد الاقتصادي في الدول المذكورة على الولايات المتحدة الاميركية ، وربطها ــ أي الدول المذكورة ــ عبر المساعدة العسكرية ومبيعات الاسلحة الاميركية ، الخ •••

وعموماً ، فان التأثير المحدد والمؤكد للدول غير الموالية على امكانية تحقيق المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية يظهر بوضوح في رد الفعل السلبي جدا لهذه الدول تجاه الاعمال العسكرية المختلفة التي تنفذها الولايات المتحدة الاميركية، حيث تشمل هذه الاعمال خلق التكتلات العدوانية ، وتنفيذ **استراتيجية « القواعد »** (نذكر منها على سبيل المثال اقامة قاعدة دييغو غارسيا) ، و « الوجود العسكري » الاميركي في المناطق المتاخمة للدول غير الموالية (وخاصة ، في المحيط الهندي ، وكذلك سباق التسلح الذي يشتد أواره بمبادرة وتشجيع الولايات المتحدة الاميركية . وفي الظروف التي تظهر فيها عشرات الدول الغنية غير الموالية ، فان تنامي مكانة وتأثير (أو نفوذ) النزعة العسكرية الاميركية لن يستطيع بعد اليوم أن يغفل رأي هذه الدول ، وبالتالي فلن تستطيع الولايات المتحدة الاميركية أن تخفي أهدافها الحقيقية . وان المثال عن هذه المناورة هو ادخال مصر بوساطة الضغط الاميركي في تحالف سياسي ــ عسكري امبريالي تحت ستار **« معاهدة سلام مع اسرائيل »** ، وفي ظل **نظام السادات الخياني .**
ومهما يكن من أمر ، فقد كشفت شعوب الدول العربية والدول الاخرى هذه المناورة . وكذلك ، فان هذه الشعوب ، التي أدركت وقدرت بجدارة هذا الفعل ، تعمل على اتخاذ الاجراءات الفعالة لاجهاض مؤامرات الامبريالية الاميركية وأعوانها ، ضد استقلال الشعوب وقضايا السلم .

٣ ــ دور الاقتصاد في صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية :

تمارس العوامل الاقتصادية تأثيرا كبيرا على المفاهيم الاستراتيجية ــ الاميركية . فالعلاقة المتبادلة بين الحرب والاقتصاد في الظروف الحديثة ، أصبحت أكثر عمقاً ، نظرا لأن القوة العسكرية الحديثة أصبحت بدورها تعتمد بشكل لم يسبق له مثيل على درجة تطور وتعقيد الاسلحة . وان سباق التسلح الذي تشتد حدته بمبادرة الدول الامبريالية ، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية ، أصبح يمتص ، حتى في زمن السلم ، جزءا كبيرا من الدخل القومي للعديد من دول العالم .

يمكننا أن نذكر العوامل الاقتصادية الاساسية التالية ، التي تؤثر على صياغة المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية : فمن ناحية أولى ، هناك المصالح الاقتصادية للرأسمال الاحتكاري ، والتي تعتبر سبباً لظهور هذه أو تلك المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية ، ومن ناحية ثانية ، فان الاقتصاد ، الذي يشكل قاعدة مادية للسياسة والاستراتيجية العسكريتين ، ومصدرا للموارد المادية ، والبشرية ، والمالية ، يعتبر بدوره ضرورياً لتحقيق هذه المفاهيم ، ومن ناحية ثالثة ، فان هذا الاقتصاد ذاته يعتبر العامل الذي يحد من أو يستثني اتخاذ وتنفيذ هذه أو تلك المفاهيم عموماً •

أ ـ المصالح الاقتصادية للرأسمال الاحتكاري ، والمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية :

يؤثر على المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية العديد من المصالح الاقتصادية المختلفة للرأسمال الاميركي (حيث تكمن في أساسها غالباً ، مصلحة واحدة مشتركة هي تحقيق أعلى نسبة ربح ممكنة وتوسيع مجال عمل الرأسمال الاميركي) :

ـ تأمين التغطية السياسية ـ العسكرية لتوسيع الرأسمال الاميركي خارج الحدود سواء عبر تحقيق شروط الوصول الملائمة الى مناطق توظيف رؤوس الاموال ، ومصادر المواد الخام وأسواق بيع السلع ، أو بالمحافظة عليها • وان المصلحة الاقتصادية من هذا النوع تستخدم على نطاق واسع من أجل ايجاد مبرر رسمي للمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية •

ـ تحقيق الارباح من جراء تأمين الطلبات العسكرية المرتبطة بتنفيذ برامج التسلح ، التي تؤخذ بالاعتبار في المفاهيم المذكورة •

ـ استخدام النفقات العسكرية باعتبارها أداة للتنظيم الحكومي للاقتصاد في دعم الرواج والتشغيل الناجمين عن النمو الاقتصادي ، الامر الذي يؤدي بدوره الى تطوير علم وتقنية الاستيلاء أو السيطرة على الاسواق الخارجية •

وعموماً ، فان المصالح الاقتصادية للرأسمال الاحتكاري تؤثر على المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في عدة اتجاهات • فمن ناحية أولى ، تؤدي الى إثارة نمو الميزانية العسكرية ، كما تعمل على توسيع القاعدة الاقتصادية لاصحاب النزعة العسكرية ، وتُمكّن من تحقيق المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية ؛ ومن ناحية ثانية ، فان هذه المصالح الاقتصادية تمنع الى حد كبير التوجه الاقليمي لهذه أو تلك المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية • ولا يجوز أن نحسب أنه جرت بالصدفة إعارة الاهتمام الخاص الى تلك المناطق التي لا تمارس فيها نشاطات كبيرة للاحتكارات الاميركية ، كأوروبا الغربية ، والشرق الاقصى ، والشرق الاوسط ، وافريقيا • ومن ناحية ثالثة ، فان سعي بعض مجموعات المركّب الصناعي ـ العسكري الى إقامة مراكز انتاج هذا أو ذاك النوع من أنظمة الاسلحة ، يُمكن بدوره من صياغة المفاهيم المعتمدة على الاستخدام الافضل لهذه الانظمة ذاتها • وان ظهور مثل هذا التأثير سوف يخدم ، بشكل خاص ، تقدم المفاهيم « البحرية » و « الجوية » و « البرية » التي تمثل كافة أنواع القوات المسلحة ، والاحتكارات التي تقف وراءها ـ أي انتاج ما تحتاجه هذه الانواع من أسلحة مختلفة •

ب ـ القاعدة المادية للمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية :

ينبع دور الاقتصاد باعتباره قاعدة مادية للمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية من الاعتماد الموضوعي لطرق استخدام القوات المسلحة على الشروط المادية ، والاقتصادية •

ولدى صياغة المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية يراعى مباشرة اثنان من المكونات المادية الرئيسية للقوات المسلحة هما الافراد والاسلحة • وفي نهاية المطاف ، فان امكانية تحقيق المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية تعتمد على قدرة الاقتصاد في تأمين الموارد البشرية والوسائط المادية الضرورية ، وعلى قدرة الدولة في تمويل الحصول عليهما •

وقد جرت تغيرات جذرية في دور الاقتصاد من حيث كونه قاعدة مادية

للسياسة والاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، وفي طرق استخدام هذا الاقتصاد للاغراض العسكرية ، وذلك في ضوء ظهور أنواع حديثة من الاسلحة ، وخاصة الصاروخية ــ النووية ، ومع تبدل طبيعة الحرب • وهكذا ففي الحروب الماضية كانت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعتمد بشكل أساسي على تحويل القدرة الاقتصادية للبلاد الى قدرة عسكرية أثناء الحرب • وكذلك فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية تملك الشروط الملائمة لهذا التحويل من حيث موقعها الجغرافي ، الذي يتميز بكونه بعيدا عن المسارح الرئيسة للحرب ، وبكون أراضيها غير معرضة عملياً للاجتياح من قبل أي عدو محتمل • ولذا ، فان المبدأ الاساسي لتحضير الولايات المتحدة الاميركية للحرب العالمية ، وخاصة الحرب العالمية الثانية ، كان يعتمد على تعبئة القوات المسلحة والصناعات الانتاجية بعد بدء الحرب • وقد وضعت خلال ذلك مهمة أكثر تعقيدا من مجرد التعبئة الكاملة لمصادر البلاد في الظروف الهادئة نسبياً • وجرى الحساب على أساس تراكم وجمع القدرة العسكرية الكبيرة والقدرة الاقتصادية ــ العسكرية ، في الوقت الذي كانت تخوض فيه الدول الاخرى صراعاً دموياً ، وان يزج بهاتين القدرتين بغرض ترجيح « احدى كفتي الميزان » في تلك اللحظة التي تعاني فيها هذه الدول المتصارعة من الانهاك واستنفاذ قوتها ، الامر الذي يمكّن الاميركيين من فرض أو إملاء شروطهم عليها •

وكما هو معروف ، فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لم تستطع أن تحقق مضمون هذه الاستراتيجية بشكل كامل خلال الحرب العالمية الثانية • وبالتأكيد ، فقد خرجت الولايات المتحدة الاميركية من هذه الحرب وقد تكبدت خسائر كبيرة ، بينما أثرى عدد كبير جدا من الناس فيها ، وفي الوقت نفسه ، كانت الدول الرأسمالية الاخرى قد عانت من ضعف شديد ، الامر الذي أدى الى زيادة حدة النفوذ الاميركي في هذه الدول • ومهما يكن من أمر ، فان محاولات تقييد إرادة الاتحاد السوفييتي كانت قد باءت بالفشل منذ البداية •

ولكن مبدأ التعبئة الذي كان يفضل أن يتـم تنفيذه أثناء الحرب ، لم يلبث أن قـوّض بشكل جذري بعد ظهور السلاح النووي ووسائط ايصاله للهدف في الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي جعـل أراضي الولايات المتحدة الاميركية معرضة للضربة الجوابية • وهكذا ، فقد اعترفت الدوائر الحاكمة في الولايـات المتحدة الاميركية ، أنـه لم يعد ممكنـاً أن تنفذ التعبئة الواسعة ، من النـوع الذي كان ينفذ سابقاً ، إذا ما نشبت الحرب النووية الشاملة ؛ أما في الحـرب المحدودة ، كما دلت خبرة العدوان الاميركي على كوريا ، فان هذه التعبئة لن تكون ملائمة اقتصادياً وسياسياً • ولذلك ، فقد جرى في مرحلة ما بعد الحرب الكورية تحديد النظام التالي باعتباره أساساً للاستخدام الاستراتيجي للاقتصاد : المحافظة على وجود قوات مسلحة كبيرة في حالة الجاهزية الدائمة ولفترة زمنية طويلة وغير محددة ، مما يُمكّن من التدخل الفوري في أي صراع مسلح حتى بدون تنفيذ تعبئة اضافية ؛ وتأمين التحسين النوعي المستمر للقوات المسـلحة على أساس تسريع التطور التقنـي ــ العسكري • وعموماً فان ضرورة خوض الحرب على أساس التعبئة الواسعة أصبحت أمراً قليل الاحتمال (بالرغم من وجود احتمال قليل لذلك) • وان محاولة خوض الحرب بدون تعبئة ، وفي ظل الشعار القائل « المدفع والزبدة معاً » ، كانت قد مورست من قبل الولايات المتحـدة الاميركية في فييتنام • ومهما يكن من أمر ، فقد سقطت هذه المحاولة ، وبالتالي فقد اضطرت حكومة الولايات المتحدة الاميركية في نهاية المطاف الى تحويل الاقتصاد لصالح الحرب • ومع الاخذ بعين الاعتبار لخبرة التدخل الاميركي في فيتنـام ، ولازدياد دور الحروب العادية ، من وجهة النظر الاميركية ، فان اهتمام القيـادة السياسية ــ العسكرية الاميركية بمسائل التعبئة ، ازداد بدوره من جديد وبشكل محسوس •

ولعل التعبير الاكثر شمولاً عن العلاقة المتبادلة بين النشـاط العسكري والاقتصاد في الدولة خلال زمن السلم ، يجد انعكاساً له في حجم النفقات العسكرية• فالازدياد الكبير جدا في هذه النفقات خلال السنوات العشر الاخيرة يُظهر اشتداد

عدوانية الامبريالية الاميركية واستراتيجيتها العسكرية • واذا كانت الميزانية العسكرية الاميركية لم تزد الا بقليل عن المليار دولار عشية الحرب العالمية الثانية ، أي ما يعادل أكثر بقليل فقط من واحد بالمائة من الدخل القومي الاجمالي ، فقد وصلت هذه الميزانية في عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٤٠ مليارا (×) ، أي حوالي (٦) بالمائة من الدخل المذكور [٦] • وهكذا فحتى في زمن السلم ، يحتاج تحقيق المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية الى حجم من الموارد يزيد عن الدخل القومي الاجمالي لأغلب دول العالم • ويُنفق عادة على القوات الاستراتيجية الاميركية ، بما فيها وسائط تأمينها ، حوالي (٢٠) بالمائة من الميزانية العسكرية الاميركية ، بينما يُنفق على القوات ذات الاستخدامات العامة (بما فيها وسائط تأمينها أيضاً) (٨٠) بالمائة من هذه الميزانية • وان ذلك يشير الى أن انفاق الولايات المتحدة الاميركية على تحقيق مفهوم **« الحرب ونصف الحرب »** فقط ما يزيد عن مائة مليار دولار سنوياً • وكان أعلى رقم وصلت اليه ميزانية الولايات المتحدة الاميركية خلال الحرب العالمية الثانية هو (٨٠) مليار دولار • ولـذا فليس من قبيل الصدفة أن حل العديد من المسائل الاستراتيجية ـ الاقتصادية في الظروف الحديثة يتم في الولايات المتحدة الاميركية عن طريق خفض أرقام الميزانية العسكرية •

وان الاسلوب الاكثر استخداما في تعديل مستوى النفقات العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية في الظروف الحديثة هو التوجه الى زيادة هذه النفقات بنفس وتيرة الزيادة التي تطرأ على الدخل القومي الاجمالي • وعموماً ، فانه يؤخذ بهذا النوع من الحسابات لدى صياغة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية والبرامج العسكرية طويلة الامد ، والمعدة لتأمين تحقيق هذه المفاهيم • ومن الاهمية بمكان أن نشير في هذا السياق الى أنه إذا كان حجم الميزانية العسكرية

(×) وهي الآن (١٩٨٥ـ١٩٨٦) تزيد عن الثلاثمائة مليار دولار . (المترجم)

(٦) انظر ميزانية الولايات المتحدة الاميركية للعام المالي ١٩٨٠ ، واشنطن ، الصفحتين ٩٨ و ٥٧٧ .

يحدد . من ناحية أولى امكانيــة تحقيق هــذه أو تلك المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، فان هذه الاخيرة تستخدم على نطاق واســع من قبل الولايــات المتحدة الاميركية ، من ناحية ثانية ، لتبرير المحافظة على مستوى عال في الانفاق ، وحتى لزيادة النفقات العسكرية أيضاً • وبنتيجة ذلك ، فان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية سوف تزداد أكثر فأكثر في السنوات القادمة ، حيــث يخطط لها أن تصبح في حدود (١٨٠) مليار دولار في عــام ١٩٨٤ ، و ٢٦٠ مليار دولار في عام ١٩٨٨ (٧) • واذا ما أخذنا بعين الاعتبار النفقات غير المباشــرة والسرية التي تخصص للاغراض العسكرية ، فان النفقات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، سوف تكون أكبر بكثير مما ذكر •

جـ ــ دور العتــاد :

ان العامل الاكثر ديناميكية ، الذي يؤثر بشكل أساسي على تبدل طرق خوض الحرب والتحضير لها ، وعلى المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية أيضاً ، هو تطور الاسلحة والعتاد الحربي • وعموماً ، فان تأثير الاسلحة والمعدات الجديدة على طرق خوض الحرب يأتي من الازدياد الدائم في امكانياتها القتالية ، كالقدرة التدميرية ، وأمدية التأثير ، والسرعة ، والدقــة ، وقدرة الحمــل ، والحيويــة الخ ••• وان المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية المعمول بها ، تستخدم بدورها لتبرير صنع ونشر أنظمة سلاحية ومعدات حربية جديدة • وبشكل عام فان نفس « منطق » العلاقة المتبادلة بين تطور العتاد الحربي والمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، هو الذي يوجــه الاهداف العدوانية والامبريالية لهذه الدولة •

ومن كل الانواع الحديثة للاسلحة نجد أن السلاح النووي هو الــذي أثّر ويستمر في التأثير على المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وكان صنعه مؤشرا على ظهور الشروط المادية لنوع أساسي جديد

---

(٧) انظر نفس المرجع السابق الصفحة ٤٩ ، ومجلة INQUIRY الصادرة في أيار ١٩٧٨ ، الصفحة ١٨ •

من الحروب ، هي الحروب النووية ، ولصياغة نوع خاص من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية • وان **المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية الراهنة تراعي التحضير لعدة انواع من الحروب النووية المختلفة** • ويوجد ، بالاضافة الى ذلك ، العديد من المفاهيم الخاصة التي تحكم طرق نشوب وخوض الحروب النووية • وكان ظهور السلاح النووي في الاتحاد السوفييتي ، وما حدث بعد ذلك من تبدل في نسبة القدرات النووية لدى الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، ومن توصل كلا هذين الطرفين في نهاية المطاف الى توازن استراتيجي ، سبباً في دفع الولايات المتحدة الاميركية الى تبرير اعدادها لمفاهيم استراتيجية مختلفة عن الحرب النووية المحدودة ، التي يمكنها ، حسبما ترى الدوائر الحاكمة الاميركية ، ان تحقق لها فوائد سياسية حقيقية ، في الشروط الجديدة •

ويوجد حالياً في الولايات المتحدة الاميركية ميل الى المبالغة في الدور المطلق للاسلحة عموماً ، ولبعض أنواعها بشكل خاص • ولعل السبب الاساسي في هذا الميل يعود الى سعي الانظمة البورجوازية الى الاقلال بأقصى درجة من الاعتماد على الجيوش الكبيرة ، التي يترك وجودها تأثيرات ونتائج في غاية الخطورة عليها ـ أي على الانظمة المذكورة • وان المصدر الآخر لهذا الميل هو وجود وجهة نظر سائدة لدى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية عن أن هذه الدولة لا تزال تحافظ على تفوق علمي ـ تقني على الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى • وفي ضوء ذلك ، يوضع هدف أساسي يتمثّل أولاً في **المحافظة على هذا التفوق وتصعيده ، وثانيا : في تأمين ترجمته الى تفوق تقني ـ عسكري ،** وثم الى تفوق استراتيجي ـ عسكري • وهكذا ، فان القيادة السياسية ـ العسكرية الاميركية تسعى الى استخدام أي ابتكار تقني جديد من أجل تصعيد قوتها العسكرية ، وبالتالي من أجل زيادة قدرتها الاستراتيجية •

وفي هذا السياق فانه من الضروري ، وبالدرجة الاولى ، أن نشير الى مدى **التوهم في التفكير الاميركي عن التفوق التقني** ، حيث يحاول القادة الاميركيون صياغة

مفاهيم ذات حد أقصى من الخطورة عن سباق التسلح النوعي • وفضلاً عن ذلك ، فمن الملائم أن نأخذ في الاعتبار ، وحسبما تثبت الخبرة ، ان المبالغة غير المبررة في دور العتاد ، وهذا أو ذاك النوع من السلاح ، كانت قد اعتبرت مراراً أحد أسباب عدم كفاية المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية • وهكذا ، حدث ، على سبيل المثال ، بالنسبة للمفاهيم المعتمدة التي تحدد وجود **« السلاح المطلق »** لدى الولايات المتحدة الاميركية (كانت هذه التسمية قد أطلقت على السلاح النووي في فترة احتكاره من قبل الولايات المتحدة الاميركية) وسوف تصل الى نفس النتيجة أية محاولات تقوم بها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لحل المسائل السياسية ــ العسكرية على أساس استخدام الطرق التقنية ، وخاصة الطرق التكنوقراطية ــ العسكرية •

ومن الاهمية بمكان أن نلاحظ أن الدور المتنامي للعتاد يبرر ، بدون شك ، بتنامي التأثير على المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية ، من قبل تلك الدوائر المرتبطة بتصنيع السلاح ، وبالدرجة الاولى بالاحتكارات الصناعية ــ العسكرية ، والمراكز العلمية ومراكز التصميم التابعة لها • وبالاضافة الى هذه القدرة الكبيرة جدا للاسلحة الحديثة ، وللتكلفة الباهظة لصنعها ، فهناك أيضا ازدياد جوهري في دور الاستراتيجية والسياسة العسكريتين المتصل بانتقاء أنظمة الاسلحة ، وتحديد الحجم اللازم لانتاجها ، وتحديد اتجاه التطور التقني ــ العسكري • وان كل ذلك يُمكّن الى حد كبير من تعميق الارتباط بين الاحتكارات الصناعية ــ العسكرية والقيادات العسكرية والسياسية ــ العسكرية العليا في الولايات المتحدة الاميركية ، وتطوير المجموعات الاحتكارية ــ الحكومية ذات النزعات العسكرية ، التي تملك المجمعات الصناعية ــ العسكرية ، وتقوية نفوذها وتأثيرها على صياغة المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية •

ان الطابع الحقيقي وميكانيكية العلاقة المتبادلة بين العتاد الحربي والمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تدحضان كلياً احدى

الخرافات الايديولوجية ، التي يقدمها المنظرون البورجوازيون لتبرير سباق التسلح ، وبالتالي فانهما يشددان على أن تطور العتاد الحربي يحمل طابع التحديد ويتم تنفيذه على أساس قوى داخلية متحركة • ومن هنا نصل الى استنتاج يقول بأن سباق التسلح ، وخاصة في المجال النوعي ، يجب ألا يتوقف • ومهما يكن من أمر ، فان الحقائق تشير الى حقيقة أخرى هي أن مصادر (أسباب) سباق التسلح لا تكمن في العتاد ، بل في النشاطات التي تمارسها تلك الدوائر التي تسعى الى استخدام العتاد من أجل التحضير لحروب عدوانية ، ولتحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية من زيادة حجم الاسلحة المميتة •

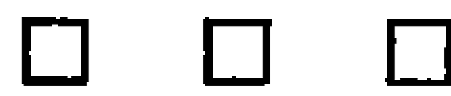
د ــ الاقتصاد باعتباره محددا لسباق التسلح :

كان فردريك انغلز قد قال : « ان النزعة العسكرية تحمل في ذاتها بذرة موتها » • وان أحد الاسباب الرئيسة لذلك هو ما كان قد رآه انغلز في النمو غير المتناسق للنفقات العسكرية في الدول ذات النزعات العسكرية ، حيث تسعى هذه الدول دائماً الى تحقيق التفوق في الاسلحة « مقتربة أكثر فأكثر من كارثة الافلاس المالي » • وفي الظروف الحديثة ، نجد أن التأثير المحدد للعوامل الاقتصادية ينعكس أكثر فأكثر على امكانيات العسكرة الاميركية ، وعلى تحقيق هذه أو تلك المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية • وان النظام الاقتصادي المحدد بدرجة أكبر للسياسة والاستراتيجية العسكريتين يكمن في حجم الميزانية العسكرية • وكما يعترف الآن الاقتصاديون البورجوازيون ، فان النفقات العسكرية الكبيرة جدا التي أنفقتها الولايات المتحدة الاميركية خلال فترة زمنية طويلة ، أصبحت أحد الاسباب الرئيسة للامراض المزمنة والخطرة في الاقتصاد الاميركي ، فهي تسبب التضخم ، وتشوه بنية الانتاج ، وتخلق عدم تناسب بين الصناعة والزراعة ، وتضغط على قاعدة التقدم العلمي ــ التقني ، وتعيق نمو العمل الانتاجي ، وتخفض وتيرة نمو الانتاج ومستوى الاستهلاك ، مما يؤدي في نهاية المطاف الى الاخلال بميزان المدفوعات •

وهكذا تظهر أكثر فأكثر النتائج السلبية للنفقات العسكرية العالية ، كخفض القدرة التنافسية للاقتصاد الاميركي في الاسواق العالمية ، وتقوية عدم الاستقرار في عدد من الفروع (المتصلة بالتغيرات في حالة الاسواق العسكرية ، وإعادة التسلح ، الخ ...) ، والتأثير السلبي في عدد من الحالات على أرباح الافرع المدنية التي يعمل فيها المواطنون الاميركيون ، الخ ... حيث تصبح هذه النتائج أكثر وضوحاً ، الأمر الذي عمل على اسقاط الدعاية التي عملت سابقاً على الاشادة بالدور الاقتصادي للنفقات العسكرية ، وخاصة في مجال انخفاض حجم مواد الانتاج الحربي ، وبالتالي انخفاض الطلب على القوى العاملة . وان كل ذلك يُمكّن من تقوية المبررات في الولايات المتحدة الاميركية ، وخاصة في بعض دوائر الطبقة الحاكمة ، لخفض الميزانية العسكرية ، وضرورة تحويل جزء من النفقات العسكرية لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الملحة .

ان أمد العوامل الضاغطة على الامكانيات الاقتصادية لتحقيق المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية ، هو التنامي السريع لتكلفة الاسلحة والمعدات الحربية. وان هذه العملية ــ أي تنامي الكلفة ــ ترتبط الى حد كبير بتأثير تلك الاتجاهات الموضوعية المتصلة بدرجة تعقيد المعدات الحديثة ، وشروط استثمارها . ومهما يكن من أمر ، ففي شروط الاقتصاد الرأسمالي السائد في الولايات المتحدة الاميركية ، نجد أن تنامي الكلفة يؤدي الى تعميق كبير للتضخم ، ولسعي الاحتكارات الصناعية ــ العسكرية الى زيادة أثمان الاسلحة . والى جانب معدلات الارباح الكبيرة جدا التي يتم تحقيقها في العقود العسكرية ، والاحتيالات الحسابية المباشرة التي تهدف الى المغالاة في قيمة التكاليف ، فان الاثمان المقدرة للمعدات العسكرية لا تُمكّن من تبرير ادخال نماذج متعددة منها الى القوات المسلحة ، وازدواجية الانواع والنماذج المتماثلة ، والتبديل المتسرّع « للاجيال » القديمة من الاسلحة بأخرى دون وجود ضرورة عسكرية لذلك ، والتعقيد غير المبرر للمعدات ، والسعي قدر الامكان الى ادخال كل التجديدات الممكنة بغية رفع الثمن .

وان المسائل الرئيسة التي تواجه الدوائر الحاكمة في الولايات المتحـدة الاميركية فيما يتصل بارتفاع أثمان المعدات الحربية ، تشمل اثنتين همـا : تأمين الانتاج الكثيف والكافي للمعدات الحربية وادخالها في التسليح ، والمحافظة على مجال واسع وكاف أيضاً من اتجاهات التطور التقنـي ـ العسكري في المستقبل . وهكذا يتم التشديد على هذه المسائل الاقتصادية ـ العسكرية السريع للميزانية العسكرية ، ومحاولة اشراك الحلفاء بحصص أكبر ، والسعي الى « عقلنـة » استخدام الموارد ، بالاضافة الى الربط الاقصى لعملية وضـع الميزانية مـع عملية صياغة الاستراتيجية العسكرية والتخطيط الاستراتيجي العسكري . وليس أمراً يقل أهمية عن ذلك ان تتم عملية خلق التوازن بين المفاهيم الاستراتيجية العسكرية من ناحية ، وامكانيات تمويل وتنفيذ انتقاء « الحالات » النموذجيـة لمفاهيم تنظيـم استخدام الموارد المتوفرة من ناحية ثانية ، واستخدام المفاهيم الاستراتيجية العسكرية باعتبارها أساساً لتوزيع الاموال المخصصة في الميزانية ، من ناحية ثالثة .



الفصل الثاني

العقيدة العسكرية ، والمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية

١ ـ المفاهيم الاستراتيجية العسكرية واستراتيجية « الامن القومي » :

يمكن القول في ضوء المفاهيم التقليدية للانظمة البورجوازية ، بما فيها النظام البورجوازي الاميركي نفسه ، **ان العلم العسكري ، والاستراتيجية العسكرية يبحثان بالدرجة الاولى في المسائل المتصلة بتحضير واستخدام القوات المسلحة في الحرب .** وفي السنوات العشر الاخيرة ، نجد أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية كانت تسعى ، في ظل الاتجاهات الهادفة الى تقوية الطابع العدواني للامبريالية ، وتنامي النزعات العسكرية فيها ، الى توسيع أبعاد وأمدية سباق التسلح ، عاملة بذلك على اعداد الاسس النظرية لاستراتيجية أوسع ، تعرف في المنشورات السوفييتية عادة بالاستراتيجية السياسية ـ العسكرية [1] . وان الغرض من هذه الاستراتيجية هو **التحديد ـ على نطاق واسع ـ لامكانية وطرق استخدام القوة العسكرية باعتبارها أداة للسياسة ليس فقط في شروط الحرب ، بل وفي زمن السلم أيضا ، وتأمين التنسيق في استخدام القوة العسكرية والوسائط غير العسكرية أثناء تحقيق الاهداف السياسية .**

---

(١) انظر ما كتبه عن ذلك بالتفصيل غ.أ. شروفيمنكو في كتابه « الولايات المتحدة الاميركية : السياسة ، والحرب ، والايديولوجية » ، اصدار ١٩٧٦ ، الصفحات ١٣ ـ ١٦ .

وبغية تعليل ضرورة امتلاك الولايات المتحدة الاميركية لاستراتيجية سياسية ـ عسكرية ، الى جانب الاستراتيجية العسكرية ، فان المنظرين الايديولوجيين البورجوازيين قدموا طرحاً عن أنه يفضل في الشروط التي يوجد فيها نظامان متصارعان ، أن يتم أولاً توسيع مفهوم « الحرب » الى أبعد من حدود الصراع المسلح المباشر ، الذي يفرض حقائقه على كافة مجالات العلاقات المتبادلة بين هذين النظامين ، وأن يتم ثانياً الادخال ضمن مفهوم « القوة » (أو «القدرة») ، لكافة الوسائل غير العسكرية ، من سياسية ، واقتصادية ، وايديولوجية ، ونفسية (٢) ، ناهيك عن القوة العسكرية ذاتها • وان المبادىء النظرية الاساسية للاستراتيجية ـ العسكرية الاميركية كانت قد ظهرت وتمت صياغتها في شروط **« الحرب الباردة »** ومع ذلك فهي لا تزال معمولا بها بشكل كامل لدى أصحاب النزعة العسكرية الاميركية ، وتستخدم على نطاق واسع من قبل واشنطن باعتبارها مرجعاً لاعداد المفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية •

---

(٢) يمكن ان نقدم هنا رايين مميزين للمنظرين الايديولوجيين الاميركيين ، حيث كان المنظر العسكري الاميركي الاميرال غ. ايغلز قد كتب قائلا : « ان الحرب الحديثة ليست مجرد صدام للقوات المسلحة ، ولكنها تمثل مجالا كاملا للنزاع الانساني ، وتتضمن العديد من السمات والملامح المؤثرة على بعضها البعض والمتبدلة باستمرار . وهي تشكل تهديدات وتهديدات مضادة ذات تأثير متبادل ايضا ، وتستخدم فيها وسائط وانواع أسلحة متبدلة باستمرار » (انظر هـ.اي. ايغلز في المفاهيم والفلسفة ، نيو برونزويك (نيوجرسي) ، ١٩٦٥ ، الصفحة ٢٥٦) . وكذلك فان الاميرال هوارد كان قد أعلن : « ان تعريف الاستراتيجية والتكتيك باعتبارهما مفهومين يتصلان بالمجال العسكري ، أصبح أمرا تقادم عليه الزمان ، وفي الصراع من أجل تحقيق أهدافنا ، فان المكونات الاخرى للاستراتيجية القومية تلعب دورا هاما جدا لا يقل عن دور المكونات العسكرية » (انظر نشرة المعهد البحري الاميركي ، لشهر أيلول من عام ١٩٧٢ ، الصفحة ٢٦) .

أ ـ المستويات الثلاثة للاستراتيجية :

نجد في العلم السياسي والعسكري الاميركي ، ان الاستراتيجية السياسية العسكرية . أو ما يعرف **((بالاستراتيجية القومية))** تأتي في أعلى مستوى ، وتتبع لها **((استراتيجية الامن القومي))** [٣]. وبالتالي فإن الاستراتيجية العسكرية تكون في هذه الحالة موجودة في المستوى الثالث • وان العلاقة بين هذه الاستراتيجيات ، وما تتضمنه كل منها من مفاهيم استراتيجية ــ عسكرية وسياسية ــ عسكرية ، سوف تُستعرض أدناه •

ب ـ الاستراتيجية القومية :

تُعرَّف هذه الاستراتيجية رسمياً على أنها **((فن وعلم تطوير واستخدام القوات المسلحة والقدرات السياسية ، والاقتصادية ، والنفسية للدولة من أجل تحقيق الاهداف القومية في شروط السلم والحرب على السواء))** [٤] • وعموماً ، فانه يعتبر ان الاستراتيجية السياسية تدخل ضمن الاستراتيجية القومية باعتبارها جزءا أساسياً منها ، حيث تعالج موضوع المسائل الخارجية والداخلية في آن معاً ، بينما توجد أيضاً للاستراتيجية الاقتصادية ملامح خارجية وداخلية ، كما توجد هذه الملامح ذاتها في الاستراتيجية العسكرية • ثم أن منظري

---

(٣) يوجد في الكتب العسكرية الاميركية ، معان قريبة من مفهوم **((استراتيجية الامن القومي)) هي ((الاستراتيجية الكبرى)) و ((الاستراتيجية الدفاعية)) و ((العقيدة الدفاعية)) و ((العقيدة الاستراتيجية))** ، وبالرغم من عدم دقة هذه التعابير ، فان المفاهيم التي نرمز اليها هي متماثلة من حيث أنها تضع الاستراتيجية العسكرية ضمن فئة أكثر اتساعا وذات طابع مسيَّس (من السياسة) ، حيث تكون فيها طرق خلق واستخدام القوة المسلحة مميزة بشكل خاص .

(٤) انظر معجم وزارة الدفاع الاميركية الخاص بالتعابير العسكرية وما يتصل بها ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، الصفحة ٢٠٢ .

الاستراتيجية القومية مدعوون الى تأمين الاستخدام الفعال والتام الى أقصى حد لكافة الموارد المادية والمعنوية في البلاد من أجل تحقيق الاهداف الجذرية للاستراتيجية القومية . ومن الناحية العملية ، فان مسائل الاستخدام السياسي الاكثر فعالية للقوة العسكرية كانت ولا تزال في مركز اهتمام كافة المناقشات في الولايات المتحدة الاميركية عن مضمون الاستراتيجية القومية ، وذلك سواء في ظروف الحرب أو في زمن السلم ، وبالاضافة الى استخدام كافة العناصر الاخرى لقدرات البلاد « القدرة القومية » لتأمين خلق واستخدام القوة العسكرية (٥) .

وفي مستوى استراتيجية الامن القومي ، نجد أن دور القوة العسكرية يزداد بدرجة أكبر . ويرى المنظرون أن استراتيجية الامن القومي ، وبالرغم من كونها تبدو ذات مفهوم أضيق من الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الاميركية ، تراعي أيضاً الاستخدام ليس فقط للقوة العسكرية ، بل وللوسائط غير العسكرية ، من أجل « حماية المصالح القومية من التهديدات الخارجية والداخلية على السواء » . ومهما يكن من أمر ، فان مضمونها يشمل من الناحية العملية نفس تلك المسائل التي يأخذها العلم العسكري السوفييتي بالاعتبار في مجال العقيدة العسكرية للدولة السوفييتية . ولذا ، ونظرا لان تسمية « استراتيجية الامن القومي » تستعمل في المؤلفات العسكرية الاميركية ، فان الكتّاب السوفييت يستعملون

---

(٥) كتب الجنرال المتقاعد ب. بالمر B. PALMER وهو أحد مؤلفي بحث « **الاستراتيجية الكبرى في أعوام الثمانينات** » ونائب سابق لرئيس أركان الجيش الاميركي ما يلي : « **تتضمن الاستراتيجية القومية التهديد بالقوة واستخدامها . وعندما يوجد تهديد بالقوة ذات القدرات الكبيرة من كلا الطرفين ، فان أهمية السمة العسكرية المتمثلة بالصراع المضاد بين الدول ، اذا ما قورنت مع السمات السياسية والاقتصادية الصرفة ، تزداد الى حد ما . وان جوهر الاستراتيجية يتمثل في تحييد او تجاوز التهديد العسكري** » .
(انظر : « الاستراتيجية الكبرى في أعوام الثمانينات » ب. بالمر ، واشنطن ، ١٩٧٨ ، الصفحة ٧٨ .

(وان كان ذلك رمزياً غالباً) تعبير العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية • ومع أن المكان الاساسي في هذه الاستراتيجية تشغله المسائل المتصلة بطبيعة الحرب المقبلة ، كطرق تشكيل القوات المسلحة بهدف تأمين التفوق العسكري على العدو ، والتوضع السياسي والاستراتيجي لهذه القوات في زمن السلم ، والمحافظة عليها في حالة الجاهزية القتالية ، وتحضير البلاد كلها للحرب ، وتنظيم التعاون العسكري ، والاقتصادي العسكري ، على نطاق واسع مع الدول الاخرى ، وغير ذلك •• وعموماً فان استراتيجية الامن القومي الاميركية كانت قد خضعت في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الى عدة مراحل من التطور ، حيث جرى الاخذ في كل من هذه المراحل باستراتيجية خاصة ، كانت تحمل تسمية رمزية • ونذكر من هذه الاستراتيجيات ، استراتيجية **« التدمير الشامل »** واستراتيجية **« الرد المرن »** واستراتيجية **« الصد الحقيقي »** (٦) •

تشكل المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية العناصر الاساسية في استراتيجية الامن القومي • وان هذه العناصر توجد وتصاغ في إطار هذه الاستراتيجية بارتباط وثيق مع المفاهيم السياسية ــ العسكرية • حيث تلعب في هذه الاخيرة السمة السياسية لاعمال التحضير والاستخدام للقوة العسكرية دوراً رئيساً (نذكر على سبيل المثال مفاهيم **« الصد »** و **« الامن الجماعي »** و **« الاستقرار الاستراتيجي »** وغير ذلك (٧)) • وان كلا من المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية والمفاهيم السياسية ــ العسكرية يسموه بتعابير تدعو

---

(٦) ان المعنى الاكثر دقة لهذه الكلمة باللغة الانكليزية هو Deterrence اي الردع باللغة العربية ، ويقصد به هنا الردع أو الصد عبر الترويع . لذلك فغالبا ما نصادف هذا التعبير في الكتب السوفييتية بشكل آخر هو « استراتيجية الترويع الحقيقي » .

(٧) ينظر الى المفهوم السياسي ــ العسكري في الكتب والمنشورات الاميركية اما باعتباره عنصرا من عناصر استراتيجية الامن القومي ، أو الاستراتيجية القومية ذاتها .

الى السلم ، ولكنه يستخدم بنشاط من قبل الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لتبرير سباق التسلح ، والتحضير للحروب واستخدام القوة العسكرية لاغراض توسعية .

ثم ان المفاهيم السياسية ـ العسكرية التي تعكس الجانب السياسي من العقيدة العسكرية ، تعتبر هي ذاتها حاسمة من حيث علاقتها بالمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية ، الى جانب وجود علاقة لها مع الجانب العسكري (أو التقني ـ العسكري) للعقيدة . ويمكننا أن نقدم مثالاً عن المفاهيم السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، في المفهوم المعروف بمفهوم **« الصد »** (٨) .

وهكذا ، فمن ناحية أولى ، نجد أنه يفهم من كلمة **« العدوان »** عملياً أية أعمال ليست ملائمة للامبريالية الاميركية بما فيها تلك الاعمال التي تنفذ لحماية الحرية والاستقلال من العدوان الحقيقي (كما حدث مثلا في التدخل الاميركي ضد الشعوب التي ناضلت وحاربت من أجل تحررها في كل من فييتنام ، وأنغولا ، وكوبا ، الخ ...) ؛ ومن ناحية ثانية فان مفهوم **« الترويع »** يستخدم

---

(٨) ان مفهوم « الصد » او « الترويع » أو « الردع » يجب ان نميز عن « استراتيجية الترويع الحقيقي » . فمفهوم « الصد » كان قد دخل ولا يزال يدخل باعتباره عنصرا أساسيا في كافة الاستراتيجيات الاميركية الرسمية المسماة باستراتيجيات الامن القومي ، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . اما الاخذ « باستراتيجية الترويع الحقيقي » في بداية أعوام السبعينات ، فقد عكس أو عبر عن سعي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لان تجعل من هذا المفهوم محورا للاستراتيجية الرسمية المسماة باستراتيجية « الامن القومي » ، وبالتالي لان تعمل بشكل خاص على نشر هذا المفهوم في كل مجالات الصراع العسكري مع الاعداء المحتملين (وحتى ذلك الوقت كان هذا المفهوم يتمثل عمليا بشكل آخر هو مفهوم « الترويع النووي ») .

على نطاق واسع لتبرير الاعمال العدوانية لكل من الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو ، حيث يتم نشر قوات مسلحة كبيرة والمحافظة على جاهزيتها القتالية على مقربة من حدود الاتحاد السوفييتي ، والعمل باستمرار على زيادة قدرتها القتالية وتنفيذ اجراءات التحضير للتدخل ضد عدد من الدول النامية . وفي الحقيقة ، فان القادة السياسيين والعسكريين في الولايات المتحدة الاميركية يعتبرون ان الصد والترويع من ناحية والتحضير الحقيقي للحرب من ناحية ثانية هما أمر واحد . وهكذا فان **وزير الدفاع** في حكومة الرئيس فورد **د. رامسفيلد** كان قد قال :

« ان الشروط الجوهرية للترويع يجب أن تتمثل بوجود امكانيات عسكرية حقيقية قادرة على تحقيق التهديد ... وان ذلك يعني ان قواتنا المسلحة يجب أن تملك امكانيات حقيقية لخوض الاعمال القتالية » [9] . أما وزير الدفاع « الحالي » **هارولد براون** فقد أعلن أيضاً : **« ان التخطيط العسكري يجب أن يعتمد على تأمين الترويع النووي وغير النووي بدرجة مقنعة ... حيث أن الترويع المقنع والدفاع الفعال ليسا سوى وجهين لعملة واحدة ، هي الامن . وان الترويع الذي يمكن أن تمارسه قواتنا المسلحة ، لا يكون مضموننا الا في تلك الحالة التي تكون فيها امكانياتنا الدفاعية كافية للعمل في مختلف ظروف المواقف الخطيرة المحتملة »** [10] .

وان نفس النوع من النقاش ، وان كان يدور عن **« الدفاع »** ، يلقي ضوءاً معيناً على الطابع الحقيقي للتعابير الداعية الى السلم في مفهوم **« الترويع »** .

---

(٩) انظر وزير الدفاع الاميركي دونالد هـ. رامسفيلد في التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، للعام المالي ١٩٧٧ ، الصفحة ٥٠ (انظر ايضا نفس هذا التقرير للعام المالي ١٩٧٨) .

(١٠) انظر بيان وزير الدفاع الاميركي هارولد براون أمام الكونغرس عن التعديلات على ميزانية العام المالي ١٩٧٨ ، وعن الطلب الخاص بميزانية العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٧٨ .

فهي توضح ان القدرة العسكرية الفعلية للولايات المتحدة الاميركية يتم خلقها من أجل تحقيق تهديدات هذه الدولة الامبريالية ضد الدول الاخرى • وهذا هو جوهر المفاهيم السياسية ــ العسكرية الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية •

يُنظر الى المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية بالدرجة الاولى على أنها تشكل أساساً لتخطيط ايجاد وتطوير وتحضير القوات المسلحة (بما فيه النشر الاستراتيجي لها في زمن السلم) ، ولتنسيق أعمال التدريب العسكري التي يجب أن تنفذ مع الحلفاء • أما طرق خوض الحرب فلا تتم معالجتها الا بشكل عام •

وان للاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية علاقة مع المسائل المحددة لبناء واستخدام القوات المسلحة ، بما فيها التخطيط الاستراتيجي العسكري [11] • وكذلك فان الطابع الحقيقي لهذا التخطيط في البنتاغون وهيئة رؤساء الاركان يكون مخفياً أو مموهاً باعتناء شديد • ومهما يكن من أمر ، فان الاساس العام لهذا التخطيط هو نظام المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية •

ج ــ نظام المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية :

تشكل المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، بالرغم من تنوعها وتناقضاتها الداخلية مجموعة نظام ذات ارتباط ذاتي متبادل ، تبرره الاهداف السياسية ــ العسكرية للامبريالية الاميركية عموماً • وبالتأكيد ، فلا يعتبر هذا النظام موضوعاً بدقة حيث لا يوجد حتى على المستوى الرسمي في الولايات المتحدة الاميركية تصنيف دقيق بما فيه الكفاية للمفاهيم

---

(11) نذكر مثلا ان الجنرال ب. بالمر كان قد كتب قائلا : « توجد علاقة للاستراتيجية العسكرية ضمن اطار الاستراتيجية القومية ، بتوضع وتشكيل وتحرك القوات المسلحة من أجل تأمين أهداف الاهداف السياسية القومية » (انظر الاستراتيجية الكبرى لاعوام الثمانينات) ، مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٧٨ .

الاستراتيجية ـ العسكرية . ومهما يكن من أمر ، فاذا قمنا بتحليل محتوى هذا النظام ، وتوجهاته الهدفية وارتباطه الذاتي المتبادل ، نجد أنه مدروس بعناية كافية . وبالدرجة الاولى ، لا بد من فرز مجموعتين أساسيتين من المفاهيم ، علماً ان العامل الرئيس الذي يحدد هذا الفرز هو أنواع الحروب ، الذي يفترض أن الامبريالية الاميركية سوف تشترك فيها . والحديث يدور هنا عن الحرب النووية (بنوعيها الاساسيين ، أي الحرب النووية الاستراتيجية ، وتلك التي تخاض على المسارح العملياتية ، أو ما يمكن أن ندعوه بالحرب النووية العملياتية) ، والحرب العادية أو التقليدية . وفي ضوء ذلك ، فانه من الملائم أن نعزو للمجموعة الاولى تلك المفاهيم المرتبطة بتشكيل واستخدام القوى النووية ، وأن نعزو للمجموعة الثانية المفاهيم المتصلة باستخدام القوى العادية (غير النووية) . فما هي خواص هذه المفاهيم من وجهة نظر المكان الذي تشغله في النظام العام ؟

ان المفهوم الاميركي الاساسي عن الحرب النووية الاستراتيجية يعتبر حالياً ورسمياً مفهوم « **التدمير المضمون** » الذي يرتبط بدوره وبشكل وثيق بمفهوم « **الضربة الثانية (الجوابية)** » . ومهما يكن من أمر ، وكما سندرس هذا المفهوم بالتفصيل في الفصول التالية ، فان قدرة القوات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية كانت قد تجاوزت منذ زمن بعيد المستوى الذي حدد لها سابقا في التدمير ، والذي يُعرف رسمياً « **بامكانية التدمير المضمون** » وبالتالي فان مفهوم « **الضربة الثانية** » يعتبر عملياً مجرد تغطية لتحضير الولايات المتحدة الاميركية للقيام « **بالضربة الاولى** » . ولهذه الاغراض بالضبط ، نجد أن الولايات المتحدة الاميركية تستمر في تصعيد قوتها الاستراتيجية . وكان هذا التصعيد يُبرر في بداية أعوام السبعينات بمفهوم « **الكفاية الاستراتيجية** » ، الذي أضيف عليه فيما بعد مفهوم « **المساواة الجوهرية** » . وفي الوقت ذاته ، كان المفهوم الخطر جدا عن الاستخدام الحقيقي للقدرة النووية الاستراتيجية أو ما يعرف

« **بمفهوم الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة** » يحتل دوراً كبيراً في سياسة واستراتيجية الولايات المتحدة الاميركية •

تشكل كل هذه المفاهيم خطراً كبيراً وحقيقياً على العالم بأسره ، حيث أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لم تستمر في سباق التسلح الاستراتيجي فحسب ، بل جعلت من الحرب النووية أمراً « مقبولا » (مما أدى بدوره الى زيادة احتمال نشوب هذه الحرب) ، كما عملت في نهاية المطاف على تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل بجعل مفهوم « الضربة الاولى » حقيقة واقعة ، أي امتلاك امكانية تدمير القوى الاستراتيجية السوفييتية بنتيجة الهجوم المفاجيء •

وان المفهوم الاستراتيجي الرئيسي الذي يغطي تحضير الولايات المتحدة الاميركية لخوض الحروب العادية هو مفهوم « **الحرب ونصف الحرب** » • ويستخدم هذا المفهوم أساساً لتخطيط تطور العنصر الاكبر حجماً في القوات المسلحة ــ أي القوة متعددة الاستخدامات • ووفقاً لهذا المفهوم ، فان القوة متعددة الاستخدامات في الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تكون قادرة على أن تقوم **بحرب « كبيرة » واحدة** (أي حرب كاملة) **وحرب « صغيرة » واحدة** (أي نصف حرب) • وقد بدا لدى أول اعلان عن هذا المفهوم (في عام ١٩٧٠) ان احتمالات نشوب الحرب الكبيرة يمكن أن تكون في أوروبا وآسيا ، وان العدوين المحتملين في هذه الحروب هما الاتحاد السوفييتي ، وجمهورية الصين الشعبية • ومهما يكن من أمر ، فانه تؤخذ دائماً « الحالة الاسوأ » في تخطيط الاحتمالات « الاساسية » لاستخدام القوات المسلحة في الولايات المتحدة الاميركية ، أي الحرب بين دول حلف الناتو من ناحية ، ودول حلف وارسو وحلفائها في أوروبا الوسطى من ناحية ثانية • وعموماً فان هذه الحالة تسمح للقيادة السياسية ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية بتبرير ضرورة نشر القوة متعددة الاستخدامات الاميركية ، والقوات المماثلة التابعة للدول الاخرى في

الناتو ، والمحافظة على حالة الجاهزية القتالية العالية فيها • وفي السنوات الاخيرة ، وإذ قويت الاتجاهات المعادية للسوفييت في حكومة بكين ، فـان الولايـات المتحدة الاميركية أصبحت تستثني احتمال نشوب أي نزاع مسلح مع الصين في المستقبل المنظور • ولذلك ، فان الاتجاه العملي الوحيد للتحضير في الولايات المتحدة الاميركيـة ودول حلـف الناتـو من أجل حـرب عاديـة « كبـيرة » **يعتبر الآن تحضيرا من أجل حرب عالميـة ضد الاتحاد السوفييتي ، تكون أوروبا مركزا لهـا •**

وعموماً فانه يُراعى في التحضير لحرب صغيرة أن يتم تشكيل التجمعات الملائمة من القوات المسلحة (والسهلة الحركة منها بشكل خاص) ، وتنفيـذ اجراءات اضافية أيضاً (نذكر منها ، على سبيل المثال ، تقديم المساعدة الـى الانظمة المحلية الرجعية) مع مراعاة خواص مختلف مناطق ، ومختلف حلات تطور النزاعات •

تتبع أيضاً للمفهوم الاستراتيجي المعروف « بالحرب ونصف الحرب » باعتباره مفهوماً أساسياً مفاهيم استراتيجية ـ عسكرية جزئية أخرى • وان المجموعة الهامة من هذه المفاهيم تشكل عموماً تلك المفاهيم التي تحدد مختلف طرق تشكيل ، وتحضير ، ونشر القوات المسلحة حسب الطابع الاستراتيجي للحرب (أي خصائص نشوبها ، وابعادها ، ومدة استمرارها) •

وان أهم هذه المفاهيم هو مفهوم **« الدفاع الامامي »** ، الذي يحدد اتجاه وطابع التحضير الافضـل للحـرب السـريعة (أو للفترة الاوليـة منهـا) ، ويُسـتخدم باعتبـاره **تبريرا لتشكيل قوات مسلحة كبيرة في زمن السلم ، وتوضع هذه القوات والمحافظة عليها في حالة جاهزية قتالية عالية في مناطق هامة استراتيجيا من العالم •** وعموماً ، فان الغرض من هذا المفهوم هو التأمين حتى في زمـن السلم لخلق تحشد كبير من القوات المسلحة الاميركية ، على أقرب مسافة ممكنة من حدود العدو المحتمل (في المناطق « المتقدمة ») ، وكذلك خلق أفضل الشروط

للتصعيد السريع ، والاستكمال والامداد في فترة التهديد وبداية الحرب • ومن الناحية العملية ، فان ذلك يعنـــي توضع كتل كبيرة جدا من القوات الاميركية في أراضي دول أخرى ، وخاصة ، تلك الدول المتاخمة للاتحاد السوفييتي (في أوروبا الغربية ، والشرق الاقصى ، وغيرها) • أما تنفيذ تلك الاجراءات الهادفة الى تعزيز القوات في المسارح الحربية ، فتتم وفقاً لمفهوم **« الحركية الاستراتيجية »** ، الذي يجب أن يؤمن أيضا الامكانيات المادية وغير المادية للتحشد السريع للقوات الاميركية (في حالة تدخل الولايات المتحدة الاميركية في النزاعات المسلحة التي تقع في هذا أو ذاك المكان ، أو تنشب بمبادرة منها) في تلك المناطق من العالم التي لا يوجد فيها « وجود عسكري » أميركي •

ثم ان أحد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الخاصة هو مفهوم أنــواع القوات المسلحة • وتنتمي إليــه المفاهيم البحرية العسكرية • فحتى أعوام الستينات كانت الحرب في البحر تعتبر رسمياً في الولايات المتحدة الاميركية نوعاً مستقلا من النزاع المسلح • ومهما يكن من أمر ، فان الاستخدام الراهن للقوى البحرية العسكرية ذات الاغراض المتعددة يتم غالباً ضمن إطار خوض الحرب العــادية (أي أن استخدام العنصر الاستراتيجي من القوى البحرية ــ العسكرية يدخل دائماً تقريباً في مفهوم الحرب النووية الاستراتيجية) • وان الانواع الاساسية للمفاهيم البحرية ــ العسكرية هي التالية : مفهوم **« القدرة البحرية »** (الذي يحدد الدور السياسي والاقتصادي ، والاتجاه العام لبناء ومبادىء استخدام القوى البحرية ــ العسكرية) ، ومفهوم **« السيطرة على البحار »** (الذي يراعي تشكيل أو خلق التفوق لدى الولايات المتحدة الاميركية في مختلف مناطق المحيطات العالميــة ، وطرق الصراع مع العدو في البحار) ، ومفهوم **« نقل القوات »** (الذي يحدد دور القوى البحرية ــ العسكرية في نقل واستخدام القدرة العسكرية الاميركية ضد أراضي الدول الاخرى • وان هذا المفهوم الاخير يتفرع عــن مفهــوم « الحركية الاستراتيجية ») •

وهكذا ، فان المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية للولايات المتحدة الاميركية

تغطي اجمالاً التحضير لكافة مجالات الحروب الممكنة ، واستخدام التهديد بالقوة العسكرية في أزمنة السلم أيضاً . وان التوجه العدواني لهذه المفاهيم يزيد الى حد كبير من خطورة نشوب مختلف أنواع الحروب فعلاً .

٢ ــ تطور العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في الفترة بين اعوام الخمسينات والسبعينات :

أ ــ أزمة استراتيجية « التأثير الكثيف » واستراتيجية « الرد المرن » :

كانت المفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الاميركية الحديثة قد جرت صياغتها خلال تطوير العقيدة العسكرية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية . وقد اكتسبت أهمية كبيرة بشكل خاص في هذا المجال تلك الحدود في تطوير العقيدة التي ظهرت عندما أصبحت الدوائر الحاكمة في هذه الدولة تفتقر بشكل واضح الى المقدمات والمبادىء التي اعتمد عليها تشكيل واستخدام القوة المسلحة الاميركية في الفترة الماضية . وفي محاولة للخروج من هذا المأزق المتشكل ، فقد جرى تشديد البحث عن مفاهيم استراتيجية ــ عسكرية جديدة ، والسعي الى تعديل المفاهيم السابقة ، والعمل على « **تحديث** » العقيدة العسكرية كلها ، وجعلها قادرة على التكيف مع الموقف المتبدل .

واذا ما أردنا أن نحدد الاتجاه الرئيسي في تطور العقيدة العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية في الاعوام العشرين الماضية ، نجد أن هذا الاتجاه يتمثل من جهة أولى في الوعي المتنامي لدى الدوائر الحاكمة في هذه الدولة حول تقلص الفعالية السياسية للقوة العسكرية ، وحول النتائج الخطرة المترتبة على استخدام هذه القوة ، ومن جهة ثانية في المحاولات المكشوفة للبحث عن طرق « **مقبولة** » وصالحة ، من وجهة نظر الولايات المتحدة ، لهذا الاستخدام . ومهما يكن من أمر ، وكما يتبيّن تطور العقيدة العسكرية الاميركية ، فان محاولة « **نفخ الحياة** » في هذه العقيدة بوساطة ابتكار مفاهيم استراتيجية عسكرية جديدة ومرهفة ، باءت بالفشل الذريع . وتدل الخبرة التاريخية على صحة هذا الاستنتاج بكثير من الاقناع .

وهكذا ، ففي الفترة بين أعوام الاربعينات والستينات ، نجد ان السياستين الخارجية والداخلية الاميركيتين كانتا قد اعتمدتا على عدد من العقائد الايديولوجية ـ السياسية قصيرة النظر ، نذكر منها بشكل خاص ما يلي :

ـ ان الولايات المتحدة الاميركية تملك تفوقاً عسكرياً لا ينازعها فيه أحد ، وبالدرجة الاولى في القدرة النووية الاستراتيجية ، بالاضافة الى أن القدرات الاميركية في المجالين الاقتصادي والتقني ـ العلمي تسمح بالمحافظة على هذا التفوق وتصعيده أيضاً .

ـ ان الهيمنة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الاميركية على الدول الرأسمالية ، الى جانب قدرتها العسكرية الكبيرة جدا تؤمن لها بالتأكيد دوراً قيادياً في مجال العلاقات السياسية ـ العسكرية مع هذه الدول .

ـ يمكن لحكومة الولايات المتحدة الاميركية أن تنفذ سياستها الخارجية دون أن تعير اهتماماً لوضعها الداخلي .

وعموماً فان هذا النوع من المقدمات استطاع أن يشكل تربة خصبة لصياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، الموجهة نحو تحقيق السيادة العالمية بواسطة القوة العسكرية . أما بالنسبة لما يتصل باستخدام هذه القوة ، فقد اعتمد على عدد من المبادىء ، التي كان المدير السابق لوكالة السيطرة على الاسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الاميركية السيد **ب . وارنكه قد دعاها بأساطير القوة العسكرية** **ونذكر منها فيما يلي** ما كان قد اعتبره وارنكه بالاساطير الاساسية [١٢] :

ـ وجود القناعة بأن الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تنفذ دوماً وظيفة **« الشرطي العالمي »**. وأنها تملك حق التدخل بوساطة القوة العسكرية في

---

(١٢) انظر « سياسة الامن القومي وتغير انتماءات القوة العالمية » (شهادة قدمت في ندوة) ، واشنطن ١٩٧٢ ، الصفحة ٧٠ .

الشؤون الداخلية والعلاقات بين الحكومات في أيـة دول وفي أي مكان من العالم بغرض إقامة الانظمة المرغوبة من قبل الولايات المتحدة (وان هذه الخطة العدوانية تنفذ تحت شعار **« دعم السلم »**) •

ــ الاعتقاد بأن القوة العسكرية الاميركية قادرة على تأمين **احتــواء الشيوعية** وانه يجب أن تستخدم للمحافظة على وجود الانظمة المضادة للشيوعية في السلطة ولقمع كل حركة مقاومة لهذه الانظمة في أي مكان من العالم •

ــ الرأي القائل بأن القوة العسكرية تملك ، الى جانب دورها كأداة قسر مادية ، قيمة سياسية « صرفة » • ومهما يكن من أمر ، فقد فهم من ذلك ، أن تستخدم القوة العسكرية باعتبارها وسائل تهديد سياسي ، وأن تتم المحافظة على التفوق فيها •

وعموماً فان وارنكه يدعو هذه التصورات بالاساطير أو الخرافات ، طالما أنها لم تستطع كما أظهرت الاحداث اللاحقة أن تلائم أو تستجيب للمواقـف الحقيقية ، كما أن السياسة التي اعتمدت عليها ، قادت الولايات المتحدة الاميركية الى الفشل الذريع •

ومهما يكن من أمر ، فقد اعتبرت هذه الخرافات في الولايات المتحدة الاميركية في الفترة بين أعوام الاربعينات والستينات من التقديرات الواقعية ، الامر الذي مكّن من صياغة أفكار سياسية ــ عسكرية تتسم بأقصى حد من العـدوانية والمغامرة ، وبالتالي من صياغة عقائد ومفاهيم استراتيجية عسكرية ، تجسَّدت فيها هذه الافكار •

أما في عامي ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ فقد أصبحت ، كما نعلم ، العقيدة العســكرية الاساسية في الولايات المتحدة الاميركية هي **« التدمير الكثيف أو الشامل »** وذلــك انطلاقاً من التصورات الواهمة عن **التفوق النووي « المطلق »** وبعيد الأمد للولايات المتحدة الاميركية على الاتحاد السوفييتي ، والاعتماد على تنفيذ هجوم نــووي

شامل ضد الاتحاد السوفييتي ، حيث ومتى ترى الولايات المتحدة ضرورة له . وكان محور هـذه الاستراتيجية يتمثل في المفهـوم الـذي عرف فيما بعـد بمفهـوم **« الضربة النووية الاولى »** .

وفي الفترة الفاصلة بين أعوام الخمسينات والستينات حدثت أول إعادة تقدير عـلى نطاق واسع في العقيدة العسكرية الاميركية . فقد أظهر بشكل واضـح تبدل تناسب القوى الذي نتج بالدرجة الاولى عن ايجاد القدرة الصاروخية ــ النووية لـدى الاتحـاد السوفييتي ، **عدم كفاية استراتيجية « التدمير الشامل »** . وهكذا فقد وصلت القيادة الاميركية الى استنتاج مفاده أن الاعتماد على اشعال نيران الحرب النووية الشاملة « بشكل ملزم » في حالة نشوء أي نزاع مسـلح مع الاتحاد السوفييتي أو مع الدول الاشتراكية الاخرى ، أصبح يشكل خطورة قصوى على الولايات المتحدة الاميركية ذاتها . وبنتيجة ذلك ، فان التهديد **« بالتدمير الشامل »** من جانب الولايات المتحدة الاميركية ، أصبح ، بـرأي واشنطن ، أقل تأثيرا وفعالية ، وبالتالي ، فقد أصبحت العقيدة العسكرية المعمول بها ، غير واقعية أيضاً .

كانت اتجاهات السعي الى ايجاد عقيدة عسكرية جديدة في الولايات المتحدة الاميركية تسير في هذه المرحلة ضمن مجال استخدام قوة عسكرية **« محدودة »** . ثم جرى الاخذ بنتائج هذا السعي من قبل الولايات المتحدة الاميركية في بداية أعوام الستينات ، حيـث تم التوصـل الى عقيدة عسكرية تعتمد أساساً لها في استراتيجية **« الرد المرن »** ، وقد اعتمدت هذه الاستراتيجية بدورها على توسيع مجال الحروب ، التي يجـب علـى الولايات المتحـدة الاميركية أن تحضـر لها ، وعلى زيـادة مقدرتهـا الحربيـة في خـوض الحرب النووية الشـاملة **بحيث تصبح قادرة ان تنفذ بنجاح كافة أنواع الحروب المحدودة ، سواء كانـت نووية أو عادية ، وذات أبعاد كبيرة جدا أو محلية ، وبين الدول أو ضد الانصار .** وان حالة الاستخدام (الكثيف) غير المحدود للسلاح النووي في استراتيجية **« الرد المرن »** كانت قد أُخذت بالاعتبار في ضوء خطورتها المتزايـدة على

الولايــات المتحــدة الاميركيــة ، وباعتبــارهــا **« حالة ضرورة قصوى »** . وكان على **« استراتيجية الرد المرن »** أن تأخذ بالاعتبار **استخدام أقل حجم ممكن من القوة ، وعدم السماح بتصعيد تلــك النزاعــات التي يمكن أن تؤدي الى التدمير النووي للولايات المتحدة الاميركيــة** . وبالاضافة الى ذلك ، ففي مجال التحضير للحرب النووية ، كان قــد جرى أيضاً الاعتماد الصريح علــى تأمين التفــوق الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي ، حيــث اقتُرح استخدام هــذا التفوق باعتباره أداة **« ضغط نووي »** على هذا الاخير (لم تلبث الولايات المتحدة أن لجأت الى استغلال هذه الناحية خلال أزمة البحر الكاريبي (في كوبا) ، التي جاء فيها الاستفزاز من جانبها) .

ان اعتماد الاستراتيجية الجديدة على مرونة وتنوع طرق استخدام القــوة العسكرية حسب طبيعة النزاع ، أوجد مبررا لصياغة عدد كبير من المفاهيــم الاستراتيجية ـــ العسكرية في إطارها . حيث أُعدت هذه المفاهيم من أجل مختلف أنواع الحروب وحالات تطورها . وقد ظهرت في هذه الفترة أولاً تلك المفاهيم المتصلة بالحرب النووية ، مثل مفهوم **« التدمير المضمون »** و **« الضربة الثانية »** ، و **« الايذاء المحدود »** ، و **« الضربة المضادة للقوة »** .

ومع الصعود الحاد لدور الحروب العادية و « المحدودة » في استراتيجية « الرد المرن » ، فقد جرى الاخذ بمفهوم **« الحربين ونصف الحرب »** الذي يراعــي تحضير القوات متعددة الاستخدامات لخوض **حربين « كبيرتين »** في أوروبــا وآســيا **وحرب « صغيرة »** في أي منطقة أخرى من العالم في آن معاً . وبالتالي فقد أصبح من جديد الجزء الرئيسي من هذه الاستراتيجية متمثلا في إعداد المفاهيم **العمليات « المضادة للعصيان »** أو « المضادة للانصار » (أو المضادة للانتفاضات الثوريــة) .

أما النتائج العملية للأخذ باستراتيجية **« الرد المرن »** وللمفاهيم المشمولة بها ، فقد تمثلت أولاً في التصعيد الحاد لوتائر التحضير العسكري في الولايات

المتحدة الاميركية في كافة الاتجاهات ، سـواء في مجال **الحرب النووية الشاملة ،** أو **« الحروب المحدودة »** وكذلك في **العمليات « المضادة للانصار »**، وثانياً في اشعال أو إثارة عدد كبير من الاعمال العدوانية ، وبالدرجة الاولى الحرب ضد الشعب الفييتنامي •

أدى العجز الذي عانت منه استراتيجية **« الرد المرن »** ـ الى جانب العجـز في السياسة الاميركية كلها ، الى التورط في **الحرب « القذرة »** في الهند الصينية • ولم تستطع القوات المسلحة الاميركية التي وصل تعدادها في هـذه الحرب الى أكثر من نصف مليون جندي ، وعشـرات المليارات من الدولارات أن تنقـذ الامبريالية الاميركية من الدمار العسكري والسياسي الذي لحق بها • ولم يؤد الى أي نتيجة ايجابية ما اعتمدته الولايات المتحدة من أساليب في هذه الحرب ، سواء ما عرف منه **« بالتدرج » أو « بالاستخدام المرن »** للقوة العسكرية الكبـيرة جدا • وفي الوقت ذاته ، فان هذه الحرب عملت بدورها على تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ـ السياسية في أميركا ذاتها • وأصبح واضحاً ، أن القوة العسكرية لم تعد قادرة على تأمين تحقيق أهداف الامبريالية الاميركية ، بواسطة تلك الوسائل والطرق التي كانت قد أخذت بعين الاعتبار في استراتيجية « الرد المـرن » • وهكذا ، فقد ظهرت **عدم واقعية هذه الاستراتيجية** ، سواء في المجالات العسكرية ، أو الاقتصادية ، أو فيما يتصل بالسياستين الداخلية والخارجية •

وإذ جرى تقويم لاسباب فشل السياسة العسـكرية للولايات المتحـدة الاميركية في أعوام الستينات ، ولعجز استراتيجية « الرد المرن » ، من قبل إدارة نيكسون التي وصلت الى السلطة في عام ١٩٦٩ ، تبين أن هـذه الاسباب تعود الى ما يلي :

ـ **لم يقـدّر بشكل صحيح دور القوة العسكرية** باعتبارها وسيلة عامة ذات طابع عالمي لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للولايات المتحـدة الاميركيـة • وفي الاستخدام العملي للقوات المسلحة الاميركية في العديد من الحالات ، لم يتـم

التوصل الى حل مشكلات الولايات المتحدة الاميركية ، بل كان العكس هو الصحيح ، حيث أصبحت هذه المشكلات أكثر عمقاً وحدة ، وأدى ذلك الى خلق مشكلات اضافية أيضاً • وقد حدث ذلك بشكل خاص في حالات التدخل العسكري الاميركي في النزاعات الداخلية السياسية ــ الاجتماعية للدول الاخرى ــ علماً أنه لم يكن هناك ما يبرر هذا التدخل الاميركي حيث أن هذه النزاعات لم تكن تهدد أمن الولايات المتحدة الاميركية •

ــ لم يؤمن تحضير القوات المسلحة الاميركية تحقيق الاهداف السياسية ــ العسكرية الرئيسة للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها الاساسيين ، حيث كان هذا التحضير موجهاً الى **استخدام هذه القوات في اتجاهات ثانوية** نسبياً ، كالتدخل في النزاعات الداخلية لدول أخرى (تشكيل قوات خاصة) « **مضادة لعمليات الانصار** » ، الأمر الذي يعتبر احدى المهام النموذجية التي حُضّرت هذه القوات لتنفيذها) • ولعل هذا بالضبط هو ما عناه وزير الدفاع الاميركي **ملفين ليرد** عندما أعلن أنه بنتيجة « **سياسة الامن القومي ، التي جرى تنفيذها خلال الاعوام العشرة الماضية ... كان ... الاعتماد أساسا على نمو الامكانيات العسكرية** ،التي تسمح بالدخول في ، والتنفيذ للاعمال القتالية في كافة أنواع النزاعات الاخرى » (بالاضافة الى الحرب النووية ــ الكاتب) [١٣] •

ــ حدوث ثغرة كبيرة بين طرق التقرب العسكرية والسياسية لحل المشكلات الدولية • وكان أحد العيوب الرئيسة في التخطيط العملي في مجال « الأمن القومي » للولايات المتحدة الاميركية ، كما أشار اليه (ليرد) هو أنه « لم يتوفر ربط وثيق وكامل بين الاستراتيجية العسكرية ، واستراتيجية الامن القومي ،

---

(١٣) انظر تصريح وزير الدفاع الاميركي (الاسبق) ملفين ليرد Melvin R. Laird عن برنامج الدفاع للاعوام المالية ١٩٧٢ ــ ١٩٧٦ ، والميزانية الدفاعية لعام ١٩٧٢ ، واشنطن ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٢ .

والسياسة الخارجية »[١٤] • وقد بدا ان الاعتماد على تحضير واستخدام القوات المسلحة لم يتوافق مع أهداف ونشاطات السياسة الخارجية (التي كانت بدورها بعيدة عن الانسجام مع النشاطات الحقيقية) • وقد أدى كل ذلك الى اضطرار الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركيــة للتراجــع عــن استراتيجية « الرد المرن » في نهاية أعوام الستينات وبداية السبعينات ، لتعمل من جديد على جعل عقيدتها العسكرية قادرة على التكيف مع الشروط المتبدلة الجديدة •

ولدى اعداد استراتيجية جديدة للأمن القومي ، ومفاهيم استراتيجية ـــ عسكرية جديدة أيضاً لاعوام السبعينات ، من قبل إدارة نيكسون ، فقد جــرى الاعتماد بشكل خاص على الربط بين هذا الاعداد وإعادة النظر في أسس كافــة المشكلات الداخلية والدولية • وقد عبر وزير الدفاع الاميركي آنذاك ملفين ليرد M. LAIRD عن صياغة الاستراتيجية العسكرية الواقعية لاعوام السبعينات بقوله:

« انه لا يجــب أن نسمح بأن تكون هذه الاستراتيجية هدفــا بحد ذاتها ، بل يجب أن تكون جزءا عضويا أساسيا من استراتيجية ردع قومية ، وان ترتبط بشــكل منطقي مع حاجاتنا الملحــة ضمن بلادنا »[١٥] •

ب ـ الموقف السياسي العسكري في الفترة الفاصلة بين اعوام الستينات والسبعينات ، وتقديره من قبل الدوائــر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية :

جرى الاخذ بعدد من العوامل الجديدة في اعداد الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي • فمن ناحية أولى ، كانت القيادة السياسية ـــ العسكرية للولايــات المتحدة الاميركية في الفترة الفاصلة بين أعوام الستينات والسبعينات مضطــرة بالدرجة الاولى الى أن تعترف رسمياً بتشكل وضع استراتيجي أساسي جديد ، هو وجــود **المساواة النووية الاستراتيجية تقريبا بــين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركيــة** • وقد أصبح واضحاً آنذاك ، أن الولايات المتحدة لم تفقد التفوق الاستراتيجي فحسب ، بل فقدت أيضاً كل أمل حقيقي في العودة

---

(١٤) نفس المرجع السابق ايضا •

(١٥) انظر نفس المرجع السابق •

اليه مستقبلاً • وفي الوقت ذاته بدا اختلال الاساس الاستراتيجي ــ العسكري للاستخدام السياسي للقوة النووية الاستراتيجية (وبالتعبير الاكثر بساطة ، انتهى عهد التهديد النووي) ، التي كانت تشكل منذ أكثر من ربع قرن المضمون الجوهري للسياسة ــ العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وحسب تقدير القادة السياسيين ــ العسكريين في هذه الدولة ، فقد تنامت بشكل جوهري القوة العسكرية السوفييتية في المجال غير النووي (بحرية ــ جوية ــ الخ •••) • وبنتيجة ذلك ، فقد أصبح واضحاً أن امكانيات الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية المتعاونة معه ، تقف حجر عثرة في طريق المعتدين ، أو تسمح بتقديم المساعدة للدول التي تقع ضحية للعدوان ، ليس في الدول المتاخمة لحدود الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية فحسب ، بل وفي العديد من مناطق العالم أيضاً ، والتي كان الاستراتيجيون الاميركيون في أعوام الخمسينات وفي جزء كبير من أعوام الستينات يعتبرونها من مجالات الهيمنة غير المتنازع عليها للقوة العسكرية الاميركية •

ومن ناحية ثانية ، فقد كان قد طرأ حتى بداية أعوام السبعينات ضعف جوهري في أسس السياسة الداخلية للسياسة العسكرية الاميركية ، حيث قويت النزعات أو الامزجة المضادة للتسلط العسكري في داخل الدولة الاميركية ، وقوي رفض الجماهير الواسعة لدعم الاعمال العدوانية التي تنفذها الحكومة (على غرار ما حدث مثلا في الحرب الفييتنامية) ، واشتدت حركة المطالبة **« بتغيير الاولويات القومية »** ، كما تصاعدت الانتقادات الموجهة الى المركب الصناعي ــ العسكري ، الخ ••• وكانت النتيجة الهامة لهذه الاعمال النشيطة ان تعمقت الاختلافات في وجهات النظر بين الدوائر الحاكمة فيما يتصل بمسائل السياسة الخارجية ، وتقدير دور القوة المسلحة ، وطرق تحضيرها واستخدامها •

ومن ناحية ثالثة ، فقد كانت الولايات المتحدة الاميركية مضطرة الى الاخذ بعين الاعتبار بالتغيرات الجوهرية في توزيع القوى على المسرح العالمي كله • فقد نمت الى حد كبير القدرات الاقتصادية وازداد النفوذ السياسي لدول أوروبا

الغربية ، واليابان • وبنتيجة ذلك ، فقد تشكل في العالم الرأسمالي ، الى جانب الولايات المتحدة الاميركية ، اثنان من«**مراكز القوى**» لم تلبث أن تضاربت مصالحهما بشكل أكثر حدة ، مع المصالح الاميركية • وبالتالي ، فقد أدى ذلك الى تعقيد جدي لتحقيق خط سياسي ـ عسكري متفق عليه ، واستراتيجية موحدة للدول الرأسمالية لدى محاولة الولايات المتحدة الاميركية المحافظة على هيمنتها المطلقة السابقة في هذا المجال • وفي ظل التقدم الشديد للقوى المعادية للاستعمار ، والذي لم يكن ممكناً ايقافه بوساطة القوة المسلحة الاجنبية ، فقد ظهرت عشرات الدول الجديدة ، التي سعت الى الاخذ بسياسة مستقلة معادية للامبريالية • وكان تنامي الدور الاقتصادي ، والسياسي ، والاستراتيجي للدول المتحررة من الاستعمار ، سبباً في خلق مشكلات جديدة في العلاقات بين الدول الرأسمالية المتطورة والدول النامية ، الامر الذي اضطر الامبريالية الى البحث عن طرق وأساليب جديدة لتأمين مصالحها في هذه الدول • وازدادت أيضاً أهمية مشكلات الدول النامية ، بما فيها المشكلات السياسية ـ العسكرية ، في مجال العلاقات بين النظامين العالميين الرأسمالي والاشتراكي •

لم تقف الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية موقف المتفرج حيال حقيقة انتقال القيادة الماوية في جمهورية الصين الشعبية الى مواقف مضادة للسوفييت بشكل صريح • وما لبث عدد من القياديين البارزين الاميركيين أن أكد أن الخط الصيني الجديد يسمح بايجاد قاسم مشترك معين يجمع بين المصالح السياسية ـ العسكرية والاستراتيجية لكلا البلدين ، الامر الذي يجب أن ينعكس في السياسة الاميركية •

وأخيراً ، وفي ظل تطور التكنولوجيا النووية وفي شروط بقاء بؤر التوتر الدولي ، بدأ القادة الاميركيون يدركون أكثر فأكثر خطورة تدخل الولايات المتحدة الاميركية في الحروب المحلية والنزاعات الثانوية ، عاملين على **ترك مهمة خوضها على عاتق حلفائهم •**

كانت النقطة الاهم في « عقيدة نيكسون » أنها تضمنت ، لاول مرة ، اعترافاً محددا بشكل كاف بالخطر المتنامي على الولايات المتحدة الاميركية جراء نتائج التصعيد غير المسيطر عليه والاستخدام للقوة النووية ، وبالتالي فقد أعلن عن ضرورة وضع اجراءات خاصة « بالسيطرة على الاسلحة » ، على أساس التفاوض مع « الاعداء المحتملين » (وبالطبع فان الاتحاد السوفييتي يقف في مقدمة هؤلاء) •

ان الملامح السياسية ـ العسكرية **« لعقيدة نيكسون »** كانت قد جرت بلورتها في استراتيجية **« الترويع الحقيقي »** التي اعتمدت أهدافها المعلنة على رفع فعالية القوة المسلحة بوساطة تغيير طرق استخدامها ، والاقلال من التأثيرات السلبية لتشكيل واستخدام هذه القوة ؛ والعمل بالدرجة الاولى على تجنب نشوب الحرب النووية غير المسيطر عليها ، والتي تشكل تهديداً جوهرياً للولايات المتحدة الاميركية ذاتها ؛ وتحقيق إعادة توزيع الاعباء بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الرأسمالية الاخرى ، فيما يتصل بحل المهام السياسية العسكرية المشتركة عبر الزيادة الجوهرية « لحصص » الحلفاء مع خفض حصة الولايات المتحدة ؛ وزيادة فعالية استخدام مصادر أو موارد العالم الرأسمالي من أجل الاغراض العسكرية عبر **التوزيع المعقول « للمسؤولية »** بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الاخرى • ويفهم من ذلك ، بشكل خاص ، أن الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تشرك في **« الدفاع المشترك »** وبالدرجة الاولى ، الموارد البشرية والاسلحة الموجودة لدى الدول الاخرى •

تحددت في **استراتيجية « الترويع الحقيقي »** أنواع الحروب التالية ، والتي يجب أن تحضر لها الولايات المتحدة الاميركية وحلفاؤها :

ـ الحرب النووية الاستراتيجية ، أي الحرب المباشرة بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي ، حيث تشمل الاهداف التي سوف تتعرض للضربات المتبادلة ، وبالدرجة الاولى ، كافة أراضي هاتين الدولتين ؛ كما يراعى

أن يكون خوض هذه الحرب بشكل « حرب نووية شاملة » (أي غير محدودة ، سواء من حيث الوسائط المستخدمة فيها ، والابعاد المساحية التي تشغلها ، وحجم الضربات التي تنفذ فيها) ، أو بشكل **حرب نووية استراتيجية « محدودة »** (**يُلجأ** فيها الى تدمير أهداف مستقلة ، وبالدرجة الاولى أهداف عسكرية) .

ـ **الحرب النووية على مسرح الحرب ،** أي الحرب التي تخاض على أراضي دول أخرى ، دون المس بأراضي الولايات المتحدة الاميركية ، (يراعى في خوضها استخدام **السلاح النووي « التكتيكي »**) .

ـ **الحرب العادية (التقليدية) على مسرح الحرب .**

ـ **الحرب العادية على مسرح الاعمال القتالية** أو في منطقة مستقلة (منعزلة) من العالم (ما يعرف بالحرب المحلية) .

ووفقاً للاستراتيجية الجديدة ، فقد جرت إعادة توزيع الادوار بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الرأسمالية الاخرى في هذه الحروب كما يلي :

ـ **يقع تأمين القوى للحرب النووية الاستراتيجية** بشكل رئيسي على عاتق **الولايات المتحدة الاميركية .**

ـ **يُعمل بنفس الشيء بالنسبة للحرب النووية « على مسرح الحرب » ،** بالرغم من أنه يمكن أن تستخدم في هذه الحالة ، وضمن حدود معينة فقط ، القدرات النووية للحلفاء .

ـ **يقع تأمين القوات اللازمة للحرب العادية « على مسرح الحرب » ،** (وبالدرجة الاولى في أوروبا) ، على عاتق الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها **معاً .**

ـ يقع تأمين القوات المسلحة ، وخاصة القوات البرية منها ، اللازمة لخوض **الحروب في مسرح الاعمال القتالية ، وفي الحروب المحلية ،** بالدرجة الاولى على عاتق الحلفاء الموجودين مباشرة في المنطقة المعينة . وتأخذ الولايات المتحدة الاميركية

على عاتقها حتماً دعم القدرات العسكرية والاقتصادية لهؤلاء ، كما تقدم لهم التأمين المادي والفني ، و « الدعم » الجوي والبحري خلال الحرب . وعموماً ، ففي الحالات التي توجد فيها « مصالح خاصة » للولايات المتحدة الاميركية ، فلا يستثنى استخدام القوات الاميركية بنفسها في هذه الحروب .

وقد روعيت **زيادة فعالية استخدام القوات العسكرية عبر ما يلي :**

ـ تأمين **« واقعية »** استخدام هذه القوات (علماً أن الواقعية جاءت في تسمية هذه الاستراتيجية) في كافة « مجالات » الحروب ، وفي هذه الحالة يجب أن يتم ذلك سواء فيما يتصل بالامكانيات العسكرية الفعلية (تشكيل قوات « كافية » ، والمحافظة عليها في حالة جاهزية قتالية عالية ، والتحديث باستمرار للاسلحة والمعدات الخ ...) ، أو في الشروط السياسية ، أو غيرها ، الضرورية لعمل هذه القوات (وقد تم الاعتراف بأن استراتيجية « الرد المرن » لم تكن كافية لتحقيق هذه الواقعية) .

ـ الاخذ بالاسلوب الافضل انتقاءً لاستخدام القوات المسلحة أي الانتقاء المعتنى به للحالات التي يفضل استخدام هذه فيها ، والتي لا تكون النفقات المترتبة عليها غير مقبولة .

ـ رفض « التدرج » في استخدام القدرة العسكرية ، والانتقال الى طرق الاستخدام ذات الحسمية القصوى . ونذكر مثالا على هذه الحسمية فيما أعلنه المسؤولون الاميركيون عن الاعمال القتالية التي نفذتها **اسرائيل في حرب حزيران ضد الدول العربية .**

وان وضع استراتيجية الاستخدام النسبي للقدرات العلمية ـ التقنية والاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية ، وللدول الرأسمالية الاخرى ، لاغراض سياسية عسكرية ، كان قد تحدد عبر الاتجاهات الاساسية للشروط المشتركة التالية : فمن **ناحية اولى ،** هناك ضرورة لاثارة سباق التسلح النوعي

بغية تأمين تفوق تقني ـ عسكري على الاتحاد السوفييتي ؛ **ومن ناحية ثانية ، يجب توسيع المساعدة العسكرية ؛** والاقتصادية للحلفاء بغية رفع مقدراتهم العسكرية ؛ **ومن ناحية ثالثة ،** يجب أيضاً رفع درجة الاستخدام العقلاني للموارد الكبيرة جدا ، سواء تلك الخاصة بالولايات المتحدة الاميركية ، أو بالعالم الرأسمالي كله • (مفهوم « القوات الكبيرة جدا (الكلية) ») •

ومع مراعاة النيات المعلنة للولايات المتحدة الاميركية في الانتقال الى مفاوضات أكثر ايجابية حول تحديد التسلح ، فقد بدا من الضروري أن يُنفذ تطوير القوة المسلحة مع الاخذ بعين الاعتبار لتأثير هذا التطوير على سير هذه المفاوضات ، وعلى آفاق الاتفاق المحتمل في هذا المجال •

ومهما يكن من أمر ، فالى جانب هذه المناقشات الصحية للاستراتيجية المذكورة ، كان قد قُدّم طرح خطر عن ضرورة المحافظة على المقدرة القوية في الردع **عبر الترويع** لكافة أنواع النزاعات العسكرية المحتملة • وذلك بغية تقليل احتمال حدوث الحرب ، وخفض « مستواها » • وفي نفس هذا الامر ، فقد وضعت الدوائر الاميركية نصب أعينها هدف نقل مركز الثقل في الحروب العدوانية المقبلة الى أراضي الدول الاخرى ، بما فيها الدول الحليفة لها (على مسرح الحرب) ، وان تخوض هذه الحروب بأيد غريبة وبالتالي تتجنب الضربة الجوابية على أراضيها •

تلك هي الملامح الاساسية للاستراتيجية التي تم على أساسها وفي إطارها الاخذ بالمفاهيم الاستراتيجية ـ العسكرية من نوع « **الكفاية** » و « **الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة** » ، و « **الحرب ونصف الحرب** » ، و « **مجموعة القوى** » ، وبالتالي طُورت المفاهيم اللاحقة من نوع « **الدمار المضمون** » ، و « **الثالوث الاستراتيجي** » ، و « **الدفاع الامامي** » ، و « **الحركية الاستراتيجية** » وغيرها • وبتعبير آخر ، تلك المفاهيم التي حددت طابع التحضيرات العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في أعوام السبعينات •

٣ ـ العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية على عتبة أعوام الثمانينات :

أثبتت الاحداث والحياة لنفسها أن المفاهيم الاستراتيجية العسكرية اللاحقة في الولايات المتحدة الاميركية لم تكن هي الاخرى قادرة على ادعاء الواقعية ، وبالتالي لم تكن أفضل من المفاهيم السابقة في هذا المجال •

أ ـ تعديل الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية من قبل ادارة كارتر :

كان العامل الاساسي الذي أدى الى نسف صلابة العقيدة العسكرية ، والسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، هو ، كما في السابق أيضاً ، التبدل اللاحق في تناسب القوى العالمية لصالح الاشتراكية ، الذي أدى الى النمو الثابت للقدرة الاقتصادية ، والقدرة الدفاعية ، والمكانة الدولية للاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى في نفس الوقت الذي كانت تتعمق فيه كل تناقضات الامبريالية • ولم يتحقق اعتماد واشنطن على تأمين التفوق التقني ـ العسكري على الاتحاد السوفييتي ، ولم تستطع تحقيق القفزة النوعية التي كانت ستسمح لها « بالخروج » من حالة المساواة الاستراتيجية • وقد أصبح واضحاً في النصف الثاني من أعوام السبعينات ، أن الولايات المتحدة الاميركية تحاول جاهدة أن تحقق التفوق على الاتحاد السوفييتي ، حتى في مجالات الصراع العسكري الاخرى • وما لبث القادة الاميركيون أن اعترفوا بخطورة النتائج المترتبة ، ليس على نشوب حرب نووية شاملة (غير محدودة) فحسب ، بل وعلى الاشكال الاخرى من العدوان على الاتحاد السوفييتي •

وعموماً ، فقد أدى الكفاح الناجح للشعوب ضد الاستعمار ، والاستعمار الحديث ، الى اضعاف لاحق بالاوضاع الاقتصادية ، والسياسية ، والاستراتيجية العسكرية للامبريالية ، بما فيها الاوضاع الاميركية ، في كل من آسيا ، وافريقيا ، وأميركا اللاتينية • وقد ظهر بدرجة أكبر ، قصور الطرق القديمة « التقليدية » للتمسك بالسيطرة الامبريالية ، وخاصة بالنسبة للطرق العسكرية منها • ولم « يثمر » اعتماد الولايات المتحدة الاميركية على كبح صراع الشعوب ضد الامبريالية بواسطة الانظمة الرجعية المحلية التي تعتمد بدورها على المساعدة

العسكرية الاميركية . وهكذا فقد أثبتت أحداث السبعينات في أنغولا ، الواقعة في القرن الافريقي ، وفي اليمن الجنوبي ، صحة هـذا القول بشكل مقنع تماماً .

ثم ان **التناقضات ضمن حلف الناتو** لم تسمح لواشنطن أن تنفذ بشكل كامل فكرتها عن « **توزيع أعباء الدفاع المشترك** » ، وتشكيل « **مجموعة قوات** » موحدة بشكل كاف ، لتعمل بقيادة جنرالات أميركيين . وأظهرت دول أوروبا الغربية ، الاعضاء في حلف الناتو ، اهتماماً كبيرا في الانفراج ، الذي كان سيعمل ، بالاضافة الى ما ذكر ، على اضعاف اعتمادية هذه الدول على الولايات المتحدة الاميركية .

وبغض النظر عن أن موجة التحرك الكثيف ضد الحرب التي تعاظمت في الولايات المتحدة بعد الهزيمة في فيتنام ، كانت قد تراجعت الى حد ما ، فان المزاج المضاد للنزعة العسكرية كان قد تأصل وضرب جذورا له في وعي طبقات واسعة من السكان الاميركيين . وقد أدى ذلك الى تفاقم حاد في التشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد ، والتي شملت عددا من الازمات الاقتصادية المتلاحقة في أعوام ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥ ، وبشكل لم يسبق له مثيل خلال الاعوام الاربعين السابقة ، والتضخم ، وارتفاع مستوى البطالة ، والانحطاط الاجتماعي في المدن ، وغير ذلك ... ولم يكن ممكناً تجاوز هذه التشكلات دون أن يجري نقل جزء كبير من النفقات العسكرية الى غايات سلمية ، وإعادة النظر في « الاولويات القومية » ، والتراجع عن القرارات العلاجية التي كانت حكومة الولايات المتحدة الاميركية قد لجأت إليها في النصف الاول من أعوام السبعينات . وقد ربط ملايين الاميركيين أملهم الحقيقي في ايقاف سباق التسلح وإقامة سلام صلب مع هالة الانفراج في العلاقات الدولية . وبالتالي ، فقد أدى كل ذلك الى الحد بشكل جدي من امكانية تنفيذ خطة سباق التسلح والتوسع السياسي ـ العسكري ، اللذين يتصلان بالعقيدة العسكرية الاميركية ، التي جرى الاخذ

بها في بداية أعوام السبعينات . وهكذا فان ما ظهر من ضعف وعيوب استراتيجية « **الترويع الحقيقي** » اضطر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الى البحث عن طرق أخرى لتحسين العقيدة العسكرية ، وجعلها ، مرة أخرى ، تتلاءم مع الظروف المتبدلة .

وان طبيعة واتجاه هذه التعزيزات ، كانت قد انعكست بشكل واضح وبارز في نشاطات إدارة **جيمي كارتر** . فقد أعلن هذا الرئيس الاميركي في كلمة له ألقاها في جامعة ويك — فوريست (بولاية كارولينا الشمالية) ، في شهر آذار من عام ١٩٧٨ ، أن حكومته « أعادت النظر في استراتيجية الدفاع القومي ، حيث جرت خلال ذلك صياغة مبادىء تأمين عامة للامن القومي للبلاد في السنوات القادمة »[١٨] . وقد دار الحديث عن كيفية جعل العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية متلائمة مع الظروف الجديدة . وقد عبّر عن نتائج إعادة النظر هذه في وثيقة مجلس الامن القومي الاميركي المسماة « المذكرة الاستعراضية للرئيس رقم ١٠ » ، وفي التوجيه الرئاسي رقم ١٨ . واعتبارا من شهر آب من عام ١٩٧٧ ، أصبحت الاستراتيجية المعدلة نافذة المفعول رسمياً . ثم جرى مراراً التصريح بمحتوياتها في كلمات الرئيس ، ووزير الدفاع ، والشخصيات المسؤولة الحكومية والعسكرية الاخرى .

ان محتوى بعض ملامح المفاهيم الاستراتيجية — العسكرية لادارة كارتر ، وأوضاعها المتصلة بالاعمال الحقيقية للولايات المتحدة الاميركية في المسرح الدولي ، ونشاطات تصعيد القوة العسكرية وأساليب الاقتراب من الانفراج العسكري ، تقدم تصورا واضحاً عن السمات الاساسية للعقيدة العسكرية الاميركية الحديثة ، وعن التطورات التي تطرأ عليها على عتبة أعوام الثمانينات .

ان أحد الملامح التي تميز هذه العقيدة هو تعميقها للتناقضات . فمن جهة

---

(١٨) انظر خطاب كارتر في جامعة ويك — فوريست ، النص الرسمي ، الذي صدر بتاريخ ١١ نيسان ١٩٧٨ ، الصفحة ٣ .

أولى ، ينعكس فيها اعتراف محدد من قبل الدوائر الحاكمة الاميركية بتقلص امكانيات القوة العسكرية من حيث كونها أداة للسياسة الدولية ، ومن ناحية أخرى ، توجد محاولات جديدة لتنشيط الدور السياسي للقوة العسكرية وسباق التسلح ، وبالدرجة الاولى للصراع مع الاتحاد السوفييتي • وعموماً ، فان هذا التناقض يتمثل في ظهور خلافات حادة في الفئة الحاكمة في أميركا ، واتخاذ الصراع فيها اتجاهين في مسائل سياسة القوة والانفراج العسكري •

ان استراتيجية إدارة كارتر ، والاستراتيجية السياسية ـ العسكرية السابقة للولايات المتحدة الاميركية ، تعتمدان على تصورات سيئة للدوائر الحاكمة الاميركية عن طبيعة واتجاهات التطور العالمي ، وعلى تقدير غير واقعي لتوزع القوى العالمية • وهكذا ، يكمن في أساس هذه الاستراتيجية ، وبشكل مسبق ، الاعتماد على أن تستخدم بحد ذاتها لاغراض تغيير « الميزان العسكري » لصالح الرأسمالية ، والمحافظة على هذا التفوق أو الرجحان طالما أن الرأسمالية لا تزال متفوقة على الاشتراكية في الحجم العام للانتاج • ومهما يكن من أمر ، فان ثمة اتجاهاً لتجاهل الخبرة التاريخية ، التي تشير الى أن المحاولات المماثلة كانت تنتهي دائماً بالفشل حتى في ذلك الزمن الذي كانت توجد فيه الثغرة في مستويات الانتاج لدى النظامين أكبر بكثير جدا مما هي عليه الآن • وليس الامر أقل سوءا فيما يتصل بالحسابات الوهمية لواشنطن حول استخدام « التفوق التكنولوجي » للغرب في تحقيق الاغراض العسكرية ، لا سيما وأن المسؤولين في الولايات المتحدة الاميركية أصبحوا يدركون ويعترفون رسمياً بالمنجزات البارزة للاتحاد السوفييتي في مجالي العلم والتقنية •

أما في خطة السياسة الداخلية ، فان الآمال تُعقد على أن الذكريات السيئة للاميركيين عن **« قذارة » الحرب** في فييتنام سوف تجد طريقاً لها الى النسيان ، ويُراعى في الوقت ذاته أن « نموذج الحياة الاميركية » يلائم أو يعتبر وسطاً خصباً لنمو الروح الشوفينية وعبادة القوة • وإذا لم تتغير المحاولات التوسعية للامبريالية الاميركية ، فان ذلك سوف يخلق شروطاً لتنشيط قوى النزعات العسكرية والرجعية

في هذه الدولة ، حيث تتوحد هذه القوى على أرضية الصراع ضد الانفراج وفي سبيل تقوية سباق التسلح • ومهما يكن من أمر ، فان دعاة هذا الخط السياسي ـ العسكري في الولايات المتحدة الاميركية لا يستطيعون تجاهل ضعف قواعدهم السياسية الداخلية ، علماً بأن أغلب الاميركيين لا يزالون يؤيدون ، كما فعلوا في السابق ، الانفراج وتحديد الاسلحة • وفي محاولة من قبل الدوائر العسكرية لتقوية مواقعها ، فقد عملت منذ منتصف أعوام السبعينات على نشر برنامج دعائي مكثف يهدف الى التأثير على الرأي العام (الاميركي والعالمي) ، حيث كان العنصر الاساسي فيه هو الوقوف بشكل جماعي ضد « التهديد العسكري السوفييتي » •

وان احدى مقدمات إعادة النظر في الاستراتيجية السياسية ـ العسكرية لادارة كارتر ، كانت محاولة استغلال الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي تعاني منها الدول الاوروبية الغربية ، واليابان ، لصالح الولايات المتحدة الاميركية • وقد سعت الدوائر الحاكمة الاميركية بشكل خاص ، الى إثارة مخاوف أقرب حلفائها ، عن أنهم لا يستطيعون المحافظة على أوضاعهم المتميزة في الدول النامية ، وخاصة في مجال استيراد النفط والمواد الخام الاخرى ، دون الاعتماد على اجراءات عسكرية مشتركة ، تنفذ بقيادة الولايات المتحدة الاميركية • وبالاضافة الى هذه السياسة ، فان الولايات المتحدة الاميركية تصادف ، في جذبها اللاحق لدول أوروبا الغربية ، واليابان ، على طريق سباق التسلح والمغامرات العسكرية ، معارضة جدية من جانب القوى المؤثرة في هذه البلدان •

ان الخطط السياسية العسكرية الاميركية المتصلة بالدول النامية ، تعتمد على إثارة التناقضات والنزاعات فيما بينها ، وعلى خلق **« مراكز قوة محلية »** موالية للامبريالية ، معتمدة في ذلك على المساعدة العسكرية المقدمة من الولايات المتحدة الاميركية ، ومن الناتو معاً ، وعلى خلق تجمعات عسكرية اقليمية ، يصار الى استخدامها من أجل تحقيق الاهداف الامبريالية • ومهما يكن من أمر ،

فان هذه السياسة تصطدم باتجاه قوي ينحو الى تحقيق تضامن اقتصادي وسياسي بين الدول النامية لصالح تأمين الاستقلال القومي والتقدم الاجتماعي ، والصراع ضد الامبريالية وعملائها •

كانت ادارة كارتر قد اعتمدت في صياغتها لاستراتيجيتها السياسية العسكرية ـ بشكل خاص ـ على الاستفادة من القيادة الصينية الراهنة المضادة للسوفييت • وهكذا ، فحتى في النصف الاول من أعوام السبعينات ، كانت دوائر الناتو ترى في تقارب الولايات المتحدة الاميركية مع بكين ، أمراً يعادل في أهميته تشكيل حلف الناتو ذاته ، حيث عُرف هذان الاجراءان « أي تشكيل حلف الناتو ، والتقارب مع الصين » على « أنهما أهم انجازين للسياسة الاميركية بعد الحرب العالمية الثانية » [١٩] • وبعد مرور خمس سنوات على هذا التقارب ، اعتبر بعض المسؤولين الاميركيين أن الصين هي « العضو السادس عشر في حلف الناتو » أو هي « الناتو الشرقي » (الجناح الشرقي منه) • وقد قامت إدارة كارتر بخطوة أخرى على هذا الطريق ، عندما اقترحت إقامة علاقات تعاون سياسي عسكري مباشرة بين الولايات المتحدة وحلف الناتو من طرف ، والصين من طرف آخر •

وعموماً ، فقد جرت إعادة تقدير الاستراتيجية السياسية العسكرية من قبل إدارة كارتر ، في ظل ارتباط وثيق مع مواقفها الخاصة بالسياسة الخارجية ، حيث انعكس جوهر هذه المواقف في كل من مفاهيم **« التنافس والتعاون »** (التي روعيت من أجل تقوية التناقضات والخلافات بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي) • و **« التحالف الثلاثي »** (الذي يحدد أسلوب الاقتراب الى تنسيق سياسات الولايات المتحدة الاميركية مع مركزين امبرياليين آخرين هما أوروبا الغربية ، واليابان) ، و **« تحالف الشمال والجنوب »** (الذي يحدد مبادىء السياسة المشتركة للدول الرأسمالية المتطورة بما يتصل بعلاقاتها مع الدول النامية) ، الخ •••

---

(١٩) انظر كتاب : « استراتيجية للغرب » ، تأليف ر.ب. فوستر وآخرين ، نيويورك ، ١٩٧٤ ، الصفحة ١٤٠ .

كانت المذكرة « الاستعراضية » الرئاسية ، والتي تحمل الرقم (١٠) قد استقطبت الاهتمام الى أنه اعتبارا من منتصف أعوام السبعينات ، تميزت مرحلة تطوير العلاقات السوفييتية الاميركية « بالسعي الى تحديد الحرب الباردة أو الانفراج الساخن » ، وذلك عندما لم يعد التعاون مع الاتحاد السوفييتي يملك تلك الاهمية التي كانت له في المرحلة السابقة [٢٠] ، حسبما يزعم البعض •

والى حد ما وبمعزل عن التقاليد ، فقد شددت إدارة كارتر على المضمون السلفي لاستراتيجيتها العسكرية السياسية ، وذلك انطلاقاً من ضرورات السياسة الداخلية ، ولكي تؤمن تأييد هذه الاستراتيجية من قبل الحزبين البورجوازيين الاساسيين • ومن الواضح أن ذلك كان له ما يبرره حتى في عدم اطلاق تسمية جذابة عليها ، على غرار ما حدث بالنسبة لما سبق ، بالرغم من أن تسميات الاستراتيجيات الماضية كانت قد « سحبت من التداول » • ومهما يكن من أمر ، فان الاهمية الكبيرة لهذه الاستراتيجية كانت نابعة من كون مفاهيمها العقائدية العسكرية مأخوذة في أغلبها من الاستراتيجيات السابقة •

ب ــ القديم والجديد في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في أعوام السبعينات :

ان الملامح الجديدة لاستراتيجية إدارة كارتر تدل على تقوية صلابة الخط السياسي العسكري الجديد للولايات المتحدة الاميركية • وقد أُعلن فيها ، ليس عن التوسع « الانتقائي » (كما كان الامر في بداية أعوام السبعينات) ، وانما عن التوسع السياسي العسكري للولايات المتحدة الاميركية على المستوى العالمي ، وفي الواقع ، فقد ولد الادعاء بحق التدخل العسكري لهذه الدولة في شؤون كافة القارات والمناطق ، على غرار ما كان عليه الامر في أعوام الخمسينات والستينات • وقد عبّر عن ذلك الرئيس الاميركي كارتر في الكلمة التي ألقاها في جامعة ويك فوريست Wake Forest حيث قال : « ان اهتماماتنا على المدى البعيد يجب أن تشمل مصالح أمن بلادنا ، وحلفائنا خارج نصف الكرة الغربي

(٢٠) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٢ تموز ١٩٧٧ •

وأوروبا ، ولدينا التزامات تاريخية هامة ... في شرق آسيا ، والشرق الاوسط ، ومنطقة الخليج العربي ... » (٢١) . وخلال ذلك فان منهج استخدام القوة العسكرية الاميركية ، لا يعمل حتى على تمويه ضرورة الدفاع عن الدولة الاميركية . وهو ينطلق من « شرعية » التدخل العسكري الاميركي في أية شؤون دولية وفي الشؤون الاجتماعية السياسية الداخلية للدول الاخرى ، التي تمس ، حسب وجهة نظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، « **الامن الاميركي** » أو بتعبير آخر ، تمس المصالح الاقتصادية والسياسية الاميركية . أما هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي « الاسبق » فيقول بصوت عال في هذا المجال : « ان أمننا لا يعني فقط الغياب النسبي للتهديد بالهجوم المباشر ، حيث أن ثمة أهمية جوهرية للامن الاميركي في توفر الشروط العامة للسلام العالمي ، وفي الاستقرار والتغيرات المنتظمة ، وأن سياستنا الخارجية وقواتنا المسلحة تنفذ ... مهام ... دعم هذه الشروط المتصلة بالامن » (٢٢) .

يحدد ممثل إدارة كارتر هذه المهام التي يجب أن تنفذها الآلة العسكرية الاميركية كما يلي : **« ان حماية مصالح الولايات المتحدة الاميركية يمكن أن تتطلب الوجود والاستخدام المحتمل للقوات المسلحة الاميركية في الاماكن التي لا يوجد فيها استقرار ، أو ينشأ فيها توتر أو نزاع مباشر يمس المصالح الاميركية ... وعلى سبيل المثال ، فاذا نشأ تهديد لأمن الموارد النفطية في الخليج العربي ... فيمكن عندئذ ان تدعو الحاجة الى استخدام جزء كبير الى حد ما من القوات البرية ، والجوية ، والبحرية ، الاميركية »** (٢٣) .

وانطلاقاً من هذه المقدمات ، فان إدارة كارتر اعتمدت لاحقاً على تنشيط

---

(٢١) انظر نص كلمة الرئيس كارتر التي القيت بهذه المناسبة ، (مصدر سبق ذكره) ، الصفحة ٥ .

(٢٢) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، للعام المالي ١٩٧٨ ، الصفحة ١٨ .

(٢٣) انظر الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية في العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ١٧ .

استخدام القوة العسكرية في مجال العلاقات الدولية ؛ ولتصعيد وتائر وأبعاد سباق التسلح . وقد نفذت هذه الادارة بعض التعديلات على أنواع الحروب التي يجب أن تحضّر الولايات المتحدة الاميركية لها ، وبالدرجة الاولى عبر عدم تخصيص أنواع أساسية من القوات كبيرة الحجم فحسب ، بل واستخدام قوات أصغر حجماً في النزاعات المسلحة . وقد روعي أن تستطيع القوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية العمل ، الى جانب الاشتراك في حربين رئيستين ـــ هما الحرب النووية الاستراتيجية ، والحرب في أوروبا الوسطى بين حلف الناتو ودول حلف وارسو ـــ في ثلاثة أنواع من الحروب هي : الحرب بين دول الغرب ودول التحالف الاشتراكي خارج حدود القارة الاوروبية (يؤخذ في الاعتبار هنا ، وبالدرجة الاولى ، الشرق الاوسط ، وافريقيا أيضاً) ؛ والحرب في شرق آسيا (وبشكل خاص اشتراك الولايات المتحدة الاميركية في النزاع الذي يمكن أن يقع بين الصين والاتحاد السوفييتي ، والى جانب الصين طبعاً) ؛ والحرب في أي مكان آخر ، بعيدا عن منطقة الاتحاد السوفييتي (يتميز هذا النوع من النزاع باعتباره من نوع « الحرب الفييتنامية ») [٢٤] . ومهما يكن من أمر ، فان أياً من هذه الحروب ، يمكن أن تتحول ، إذا ما نشبت ، الى كارثة نووية عالمية ، وهو أمر يعترف به القادة الاميركيون أنفسهم .

وقد كُشف أيضاً وبشكل أشد ، التوجه ذو الطابع الضاغط للتحضيرات العسكرية الاميركية ضد الاتحاد السوفييتي . وبالتالي ، فقد لوحظ أنه في النوعين الاولين من أنواع الحروب ، المذكورة أعلاه ، سوف يكون الاتحاد السوفييتي **العدو الرئيسي** للولايات المتحدة الاميركية ، كما سيكون في النوعين الثالث والرابع **العدو « المحتمل »** .

ونجد أيضاً أن هذه الاستراتيجية ، تعكس أو تعبر عن محاولات جديدة للولايات المتحدة الاميركية في تنفيذ تعبئة قدرات الدول الامبريالية وحلفائها من

---

(٢٤) انظر ج.م. كولينز J.M. Collins في « الاتجاهات الاميركية والسوفيتية منذ أزمة الصواريخ الكوبية » واشنطن ١٩٧٨ ، الصفحة ٢ .

أجل صراعها العسكري مع النظام الاشتراكي الحقيقي ، ومع قوى التقدم الاجتماعي والتحرر الوطني • وقد أُعير اهتمام عالٍ لصياغة مبادىء استخدام **« العامل الصيني »** في تحقيق الاهداف السياسية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية • ويتم فيها أيضاً الاعتراف بتنامي أهمية **« السيطرة على السلاح »** ، وفي الوقت ذاته ، يُشار الى تبعية مفاوضات التحديد الحقيقي للتسلح وخفض القوات المسلحة لمهام تصعيد القوة العسكرية واستمرار السباق التقني العسكري .•

وعموماً ، فان العناصر الاساسية للاستراتيجية السياسية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في السنوات القريبة المقبلة ، هي التالية (حسبما عبر عنها الرئيس كارتر) :

ــ التطوير والتصعيد اللاحقين للقوى النووية الاستراتيجية •

ــ التقوية والتحديث للقدرات العسكرية لكل من الولايات المتحدة الاميركية ، وحلف الناتو ، في أوروبا •

ــ دعم وتطوير القوى المعدة للاستخدام في آسيا ، والشرق الاوسط ، والمناطق الاخرى من العالم [٢٥] •

وقد اعتُمد في التوجيه الرئاسي ذي الرقم ١٨ على رفع الدور الاستراتيجي لكل من أوروبا ، والناتو ، وكذلك للشرق الاوسط ، ومنطقة الخليج العربي • أما بالنسبة للمساواة في مجال الاسلحة النووية ، فقد أُشير أيضاً الى أهمية الاسلحة غير النووية ، والى حركية القوات المسلحة ، وبشكل خاص الى امكانية نقل هذه القوات الى خارج الحدود ، ونشرها السريع في مناطق الدول النامية • وان الاهتمام الاميركي باستخدام الملامح غير العسكرية للسياسة الخارجية من

---

(٢٥) انظر كلمة كارتر في جامعة ويك فوريست Wake Forest (مصدر سبق ذكره) ، الصفحات ٣ و ٤ .

أجل تغيير « ميزان » القوى العالمي ، لا سيما في المجال العسكري • (**إن تنشيط الدبلوماسية الاميركية بالنسبة للصين هو مثال عن تحقيق هذا الاتجاه**) [٣٦] •

وقد طُوّرت عملياً في استراتيجية ادارة كارتر كل المفاهيم الاستراتيجية العسكرية التي كانت معروفة سابقاً •

ففي مجال القوات الاستراتيجية ، اعترفت إدارة كارتر ، معبرة عن ذلك بالكلام ، بوجود المساواة (التعادل) وبخطورة الاخلال بها ، كما عملت في الوقت ذاته على الابقاء على الاهداف الخاصة « بتجاوز » هذه المساواة ، عبر تشكيل أنظمة سلاحية أكثر قوة ، أو بالاعداد المباشر لطرق جديدة في استخدام القوات الاستراتيجية • واستمرت هذه الادارة في تنفيذ خطة تحديث كافة مكونات « **الثالوث الاستراتيجي** » البرية ، والبحرية ، والجوية • وحسب هذه الخطة تنفذ برامج صنع أسلحة استراتيجية ذات دقة عالية ، **كالصاروخ م.ب.ر ـ م. اكس** M B R - MX ، والنظام الصاروخي الذي يستخدم في الغواصات « **ترايدنت ـ ٢** » Trident - 2 ، كما يتم التحضير لنشر الصواريخ المجنحة الاستراتيجية كروز Cruise • وتبرر هذه الاجراءات بضرورة تأمين « **المرونة الاستراتيجية** » (أي خوض « الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة ») و « **المساواة الجوهرية** » مع الاتحادالسوفييتيفي « **القدرات الاستراتيجية** » • ومهما يكن من أمر فان الاهداف الحقيقية لهذه الاستراتيجية تكمن في تحقيق ما يعرف « **بالقدرة المضادة للقوة** » ، أي امكانية القيام بضربة مفاجئة ضد القوات الاستراتيجية السوفييتية ، بالاضافة الى تحقيق التفوق العسكري بشكل عام •

ثم ان أسلوب الادارة المعلن رسمياً ، في تحديد الاسلحة الاستراتيجية يتميز بالتناقض • فهو يُعقد امكانية التوصل الى اتفاقيات ، تؤدي بدورها الى تقليص جوهري للقدرات النووية لدى الدول وللبرامج طويلة الامد المعدة لزيادة هذه القدرات •

---

(٢٦) انظر مجلة Nation شهر شباط من عام ١٩٧٨ ، الصفحة ١٦٩ .

أما بالنسبة للهدف النهائي للاتفاق ، فيتمثل بعدم تشجيع سباق التسلح الاستراتيجي ، والعمل ، في أحسن الاحوال ، على مجرد ابطائه ، وتحديد اتجاه سيره ضمن حدود معينة ، تلائم الولايات المتحدة الاميركية • ولعل ذلك بالضبط هو ما يوضح تلك الصعوبات الجدية التي تنشأ دائماً في محادثات ومفاوضات تحديد الاسلحة الاستراتيجية من قبل الطرف الاميركي • وان تطويل فترة المفاوضات حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية ينشأ ، جزئياً ، كما يقول أحد أعضاء الوفد الاميركي ب• ابسوغ ، « من أهدافنا وسياساتنا المتناقضة »(٢٧) •

وعموماً ، فان الحياة نفسها ، تضطر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية على الاخذ بعين الاعتبار خطورة سباق التسلح الاستراتيجي غير المسيطر عليه ، ونتائج استخدام الاسلحة النووية ، بما فيها حتى الاستخدام « المحدود » لها • وان ذلك يجد انعكاساً له في التقديرات الرسمية للقادة الاميركيين • وهكذا ، فان وزير الدفاع « الاسبق » هارولد براون كان قد أعلن : **« لا يجوز ان نكون في أي حال من الاحوال على ثقة من أن أول استخدام للاسلحة النووية ــ وبغض النظر عن أية مهارة ودقة في انتقاء الاهداف المراد ضربها بهذه الاسلحة ــ يمكن ان يُسيطر عليه ويمنع التصعيد اللاحق له ، الى ضربات نووية غير محدودة »**(٢٨) • وان واقعية العصر النووي والنضال الدؤوب الذي يقوم به الاتحاد السوفييتي من أجل الانفراج العسكري يضطران الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية على الذهاب الى المفاوضات وبالتالي الى التوصل الى اتفاقيات الحد من الاسلحة الاستراتيجية • وقد كانت الخطوة الهامة في هذا المجال ، هي تلك التي تم من خلالها التوقيع على معاهدة سالت ــ٢ (أي اتفاقية الحد من الاسلحة الاستراتيجية التي حملت الرقم ٢) •

---

(٢٧) انظر « الاستخدام الاول للاسلحة النووية : المحافظة على سيطرة مسؤولة » ، واشنطن ١٩٧٦ ، الصفحة ٢٧ •

(٢٨) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع عن العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٥ •

أعارت إدارة كارتر اهتماماً خاصاً الى تقوية سباق التسلح في أوروبا ، حيث لم يكن ذلك مجرد صدفة ، بعدما حقق الانفراج في هذه المنطقة نجاحات كبيرة ، وبالتالي فقد كان لا بد من أن يُعمل على تركيز النار ضد هذه النجاحات ، وفي هذا المكان بالذات • ومهما يكن من أمر ، فان الاستراتيجية الراهنة للولايات المتحدة الاميركية تأخذ في الاعتبار تصعيد كل من عنصري القدرة النووية ، والتقليدية ، للجهد العسكري لحلف الناتو •

وتمت أيضاً المحافظة والتشديد ، الى حد كبير ، على النيات الهادفة الى استخدام السلاح النووي في أوروبا أولا • وكان وزير الدفاع الاميركي « الاسبق » قد أعلن في عام ١٩٧٩ ، وبشكل صريح : **« ان استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية والناتو تراعي امكانية استخدام السلاح النووي أولا »** [٢٩] • وقد اعتُمد على صنع أنواع جديدة من السلاح النووي **« التكتيكي »** ، وخاصة **« النتروني »** ، وكذلك على أنواع جديدة من وسائل حمله الى الاهداف ، حيث أُعلن مؤخرا عن وجود صواريخ ذات أنصاف أقطار تأثير متوسطة • وبالاضافة الى ذلك ، فان الاستراتيجية الاميركية تعبر عن المخاوف المتصلة بالتأثيرات المحتملة لنشوب حرب نووية في أوروبا • وقد جاء في المذكرة الاستعراضية للرئيس كارتر التي حملت الرقم (١٠) أنه : **« اذا استخدم حلف الناتو الاسلحة النووية أولا ، واستثار بالتالي ضربة نووية جوابية يوجهها الاتحاد السوفييتي ، فان النتائج لن تكون واضحة في هذه الحالة ، ومهما يكن من أمر ، فانه لأمر يدعو الى الشك أن يتمكن الغرب من تحقيق التفوق بنتيجة هذا العمل »** [٣٠] • وان الامر الذي يقلق القادة الاميركيين بشكل خاص ، هو احتمال تحول الحرب النووية **« التكتيكية »** الى حرب نووية **« استراتيجية »** تهدد وجود الولايات المتحدة الاميركية ذاته •

وفي هذه الشروط ، فان حكومة كارتر عملت ، تحت ضغط الدوائر غير

---

(٢٩) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٨٠ ، واشنطن ١٩٧٩ ، الصفحة ٨٦ .

(٣٠) انظر صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٧٨ .

الراغبة بتحقيق الانفراج العسكري في أوروبا ، على الاخذ بخطة التصعيد الشديد للقوى التقليدية في هذه المنطقة . وبما أن الشرق والغرب يتحركان في مجال الانظمة السلاحية النووية التي تستخدم على مسرح الحرب (المسرح العملياتي) نحو المساواة ... فقد جاء في تقرير ممثل الاركان العامة المشتركة ، المرفوع الى الكونغرس ، أنه يجب أن يكون الهدف الاساسي للناتو متمثلا في تقوية قدرته العسكرية بوساطة القوات التقليدية » (٣١) . وإذ حاول القادة السياسيون العسكريون الاميركيون أن يُلزموا حلفاءهم بزيادة نصيبهم « حصصهم » في مجال التحضيرات العسكرية لحلف الناتو ، والتي تترجم عادة الى تشكيل وتجهيز قوات تقليدية « عادية » ، فانهم إنما يُدخلون في روع هؤلاء الحلفاء بأن الحرب العادية يمكن أن تكون بديلا للحرب النووية المستقبلية التي ستخاض على أراضيهم . وفي الوقت ذاته ، فان القادة الاميركيين المذكورين يحاولون **« الايحاء »** لحلفائهم أنه ما ان يظهر ذلك **« الثقل الموازن الاستراتيجي »** ، والمتمثل بالصين الماوية ، حتى تتاح للناتو ، وربما لاول مرة ، امكانية تحقيق نسبة ملائمة في القوى العادية مع بلدان حلف وارسو .

ان تحقيق خطة توسيع وتشديد وتيرة سباق التسلح في أوروبا يخدم البرنامجين العسكريين اللذين أقرا في عامي ١٩٧٧ــ١٩٧٨ ، بمبادرة من الولايات المتحدة الاميركية وتحت ضغطها ، حيث كان أحدهما معداً للمدى القصير والثاني للمدى البعيد . كان البرنامج الاول عموماً يهدف الى رفع الجاهزية القتالية بشكل أساسي للقوات المسلحة الموجودة فعلاً ، بينما كان البرنامج الثاني يهدف بدوره الى زيادة حجم التسلح والميزانيات العسكرية للدول الاعضاء في حلف الناتو خلال خمسة عشر عاماً . ومهما يكن من أمر ، فان نية إدارة كارتر

---

(٣١) انظر الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية في العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٤٦ .

في تحضير الناتو لحرب عادية في ظل كافة المحاولات المعدة لتمويه ذلك من حيث كونه بديلا لحرب نووية ، تنطوي في ذاتها على خطر لا يقل عما هو الحال في الوضع الآخر ، طالما أن أي حرب في أوروبا ، حسبما يرى الباحثون الاميركيون أنفسهم ، يمكن أن تتحول بسرعة الى حرب نووية . وقد جاء في أحد الابحاث المتصلة بذلك ، **« ان لهجة الرئيس الاميركي في هذا السياق ، وبما يتصل بالقوات ذات القدرات القتالية المعدة للمسرح الاوروبي تعتبر بحد ذاتها البدعة الاكثر ترويعا التي ابتكرها المنظرون الاميركيون منذ ايام ترومان »** [٣٢] .

يبدو المستقبل هنا رهينة لأتون مثل هذه الحرب ، ومحملا بأعباء التحضير لها ، ومضيّقاً الخناق على حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو . وكان ممثل الاركان المشتركة الاميركية قد قال في شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٨ : **« ان حصص الحلفاء في مجال القوات المسلحة لا تزال دون الاهداف الواجب تحقيقها التي وضعت من قبل وزراء دفاع دول الناتو »** [٣٣] . وبعد عام واحد من هذا التاريخ أعلن وزير الدفاع الاميركي آنذاك هارولد براون أنه ليس راضياً بحصص الاعضاء الاوروبيين الغربيين في الناتو ، وبرفع القدرات العسكرية لهذا الحلف ، وأشار بشكل خاص الى غياب « التعاون اللازم » بين أعضاء الحلف في مجال توحيد نماذج الاسلحة والمعدات الحربية [٣٤] . وعموماً ، فان كل ذلك يُظهر من جديد قصور العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، التي تم تعديلها في هذه المرة من قبل إدارة الرئيس كارتر .

أجرت إدارة كارتر بعض التعديلات حتى في تلك الاجزاء من العقيدة العسكرية التي تتعلق باستخدام القدرة العسكرية في مناطق الدول النامية . وقد

---

(٣٢) انظر مجلة Nation الصادرة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٧٨ ، الصفحة ١٦٩ .

(٣٣) انظر الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية في العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٥٠ .

(٣٤) انظر صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة في ٣ كانون الثاني ١٩٧٩ ، الصفحة ٣ .

تم الابقاء على الفقرات القائلة بأن الحصون السياسية ـ العسكرية الرئيسة للرأسمالية في هذه الدول هي الانظمة المحلية الموالية للغرب ، كما ان إدارة كارتر أضافت لذلك أيضاً مبدأ توسيع « مجال عمل » الناتو ، أي الاشراك ، بشكل أكثر فعالية ونشاطاً ، للحلفاء في أعمال التدخل العسكري المحتملة في كل من الشرق الاوسط وأفريقيا . واعتمدت هذه الادارة على تطوير القوى المحلية المعدة لتحقيق هذه الاهداف ، كالتشكيلات ذات الحركية العالية ، وطيران النقل ، وبعض عناصر القوى البحرية ـ العسكرية . وهكذا ، فان التدخل العسكري في شؤون الدول النامية ، أصبح يُنظر إليه الآن في واشنطن باعتباره استخداماً لثلاثة أنواع من القوى حسب الموقف هي : قوى الدول المحلية من أتباع الولايات المتحدة الاميركية ، وقوى الدول الحليفة (من عداد الدول الامبريالية ، ولا سيما الدول الاعضاء في حلف الناتو) ، وقوى الولايات المتحدة الاميركية نفسها . وفي هذا السياق ، فان الولايات المتحدة الاميركية تفضل أن تستخدم قوى الدول الاخرى ، باعتبارها القوى الضاربة المباشرة لها ، بينما تقوم هي بدور المنظّم للاعمال القتالية ، والمزوّد بالاسلحة والمعدات العسكرية الاخرى . وهذا هو ما حدث بالضبط ، على سبيل المثال ، عندما جرى تخطيط التدخل في زائير ، حيث عملت القوات الفرنسية والبلجيكية بدور الحملة التأديبية ، ثم تدخلت قوات من دول أفريقية مرتبطة بالغرب ، بينما عملت الولايات المتحدة الاميركية في نقل القوات الى هذه المنطقة وامدادها بما يلزمها .

وفي الوقت نفسه ، تقوم الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية بالتحضير ، بوتيرة عالية ، لعمليات التدخل المباشر بواسطة قواتها المسلحة . وقد كتبت صحيفة نيويورك تايمز : **« ان الازمة الاسرائيلية اظهرت خطورة الاعتماد على دول محلية عندما يتعلق الامر بحماية المصالح الاستراتيجية الاميركية . وفي البنتاغون يسود الراي القائل بأنه يجب زيادة دور القوات المسلحة الاميركية في هذه المنطقة ، ولا سيما في مجال**

توسيع الوجود العسكري الاميركي وتشكيل مجموعات خاصة من القوات البرية والجوية المعدة لخوض الاعمال القتالية فيها » [٣٥] .

يحتل الشرق الاقصى مكانة هامة في الاستراتيجية الحديثة للولايات المتحدة الاميركية • ولا يعود ذلك الى الاهمية الكبيرة التي توليها الامبريالية الاميركية تقليدياً لهذه المنطقة من العالم فحسب ، بل ولدورها الخاص الذي تؤديه لواشنطن في مطلع أو على عتبة أعوام الثمانينات أيضاً ، ناهيك عن الغزل السياسي الاميركي مع القادة الصينيين • وان إدارة كارتر لم تكن ترى أي حرج في إعلان هذه الحقيقة ، والمتمثلة بشكل خاص بأن انتقال بكين الى صف أو مواقع الصراع ضد السوفييت كان قد حولها من خصم سياسي عسكري للولايات المتحدة الاميركية الى حليف حقيقي لهذه الاخيرة • وكان وزير الدفاع « الاسبق » هارولد براون قد قال :
« ان النزاع الصيني ـ السوفييتي وحشد القوات المسلحة الصينية من أجل حل مشكلات الصين مع السوفييت ، كانا قد أديا الى جعلنا نعيد النظر باحتمال حدوث النزاع بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية • وبنتيجة ذلك، فاننا لم نعد نخطط القوى على أساس النزاع الاميركي ـ الصيني المحتمل » [٣٦] .
وقد قال ممثل الاركان المشتركة الاميركية في شهادته أمام الكونغرس عن التقارب السياسي ـ العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية ان « الصين ••• تعتبر جبهة محتملة ثانية للاتحاد السوفييتي ••• وان لتحسين العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية قيمة كبيرة لأن هذه الدولة تعتبر بدورها **« ثقلا موازنا استراتيجيا هاما مقابل الاتحاد السوفييتي »** •
وفي الوقت ذاته « فان جمهورية الصين الشعبية تثمن الوجود الاميركي في آسيا باعتباره « ثقلا موازناً » للقوة العسكرية السوفييتية » [٣٧] • ومهما يكن من

---

(٣٥) ورد ذلك في مجلة « خارج الحدود » (زاروبيجوم) السوفييتية رقم ٣ لعام ١٩٧٩ ، الصفحة ٤ .
(٣٦) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية للعام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٤٠ .
(٣٧) انظر الوضع العسكري للولايات المتحدة الاميركية للعام المالي ١٩٧٩ ، الصفحات ٤ ، ٥ ، ٦ .

أمر ، فان بكين « تثمن » أيضا تصاعد الجهد العسكري للناتو ، وبالتالي فانها تعمل في هذا المجال ، مع الولايات المتحدة الاميركية ، وعبر كل الوسائل ، على تشجيع الدول الاعضاء في حلف الناتو على تصعيد هذا الجهد • وانسجاماً مع هذه المقدمات ، فان حكومة كارتر أعلنت عن خطتها للمحافظة على الجهد العسكري للولايات المتحدة الاميركية ، وتصعيده أيضاً في منطقة الشرق الاقصى •

وبالاضافة الى ما ذكر ، فحتى خطط خوض الحرب النووية ضد الاتحاد السوفييتي التي أعدتها إدارة كارتر ، تأخذ بعين الاعتبار ، حسبما جاء في الصحافة الاميركية ، امكانية التعاون الاستراتيجي ــ العسكري مع الصين • أما معاون الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي ز• بريجنسكي ، وهو أحد الدعاة الاساسيين للتقارب السياسي ــ العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية والصين، فيرى أن هذه الخطط المتصلة بأهداف الضربات النووية الاميركية تأخذ بعين الاعتبار وبشكل خاص مواقع القوات المسلحة السوفييتية في الشرق الاقصى • وفي الوقت ذاته ، فانها تهدف ، كما يرى بريجنسكي أيضا ، الى جعل الاتحاد السوفييتي أقل مناعة بالنسبة لهجوم الصين عليه [٣٨] •

وكذلك فان الدوائر الرجعية في الولايات المتحدة الاميركية تشجع النشاطات السياسية العسكرية لدعاة النزعة العسكرية في بكين وتتضامن معهم في الاتهامات والحملات التي يشنونها على الاتحاد السوفييتي • وتعمل هذه الدوائر في نهاية المطاف على دفع الصين الى القيام بعدوان ضد دولة فييتنام الاشتراكية • وأخيرا فان الولايات المتحدة الاميركية تستخدم كل الوسائل من أجل تطوير التعاون السياسي العسكري بين الصين من ناحية ، واليابان والناتو من ناحية ثانية •

---

(٣٨) انظر صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة في ١٦ كانون الاول من عام ١٩٧٧ .

وقد وافقت إدارة كارتر على الجزء المتعلق بالتوسيع طويل الامد لابعاد سباق التسلح ، وأعلنت عن منهجها الهادف الى زيادة الميزانية العسكرية بمعدل ثلاثة بالمائة سنوياً ، (بغض النظر عن معدلات التضخم ، حيث تراعى القيمة الحقيقية الواجب انفاقها) ، ولمدة تستمر حتى بداية أعوام التسعينات ، حسب برنامج الناتو طويل الامد ، وحتى نهاية هذا القرن ، حسب المصادر الرسمية الاخرى ، وبنتيجة ذلك ، فان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وبغض النظر عن الاعلان المسبق لكارتر بأنه سوف يقلصها بمقدار ٥ــ٧ مليارات من الدولارات ، ارتفعت من (١١٠) مليارات من الدولارات في عام ١٩٧٧ المالي (وهي آخر ميزانية وضعتها إدارة الرئيس فورد ، الى (١٣٨) مليار دولار في عام ١٩٨٠ ، بينما نجد أنه يُخطط لأن تكون هذه الميزانية في العام المالي ١٩٨٤ ، (١٨٠) مليار دولار[٣٩] • وقد حصلت الولايات المتحدة الاميركية على الموافقة على هذه الوتائر في زيادة الميزانيات العسكرية من حلفائها في الناتو •

ان العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية على عتبة أعوام الثمانينات ، تؤكد كون الامبريالية لا تنوي التراجع عن استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية • وان ما تتضمنه هذه العقيدة من خطوات جديدة يعتبر محاولة من قبل دعاة النزعة العسكرية للتلاؤم مع الشروط الجديدة ، وللبحث عن طرق « معقولة » (أي صالحة وغير خطرة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية) لاستخدام القوة العسكرية ولاستمرار سباق التسلح • ونجد أيضا في هذه الخطوات تقوية اضافية لسباق التسلح النوعي ، ولخلق قاعدة مادية تقنية من أجل خوض حرب نووية « محدودة » ، ولتقوية أعمال تحضير الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو للحرب العادية ضد الاتحاد السوفييتي ، والدول الاشتراكية الاخرى ، وكذلك لاستخدام القوة المسلحة ضد الدول النامية •

---

(٣٩) انظر ميزانية حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، للعام المالي ١٩٨٠ ، الصحيفتين ٤٩ و ٥٧ •

يُظهر تغير العقيدة العسكرية الاميركية طابع المغامرة الشديد للنزعة العسكرية الحديثة ، وخاصة الخطورة الكامنة فيها • وعموماً فان ذلك يظهر بوضوح في الاهداف السياسية العسكرية التي اعتمدت ، في ظل تجاهل الخط الموضوعي للتطور السياسي ـ الاجتماعي العالمي وواقعية العصر النووي ، على تقديرات غير واقعية للموقف السياسي ، والاستراتيجي ـ العسكري الدولي ، حيث كانت هذه التقديرات معتمدة بدورها على استعمال عوامل مشكوك فيها ، وذات طابع غير ثابت • وقد شملت هذه العوامل ، الاعتماد على افتراض مزعوم للتفوق العلمي التقني لدى الغرب ، والانهاك الاقتصادي للاتحاد السوفييتي في سباق التسلح ، واستخدام الامبريالية لكافة القوى الرجعية والمضادة للسوفييت ، بما فيها الدور الخاص المحدد للنظام الماوي في بكين ، من أجل تحقيق أهداف استراتيجية عسكرية •

ان مشكلات العقيدة العسكرية تظل موضوعاً للصراع السياسي الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية ، وفي الوقت الذي كانت فيه الدوائر العسكرية الاميركية تدفع حكومة كارتر على طريق التصعيد اللاحق والمغامرات السياسية العسكرية ، وممارسة القمع والكبت على جزء من المجتمع الاميركي ، وحتى على أصحاب التفكير الواقعي في الدوائر الحاكمة الاميركية ، الذين يدركون مدى الضرر في هذه الخطة ، ويدعون الى ايقاف سباق التسلح والى التعاون في هذا المجال مع الاتحاد السوفييتي •

تسود في الولايات المتحدة الاميركية حالياً ، والى حد ما ، اتجاهات تدعو الى تغيير الخط السياسي العسكري فيها ، وذلك عبر تقديم توصيات تتصل بشكل جوهري بالبدائل للعقيدة العسكرية ، وهي تعبر عن وجهات نظر سليمة أكثر مما تحمل الطابع الرسمي ، وتأخذ بالاعتبار واقعية العصر النووي ، والوضع العام في العالم • ويتلخص جوهر هذه التوصيات بأنه يجب أولا أن يصار الى الاقلال من الاعتماد على القوة العسكرية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، وبالتالي الى تقليص أبعاد ووتائر أعمال التحضير العسكرية ، وخاصة

في مجال سباق التسلح ، وثانياً ان يتم تنشيط وسائل السياسة الخارجية في مجال الاسلحة على أساس التعاون الوثيق مع الاتحاد السوفييتي • وحسب تقديرات الاختصاصيين الاميركيين ي• ريفيبال ، و ف• موريس ، و ب• يوكر ؛ فان تراجع الولايات المتحدة الاميركية عن ادعائها بالنظر الى العالم كله باعتباره مجالا لتدخلها السياسي العسكري ، سوف يسمح لها بأن تقلص نفقاتها العسكرية بنسبة (٤٠ بالمائة) على الاقل [٤٠] •

كان المعاون السابق للرئيس الاميركي في الشؤون العلمية والتقنية ، **البروفسور جون كيسنياكوفسكي** قد أشار باقتناع الى ضرورة الاتفاق مع الاتحاد السوفييتي بغية تجنب الكارثة النووية ، ودعى الحكومة الاميركية الى التراجع عن محاولة تحقيق التفوق من طرف واحد • وقد قال في هذا السياق : « لكي نتوصل الى هذا الاتفاق ، يجب أن نعترف بأن للاتحاد السوفييتي مكانة مساوية لما حققناه في مجالي العلم والتقنية ، ونأخذ في الاعتبار حاجته المماثلة لنا أيضاً في مجال الامن » [٤١] • وفي السنوات الاخيرة ، تركز الصراع الداخلي في الولايات المتحدة الاميركية ، وخاصة فيما يتصل بدور القوة العسكرية في السياسة الاميركية ، على مسائل المفاوضات السوفييتية ــ الاميركية الهادفة الى تقليص الاسلحة الاستراتيجية • وعموماً ، فاننا نجد أن الذين يقفون ضد الاتفاق في هذا المجال ، ينتمون الى القوى الرجعية ، ولكنهم يشكلون مراكز نفوذ ، ويمارسون التأثير على غالبية الاميركيين • وبالمقابل ، فقد ظهرت قوى كبيرة أيضاً ، وحققت نجاحات لا بأس بها في نضالها من أجل تحقيق التعاون بين الطرفين الاميركي والسوفييتي ، وذلك بعد التوقيع على معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية « سالت ــ ٢ » • وان تطور المراحل اللاحقة في هذا الصراع سيكون ذا أهمية كبيرة جدا للآفاق المستقبلية لكبح سباق التسلح ، والتقليص الحقيقي للاسلحة •

---

(٤٠) انظر مجلة Inquiry الصادرة بتاريخ الاول من شهر أيار ١٩٧٩ ، الصفحة ٢١ ؛ ومجلة San Francisco Chronicle بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٧٨ .

(٤١) انظر صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٧٧ .

الفصل الثالث

آليـــة صياغـة الاستراتيجيتين السياسة ــ العسكرية والعسكرية في الولايات المتحدة الاميركـة

تعقدت ، في شروط النمو الذي لم يســبق له مثيل للنزعـة العســكرية الاميركية بعد الحرب العالميــة الثانية ، الآلية المتشعبة لصياغة الاستراتيجيتين السياسية ــ العسكرية ، والعسكرية ، اللتين يتم في إطارهما إعداد مختلف المفاهيم الاستراتيجية العسكرية •

١ ــ بنيـة آليـة الصياغـة :

يشترك في عملية إعداد المفاهيم ، وكذلك في السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية عموماً ، ليس فقط الاجهزة الحكومية والعسكرية ، التي تمثل السلطات ذات الصلاحيــة ، بــل والاحتكارات أيضــاً ، وحلفائها والاحــزاب البورجوازية ، والمعاهد الاخرى غير الداخلة في قوام الاجهزة الحكومية • لذا ، فانه بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ينبغي أن نميز آلية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية في المعنــى الضيق لهما (الآلية الرسمية) عن نفس هذه الآلية في المعنــى الواسع لها •

أ ــ الطابع الحكومي ــ الاحتكاري لآليــة اعداد الاستراتيجيــات :

تعتبر الآليــة الرسمية لاعداد الاستراتيجيتين السياســية العسكرية ، والعسكرية ، جزءا أساسياً من الآلية السياسية العسكرية الحديثة للولايات المتحدة الاميركية ، حيــث كانت أسسها قد حددت في قانون الامن القومي الذي صدر

في عام ١٩٤٧ • وحسب هذا القانون ، فان الاشراف على خلق واستخدام القـوة العسكرية يتركز في مستويين هما : مستوى الرئيس الاميركي نفسه (الذي يعتبر بدوره رأس الدولة ، ورأس السلطة التنفيذية ، والقائد الاعلى) ، ومستوى وزير الدفاع ، الذي هو المعاون الرئيسي (الاساسي) للرئيس في المسائل السياسية العسكرية ، والمسؤول عن وضع جداول الاحتياج العسكري لوزارة الدفاع[1] •

ولتأمين امكانية قيام الرئيس بالمهام السياسية العسكرية المتزايدة يومـاً بعد يوم ، فقد تم التصديق على أن توضع تحت تصرفـه في الجهاز الخاص بـه (القيادة التنفيذية) عدة أجهزة أو هيئات يأتي في مقدمتها مجلس الامن القومي • ويكون الرئيس الاميركي نفسه رئيساً لهذا المجلس بينما يكون أعضاؤه من المسؤولين ذوي المستويات العليـا الذين يعالجون مسائل السياستين الخارجية والعسكرية • أما الاعضاء الدائمون في هذا المجلس فهم نائب الرئيـس ، ووزير الخارجية ، ووزير الدفاع • وكذلك فان المستشارين الدائمين لمجلس الامن القومي هم رئيس هيئة رؤساء الاركان ، ومدير ادارة المخابرات المركزية ، ومساعد الرئيس لشؤون الامن القومي (يعمل هذا الاخير في الوقت ذاته رئيساً لجهاز مجلس الامن القومي) • ولكن يمكن أن يشـارك في اجتماعات هـذا المجلس ، وبصفة مستشارين ، مسؤولون آخرون أيضاً •

أما الهدف الرسمي لمجلس الامن القومي فهو القيام بوظيفة الاستشـارة الجماعية لدى الرئيس في مسائل الامن القومي ، والعمل عـلى تكامل وتنسيق سياسة مختلف الجهات العاملة في هذا المجال • ومن المعروف عن هذا المجلس ، بعد ثلاثين عاماً من انشائه ، (يعرف في وسائل النشر الاميركية بالمجلس الحربي

---

(١) تضم وزارة الدفاع الاميركية بموجب القانون المذكور أعـلاه عن الامن القومي وزارة الجيش (كانت تعرف سابقا بوزارة الحربية) ووزارة القوى البحوية العسكرية (التي كانت ذات وضع مستقل سابقا) ، وكذلك وزارة القوى الجوية العسكرية التي تشكلت مؤخرا .

لزمن السلم) ، أنه بقي عملياً ذلك الجهاز الذي يستقر في قمة النظام الحكومي للولايات المتحدة الاميركية •

يحدد قانون الامن القومي أن وزير الدفاع يُعيّن من عداد المدنيين ، ولذا ، فهو يعتمد في حل المسائل العسكرية على توصيات (مقترحات) المستشارين العسكريين • وهكذا ، فان هيئة رؤساء الاركان تعتبر الهيئة القيادية العسكرية العليا للقوات المسلحة ، كما أنها تعتبر ، في الوقت ذاته ، الهيئة الاستشارية العسكرية الرئيسة للرئيس الاميركي ، وللكونغرس ، ولوزارة الدفاع • وتتألف هذه اللجنة من رؤساء وأعضاء الاركان العامة للجيش ، والقوى البحرية العسكرية ، والقوى الجوية العسكرية (العسكريون المسؤولون عن أنواع القوات المسلحة البرية ــ والبحرية ــ والجوية) • وعندما تدرس لجنة رؤساء الاركان المسائل المتعلقة بفيلق مشاة البحرية ، فان قائد هذا الفيلق يشترك معها في الدراسة •

وعموماً ، فان ميكانيكية أو آلية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية تتم في إطار مستويين قياديين هما مستوى الرئيس الاميركي نفسه ، ومستوى وزارة الدفاع •

أما مستويات الاستراتيجية ، حسبما يتناولها المنظرون الاميركيون ، وفي الآلية السياسية العسكرية الفعلية ، ليست محددة أو مقسمة سواء من حيث البنية أو الوظيفة • ومع ذلك ، فعلى الصعيد الرسمي يعتبر أن استراتيجية الامن القومي ــ التي تقع ضمن صلاحيات الرئيس الاميركي ــ تعتمد بالدرجة الاولى على مجلس الامن القومي • ومن الناحية العملية ، فان التمييز بين نوعي الاستراتيجية المذكورين لا يحصل عادة ، وبالتالي فلا تؤخذ بعين الاعتبار تلك الاستراتيجية ذات الابعاد الكافية ، التي يمكن أن تلائم تعبير « العامل القومي » • وعموماً ففي إعداد استراتيجية الامن القومي ، لا يكون دور مجلس الامن القومي أكبر من دور وزارة الدفاع نفسها •

وان اعداد الاستراتيجية العسكرية ، أي تلك الاستراتيجية الموحدة بالنسبة للقوات المسلحة بكاملها ، والمنسجمة مع مضمون قانون الامن القومي ، هو من واجبات هيئة رؤساء الاركان • وبالطبع ، فان هذه الهيئة ، تعمل خلال هذا الاعداد وفقاً للتوجيهات السياسية للرئيس الاميركي ووزارة الدفاع • وكذلك ، فان الرئيس ووزارة الدفاع يصادقان على الخطط الاستراتيجية التي تضعها هيئة رؤساء الاركان ، علما أن هذه الخطط لا تعتبر ، وفقا للقوانين الرسمية ، سوى توصيات مقدمة الى القيادة السياسية • وان هيئة رؤساء الاركان ، تعتمد ، لدى اعدادها لهذه الاستراتيجية العسكرية ، على تطوير النظام « الموحد » للتخطيط الاستراتيجي ، الذي يتميز بهذه التسمية عن التخطيط لكل نوع مستقل من أنواع القوات المسلحة • ولكننا نجد عملياً ، أن قيادات أنواع القوات المسلحة تمارس تأثيرا كبيرا جدا على مضمون الاستراتيجية العسكرية القومية • وهكذا ، فان أنواع القوات المسلحة (برية ــ بحرية ــ جوية) وحتى العديد من عناصرها تملك أجهزتها الخاصة بها والمعدة لاعداد الاستراتيجيات ، وبالتالي فهي تقدم المفاهيم التي تلائم المصالح أو الاهتمامات الخاصة بكل نوع من هذه القوات ، (يحاول كل منها شد الحبل نحوه) • وعموماً ، فان هيئة رؤساء الاركان ، وقادة أنواع القوات المسلحة يمارسون تأثيرا كبيرا (عبر الرئيس ، ومجلس الامن القومي ، ووزارة الدفاع ، والكونغرس) ، على صياغة استراتيجيات المستوى السياسي ــ العسكري الاعلى •

وإذا ما أخذنا بالاعتبار ما ذكر أعلاه ، لدى التدقيق في الآلية الرسمية الفعلية لاعداد الاستراتيجيتين السياسية العسكرية والعسكرية فقط ، فمن المفضل أن نميز بين مستويين أساسيين هما المستوى الاعلى للاستراتيجية المصاغة التي يمكن أن نجد لها من تسميات في هذه أو تلك الحالة المعينة في الكتب والنشرات يمكن أن نجد لها من تسميات في هذه أو تلك الحالة المعنية في الكتب والنشرات الاميركية ، والمستوى الادنى للاستراتيجية المصاغة (حيث تسيطر القيادة العسكرية عبر هيئة رؤساء الاركان ، وأركان أنواع القوات المسلحة) • أما وزير الدفاع

وأجهزة وزارته ، فانهم يشتركون في اعداد الاستراتيجية على مستواهم الـذي يحتل مكاناً وسيطاً بين المستويين المذكورين أعـلاه •

وبالاضافة الى ذلك ، فان متطلبات السلطات التنفيذية الاخرى ، كـوزارة الخارجية ، والهيئة الادارية للاشراف على الميزانية ، ووزارة المالية ، ووزارة التجارة وغيرها ، تمارس بدورها تأثيرا معيناً ، ومباشرا بالدرجة الاولى ، على صياغـة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية فقط • أما التأثير الهـام ، الى حد كبير ، أو حتى الكامل ، فتمارسـه السلطة التشريعية ـ أي الكونغرس ، وذلك بوساطة طرق مباشرة ، عبر تدخله في الميزانية ، وفي القرارات التشريعية المستقلة •

ولكـن امكانيات الكونغرس المحدودة في التأثير علـى عملية اعـداد الاستراتيجيات تُفسّر قبل كل شيء بصفاته الدستورية ، سواء بالنسبة لعدم استكمال نصابه ، أو لتوزع السلطات لدى عدم وجود قيادة موحدة قوية بما فيه الكفاية ، أو غير ذلك • ومهما يكن من أمر ، فان ذلك يُفسر الى حد ما أيضاً ، بغياب أو عدم وجود جهاز يعتمد عليه في الكونغرس للقيام بالتحليل الاستراتيجي ، علماً بأن هذا الكونغرس يعتمد الى حد كبير في مسائل المعلومات الاستراتيجية ، على البنتاغون (وزارة الدفاع الاميركية) • وكانت أول محاولة للكونغرس في تجاوز هذا الاعتماد على السلطة التنفيذية ، قد تمثلت في تشكيل إدارة الميزانية التابعة له ، والتي أُدخلت فيها وحدة خاصـة بتحليل المسائل الاستراتيجية العسكرية المتصلة بدورها بصياغة (وضع) الميزانية • وبالرغم من ذلك ، فان امكانياته في هذا المجال ، لا يمكن مقارنتها مع امكانيات الاجهزة العسكرية •

ان الحدود العملية لآلية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسـكرية ، والعسكرية فقط ، للولايات المتحدة الاميركية ، تذهب بعيدا خارج حدود الاجهزة الحكومية والعسكرية • فالاشـتراك الفعال في اعداد المفاهيـم الاستراتيجية العسكرية يقع على عاتق الاحتكارات الصناعية العسكرية الكبرى • وان العديد

من هـذه الاحتكارات مثـل « **بوينـغ** » و « **لوكهيـد** » و « **جنـرال الكتريـك** » و « **نـورث اميريكـان** » و « **وستنغهاوس** » و « **بنديكس** » وغيرها ، كان قد شكل لديه مراكز استراتيجية للتحليل و « التخطيط » . وقد استطاعت هذه الاحتكارات أن تُعد بواسطة هذه المراكز ، وتقدم بالتالي الى القيادة السياسية العسكرية للولايات المتحدة الاميركيـة التوصيات أو المقترحات عن تلـك الحـالات الاستراتيجية التي « تبرر » ضرورة استخدام القوة العسكرية في السياسـة ، ولاستمرار سباق التسلح ، وبالدرجة الاولى لصنع تلك الانظمة السلاحية التي تهتم الاحتكارات المذكورة بانتاجها (٢) .

ثم ان هذه المراكز تعمل أيضاً لدى الاتحادات الاحتكارية العسكرية ، وذات الطابع المتصل بالنزعة العسكرية عموماً ، من نوع المجمع الصناعي الخاص بالامن القومي ، والصناعات الجوية ـ الفضائيـة التي تعمل لصالح الجيش ، والقوى الجوية العسكرية ، والقوى البحرية العسكرية أيضاً ، الخ ... وهكذا ، فمن أجل تأمين المصالح العامة المشتركة للاحتكارات ، والدوائر البيروقراطية العسكرية تستخدم أيضاً النتائج الاستراتيجية لمراكز الابحاث « المستقلة » . وبالاضافة الى

---

(٢) لقد كتب الاقتصادي الاميركي المشهور جون هيلبرايـت : « ان المؤسسـة التي تبتكر نموذجا جديدا لطائرة قتالية ... تساعد ايضا في اعداد ملاحظات عن الاعداء المحتملين ، كنقاط الهجوم المحتملة ، وطبيعة الاعمال القتاليـة الجوابية ، والعوامل الاخرى ، التي يعتمد عليها التسويـق العسكري ... ثم ان هذه المؤسسة تساعد في اعداد وجهة النظر الرسمية ، المتصلةبالاحتياجات الدفاعية ، وكذلك بالنسبة لمختلف مسائل السياسة الخارجية الاخرى . وعموما ، ففي وجهة النظر الرسمية هذه ، نجد انعكاسا واسـع النطاق للحقيقة القائلة بأنـه لو سعت هذه المؤسسة الى التفكير بشكل آخر ، لكان الامر سيبدو غريبا » . (انظر جون هيلبرايت في : « المجتمع الصناعي الجديد » ١٩٦٩ ، الصفحة ٣٦٧ .

ذلك ، فان تأثير الاحتكارات على عملية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، يتم عبر أساليب أخرى كالمناقشة المنتظمة للمسائل السياسية العسكرية ، والاستراتيجية في لقاءات ممثلي « الاعمال الكبيرة » مع القادة الحكوميين ، وإداريي المصالح العسكرية ، وتعيين أشخاص قياديين من الاحتكارات الكبرى في المراكز السياسية العسكرية العليا (وزير الدفاع ، وزراء أنواع القوات المسلحة ، الخ ...) ، وكذلك تعيين ممثلي الرأسمال الكبير في اللجان والمجموعات « الاستشارية » التي تقوم باعداد التوصيات حول مسائل الاستراتيجية ، الخ ...

وعموماً ، فان مسائل السياسة العسكرية تكون دائماً موجودة في مركز الصراع المتصل بالسياسة الداخلية . ولذا ، فان اعداد مختلف أنواع المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، يتم بانتظام من قبل الاجهزة القيادية في كلا الحزبين البورجوازيين ، اللذين يتنافسان فيما بينهما من أجل الوصول الى السلطة . وبالتالي ، فان نشاطاتهما في هذا المجال تزداد بشكل خاص في فترات الحملات الانتخابية .

ولكي تمارس هذه « المجموعات ذات الاهتمام » تأثيرها على مضمون الاستراتيجيتين الرسميتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، فانها تستخدم الاجهزة الدعائية ووسائل الاعلام الجماعية ، التي تعتمد بدورها على « المواد نصف المصنعة » التي تقدمها مراكز الابحاث : كمختلف أنواع المفاهيم والتقديرات ، والتنبؤات ، الخ ...

ولعل من الملائم أن ننظر الى مجموعة المعاهد ، الحكومية منها وغير الحكومية ، التي تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في اعداد واتخاذ القرارات السياسية العسكرية ، والاستراتيجية العسكرية ، باعتبارها تشكل آلية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، بالمعنى الواسع لها .

يعترف حتى كتّاب البورجوازية بحقيقة تنفيذ هذه الآلية الموسعة . وهكذا ،

نجد أن البروفسور الاميركي يو• بوسفار ، وهو عميد سابق لكلية العلوم السياسية في آكاديمية القوى الجوية الاميركية ، يتحدث بشكل مباشر عن « التوزع » أو « التشتت » الكبير جدا لهذه العملية في الولايات المتحدة الاميركية • ومهما يكن من أمر ، فان المنظرين البورجوازيين يعملون في تحليل وتقدير هذه الظاهرة انطلاقاً من مواقع شكلية أو صورية وليس من مواقع اجتماعية سياسية • وهكذا فان البروفسور بوسفار المذكور أعلاه ، يصنف كل المؤسسات التي تسهم في صياغة الاستراتيجيات ، ليس حسب دورها الحقيقي في هذه العملية ، وانما حسب مؤشرات أخرى ، مثل « بعدها » عن مركز اتخاذ القرارات الاستراتيجية » الذي يفسر الامور حسب رغبته • ثم ان هذا البروفسور يحدد ــ في ضوء المبادىء المعمول بها ــ أربع مجموعات تنظيمية أو مؤسسة (نسبة الى مؤسسة) تشترك في صياغة الاستراتيجيات [٣] وهي :

ــ **المجموعة الاولى :** وتشمل الاجهزة الحكومية والعسكرية التي تعمل بشكل ما أو بآخر في صياغة الاستراتيجيات •

ــ **المجموعة الثانية :** وتشمل مؤسسات البحث العلمي « غير الهادفة الى تحقيق الربح » والعاملة لحساب الحكومة (من نوع مؤسسة راند Rand مثلا) • ويتبع لهذه المجموعة عدد من المؤسسات التجارية تعمل بصورة أساسية في تلبية طلبات الحكومة •

ــ **المجموعة الثالثة :** وتشمل المراكز الاكاديمية (مثل معهد ماساشوستش التكنولوجي ، وجامعتي هارفارد و برينستون Harvard Prinston) ، التي تحتل مكانة أكثر استقلالية ، ولكنها تنفذ غالباً عقودا تابعة للحكومة وللمؤسسات الاخرى المدعومة من قبل الحكومة أيضاً •

---

(٣) انظر : السياسة الدفاعية الاميركية ، الطبعة الثانية ، الناشر : م•اي• سميث ، و س• ف• جونز ، بالتيمور ، ١٩٦٨ ، الصفحتين ٣٤١ ــ ٣٤٢ •

ـ المجموعة الرابعة : وتشمل مؤسسات الابحاث غير المرتبطة بمصادر التمويل الحكومي • وهي تستمد تمويلها عموماً من مراكز الابحاث ، ولعل أوضح مثال على هذا النوع من المؤسسات هو معهد بروكينغز Brookinks .

يسعى المنظرون الايديولوجيون الى طمس الفكرة السياسية القائلة ان الاستراتيجيات في الولايات المتحدة الاميركية تصاغ بشكل « مشتت » أو « موزع » • وحسب تفسير هؤلاء المنظرين ، فان المراكز المتعددة لاعداد الاستراتيجيات ، سواء الحكومية منها ، أم غير الحكومية ، تقوم فقط بدور التقديم غير المتحيز للمعلومات التي تستخدم من أجل اتخاذ القرارات ، بينما تصاغ الاستراتيجية ذاتها من قبل عدد قليل من القادة الحكوميين الكبار ، وربما حتى من قبل الرئيس نفسه • ومهما يكن من أمر ، فان الحقائق تشير الى أن الامور ليست كذلك ، أو بعيدة عن أن تكون كذلك • فالقرارات الاستراتيجية الهامة غالباً ما تولد ، أو ترى النور ، بعيدا عن حدود الآلية الرسمية • ولعل السبب الرئيسي لهذا « التشتت » ، يعود الى طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية ، الذي توجد فيه مجموعات عديدة ، ضمن الطبقة الحاكمة ، لها مصالح خاصة ، وتسعى كل مجموعة منها الى التأثير على عملية صياغة الاستراتيجية وضمن الاتجاه الذي ترغبه •

ب ـ اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية :

أصبح معترفاً رسمياً في الولايات المتحدة الاميركية ، ان أفكار (مضمون) الاستراتيجية القومية ، واستراتيجية الامن القومي تُعدان عملياً من قبل الاشخاص العاملين مع الرئيس الاميركي، اعتمادا على معطيات مجلس الامن القومي بالدرجة الاولى **« وان المركز الذي تتجمع فيه المشكلات التي تتطلب قرارات استراتيجية ـ حسبما جاء في تقرير لجنة تنظيم المسائل الخاصة بنشاطات الحكومة في مجال السياسة الخارجية (لجنة مورفي) ـ هو للرئيس الاميركي نفسه ، وما يتبع له من اجهزة وممثلين • ففي النظام الاميركي ، تكمن السلطة الحكومية في أيدي الرئيس نفسه ،**

وليس في ايدي الكونغرس ، أو أي شخص او هيئة اخرى ، حيث يقف هذا الرئيس في مركز عملية اتخاذ القرارات السياسية »[٤] .

كانت أول محاولة عملية لصياغة الاستراتيجية القومية للولايات المتحدة الاميركية، هي التي أتفق على تسميتها أو عرفت **(بمذكرة مجلس الامن القومي رقم ٦٨)** حيث كان هذا المجلس قد أعدها حسب توجيهات الرئيس الاميركي الاسبق ترومان في عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ . وقد أصبحت هذه الوثيقة ، الخطة طويلة الامد للولايات المتحدة الاميركية في مجال تصعيد الاسلحة وقدمت السبب الجوهري **« للحرب الباردة »** .

أما في فترة رئاسة الرئيس الاميركي ايزنهاور ، فان الاستراتيجية القومية ، أو الكبرى (كان هذان التعبيران يعتبران آنئذ مترادفين) ، كانت قد صيغت في الوثيقة المسماة **« أسس سياسة الامن القومي »** التي كانت تصدر كل عام من قبل مجلس الامن القومي . وقد حُددت فيها مصالح وأهداف الولايات المتحدة الاميركية ، وجرى فيها تحليل الاتجاهات الاساسية في الموقف الدولي ، ثم تمت صياغة الاستراتيجية المعدة لتحقيق الحد الاقصى من هذه الاهداف . وقد اعتبرت تلك الوثيقة منطلقاً لتأمين التوجيهات والقاعدة العامة لصياغة السياستين الخارجية والعسكرية . ومهما يكن من أمر ، فلم يكن مضمونها الحقيقي يتوافق كثيرا ، مع الافكار السائدة عن مفهوم الامن القومي . وكان أحد الاسباب التي تكمن خلف ذلك هو أن هذه الوثيقة كانت تحمل طابع العمومية الى حد كبير . وقد أشار اليها الجنرال ماكسويل تيلر M. Tailor ، الذي كان على علم بعملية اعدادها ، قائلا ان مضمون الوثيقة تغاضى عن العديد من نقاط الخلاف ، كما احتوى على وجهات نظر متناقضة ، ودافع عن كل منها . وقد وصف هذه الوثيقة بقوله : « ان وثيقة أسس سياسة الامن القومي ، حددت كل شيء لكل شيء ولكنها لم تجد حلا لشيء »[٥] .

---

(٤) انظر : لجنة تنظيم الحكومة للعمل في مسائل السياسة الخارجية ، الملحق واشنطن ، ١٩٧٥ ، الصفحة ٣٤ .

(٥) انظر ماكسويل تيلر في « الاستراتيجية التي لا يمكن الاعتماد عليها » ، ١٩٦١ . الصفحة ١٠٢ .

ولدى وجود حكومة كنيدي وجونسون في السلطة ، لم يعمل مجلس الامن القومي بشكل منتظم ، وتوقف بالتالي اصدار الوثائق التي تتضمن الاستراتيجية القوميـة .

كانت احدى الخطوات الاولى التي نفذتها إدارة نيكسون هي القرار حول تحضير الوثيقة التي زُعم أنها حققت أفضل صياغات متعاقبة للاستراتيجية القومية . وقد أعطي هذا الدور آنذاك الى التقرير السنوي الذي يرفعه الرئيس عن السياسة الخارجية . وكانت هذه التقارير تتميز ، حسب تقدير لجنة مورفي ، بأنها تضمنت تلك الاستراتيجية الواسعة حول السياسة الخارجية ، والتي كانت موجهة الى تحقيق الاهداف بعيدة الامد والى تأمين الافضليات المحددة على أساس « المصالح القومية » . وعموماً فقد كان لهذه التقارير دوران هما : ان تخدم أولا القيادة المكلفة بصياغة السياسة في مختلف المجالات ، وأن تقدم ثانياً تفسيرا عاماً لاهداف الهيئة المكلفة بالاشراف على نشاطات السياسة الخارجية (والعسكرية أيضا) في الولايات المتحدة الاميركية .

كان هذا النوع من الوثائق يتميز عن الانواع السابقة في أنه نشر على الرأي العام . وسرعان ما بدأ بعض المؤلفين يطلق على هذه التقارير تسمية **« خطة مهام الاستراتيجية القومية »** على غرار ما كانت تعرف به أيضاً الوثيقة الاساسية لهيئة رؤساء الاركان **« خطة المهام الاستراتيجية الموحدة »**[٦] ومهما يكن من أمر ، فان الاختصاصيين الآخرين لاحظوا أن هذه الوثائق كانت تملك بعض السمات التي لم تكن كافية لان تحدد بشكل أساسي طابع الوثائق من حيث كونها معبرة عن الاستراتيجية القومية : فالمسائل الخارجية التي تضمنتها هذه الوثائق لم تربط الا بشكل ضعيف نسبياً مع المسائل الداخلية ، لا سيما الاقتصادية منها ، والتي كانت قد أُعيرت سابقاً اهتماماً غير كاف ؛ ثم ان الطابع المعلن للوثيقة كان سبباً في الحد من أهميتها ، الخ...

---

(٦) انظر مجلة Armed Forces Journal بتاريخ ٢٨ شباط ، ١٩٧٠ ، الصفحة ١٨ .

وعموماً ، فان الوسائل العملية الاساسية لمجلس الامن القومي الاميركي ، التي تم بوساطتها اعداد واتخاذ القرارات السياسية العسكرية في مرحلة وجود الادارات **« الجمهورية »** في السلطة ، كانت تشمل الوثائق السرية وتحمل تسمية **« مذكرات البحث في مسائل الامن القومي »** [(٧)] .

كانت قد صيغت في وثائق النوع الاول مهام اجراء التحليل السياسي والاستراتيجي لاي مجموعة من المسائل بغرض كشف الحالات الممكنة لايجاد حلولها ، وتحديد محاسن ومساوىء كل منها . وقد استطاع جهاز مجلس الامن القومي الاميركي أن ينفذ تنظيم وتنسيق الابحاث ، وتقدير الاعمال التي نفذت سابقاً ، كما أن الابحاث نفسها كانت قد نفذت بصورة مشتركة ، بقوى الاجهزة المعنية وذات الاهتمام بها ، كوزارة الدفاع ، ووزارة الخارجية ، وإدارة المخابرات المركزية ، وغيرها ..[(٨)] .

ومهما يكن من أمر ، فعلى أساس الابحاث المنفذة من قبل أجهزة مجلس الامن القومي ، وبالتحديد من قبل مجموعة التحليل العليا ، جرى تحضير المواد اللازمة للنقاش في اجتماعات هذا المجلس ، التي يتخذ الرئيس القرارات بعدها . وقد صيغت هذه القرارات بشكل **« مذكرات حول القرارات المتعلقة بمسائل الامن القومي »** وأُرسلت الى الوزارات والاجهزة من أجل تنفيذها . وعموماً ، فان ما يدل على أهمية هذه المذكرات ، هو الحقيقة القائلة بأن الابحاث التي أدت الى الاخذ باستراتيجية **« الترويع الحقيقي »** كانت قد اعتمدت على مضمون « المذكرة رقم ٣ » .

كانت السمة المميزة لهذا النظام تكمن في أن البحث والحل للمسائل المعنية ، كان دائماً يتطلب الاخذ بعين الاعتبار لمجال واسع من العلاقات والقرائن المتصلة

---

(٧) انظر لجنة تنظيم ... (مصدر سبق ذكره) ، الصفحة ٣٩ ، و ر. ساندرز في « تحليل السياسات الدفاعية » نيويورك ، اصدار ١٩٧٠ ، الصفحة ٨٥ .

(٨) ان ذلك يفسر بالدرجة الاولى وجود امكانيات محدودة لدى مجلس الامن القومي، بالمقارنة مع الاجهزة الاخرى ، وخاصة مع وزارة الدفاع .

بتحقيق الاهداف « القومية » بعيد الامد للولايات المتحدة الاميركية • وان « أسلوب الاقتراب الفكري الذي أخذ به البيت الابيض ومجلس الامن القومي كان يتلخص ــ كما كتب الاختصاصي الاميركي **جون ليكوكوس ــ بأن السياسة في واشنطن تصنع بعد أن يتم تصنيف وتقدير وربط كافة المعطيات الحقيقية « المأخوذة من مكان الاحداث » مع الاستراتيجية الكبرى الاولية (التي لم تخضع بعد للتجربة) »**[٩] •

سوف تظل خبرة إدارة نيكسون معمولا بها ، طالما ان محاولات الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الهادفة الى وضع استراتيجية سياسية عسكرية على أساس منتظم ومنهجي لم تثمر بعد • ومهما يكن من أمر ، فان السعي لاتباع أسلوب « استراتيجي » أثناء اعداد وتنفيذ السياسة العسكرية ، استمر فقط خلال السنوات الاولى من حكم الادارة المذكورة • ولم تلبث الظروف اللاحقة أن جعلت كل شيء تقريبا يُنسى عن هذا الموضوع • وهكذا ، فان تيار المشكلات الملحة و « الحامية » أجبر الحكومة على أن تعمل بدرجة أكبر في « **اطفاء الحرائق** » ، وبدرجة أقل في مجال الاستراتيجية الواسعة والطويلة الامد • وبنتيجة ذلك ، وحسبما قال كيسينجر ، فان مشكلة تحليل الجهد العسكري والاجراءات العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، في ضوء السياسة الخارجية المتبعة في النصف الاول من أعوام السبعينات ، تركت « انطباعاً بالرغبة في الافضل » •

وكان الرئيس كارتر قد اعتمد بدرجة أقل ، انسجاماً منه مع تقاليد إدارات الحزب الديموقراطي ، على الاستخدام المنتظم لمجلس الامن القومي ، كما عمل على تنظيم نشاطه بشكل صارم • وينطبق ذلك أيضاً على مجال اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية ، حيث أصبحت تلعب دورا كبيرا جدا

---

(٩) انظر : « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثالثة ، الناشر ر.ج. هيد ، و ي. واي. روكيه ، بالتيمور ١٩٧٣ ، الصفحة ٣٨٢ •

الاجهزة المعنية ، وخاصة وزارة الدفاع الاميركية . ومهما يكن من أمر ، فان المخطط العام لعملية اعداد هذه الاستراتيجية بقيت غالباً على ما كانت عليه في السابق . وعموماً فكما في السابق ، نجد أن الاعداد يتم رسمياً باشراف مجلس الامن القومي . وان نقطة الانطلاق لتحضير أي قرار سياسي عسكري كبير على مستوى الرئيس الاميركي ، تبقى متمثلة في اجراء البحث للمسائل المعنية . ولهذا الغرض ، وبمبادرة من أحد العضوين الرئيسين في مجلس الامن القومي ، فان **لجنة تحليل السياسة** ، الذي يكون ممثلها وزير الخارجية ، أو لجنة التنسيق الخاص الذي يكون ممثلها **معاون الرئيس لشؤون الامن القومي** ، تشكلان معاً **مجموعة التحليل** . وعندما تنجز هذه المجموعة عملها ، فانها تقدم توصياتها الى **لجنة تحليل السياسة** . وبعد مناقشة هذه التوصيات في اللجنة المذكورة ، فانها تصبح **توجيهات رئاسية** . وعند الضرورة ، تتم دراسة كل مسألة جرى تحضيرها في الوثيقة المعروفة **« بمذكرة العرض الرئاسية »** ثم تقدم هذه الوثيقة بشكل مباشر الى الرئيس ، حيث ينعكس القرار المتخذ بشأنها من قبله في **« توجيه رئاسي ملائم »** .

وما ان وصلت إدارة كارتر الى السلطة حتى أجرت تحليلا شاملا للاستراتيجية السياسية العسكرية الاميركية . وجرى هذا التحليل في اطار التحضير **« لمذكرة العرض الرئاسية رقم ١٠ »** حيث كان موضوع هذه المذكرة قد صيغ بالشكل التالي: **« الاهداف والاستراتيجية في مجال الامن القومي والقوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية »** . وقد شكلت لهذا التحضير **مجموعتا تحليل** حيث كانت **المجموعة الاولى** باشراف **فرع تخطيط الامن** في مجلس الامن القومي ، البروفسور س. هاتينغتون Huntington ودرست مسائل « التهديد » للولايات المتحدة الاميركية وتناسب القوى في العالم في الوقت الراهن وفي المستقبل ؛ بينما كانت **المجموعة الثانية** برئاسة **نائب معاون وزير الدفاع** لشؤون التخطيط لين ديفيس ، وأعدت توصيات عن الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، وعن قوام القوات المسلحة الضروري لتحقيق هاتين الاستراتيجيتين .

جرى البحث على أساس التعاون بين الاجهزة الحكومية ، وحسبما ذكرت الصحافة ، فقد بلغ مجموع الاشخاص المؤثرين في مضمون هذا البحث حوالي ١٥٠ الى ٢٠٠ شخص • ومهما يكن من أمر ، فقد لعبت وزارة الدفاع أو البنتاغون ، والدوائر القريبة منها ، دورا أساسياً ، وخاصة في نشاطات المجموعة الثانية • وبعد عمل استمر خمسة أشهر ، وفي نهاية شهر حزيران من عام ١٩٧٧ ، كانت « مذكرة العرض الرئاسية رقم ١٠ » جاهزة لأن تقدم الى الرئيس • وقد أطلقت عليها تسمية رسمية هي **« التحليل الشامل والتقدير للقدرة القتالية للقوات المسلحة »** •
أما تقرير المجموعة الثانية الذي حمل تسمية « آفاق الاستراتيجية العسكرية والقوات المسلحة » ، فقد قدم الى الرئيس الاميركي من قبل وزير الدفاع هارولد براون • وقد تألف من قسمين حيث درست في الاول منهما **مسائل الاستراتيجية النووية ، والقوى الاستراتيجية** ، بينما درست في القسم الثاني **مسائل القوات المسلحة العادية و (التقليدية)** • وجرى ، على أساس المقدمات المختلفة ، تحليل عدد من الحالات المحتملة ، كما قدر الاستهلاك اللازم تقريباً لتنفيذ العمل المطلوب في هذه الحالات ، واستعرضت أيضاً النتائج المتوقعة •

وما لبث مضمون « مذكرة العرض أو « الاستعراض » الرئاسية رقم (١٠) » أن أصبح موضوع صراع حاد في السياسة الداخلية • وقد كتبت عن ذلك صحيفة نيويورك تايمز قائلة : **« ان هذه المذكرة أصبحت موضوعا رئيسا يناقش على الصعيد الرسمي من قبل المسؤولين عن مسائل الدفاع والميزانية ، ومن قبل الدبلوماسيين أيضا »** [١٠] •

وقد أعلنت أطراف النقاش أن هذه الوثيقة هي بمثابة « تحليل هام لسياسة الولايات المتحدة الاميركية في مجال الامن القومي منذ أن صدرت مذكرة مجلس الامن القومي التي كانت تحمل الرقم ٦٨ • وقد لفت

---
(١٠) انظر صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة بتاريخ ١٧ تموز ١٩٧٧ •

نظـر هؤلاء بشـكل خاص ذلـك الجـزء من المذكـرة الذي درسـت فيـه مسائل الحـرب العاديـة (التقليدية) • وقـد قـدروا ذلـك عـلى أنـه **« فرع جديد من الاستراتيجيـة يهدف الى خلق قوة حيوية تستخدم في المواقع الخطرة من العالم »** • وعموماً فان رجال الفكر الواقعيين ، توصلوا الى الاستنتاج ، بعد تعرفهم الى مذكـرة العرض الرئاسية رقم ١٠ ، بأن « الحكومة الاميركية تنحو الى نفس ذلك التفكير الذي كان قد أدى الى زج البلاد في الحـرب الفيتناميـة » [١١] •

ولم يكن الذين نظروا من فوق الى هذه المذكرة راضين عنها ، ولكن لاسباب مغايرة تماماً • فقد أكدوا أن الذين وضعوا هذه المذكرة « ينظرون الى كل شيء عبر نظارات حمراء اللون » كما أعلنوا « عن الرأي العام القائل بأن التحضير يتم من أجل اضعاف قوى أميركا في المجال الدفاعي » • وعلى هذا الاساس فان هيئة رؤساء الاركان طلبت الى وزير الدفاع هارولد براون أن يرفض قبول تلك الاجزاء من المذكرة التـي كانـت وزارة الدفاع قد عملت على تحضيرها • وإذ تعرض وزير الدفاع الى ضغوط مماثلة فقد تراجـع ، كما لاحظت الصحافة الاميركية « عن الاستنتاجات التي توصلت اليها المذكرة » ، وانحاز عملياً الى جانب الدوائر ذات النزعة العسكرية المتشددة ، وقد كتب في الكتاب الذي أرفقه بالمذكرة لدى ارسالها الى الرئيس قائـلا : « ان هذا البحـث لا يؤمن أسسـاً كافيـة لاتخاذ القـرارات المحـددة بدقـة عن قـوام القوات المسلحة الاميركية ، والتخطيط لها » [١٢] • وفي كافة التفسيرات ، يمكن القول أنـه عنـى بذلـك ان مثل هذه الاسس قادرة على تأمين (وان يكن بشكل غير كاف) الخطط الاستراتيجية العسكرية لهيئة رؤساء الاركان •

لم يكن ممكناً أن لا ينعكس هذا الضغط على محتوى **« استراتيجية الدفاع »** الرسمية لادارة كارتر ، والتي كانت قد اتخذت على أساس المذكرة رقم (١٠)

---

(١١) انظر مجلة Nation بتاريخ ١٨ شباط ١٩٧٨ ، الصفحتين ١٦٨ ، ١٦٩ •
(١٢) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٢ تموز ١٩٧٧ •

المذكورة سابقاً . وان هذه الاستراتيجية التي أُعلنت في التوجيه الرئاسي رقم ١٨ في شهر آب من عام ١٩٧٧ ، أصبحت أساساً لاعداد أول ميزانية عسكرية للعام المالي ١٩٧٩ ، حيث عكست هذه الميزانية بدورها ، دور مرحلة الانطلاق للجولة الجديدة من سباق التسلح ولعدة سنوات قادمة .

ج ـ اعداد الاستراتيجية العسكرية ، والتخطيط الاستراتيجي العسكري :

ان مسؤولية قانون الامن القومي الذي صدر في عام ١٩٤٧ عن التخطيط الاستراتيجي العسكري ، الذي كان ينفذ حتى ذلك التاريخ بشكل مستقل من قبل كل نوع من أنواع القوات المسلحة ، أصبحت الآن ملقاة على عاتق هيئة رؤساء الاركان . وقد شملت مهامها اعداد ما يلي :

ـ الاستراتيجية العسكرية القومية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، التي تحدد الاتجاهات الاساسية لتطوير ، ونشر ، واستخدام القوات المسلحة لكل من الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها .

ـ الخطط الاستراتيجية الموحدة طويلة ومتوسطة الامد ، المعدة لأن تكون أساساً للتطوير المبرمج للقوات المسلحة وتأمين المعدات الحربية .

ـ الخطط الاستراتيجية الموحدة قصيرة الامد ، التي تشكل أساساً لنشر وتأمين جاهزية القوات المسلحة في زمن السلم .

ـ الخطط الاستراتيجية لخوض الحرب ، التي تحدد طرق نشر واستخدام القوات المسلحة ، وتنفيذ التعبئة في شروط الحرب والازمات .

ثم ان هيئة رؤساء الاركان تعد تلك التوجيهات الاستراتيجية التي تحدد قوام وبنية القيادات ، وطبيعة برامج المساعدة العسكرية ، وأولويات اتجاهات الابحاث والتطوير في المجال العسكري ، وأسس تنظيم نشاطات مؤخرة القوات المسلحة ، والاحتياجات من القوة البشرية والوسائط المادية .

وان الجهاز العامل لهيئة رؤساء الاركان هو الاركان الموحدة أو المشتركة ، حيث تقوم إدارة التخطيط والسياسة في هذه الاركان بالدور الاساسي في تحضير الخطط الاستراتيجية • وتعتمد الاركان المشتركة في مجال تأمين معطيات التحليل لاعداد الاستراتيجيات اللازمة على وكالة البحث والتحليل واللعب (جمع لعبة) التابعة لهيئة رؤساء الاركان ، وعلى أجهزة (أفرع) التحليل الموجودة في كل أنواع القوات المسلحة (برية ــ بحرية ــ جوية) • ومهما يكن من أمر ، فمن الملائم أن نلاحظ أن امكانيات أنواع القوات المسلحة في هذا المجال هي أكبر الى حد بعيد ، مما هي في هيئة رؤساء الاركان • ونذكر ، على سبيل المثال ، ان تعداد **افرع التحليل** الموجودة في القوى الجوية فقط يزيد عن مثيله لدى كل الاركان المشتركة •

يتالف نظام التخطيط الاستراتيجي الموحد من فرعين أساسيين هما **فرع التخطيط العملياتي** ــ الاستراتيجي (أي تخطيط الاستخدام القتالي للقوات المسلحة) **وفرع التخطيط الاستراتيجي** لاعمال التحضير القتالي (أي تطوير القوات المسلحة) • وقد بدأ تنفيذ التخطيط العملياتي ــ الاستراتيجي لمختلف أنواع الحروب ، ما عدا الحرب النووية الشاملة ، مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية • ومنذ عامي ١٩٥٩ ــ ١٩٦٠ بدأ يُنفذ أيضا بالنسبة للحرب النووية الشاملة (وحتى ذلك التاريخ كان التخطيط لاستخدام السلاح النووي يتم بصورة مستقلة من قبل أنواع القوات المسلحة) • وشكلت لهذا الغرض **المجموعة الموحدة لتخطيط الاهداف الاستراتيجية** حيث تُحضر **« خطة عملياتيه متكاملة موحدة »** ــ أي خطة تنفيذ الضربات في الحرب النووية الاستراتيجية الشاملة ، وكذلك في الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة ، وتتبع هذه المجموعة هيئة رؤساء الاركان • وكذلك بدأ ينفذ منذ عامي ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ التخطيط الاستراتيجي الموحد في مجال أعمال التحضير القتالي وتطوير القوات المسلحة • ولهذا الغرض جرى تحضير **« مهام الخطة الاستراتيجية الموحدة »** التي روعي فيها التخطيط لعشر سنوات قادمة • وفي هذه الخطة نفسها صيغت رسمياً

الاستراتيجية العسكرية « القومية » للولايات المتحدة الاميركية ، ومفاهيمها الاساسية .

وبالرغم من أنه تشكل حتى الآن ، وعلى مستوى هيئة رؤساء الاركان ، نظام متطور للتخطيط الاستراتيجي الموحد ، فلا تزال الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تقر بأن هذا النظام ، لا يزال كسابقه ، من حيث عدم تأمينه الاعداد بما فيه الكفاية لاستراتيجية عسكرية موحدة وفعالة . ويُفسر ذلك ، بالاضافة الى وجود التناقضات العضوية في النظام السياسي للولايات المتحدة الاميركية ، بعدد من الاسباب الاساسية التنظيمية . ولعل الدور الاهم في ذلك يكمن في تلك الاستقلالية الكبيرة التي مارسها تقليدياً كل نوع من أنواع القوات المسلحة وفي غياب المركزية الكافية في قيادة القوات المسلحة ككل . **فالجهاز العسكري الاعلى ـ أي هيئة رؤساء الاركان ـ** ليس جهازا فردياً بل يملك آلية عمل جماعي ، حيث لا يرتبط فيه الرئيس رسمياً بهذا أو ذاك النوع من أنواع القوات المسلحة . وعموماً فان أعضاء هيئة رؤساء الاركان ـ أي رؤساء أركان الجيش والقوى البحرية ، والقوى البرية ، يسعون الى أن يُدخلوا في الاستراتيجية العسكرية وفي الخطط الموحدة اهتمامات أنواع قواتهم المسلحة بالدرجة الاولى . وان التنافس الحاد بين أنواع القوات المسلحة يُعقّد الى حد كبير تحقيق الوفاق بين أعضاء هيئة رؤساء الاركان في المسائل الرئيسة للاستراتيجية .

وإذ تفضل هذه الهيئة الا تكشف بشكل صريح عن خلافاتها ، فانها تتوصل في أغلب الحالات الى قرارات موحدة ، وان على الصعيد الرسمي على الاقل . ومهما يكن من أمر ، وكما يشير الى ذلك المؤلفون الاميركيون ، فانه يتم التوصل الى هذه القرارات عبر الحلول الوسط ، والجمع رسمياً والى حد كبير بين العناصر ذات الاتجاهات المختلفة . ولعل الدليل الاكبر على كون **الدور الاهم في اعداد الاستراتيجية العسكرية هو لانواع القوات المسلحة أكثر منه لهيئة رؤساء الاركان ،** يكمن في ذلك التطور الجوهري في الابعاد والاطارات

الزمنية لنشاطات التخطيط لديها (أي لدى أنواع القوات المسلحة) • وهكذا ، فان التخطيط الاستراتيجي العسكري في أنواع القوات المسلحة ، يتم لفترة زمنية مستقبلية تصل الى (٢٠ ــ ٣٥) عاماً ، بينما لا تصل فترة التخطيط الموحد الى أكثر من ١٥ عاماً فقط • وبتعبير آخر ، فان الخطط الاستراتيجية الموحدة ليست في جوهرها سوى تصميم وتطوير الخطط الابعد مدى لانواع القوات المسلحة • وعموماً ، فان تلك الظروف ، التي نجد فيها أن أوضاع الانواع المستقلة للقوات المسلحة هي التي تسود عملياً في التخطيط الاستراتيجي الموحد ، تؤدي الى تعميق التناقضات في الاستراتيجية العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية •

وقد جرت أكثر من مرة في الولايات المتحدة الاميركية محاولات **تقوية مبدأ القيادة الفردية** في أعلى مستويات القيادة العسكرية ، حيث وصلت حتى الى الغاء هيئة رساء الاركان ، واستبدالها بأركان عسكرية موحدة تتبع لوزير الدفاع • ولكن هذه المحاولات لم تصل حتى الآن الى أية نتيجة •

وعموماً ، فان القوى المؤثرة ، بما فيها الدوائر الصناعية العسكرية ، المرتبطة بالانواع المستقلة للقوات المسلحة ، تدعم المحافظة على النظام الحالي • وبغية ايجاد حالة ملطفة ، فقد جرت منذ زمن بعيد دراسة المسألة المتصلة بتقوية دور رئيس هيئة رؤساء الاركان • وكذلك فقد درست إدارة كارتر الاقتراح الذي يرمي الى إعادة النظر في بنية ومهام هيئة رؤساء الاركان •

د ــ دور وزير الدفاع وأجهزته في اعداد الاستراتيجية العسكرية :

ان احتكار البيروقراطية العسكرية العليا لاعداد الاستراتيجية العسكرية في الوقت الذي تشتد التناقضات بين مختلف أجهزتها ، كان قد أقر في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية على أنه أحد أسباب عدم كفاية فعالية القوات المسلحة الاميركية • وكان الرئيس ايزنهاور ، الذي قدم اقتراحاً الى الكونغرس حول إعادة تنظيم وزارة الدفاع في عام ١٩٥٨ ، قد أشار الى أنه

« من الضروري جدا الا تاتي المبادرة في مجال التخطيط والقيادة من قبل الانواع المستقلة للقوات المسلحة ، بل من وزير الدفاع مباشرة » [١٤] . ومهما يكن من أمر ، فقد كان الدور الحقيقي لوزير الدفاع في إعداد الاستراتيجية العسكرية قبل أعوام الستينات دورا سلبياً جدا • واقتصر آنذاك على مجرد التصديق على توصيات هيئة رؤساء الاركان ، التي كانت تحمل دائماً الطابع المتفق عليه (حيث اعتبر التصديق أمر مسلماً به) •

كانت أهم محاولة لتغيير هذا الوضع ، هي التعديل الذي أجراه وزير الدفاع روبرت ماكنمارا ، في فترة إدارة كنيدي ـ جونسون • وكان الهدف من هذا التعديل هو **تقوية المركزية في اعداد الاستراتيجية العسكرية ، والبرنامج العسكري على مستوى وزير الدفاع** ، وتأمين تكامل عملية اعداد الاستراتيجية العسكرية والتخطيط الاستراتيجي مع عملية اعداد البرنامج العسكري والميزانية العسكرية ؛ وممارسة قيادة نشاطات الاجهزة التقليدية للتخطيط الاستراتيجي العسكري ـ أي هيئة رؤساء الاركان ، وأركان أنواع القوات المسلحة ـ التي تتطلب أو تحتاج الى آلية اتخاذ القرارات ، و « ربطها » بوزير الدفاع • وبنتيجة التعديل في أجهزة وزارة الدفاع ، شكلت أجهزة تعمل في المسائل الاستراتيجية (وقد شملت بالدرجة الاولى ، إدارة التحليل المنتظم) ، كما أدخلت آلية جديدة لاتخاذ القرارات ، وشملت بدورها نظام **« التخطيط ـ البرمجة ـ اعداد الميزانية »** • وعموماً فقد تميزت فترة أعوام الستينات بأهم عمل في كل تاريخ الولايات المتحدة الاميركية ، حيث تم تركيز مهام اتخاذ القرارات المتصلة بالاستراتيجية العسكرية المستقبلية على مستوى وزير الدفاع • وتم آنئذ اعداد مشاريع حول توجيهات سياسية عسكرية ، قدمت الى الرئيس الاميركي لتصديقها ، كما اتخذت عدة قرارات هامة تحدد اتجاهات تطوير القوات المسلحة •

---

(١٤) انظر كتاب « قيادة الدفاع » للمؤلف ج. خوتس ، اصدار ١٩٦٨ ، الصفحة ٣٢ .

لاقت اجراءات تقوية المركزية في قيادة البنتاغون مقاومة كبيرة من جانب الدوائر المؤثرة ، التي يهمها أن تبقى استقلالية أنواع القوات المسلحة ، كالجنرالات ورجال الكونغرس الذين يعبرون عن مصالح المجمعات الصناعية العسكرية ، وقادة أو رؤساء المؤسسات الصناعية العسكرية ، وغيرهم ... وبنتيجة هذه المقاومة ، ففي نهاية أعوام الستينات وبداية أعوام السبعينات ، نجحت هذه القوى من جديد في تحقيق إضعاف المركزية وفي الاقلال من أهمية دور وزير الدفاع في إعداد الاستراتيجية العسكرية . وهكذا ، فان مركز اتخاذ القرارات في مجال الاستراتيجية العسكرية ، الذي كان قد خضع لسيطرة وزير الدفاع في أعوام الستينات ، بدأ يتفتت جزئياً الآن . وانتقلت مهماته ، وخاصة ما يرتبط منها بصياغة التوجيهات الخاصة بالسياسة ، والميزانيات العسكرية ، الى مجلس الامن القومي ، حيث ازداد النشاط المتصل بها بشكل جوهري في هذه الفترة . ويمكن القول عموماً أن هيئة رؤساء الاركان وأنواع القوات المسلحة (البرية ــ الجوية ــ البحرية) استعادت مواقعها السابقة الى حد كبير .

ومهما يكن من أمر ، فان ذلك لم يكن عودة كاملة الى الوضع السابق . فقد احتفظ وزير الدفاع بتأثير معين على عملية اعداد الاستراتيجية العسكرية . وبقي متمتعاً بالسيطرة على تقرير تلك المسائل الخاصة بربط تطوير القوة العسكرية مع أهداف السياسة الخارجية ، والمهام الاستراتيجية العسكرية ، والميزانية . وإذ أعطى هذا الوزير الصلاحيات في مجال التخطيط الاستراتيجي العسكري لهيئة رؤساء الاركان ، وأنواع القوات المسلحة ، فقد احتفظ لنفسه باصدار التوجيهات الاستراتيجية السنوية ، وتلك الخاصة بالميزانيات الدفاعية ، وبالتالي مؤمناً لعب دور محدد في تدقيق قوام القوات المسلحة وبنية البرنامج العسكري ، وفي توزيع مخصصات الميزانية على أنواع القوات المسلحة ، وحسب الاهداف الاساسية للبرنامج المذكور . وبالرغم من أنه بقي لدى وزير الدفاع جهاز تخطيط وتحليل ، فان دوره تضاءل ، كما أنه أصبح يعتمد في صياغة التوجيهات الاستراتيجية ، وبشكل أساسي على توصيات هيئة رؤساء الاركان .

اتخذت إدارة كارتر بعض الاجراءات ، بالرغم من مراعاة الحذر في ذلك ، من أجل تقوية مركز وزير الدفاع في مجال العلاقة المتبادلة بينه وبين القيادة العسكرية ، لا سيما في زيادة دوره في صياغة الاستراتيجيات . وهكذا ، تجري محاولة استعادة الدور « الصحيح » لوزير الدفاع ، والزام هيئة رؤساء الاركان بعدم اجراء أي اتصال لها مع الرئيس الاميركي الا عبر وزير الدفاع أو بمعرفته . وبنتيجة إعادة تنظيم أجهزة وزارة الدفاع ، جرى إحداث مركز معاون وزير الدفاع للشؤون السياسية ، والذي سوف يؤثر بدوره ، وبشكل مباشر على صياغة الاستراتيجية . وهكذا ، أتبعت لهذا الاخير إدارة التقدير الاجمالي التي تعمل في تحليل نسبة القوى العالمية . وهكذا ازدادت أهمية جهاز التخطيط والتحليل التابع لوزير الدفاع ، والذي يشرف على **« ادارة التحليل وتقدير البرامج »** (التي خلفت إدارة التحليل المنتظم) ، وبالتالي فقد أدى ذلك الى رفع مرتبة معاون الوزير ، الذي كان قد فقدها تقريباً في أعوام السبعينات . وما لبث أن جرى تطور لاحق على ميكانيكية تخطيط واتخاذ القرارات على مستوى وزير الدفاع ـ أي **« نظام التخطيط والبرمجة واعداد الميزانية » . وفي اطار هذا النظام أصبحت تدرس بانتظام مسائل الاستراتيجية العسكرية .**

ومهما يكن من أمر ، فمن المهم أن نشير الى أنه في شروط الولايات المتحدة الاميركية ، لا يمكن لوزير الدفاع ، كائناً من كان ، والذي يعتبر ممثلا للمجمع الصناعي في وزارة الدفاع ، إلا أن يكون مدافعاً متحمساً ومنفذا لسياسة دعاة النزعة العسكرية وسباق التسلح . وبالاضافة الى ذلك ، وفي ضوء المكانة التي يشغلها وزير الدفاع الاميركي ، والمهام الاجتماعية السياسية التي ينفذها باعتباره يرأس البنتاغون ، فان عليه أن يتذكر دائماً الظروف التي يعمل بها ، والضغوط الموجهة إليه من جانب القوى العسكرية ، والتي تأتيه من داخل وخارج القوات المسلحة في آن معاً . وكذلك فان احدى الآليات الهامة التي تستخدم لتوجيه هذا الضغط هي نظام التخطيط الاستراتيجي العسكري .

وهكذا ، فان دعاة النزعة العسكرية الاميركيون خلقوا نظام تخطيط استراتيجي واسعاً ومتشعباً ، واستطاعوا ألا يعملوا في إطاره على صياغة هذه أو تلك المفاهيم الاستراتيجية العسكرية فحسب ، بل وعلى تحويلها الى خطط محددة للتحضيرات العسكرية • وقد استخدم هذا النظام كله باعتباره أداة هامة في إثارة سباق التسلح •

هـ ـ التأمين التحليلي لاعداد الاستراتيجيات :

كانت احدى الخواص المميزة لاعداد الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، في الولايات المتحدة الاميركية في السنوات العشر الاخيرة ، هي ذلك الاستخدام على نطاق واسع ، والذي لم يسبق له مثيل للعلم البورجوازي في هذا المجال ، حيث شمل هذا الاخير ، **علم السياسة ، والنظريات العسكرية ، وموضوعات وطرق التحليل المتوفرة** • وقد انعكس هذا الاتجاه بشكل واضح في النمو الكبير لعدد مؤسسات الابحاث المتخصصة في الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك في وحدات البحث الخاصة الموجودة في المؤسسات الحكومية ، ونصف الحكومية (قطاع مشترك) والقطاع الخاص ، التي تعمل في دراسة وتحليل المسائل المتصلة بالاستراتيجية • ويلاحظ البروفسور الاميركي **هاري كولز ان « القوات المسلحة ، والمؤسسات المتخصصة ، ومؤسسات التمويل ، والمراكز العلمية في المنشآت التعليمية العليا قدمت مساعدات للابحاث الاستراتيجية بشكل واسع النطاق لم يعرف له مثيل في التاريخ »** وذلك في الفترة التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية • وكان قسم كبير من الكتب والمنشورات التي صدرت على أساس هذه الابحاث ، قد ألقى الضوء على مسائل **الردع عبر الترويع ، وما يتصل بالحرب الشاملة ، والحرب المحدودة ، والدفاع المدني ، ونزع السلاح ، والاعمال المضادة للعصيان ، والرد المرن »** (١٥) •

ولعل السبب الرئيسي لهذا الاستخدام على نطاق واسع في الولايات المتحدة

---

(١٥) انظر مجلة Military Review ، نيسان ١٩٧٣ ، الصفحة ٤ .

الاميركية للمساعدات التي تقدمها مراكز الابحاث والتحليل من أجل اعداد المسائل الاستراتيجية ، يكمن في التنامي الحاد لدور القوة العسكرية في السياسة الاميركية . وثمة سبب آخر ، هو الصعوبة القصوى التي تصادفها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية في الشروط التي لا توجد فيها الاسلحة النووية ووسائط الصراع المسلح الحديثة الاخرى في الولايات المتحدة الاميركية فحسب ، بل وفي الاتحاد السوفييتي أيضاً . وعوضاً عن الاتفاق على نزع السلاح ، وهو الامر الذي يدعو اليه دائماً الاتحاد السوفييتي ، فان الدوائر السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تستمر في سعيها الى « ابتكار » تلك الاستراتيجية التي تسمح باستخدام القوة العسكرية بالشكل الاكثر ملاءمة للولايات المتحدة . وبالتالي ، تلقى مهمة تقديم المساعدة في هذا المجال على عاتق العديد من مراكز الابحاث الاستراتيجية .

وبنتيجة ذلك ، فان التأمين « العلمي » أصبح الآن يشكل جزءاً أساسياً ولا يستغنى عنه في كافة أنظمة اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية والتخطيط الاستراتيجي العسكري في الولايات المتحدة الاميركية ، كما ان الثقل النوعي لعناصر البحث والتحليل فيها أصبح ذا أهمية كبيرة . وبالتالي ، أصبحت ملامح ذا أهمية كبيرة . وبالتالي ، أصبحت ملامح وسمات ذلك الجزء « العلمي » من آلية صياغة الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، لا تختلف في شيء عن ملامح وسمات هذه الآلية ذاتها ، والتي تشمل عموماً : **« التعددية وعدم الاستكمال البنيوي ؛ والميل نحو التقنية »** ، أو ما يفهم منه النظر الى ايجابيات المسائل التقنية العسكرية في ظل ما تحدثه من ايذاء للنواحي الاجتماعية السياسية ؛ والدور الحاكم للمؤسسات العسكرية في تمويل ، وتنظيم ، واستخدام نتائج الابحاث الاستراتيجية .

يمكننا أن نميز مهمتين عامتين لاستخدام العلم البورجوازي لاغراض اعداد

الاستراتيجية السياسية العسكرية ، والتخطيط الاستراتيجي العسكري هما : اعداد المسائل النظرية للاستراتيجية ، واجراء الابحاث التحليلية المكثفة ، حيث تستخدم نتائجها لتعليل القرارات الاستراتيجية الحقيقية في مجال تطوير واستخدام القوات المسلحة • وبالتوافق في مجال تطوير واستخدام القوات المسلحة • وبالتوافق مع هاتين المهمتين تحدد بعض **قواعد (مراكز) البحث الخاص** التي تؤمن بدورها اعداد الاستراتيجيات والتخطيط الاستراتيجي • ومهما يكن من أمر ، فان بنية هذه المراكز تخدم ، كما ذكرنا من قبل ، ليس فقط متطلبات تنفيذ المهام المذكورة أعلاه ، بل وتخدم أيضا ، والى حد كبير ، تعددية (x) النظام السياسي الاميركي • وفي هذا السياق يقول **البروفسور الاميركي يو• بوسفار : « ان توزع أو تعدد عملية صياغة الاستراتيجيات ، في الولايات المتحدة الاميركية هو أحد حالات الفدرالية المنفذة بوساطة العقود .. فالخبراء في مسائل الاستراتيجية موزعون في المكاتب الحكومية ، وفي الاجهزة المهنية لمئات مؤسسات الابحاث التي لم تكن معروفة من قبل ، وفي المؤسسات التابعة لصناعة الطائرات ، والصناعات الالكترونية ، والفضائية ، وكذلك في العديد من المعاهد شبه الاكاديمية »** (١٦) .

وفي الوقت نفسه كان عدد الخبراء في المسائل العامة المتصلة بالاستراتيجية السياسية العسكرية « الجنرالات » ، محدودا جدا • وكان هؤلاء يعملون في عدد قليل نسبياً من المؤسسات الحكومية ، ومؤسسات الابحاث ، والمعاهد الاكاديمية • **وبما أن اعمال الابحاث وضعت في خدمة اتخاذ القرارات الاستراتيجية الحقيقية ، فقد تضاءل طابعها النظري بينما ازداد دورها التطبيقي .** وكانت أكثر الاجهزة قرباً من عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية هي أجهزة التحليل « الاركانية »

(x) ان التعددية Pluralism هي نظام سياسي يرتكز على تعايش الجماعات المختلفة والمستقلة في الادارة او التمثيل . او هو تعدد الآراء بشكل آخر . (المترجم) .

(١٦) انظر : « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثانية ، (مصدر سبق ذكره) .. الصفحة ٣٤١ .

الداخلة في قوام أجهزة المستوى القيادي الاعلى ــ أي مستويات الرئيس ، ومجلس الامن القومي ، ووزير الدفاع ، وهيئة رؤساء الاركان ، ووزراء ورؤساء أركان أنواع القوات المسلحة (١٧) . وان بعض هذه الاجهزة تقوم في الوقت نفسه ، بمهام التحليل ، والتخطيط ، والتنظيم . ومهما يكن من أمر ، فان المهمة الاساسية هي بالدرجة الاولى تنظيم الابحاث ، وتأمين المعطيات الاولية للمنفذين ، وتقدير نتائج الاعمال ، وتحويلها الى الشكل الذي يمكن تعميمه على القادة .

وعموماً ، فان الحجم الاساسي من الابحاث في كل هذه المستويات القيادية ينفذ من قبل مؤسسات تعمل بموجب عقود ، وكذلك بوساطة أجهزة تدخل في القوام غير الثابت لمؤسسات أخرى . وهكذا ، نجد أن مؤسسات وزارة الدفاع ، والاجهزة الاخرى تنفذ الجزء الاساسي من أعمال الابحاث الخاصة بمجلس الامن

---

(١٧) ينتمي الى عداد أجهزة التحليل الاركانية الرئيسة ، التي تؤمن اعداد الاستراتيجيات ، كل من مجموعة التقدير الاجمالي التابعة لمجلس الامن القومي ، وادارة تحليل وتقدير البرامج التابعة لوزارة الدفاع (التي تتألف من ١٥٠ شخصا منهم أكثر من مائة من الاختصاصيين ــ المحللين) ، وكذلك ادارة التقدير الاجمالي التابعة لوزارة الدفاع أيضا ، ووكالة الابحاث والتحليل واللعب (جمع لعبة) (تتألف من خمسين اختصاصيا ومحللا ، التابعة لهيئة رؤساء الاركان ، وادارة تقدير البرامج (١٨ اختصاصيا ومحللا) التابعة لقيادة انواع القوات المسلحة ــ وزير القوى البحرية ، ورئيس أركان القوى البحرية ــ فرع التحليل المنتظم (كان هذا الفرع يتألف في نهاية أعوام الستينات من ٧٥ اختصاصيا ومحللا) ، ورئيس أركان القوى الجوية ــ مجموعة البحث والتحليل (كان يوجد فيها في عام ١٩٦٩ حوالي مائتي اختصاصي) ، ورئيس أركان الجيش ــ ادارة تحليل الخطط والبرامج (يتألف من حوالي ٥٠ اختصاصيا ومحللا من المدنيين والعسكريين) . انظر ر. ساندرز (مصدر سبق ذكره) ، الصفحات ٥١ ــ ٥٤ .

القومي ، وفي نهاية المطاف ، هناك أيضا تلك المؤسسات التي تقدم خدماتها بموجب عقود تبرمها مع الجهات المسؤولة • ولكن أجهزة وزارة الدفاع تعتمد بصورة أساسية على الابحاث المنفذة في أنواع القوات المسلحة ، والتي تنفذ أيضاً ، وبموجب عقود ، في معاهد تحليل المسائل المتصلة بالدفاع • وتنفذ نفس هذه المعاهد الابحاث لصالح مجلس الامن القومي أيضاً •

ينفذ حجم كبير من الابحاث الاستراتيجية لصالح قيادة الجيش في هيئة التدريب القتالي والعقائد ، وكذلك في تلك المؤسسات التي تعمل بوساطة العقود كمعهد الابحاث في ستانفورد ، وخاصة مركز الابحاث الاستراتيجية فيه • أما بالنسبة للقوى الجوية الاميركية ، فان الاعتماد في اجراء الابحاث التحليلية الاساسية ، يتركز على مؤسسات الابحاث « المستقلة » المعروفة بمؤسسات راند Rand ، وعلى مؤسسات وخدمات تحليلية أخرى ، بالاضافة الى الاجهزة العضوية الداخلة في النظام القيادي لهذه القوى • ويعتمد وزير القوى الجوية بدوره على مركز تحليل المسائل العسكرية البحرية ، الخ •••

وثمة حجم كبيرا جدا من النشاطات في مجال الابحاث ينفذ في أنواع القوات المسلحة ، التي تعتبر بالتالي ، مصدرا هاماً لصياغة المفاهيم الاستراتيجية واتجاهات تطوير الآلة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية • وان الخاصية الهامة لهذه النشاطات تكمن في التوجيه المباشر للابحاث بغية تنفيذ التخطيط الاستراتيجي العملي ، وبناء القوات المسلحة ، وصنع الاسلحة والمعدات الحربية •

ان الحدود الزمنية للابحاث المنفذة في أنواع القوات المسلحة ، تمتد الى عشرين عاماً وأكثر • وفي الوقت نفسه ، تتم حالياً في الولايات المتحدة الاميركية صياغة أسس الاستراتيجية ، التي ترى الدوائر الحاكمة فيها ، أنها ستظل صالحة حتى عام « ٢٠٠٠ » • وبالاضافة الى ذلك ، فان **« استراتيجية القرن الواحد والعشرين »** تستخدم عملياً منذ الآن لانتقاء اتجاهات تطوير الاسلحة التي سوف تستخدم بعد عشر سنوات • وهكذا ، فان كل ذلك يزيد الى حد كبير من « وزن » الابحاث

المذكورة لدى اتخاذ القرارات السياسية العسكرية ، والاستراتيجية العسكرية الحقيقية ، بالمقارنة حتى مع العديد من الابحاث المنفذة في مستويات أركانية أعلى من تلك التي ذكرت • ولكن ذلك لا يمنع من القول بأن هذه المؤسسات العاملة في الابحاث تستفيد غالباً من تحليل وتقدير نتائج الاعمال المنفذة في مؤسسات الابحاث الاقل مستوى • وبالطبع فان ذلك يشير الى أن تأثير العوامل المتصلة بالتعقيدات الادارية والتقنية العسكرية على الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، يزداد يوماً بعد يوم •

وبغض النظر عن الحجم الكبير جدا من الابحاث الاستراتيجية المنفذة في الولايات المتحدة الاميركية خلال الاعوام الخمسة والثلاثين الاخيرة فان كميتها ، حتى باعتراف الاختصاصيين الاميركيين ، لم تتحول الى النوعية اللازمة • ويلاحظ البروفسور كولز ان **« ازدهار » الابحاث الاستراتيجية في الولايات المتحدة لم يستطع أن يؤدي الى « مرحلة النتاج الفكري الخصب » في مجال الاستراتيجية** • وقد كتب في هذا السياق قائلا : **« اني أقدر أنه ، ومنذ عام ١٩٤٥ ، كان هناك افراط في ابعاد المساعدات المادية والثقافية التي قدمت للابحاث الاستراتيجية ، وبنتيجة ذلك ، فقد اعتقد المثقفون العسكريون حتى أعوام الستينات بأن اتقان جملة المصطلحات الجديدة يشير أيضا الى المعرفة الجيدة للموقف في العالم الحقيقي »** (١٨) • وما لبث الواقع الحياتي أن أثبت أن ذلك كان بعيدا عن الصحة • وبالتالي فان فشل السياسة العسكرية الاميركية في أعوام الستينات والسبعينات أثبت بشكل واضح عقم آلاف الابحاث الاستراتيجية ، التي كانت قد نفذت في الولايات المتحدة الاميركية • ولم يفكر المنظرون العسكريون الاميركيون في اعداد نظرية الاستراتيجية ، التي كان يمكن أن يُعترف بها حتى لدى الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها أسلوباً أو طريقة معقولة لاستخدام القوات المسلحة في الظروف

---

(١٨) انظر مجلة Military Review ، الصادرة في شهر نيسان ١٩٧٣ ، الصفحة ٣ •

الحديثة • ولم يكن ذلك أمراً يدعو الى الدهشة لانه لا يمكن التوصل الى مثل هذه الاستراتيجية في العصر النووي ، بينما يوجد في الوقت نفسه بديل لذلك ، هو رفض استخدام القوة ، وايقاف سباق التسلح والانتقال الى نزع السلاح •

٢ ـ طرق الاقتراب المنهجية الى اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية :

تؤثر على طبيعة المفاهيم الاستراتيجية العسكرية بشكل غير ضعيف ، الطرق والاساليب التي تم اعداد هذه المفاهيم على أساسها • ويسعى الاختصاصيون الاميركيون الى اضفاء الطابع **« الموضوعي »** عليها • ولكن هذه المفاهيم تتميز في الواقع بكونها ذات نزعة سياسية غير محددة المعالم • ولذا ، **يستخدم التحليل الاستراتيجي « الموضوعي » لتبرير مفاهيم استمرار سباق التسلح ، والتحضير للحروب الكبيرة والصغيرة ، وتنفيذ اعمال التهويل والتهديد الحربية •**

وعموماً ، فكيف يمكن الحكم على الاعمال النظرية الاميركية ، والوثائق الرسمية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية التي تعد على أساس تحليل ثلاث مجموعات من العوامل هي :

١ ـ مصالح وأهداف البلاد •

٢ ـ طبيعة الحروب والنزاعات المحتملة (أو « التهديدات » حسب التعبير الاميركي) •

٣ ـ امكانية خلق وتامين جاهزية القوات المسلحة للحرب •

وان التحليل يبدأ بتحديد الطبيعة والمجال المكاني (البلاد ، المنطقة) للمصالح والاهداف الخارجية للولايات المتحدة الاميركية • وبعد ذلك ، تحدد طبيعة **« التهديدات »** العسكرية لهذه المصالح والاهداف ، أي تلك الحروب التي تنوي الولايات المتحدة الاميركية أن تقوم بها لتحقيقها (أي الاهداف والمصالح المذكورة) • وهكذا ، فان تحليل أعمال الولايات المتحدة الاميركية في

الحروب الاكثر أهمية (الحروب الاساسية) في الشروط الاكثر ملاءمة لتطوير هذه الحروب لصالحها ، يمكن أن يستخدم أساساً أو نقطة انطلاق لاعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية .

يُصبح المفهوم أساساً لحساب وتخطيط الاحتياج من القوات المسلحة . ثم يدقق الاحتياج العام ، ويُكمل على ضوء نتائج تحليل العناصر الاخرى للحروب والنزاعات ، (بالاضافة الى نتائج تحليل الحروب الاساسية) . وقد جاء في تقرير وزير الدفاع الذي رفع الى الكونغرس في عام ١٩٧٤ ، **« ان المفهوم الاستراتيجي يحدد مجموعة من الاحتياجات للقوات ... كما ان حالات النزاع التي تم دراستها أثناء التخطيط ، تخلق هي الاخرى متطلبات محددة من الفرق (جمع فرقة) ، ومن أجنحة الطيران ، والاحتياطات العسكرية ، ووسائط تأمين الحركية الاستراتيجية ، والقوى البحرية الحربية »** (١٩) .

يأخذ الاستراتيجيون الاميركيون في اعتبارهم عددا كبيرا من الحروب التي يجب التحضير لها في الولايات المتحدة الاميركية . وهكذا ، وعلى أساس أحد الابحاث الذي نفذ لصالح الجيش ، تقرر أنه خلال خمس سنوات فقط ، أي في الفترة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٥ ، يمكن أن تنشب في العالم (٣٨٥) حرباً ونزاعاً مسلحاً مختلفاً ، حيث يحتمل أن تشترك الولايات المتحدة الاميركية في (١٤٥) منها (أي حوالي ٤٠ بالمائة من مجموعها) (٢٠) . ولذا ، فليس هناك ما يدعو للدهشة إذا توصل الذين يكتبون في مواضيع « الابحاث الاستراتيجية » الى استنتاج عام يبرر ضرورة اجراء زيادة فعلية لم يسبق لها مثيل في حجم القدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية .

---

(١٩) انظر : وزير الدفاع ج. شليسينجر في التقرير السنوي لوزارة الدفاع عن العام المالي ١٩٧٥ ، واشنطن ، ١٩٧٤ ، الصفحة ٨٦ .

(٢٠) انظر : ر. ديكسون في **« فكر بالدبابات »** ، نيويورك ، ١٩٧١ ، الصفحة ١٦٦ .

أ ـ تحليل مصالح وأهداف « الامن القومي » :

تبدأ مرحلة الانطلاق لاعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية من حساب وتحليل المصالح المتصلة **« بالامن القومي »** (٢١) .

ويقلق القادة السياسيون العسكريون في الولايات المتحدة الاميركية عن الحقيقة القائلة بأن القيم والمصالح القومية التي اعتبرت في الماضي أساساً ثابتاً للمجتمع الاميركي ، وللسياسة الاميركية ، تعاني حالياً من التآكل الكبير ، وبالتالي لم تعد موضع اعتراف كافة مجموعات المواطنين في الولايات المتحدة الاميركية . ولعل ذلك يجد تفسيرا له في ازدياد عمق التناقضات بين مصالح مختلف المجموعات الاجتماعية ، وبالتالي ، نجد أن دوائر ضيقة فقط من ممثلي الفئة الحاكمة، هي التي تسهم في صياغة مفاهيم المصالح «القومية» الرسميةللولايات المتحدةالاميركية. وهكذا ، فقد أعلن وزيرالدفاع الاميركي(الاسبق)هارولد براون: **« توجد في الولايات المتحدة الاميركية مصالح مختلفة ومتناقضة ، فهناك الشريحة الصناعية التي ترتبط مصالحها بتطوير وضع العتاد ، بما فيه المعدات العسكرية والكثير غيرها ... علما بأن كل هؤلاء المنتمين لهذه الشريحة يسهمون في العمل السياسي و ... بالنتيجة ، فاننا نأخذ مصالح هؤلاء بعين الاعتبار ، لدى وضعنا**

---

(٢١) لا توجد في الكتب والمنشورات الاميركية مفاهيم محددة **« للمصلحة القومية »** و **« الامن القومي »** . ونقدم هنا مثالا نموذجيا بما فيه الكفاية عن تفسير **م. تيلور** لها . فهو يحدد مفهوم **« المصلحة القومية »** على أنه **« تلك القيمة التي يعتبرها الرئيس الاميركي والكونغرس جوهرية لكسب الامة والمحافظة عليها أو استخدامها ، وبالتالي فهي تؤمن تحقيق أفضل استعمال للموارد القومية الكبيرة . ومن الناحية العملية فانه يفهم غالبا من تعبير « المصلحة القومية » ما يعبر على نطاق واسع ، وبشكل عام ، عن الهدف الخارجي أو الداخلي »** . أما بالنسبة **« للامن القومي »** فان تيلور يفسره باعتباره **« حماية ... كافة القيم المادية وغير المادية الهامة التي تأخذ شكل المصالح القومية الفعالة ، ومصادر القوة المستقبلية ، من التهديدات الخارجية والداخلية »** . (انظر م.د. تيلور في **« الامن الهش »** ، نيويورك ، ١٩٧٦ ، الصفحتين ٣ و ٤) . وعلى غرار الكتاب البورجوازيين الآخرين ، فان تيلور يبتعد عن الخواص الاجتماعية الطبقية للمفاهيم المذكورة .

او تحديدنا للمصالح القومية ، وتلك هي المصالح ، التي أعنيها تماما ، عندما أتحدث عن تنفيذ المهام الملقاة على عاتقي في البنتاغون » [٢٢] وهكذا نرى، أن رئيس البنتاغون يعترف فعلياً ، بأن المهام الملقاة على عاتقه تخدم مصالح الاحتكار بالدرجة الاولى ، كما تخدم الجنرالات والتكنوقراطيين (وبالطبع ، فهو يعني أولئك الذين يصنعون الاسلحة) •

ان المصلحة الرئيسة **« للامن القومي »** في الولايات المتحدة الاميركية تتمثل في المحافظة على **« حيوية »** الدولة والنظام الاجتماعي • وقد كتب الاختصاصي الاميركي في مجال الاستراتيجية جون كولينز عن ذلك قائلا بأن **« المصلحة الحيوية الهامة والوحيدة للامن القومي هي المحافظة على حيوية الدولة • وان ذلك يعني المحافظة على صيانة استقلاليتها ، وسلامة أراضيها ، والشكل التقليدي للحياة فيها ، وعلى المعاهد الرئيسة ، والقيم ... الخ »** [٢٣] •

ومهما يكن من أمر ، ووفقاً للجانبين النظري والتطبيقي من السياسة العسكرية الاميركية ، فان لكافة المصالح القومية تقريباً علاقة ما **« بالامن »** ، وبالدرجة الاولى بتشكيل واستخدام القوة المسلحة • وقد جاء في تقرير وزير الدفاع الذي قدم الى الكونغرس في شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٧ ، انه لا يجب أن يتحدد دور التخطيط الاستراتيجي ، في أي حال من الاحوال ، بتأمين المصلحة الرئيسة فقط • وفي النتيجة ، فان المصالح الاميركية المعلنة رسمياً تبدو تقريباً غير محددة، وتمتد بعيدا خارج حدود الولايات المتحدة• وهكذا ، نجد ان **وزير الدفاع الاميركي يعلن : « ان مصالحنا ــ السياسية والاقتصادية ــ تعتبر ذات طابع عالمي • وان القسم الاساسي من تجارة الولايات المتحدة الاميركية**

---

(٢٢) انظر بيان وزير الدفاع هارولد براون المقدم الى الكونغرس عن التعديلات المقترحة على ميزانية العام المالي ١٩٧٨ ، وعلى طلب ميزانية العام المالي ١٩٧٩ ، صدر بتاريخ ٢٢ شباط ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٣ •

(٢٣) انظر : ج•م• كولينز في « الاستراتيجية الكبرى » ، انابوليس ١٩٧٣ ، الصفحة الاولى •

وتوظيفاتها المالية الخارجية يتركز في الدول المتطورة صناعيا في كل من نصف الكرة الغربي ، وأوروبا ، وشمال شرق آسيا . ومهما يكن من أمر ، فاننا نحصل على ما نحتاجه من المواد الخام من الشرق الاوسط ومن منطقة الخليج العربي ، وكذلك من أفريقيا وأميركا اللاتينية ... والتي تمثل جميعها المناطق الواسعة للمصالح السياسية للولايات المتحدة الاميركية . ولعل الدليل الاكثر وضوحا على ذلك هو تلك الاتفاقيات الثمانية الرسمية عن تأمين ورعاية الامن المتبادل مع دول أميركا اللاتينية ، والناتو ، واوستراليا ، وزيلندا الجديدة (نيوزيلندا) (حلف الانزوس ANZUS) ، واليابان ، وجمهورية كوريا (يقصد بها نظام كوريا الجنوبية ـ المؤلف) ، وجمهورية الصين (تايوان ـ المؤلف) ، والفيليبين ، وتايلاند (عبر حلف مانيلا) . ثم ان الولايات المتحدة الاميركية هي عضو كامل الحقوق في حلف « السنتو » CENTO بالرغم من أنها ليست عضوا رسميا فيه . وعلينا التزامات طويلة الامد في تأمين أمن اسرائيل ، وارتباطات هامة مع ايران (قبل الثورة ـ المترجم) ، والمملكة العربية السعودية ، واسبانيا . وكذلك ، فنحن مستمرون في المحافظة على المصالح الاستراتيجية العالمية . حيث تعطى أفضلية كبيرة جدا للنشر الامامي للقوات المسلحة . أما القواعد ذات التوضع الاستراتيجي ، فهي ضرورية لحماية خطوط المواصلات ، وخاصة ان مصالحنا فيما وراء البحار ، هي كبيرة جدا وموجودة على مسافات بعيدة » (٢٤) .

ولا بد أن نلاحظ أن تطور الاحداث في العالم ، بعد عامين من هذا الاعلان لوزير الدفاع الاميركي ، أثبت بشكل لا يترك مجالا للشك ، عدم صحة وقصور كل هذه الادعاءات الاميركية : وهكذا ، وبنتيجة الثورة الشعبية في ايران ، والتي كان الحكم السابق فيها يقوم بدور الشرطي الاميركي في المنطقة ، انهار حلف السنتو CENTO ، وتآكلت المواقع السياسية العسكرية للامبريالية الاميركية في الاجزاء الاخرى من الكرة الارضية .

ثم جاءت ادارة كارتر لتعطي تفسيرا «للمصالح القومية» الاميركية ، حيث أعلنت بدون مواربة أنه « **بالمعنى المعروف تماما ... تمر حدود الولايات المتحدة الاميركية**

---

(٢٤) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع ، للعام المالي ١٩٧٨ ، الصفحات ١٨ ـ ٢٧ .

عبر قوس كبير يضم مناطق هامة تمتد من شمال النرويج الى اليابان وجزر التاي • وتظهر حاليا ضمن هذه الحدود تلك المصالح الخاصة بالامبريالية الاميركيـة ، ك ((الاهتمام)) بالاستقلال السياسي وسلامة الارض لجمهورية الصين الشعبية))[٢٥] • وان الاعلان المماثل عن هذه الاهتمامات يهدف الى مكافأة النشاطات المضادة للسوفييت التي يمارسها دعاة النزعـة العسكرية في بكين ، مما يدفعهم أكثر فأكثر الى تقوية تعاونهم مع نظرائهم في البنتاغون •

كانت الادعاءات حول المجال العالمي لمصالح الولايات المتحدة الاميركية سبباً في العديد من المرات لفشل السياسة والاستراتيجية الاميركيتين في الماضـي • لذا ، فان تحديد دائرة مصالح « الامن القومي » يشكل في الولايات المتحـدة الاميركية موضوعاً هاماً للصراع في السياسة الداخلية • وبالتالي فان مجـرى هذا الصراع يؤثر الى حد كبير على طبيعة السياسة الخارجية ، والاستراتيجية العسكرية •

ويُنظر عادة الى المصالح الدولية لهذه الدولة ــ أي الولايات المتحـدة الاميركية ــ باعتبارها قاعدة لصياغة أهداف السياسة الخارجية ، و « الامـن القومي » ، علماً بأنـه لا يتم التمييز بين هذه الاهداف في أغلب الاحيان • وهي تخدم بدورها أساساً لاعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، وللتخطيط للقوات المسلحة •

يعترف الاستراتيجيون العسكريون الاميركيون بأن صياغة الاهداف ووضعها أمام الاستراتيجية هي وظيفة ملقاة على عاتق السياسيين • ومهما يكن من أمر ، فان هؤلاء يعتبرون ، ان تحليل الاهداف أثنـاء عملية اعداد الاستراتيجية السياسية ــ العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية يعتبر أيضا عنصرا رئيسياً • وفي هذا السـياق يقول هـ ايكلـز :

---

(٢٥) انظر هارولد براون ، وزير الدفاع في التقرير السنوي لوزارته عن العـام المالي ١٩٧٩ ، واشنطن ، ١٩٧٨ ، الصفحة ٨ . (وكذلك التقرير الصـادر في عام ١٩٧٩) .

« ان الهدف – هو المسألة الرئيسة في اعداد أي استراتيجية وان ما ينتج عنه من استراتيجية عسكرية ، وتخطيط عسكري ، يعتبر فهما للسياسة وأهدافها في كل المستويات ... كما أن تحليل الاهداف ضروري لتأمين مفاهيم موحدة ، تكون ذات أهمية جوهرية لخلق الانسجام في الاعمال الاستراتيجية » [٢٦] .

يُعبر المؤلفون الاميركيون أحياناً عن المهمة العامة لتحليل الاهداف السياسية في عملية اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية بصيغة **« التوافق والتناسق »** . ولكن تكمن في هذه الصيغة صعوبة جدية ، تصطدم بها الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية أثناء اعداد وتنفيذ استراتيجيتها السياسية العسكرية . ونظرا لعدم وجود الدعم الكافي في داخل البلاد ، حتى من جانب بعض ممثلي الدوائر الحاكمة ، فان ذلك كان يشكل في الماضي أحد أسباب انهيار عدد من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية . ولذا ، فان الغرض من التحليل يكمن في كشف **درجة « التوافق »** بين القوى السياسية الاساسية في البلاد بالنسبة لقوام ومضمون هذه الاهداف . وبالاضافة الى ذلك ، فالمقصود هنا هو تحقيق التناسق المتبادل بين الاهداف واظهار التناقض فيما بينها . وعموماً فان هذه المهمة تعتبر في غاية الاهمية طالما ان الاستراتيجيتين الاميركيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، كانتا في الماضي موجهتين الى هذه الاهداف ، التي كان تحقيقها ، حتى برأي بعض ممثلي الدوائر الحاكمة الاميركية ، يؤدي الى الحاق الضرر بأهداف أخرى ذات طابع أكثر أهمية للبلاد . **وهكذا فان تعزيز قوة الولايات المتحدة الاميركية الذي استمر لسنوات عديدة ، وكان موجها لتحقيق التفوق النووي الاستراتيجي على الاتحاد السوفييتي ، نفذ في ظل شعار تأمين أمنها . وقد أدى ذلك في الواقع الى الاقلال من هذا الامن ، طالما أنه خلق خطورة نشوب الحرب النووية ، التي أصبحت بدورها تمثل كارثة للولايات المتحدة الاميركية .** وثمة مثال آخر : هو محاولة نظام الحكم

---

(٢٦) انظر : هـ. اي. ايكلز H.E. ECCLES في كتابه : « المفهوم العسكري والفلسفة » اصدار نيو برونزويك (نيوجرسي) ١٩٦٥ ، الصفحتين ٥٠–٥١ .

العميل في فيتنام الجنوبية التمسك بالسلطة بمساعدة الحراب والقنابل الاميركية ، حيث لفت ذلك نظر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الى النتائج السلبية الخطرة لهذا العمل سواء في الداخل أو على المسرح الدولي •

أما المهمة الاخرى لتحليل الاهداف فهي كشف درجة توافقها مع امكانية تحقيقها • ففي هذا المجال أيضا عانت الاستراتيجية السياسية العسكرية الاميركية في الماضي من الفشل في حالات عديدة • وان الامثلة عن عدم التوافق بين الاهداف السياسية العسكرية الاميركية وامكانية تحقيقها يمكن أن تذكر فيما حدث في بداية أعوام السبعينات عندما التزمت الولايات المتحدة الاميركية بمهام سياسة عسكرية دولية ذات أبعاد كبيرة جدا ، دون أن تكون هناك امكانية لتحقيقها ، وخاصة في مجال الاستراتيجية التي عرفت آنذاك **« باستراتيجية الحربين ونصف الحرب »** ، الخ •••

وأخيرا ، فلدى تحليل الاهداف ، تدقق وتدرس أيضا الفعالية المحتملة لهذا أو ذاك المفهوم الاستراتيجي العسكري من حيث كونه أسلوباً سليماً لتحقيق أهداف معينة •

يرى المنظرون الاميركيون ان نتائج تحليل الاهداف يمكن ألا تكون أساساً لصياغة هذا أو ذاك المفهوم الاستراتيجي العسكري فحسب ، بل يمكن أن تستخدم لتعديل قوام ومحتوى الاهداف ذاتها • وفي الشروط الاميركية ، فان ذلك يكتسب معنى عملياً هاماً • وطالما أن تحليل الاهداف السياسية العسكرية يتم بشكل أكثر انتظاماً في اطار اعداد الاستراتيجية العسكرية والتخطيط الاستراتيجي العسكري ، فان استخدام نتائج هذا التحليل من قبل القيادة العسكرية العليا يصبح تلك الذراع الهامة في آلية التأثير على صياغة الاهداف العسكرية السياسية •

يتم اخفاء المضمون الحقيقي للاهداف السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية بشكل دقيق جدا من قبل الدوائر الحاكمة فيها • وفي هذا السياق ، نجد أن المجتمعين الاميركي ، والدولي يتعرضان لعملية **« تعمية »**

ذات طابع **« دفاعـي »** • وبالتالي ، فان الهدف الاساســي للسياسة الخارجية الاميركية ، الذي يجـب أن تحققـه استراتيجيـة **« الامن القومي » هو « دعم النظـام الدولي الذي يؤمن بدوره الامن المادي للولايات المتحدة ، ولمصالحهـا الاقتصادية ، والمحافظة علـى معاهدها وقيمها »** [٢٧] . وفي هـذه الصياغـة الخارجية الملائمة يتم اخفاء كـل الاهـداف العدوانية الحقيقية للامبرياليـة الاميركية ، طالمـا ان الولايات المتحـدة الاميركية تعنـي بذلـك ان يتـم **« دعم النظـام الدولي »** بوساطة القوة العسكرية • وعموماً ، فانـه يعبر عـن ذلك بشكل أكثر وضوحاً لدى دراسة وتدقيق الاهداف السياسية العسكرية الاكثر تحديدا ، للولايات المتحدة الاميركية • ونذكر ، عـلى سبيل المثـال ، انه أعلن في احدى الوثائق الرسمية ،

أن الاهداف السياسية العسكرية الاساسية للولايات المتحدة الاميركيـة في نهايـة أعوام السبعينات ، كانت تشمل ما يلي :

ـ منع « ردع » نشوب النزاعات المسلحة بوساطة الترويع بالقوة •

ـ وفي حالة نشوب النزاع ، العمل على ايقافه ضمن شروط ملائمة للولايات المتحدة الاميركيـة •

ـ الاحتفاظ بقدرة عسكرية كافية بغية منع احتمال **« استخدام القسر بالقوة »** ضد الولايات المتحدة الاميركية ، بغية جعلها تقوم بأعمال غير مرغوب بها •

ـ تقديم المساعدة لبعض الدول في **تأمين « دفاعها الذاتي »** •

ـ تأمين حرية المجالين الجوي والبحري[٢٨] •

---

(٢٧) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، للعـام المالي ١٩٧٨ ، الصفحة ٢٢ •

(٢٨) انظر : بيان الجنرال برنارد روجرز Bernard W. Rogers رئيـس اركان الجيش الاميركي ، وزارة الجيش • ووضع الجيش ، مع تقديـرات ميزانية وزارة الجيش (او وزارة القوى البرية) للعام المالي ١٩٧٨ ، واشنطن، ١٩٧٧ ، الصفحة ٨ •

ومن الواضح تماماً ، أن ذكر « الاهداف » يعكس الحقيقة في أقصى مجال للاضاءة الخلفية لها • وهكذا ، فطالما ان أحدا لا يهدد الولايات المتحدة الاميركية ، فان هدف « الردع » كما ذكرنا أعلاه ، ليس أكثر من مجرد تمويه لتبرير تصعيد القدرة العسكرية لهذه الدولة واستخدامها لاغراض عدوانية • ويأتي ضمن هذا السياق أيضاً ذلك الهدف المتمثل **« بمنع احتمال استخدام القسر بالقوة ضد الولايات المتحدة الاميركية »** • وفي الواقع نجد أن العكس هو الصحيح : أي العدوان الاميركي على الدول الاخرى (وفييتنام هي أحد الامثلة عن ذلك) ، كما أن الولايات المتحدة حاولت **أكثر من مرة التهويل** ضد الدول الاخرى ، عبر **التهديد « بالهراوة الكبيرة »** والتي نذكر منها التهديد **باستخدام القوة العسكريةضد الدول المنتجة للنفط اذا « تجرأت » هذه الاخيرة على الادعاء بملكية ثرواتها النفطية الخ •• ثم ان هدف « ايقاف النزاع حسب شروط ملائمة »** لا يعني سوى تبرير الاتجاه الذي يؤدي الى تحقيق التفوق العسكري في سباق التسلح ، والذي يسمح بدوره للولايات المتحدة الاميركية باشعال نيران **الحرب « الملائمة لها »** • وفي النقاش المتصل « بالردع » ، نجد أن القيادة السياسية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية تشير باستمرار الى أن فعالية هذا الردع تعتمد على وجود قدرة عسكرية حقيقية (امكانية خوض الحرب) ووجود الاستعداد لاستخدام هذه القوة •

ان الهدفين الاخيرين المذكورين أعلاه وهما : **« المساعدة العسكرية »** للدول **الاخرى** ، وادعاءات تأمين **« حرية المجالين الجوي والبحري »** يكشفان بشكل واضح **الطابع العدواني للاستراتيجيتين الاميركيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية** •

وفي الواقع ، فليس الامر سوى محاولة للامبريالية الاميركية لكي تلعب حتى في نهاية أعوام السبعينات دورها السابق المعروف **« بدور الشرطي العالمي »** ، حيث يتمثل ذلك بالمساعدة العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية الى **اسرائيل ، وكوريا الجنوبية ، والنظام المصري** الذي تنكر لمصالح الدول العربية ، وغيرها ، والمحافظة على وجود عدد كبير من القوات الاميركية خارج الحدود ،

والتدخل ، بوساطة « المستشارين » العسكريين في الشؤون الداخلية للدول ، على أن الدول التي تتلقى هذه المساعدات تؤكد ذلك بشكل كثير الوضوح •

ومن الواضح أيضاً ، أن كافة الاهداف السياسية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، موجهة بالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي • وهكذا أعلن رسيما أن **أهم أهداف « الامن القومي » في الولايات المتحدة الاميركية وبما يتصل بالاتحاد السوفييتي هي : خلق قدرة عسكرية « كافية » ، وقادرة على تأمين « ردع » كافة أعمال الاتحاد السوفييتي التي تعتبر غير مرغوب بها بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها** (ينطبق ذلك عملياً على كافة اعمال الاتحاد السوفييتي) ، **وعلى خوض الحرب ضد هذا الاخير في الحالة التي يبدو فيها « الردع » غير كاف ، وعلى العمل ضد انتشار نفوذ الاتحاد السوفييتي في المناطق ، والتي توجد فيها « مصالح » للولايات المتحدة الاميركية** (٢٩) . وان الاسلوب الاساسي لتحقيق هذه الاهداف هو **تصعيد (زيادة) القدرة العسكرية القومية والقدرة المماثلة لدى حلفاء الولايات المتحدة الاميركية •**

ثم ان الاهداف العامة المحددة **« للامن القومي »** في المناطق الاخرى تظهر التوجه الاساسي ضد الاتحاد السوفييتي أيضاً • ويتصل ذلك بأهداف تصعيد القدرة العسكرية لكل من الولايات المتحدة الاميركية ، وحلف الناتو ، في أوروبا الغربية ، حيث يعتبر المركز الجغرافي السياسي لاستراتيجية الناتو متمثلا بشكل رسمي في ألمانيا ، وأصحاب النزعات العسكرية التقليدية والانتقاميين الموجودين فيها ؛ وكذلك بالمحاولات الهادفة الى ممارسة الضغط السياسي العسكري على الاتحاد السوفييتي في آسيا وحوض المحيط الهادي ، حيث تشمل هذه المحاولات التقارب السياسي بين الولايات المتحدة الاميركية وجمهورية الصين الشعبية ؛ والسعي للمحافظة على بؤر التوتر العسكري السياسي في الشرق الاوسط ، وفي المناطق المتاخمة مباشرة لحدود الاتحاد السوفييتي •

---

(٢٩) انظر : التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، للعام المالي ١٩٧٨ ، الصفحة ٣٤ .

ان الاتجاهات الهادفة الى توسيع أهداف **« الامن القومي »** التابعة غالباً للاهداف السياسية ، وجعلها أهدافاً عسكرية تتوافق مع خواص السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، تكشف بشكل واضح عن عدوانيتها ، وكذلك عن قصورها الاكيد • ويتعرض هذا الوضع الى انتقاد حاد ، حتى في الولايات المتحدة الاميركية ذاتها • وفي هذا السياق ، يقول **البروفسور ي• ريفينال** ، أحد كبار المسؤولين (سابقاً) في وزارة الدفاع **« يجب أن نعود الى وجهة النظر التالية ، والتي تقول ان أهداف الامن القومي تتلخص في ألا تتعرض قوات العدو للهجوم ، ولا تدمر بالتالي أي جزء من الولايات المتحدة الاميركية ؛ وفي ألا نعرض نشاطاتنا الداخلية وحياتنا ، وممتلكاتنا لاي تضحية ، ما لم تدعو الى ذلك ضرورة حماية هذه الاهداف • ولعل ذلك هو كل شيء ، حيث أن تأمين تنفيذ المهام الاخرى ، التي لا تؤثر على أمن هذه الاهداف ، يعني أن نجازف بأمننا الخاص »** [٣٠] • **ويتوصل ي• ريفينال الى استنتاج مفاده : ان العودة الى معالجة أهداف الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية بشكل أكثر واقعية ، سوف يسمح بخفض جوهري في حجم القوات المسلحة ، وبالاقلال من الميزانية العسكرية بحوالي ٤٠ بالمائة •**

ب ـ تقدير التهديدات :

ربما لا يستخدم شيء من قبل الدوائر الرجعية في كل من الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو ، وعلى نطاق واسع ، ومن أجل أغراض سياسية ودعائية ، كما يستخدم ما يعرف **بتقدير التهديدات** ، الذي يعتبر أو يشكل بدوره احدى مراحل اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية، والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية • وحسبما يرى المنظرون العسكريون البورجوازيون والجنرالات ، فان طابع أعمال « العدو » تحدده اجراءات الولايات المتحدة الاميركية في مجال « الامن القومي » • وطالما أن الامبريالية الاميركية لا تزال تعتبر الاتحاد السوفييتي عدوها الاساسي، فان **« تقدير التهديدات »** ، من قبل الاميركيين يعتبر بدوره ، وبالدرجة الاولى ، **مجرد اختلاق « لتهديدات » سوفييتية مزعومة •**

---

(٣٠) انظر : صحيفة نيويورك تايمز ، الصادرة بتاريخ ٤ أيلول ١٩٧٥ •

ونادرا ما يخلو أي تصريح لقادة البنتاغون من القول بأن **« التهديد الاكثر احتمالا للولايات المتحدة الاميركية يأتي من الاتحاد السوفيتي . وان القصد من وراء ذلك هو القاء الظل على السياسة السلمية للاتحاد السوفييتي ، الموجهة الى تطوير الانفراج وتحديد الاسلحة من ناحية ، ولتبرير استمرار سباق التسلح الذي تمارسه الولايات المتحدة الاميركية ، من ناحية ثانية . وكذلك لكي تبرر هذه الدولة الزيادات الدورية في ميزانيتها العسكرية ، وتدفع حلفاءها الى أن يفعلوا نفس الشيء »** .

ولدى **« تقدير التهديدات »** نجد أن المنظرين الاميركيين يشددون على ثلاث نقاط هي :

١ ـ « امكانيات » العدو .

٢ ـ « نيات » العدو .

٣ ـ مدى سهولة تعرض أو « عدم مناعة » العدو .

فالامكانيات بالمعنى الاستراتيجي لها ، هي ـ حسب التفسير الاميركي ـ قدرة الدولة على تحقيق أهدافها ، أو على منع الدول الاخرى من تحقيق أهدافها خلال فترة محددة من الزمن ، وفي أماكن محددة أيضاً ، وفي شروط السلم والحرب على حد سواء . وعموماً فانه ينظر الى **« الامكانيات »** باعتبارها مجموعة من كل عناصر « القدرة القومية » ، أي من العناصر السياسية ، والعسكرية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، والعلمية ، والتقنية ، والنفسية ، والمعنوية ، والجغرافية ، وبالاضافة الى الوسائط التي تؤمن استخدامها الفعال . ويستخدم نموذج التقدير النسبي « للامكانيات » على نطاق واسع في الكتب والنشرات العسكرية الاميركية ، ولا سيما بالنسبة لتقدير **الميزان العسكري** لكل من الناتو ، ودول حلف وارسو ، وكذلك للدول والمجموعات الاخرى حسب الفئات الاساسية للقوات المسلحة (القوات الاستراتيجية ، والقوات متعددة الاستخدامات ، وغيرها ...) وفي المستويات العالمية والاقليمية .

أما « **النيـات** » فتتميز باعتبارها تعبر عن مدى العزم أو الحسم لدى هذه أو تلك الدولة فيما يتصل بالقيـام بأعمال معينة . وحسبما يرى المنظرون الاميركيون ، فان تقدير «**نيات**» العدو هو أصعب وأكثر تعقيدا من تقدير «**امكانياته**» . ولذا ، فان القادة العسكريين في الولايات المتحدة الاميركيـة **يفضلـون تقدير « امكانيات » العـدو عـلى تقديـر « نياته »** . وهكذا فان الرئيس السابق لهيئة رؤساء الاركان الجنرال جورج براون ، كان قد أعلن ، مثلا ، في بيان قدمه الى لجنة مجلس الشيوخ الاميركي عن شؤون القوات المسلحة بأنـه **« لأمر يتسم بالتهور ، والطيش أن نعتمد في بناء أمن الولايات المتحدة الاميركية على أساس قدرتنا في كشف ، ورصد ، وترجمة نيات أولئك الذين يقفون مواقف غير ودية تجاه بلادنا . واذا ما أردنا أن نقارن قوتنا بنيات أعدائنـا المحتملين ، فـان مستقبلنا نفسـه سوف يقـع تحت رحمة هذه النيات .. ولذا فلا بد لنـا أن نبقى ... أقوياء وبغض النظر عن نيـات الآخرين »** [٣١] .

يستخدم هذا الاسلوب الوحيد الطرف في تقدير « التهديدات » في الولايات المتحدة من أجل اعطاء الشرعية ، في مجال التطبيق العسكري ، لطريقة التخطيط «**حسب الحالة الاسوأ**» التي تستخدم بدورها على نطاق واسع في اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية . وان جوهر هذه الطريقة يتلخص في الاخذ بالحالة الاسوأ من كل الحالات الممكنة المفترضة لتطور الاحداث ، حتى وان كان احتمال حدوثها عملياً يساوي الصفر ، واعتبارها أساساً للتخطيط العسكري . وفي هذه الحالة ، فلا تؤخذ بعين الاعتبار النيات والخطط الحقيقية للعدو المحتمل فحسب ، بل تؤخذ أيضاً امكانياته المقـدرة علـى أسـاس الفرضيـات المتشـددة عـن استخدامها وتطورهـا ــ أي تلك الفرضيات عـن الحقائـق المتناقضـة ، وحتى عن النيـات السليمة لدى هذا العدو أيضاً . وهكذا نجد أن النائب السابق

---

(٣١) انظر: بيان الجنرال جورج براون G.S. Brown ، من القـوى الجوية الاميركية ، ورئيس الاركان المشتركة ، عن الوضـع العسكري في الولايـات المتحدة الاميركية للعام المالي ١٩٧٦ ، واشنطن ، الصفحتين ٣ و ٤ .

لمعاون وزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي آ. يارمولنسكي يلاحظ أنه **يوجد لدى الاستراتيجيين العسكريين الاميركيين « ميل شديد الى التخطيط على أساس خوض حروب كبيرة جدا ، ضد أعداء كثيرين جدا ، ومسلحين جيدا . وهكذا ، فان تقدير الاستطلاع ، بعد أن تم تنظيم (تشكيل) حلف الناتو يبين انه لا يوجد أي احتمال للهجوم على أوروبا ، ومهما يكن من أمر ، فلدى تحديد اهداف التخطيط العسكري التي يمكن أن تهدد رسميا ، تبين أو اعترف باحتمال حدوث اعتداء على نطاق واسع في هذه القارة »** (٣٢) . وقد أكد العديد من المسؤولين السياسيين ، وحتى العسكريين ، في الغرب ، وفي أكثر من مرة ، أنه لم توجد قط أية أسس واقعية للاخذ باحتمال حدوث هذا « الاعتداء » . ونذكر على سبيل المثال ، ان د. رامسفيلد اعترف في آخر تقرير قدمه للكونغرس ، قبل خروجه من منصب وزير الدفاع بأنه : **« لا توجد أية مؤشرات عن ان الاتحاد السوفييتي ينوي القيام بهجوم عسكري مباشر على الغرب في المستقبل القريب »** (٣٣) . ومهما يكن من أمر ، فان هذا **« التقدير الاحمق للتهديدات »** يبقى القاعدة الرسمية للتخطيط العسكري في الولايات المتحدة الاميركية ، وحلف الناتو ، حتى الآن .

يُنفّذ التخطيط **« حسب الحالة الاسوأ »** في الولايات المتحدة الاميركية ، عندما تؤخذ المعطيات عن نشر أنظمة سلاحية كبيرة لدى الاتحاد السوفييتي ، في ضوء **« التقديرات »** عما يمكن لهذا الاخير أن يمتلك من أسلحة في المستقبل ، انطلاقاً من امكانياته الاقتصادية ، والانتاجية ، والتقنية . وقد لاحظ القادة الاميركيون ، أكثر من مرة ، أن العديد من قراراتهم عن نشر أنظمة سلاحية جديدة يبرر باعتباره « ضماناً أو تأميناً » ضد النشر المحتمل لاسلحة مماثلة ، أو لاية أنظمة سلاحية أخرى من قبل الاتحاد السوفييتي ، ناهيك عن أن هذه القرارات

---

(٣٢) انظر : آ. يارمولنسكي A. Yarmolensky في « المؤسسة العسكرية » نيويورك ١٩٧١ ، الصفحة ١٠٦ .

(٣٣) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٧٨ ، الصفحة ٢٨ .

كانت قد أتخذت في شروط لم تكن قد اتخذت فيها قرارات مماثلة في الاتحاد السوفييتي • وبالاضافة الى ذلك ، فقد جرى التأكيد أيضاً بأنه يمكن أن تتخذ مثل هذه القرارات في المستقبل • ومن هنا نشأت الروايات المزعومة عن **« التخلف في القاذفات » و « التخلف في الصواريخ » الخ ..** ، وبالتالي ، فقد استخدمت هذه الروايات « لتبرير » البرامج العسكرية الدورية ، ولتعيين المخصصات اللازمة لها •

يشير المدرب في أكاديمية القوى الجوية العسكرية الاميركية **جورج جيبسون** ، بشكل مباشر ، الى **« ان الاداة الاكثر أهمية لتأثير الادارة الاميركية على الكونغرس هي السياسة ذاتها • وهكذا ، فما ان عملت الادارة على « ترجمة الاحداث »** (المتصلة بنا ــ أي الاتحاد السوفييتي ــ المؤلف) وحددت طلباتها المتصلة بالسياسة الاميركية ، وبالميزانية ••• **حتى نجح الرئيس الاميركي كينيدي في تأمين الدعم الكبير لصالح زيادة النفقات العسكرية بفضل الحملة الدعائية عن (التخلف في الصواريخ) »** [٣٤] • وفي السنوات الاخيرة ، استخدمت « وسائل » مماثلة أخرى لتغطية وتبرير الزيادات في الميزانية العسكرية ، نذكر منها مثلا تلك الروايات عن **« التخلف في الميزانية نفسها »** ، و **« التخلف في البرامج الاستراتيجية »** وغير ذلك ••• وكان العاملون في مركز المعلومات الخاص بالمسائل العسكرية قد كتبوا في شهر أيار من عام ١٩٧٦ ما يلي : **« يتعرض الكونغرس والشعب الاميركي الى أشد حملة تخويف منذ زمن اثارة الرعب بشأن « التخلف في مجال الصواريخ » في أعوام الستينات .. وكان آخر وأوسع ذريعة استخدمتها وزارة الدفاع الاميركية لصالح الزيادة الكبيرة في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية هي التأكيد بأن نفقات الاتحاد السوفييتي على الدفاع تزيد ــ كما زعمت الوزارة المذكورة ــ عن نفقات الولايات المتحدة الاميركية في هذا المجال** • وبالطبع فان لهذه الزيادة ، حسب

---

(٣٤) انظر : سياسة الدفاع الاميركية ، الطبعة الثالثة ، الصفحة ٣٠٨ .

كل الاحتمالات ، هدف يتمثل بتأمين علاقة أفضل بين المجتمع نفسه ، والنفقات العسكرية العالية في الولايات المتحدة الاميركية » •

وحسب العادة ، فقد تبين سريعاً للناس ان هذه الادعاءات لم تكن صحيحة • ومهما يكن من أمر ، فان السيف كان قد سبق العذل حتى ذلك الوقت : فتمت زيادة الميزانية العسكرية ، وتحركت برامج التسليح الجديدة بخطوات كاملة • وفي هذا السياق يقول يارمولنسكي : « ان اعادة تقدير قوات العدو ، الحقيقية أو المحتملة ، يمكن أن تكون أكثر خطورة حتى من عدم تقديرها ، لأن هذا الاسلوب يمكن أن يأخذ بالاعتبار ، وبدرجة كافية ، التأثير التصعيدي ، وبالتالي ، يمكن أن يزداد عملياً عامل المخاطرة ••• ولكن الخطورة الكبيرة في هذا التخطيط ، تكمن في ذلك التأثير الذي تمارسه على سباق التسلح » (٣٦) • وعموماً فان يارمولنسكي يصل الى استنتاج مفاده أن أخذ هذه الخطورة بعين الاعتبار ، كان سيحقق فائدة ما لو جرى ادخاله في كل وثيقة تحتوي على تقدير الموقف العسكري ، ناهيك عن الجزء التقليدي من « التهديد » الذي يُمارس من جانب العدو ، وكذلك عن الجزء من « التهديد » الذي تمثله أو تمارسه الولايات المتحدة الاميركية ذاتها على الدول الاخرى •

ومع الاشارة الى خطورة نتائج **« تقدير التهديدات »** من جانب واحد ، في ضوء حساب امكانيات العدو المحتمل فقط ، فان بعض الاختصاصيين العسكريين الاميركيين يرون من الضروري أن تراعى في التخطيط العسكري **« النيات » الحقيقية** • وهم يقولون في هذا المجال ، أنه يجب أن نحكم على نيات الناس ، ليس من خلال أقوالهم ، بل من خلال ما يفعلون • وبالطبع فلا يمكن أن يختلف أحد مع هؤلاء ، وخاصة اذا كان الامر يتصل بالعلاقة بين كلام وفعل المسؤولين السياسيين العسكريين الاميركيين •

---

(٣٦) انظر مجلة The Defense Monitr ، الصادرة في شهر أيار من عام ١٩٧٦ ، المجلد الخامس ، العدد الثالث ، الصفحتين ١ و ٤ .

أن **« تقديرات التهديدات »** الرسمية والمنشورة في الولايات المتحدة الاميركية تحمل دائماً الطابع الاستفزازي والمتحامل • وها نحن نذكر ، على سبيل المثال ، كيف تقدر أسس **« تهديدات الامـن »** في الولايات المتحدة الاميركية في تقرير وزير الدفاع الـذي قدم الى الكـونغرس في عـام ١٩٧٧ **« فالتهديد » الاول والاساسي** ، حسبما جاء في هذا التقرير ، هو الاحتمال المزعوم لضربة نووية مفاجئة ينفذها الاتحاد السوفييتي ضد الولايات المتحدة الاميركية • فماذا يمكن القول في هذا الصدد ؟ من الواضح تماماً ، وحتى في الغـرب ، أن الاتحـاد السوفييتي ، لم يكن أول من استخدم السلاح النووي ، ولم يكن ذلك الطرف الذي أثار سباق التسلح النووي خلال العقود الثلاثة الماضية ، ولم يضع نصب أعينه أن يحقق التفوق النووي ، وليس هو الذي يهدد باستخدام السلاح النووي أولا في الوقت الراهن • والكل يعترف ، عملياً بهذه الحقائق ، بشـكل ما أو بآخر ، حتى القادة السياسيين العسكريين أنفسهم في الولايات المتحدة الاميركية • وكان وزير الدفاع الاميركي «السابق» هارولد براون قد أعلن على سبيل المثال : **« ان الهجوم النووي الاستراتيجي ، هو الموقف الاقل احتمالا ، الذي يمكن أن نواجهه »**[٣٧] • وعموماً ، فان القادة الاميركيين يفضلون الصمت عما كانت قد اقترحته دول حلف وارسو في عام ١٩٧٦ ، عن عقد اجتماع تلتزم فيه الـدول الاوروبية كلها بعدم استخدام السلاح النووي ضد بعضها البعض • ولم يجد هذا الاقتراح حتى الآن أذناً صاغية لدى الولايات المتحدة الاميركية ، أو لـدى أوروبا الغربية ، حيث عملت هـذه الدول على تقديم مقترحات مضادة غـير واقعيـة •

ومهما يكن من أمر ، فان السبب الحقيقي للرفض كان واضحاً بما فيـه الكفاية : ألا وهو السعي الى المحافظة على امكانية اللجوء الى التهديد النـووي ضد الاتحاد السوفييتي ، والدول الاشتراكية الاخرى كلما دعت الحاجة الى ذلك •

---

(٣٧) انظر : التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، من العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٤ •

وفي هذا السياق يقول ج. ستون ، رئيس اتحاد العلماء الاميركيين : **« ان خطأ واحداً يمر من استراتيجية « التأثير الشامل » في أعوام الخمسينات ، عبر استراتيجيتي « المضادة للقوة » و « الرد المرن » في أعوام الستينات ، والى استراتيجية « الحالات النووية » (كالحرب النووية الاستراتيجية « المحدودة » — المؤلف) في أعوام السبعينات ، وهو — أي هذا الخطر — يتمثل بتهديد الاتحاد السوفييتي بأن السلاح النووي يمكن وسوف يستخدم من قبلنا أولا »** (٣٨) . ولا يزال هذا التهديد موقفاً رسمياً حتى الان .

يكمن في أسس سياسة الولايات المتحدة الاميركية في مجال تصعيد امتلاك الاسلحة النووية الاستراتيجية والاسلحة الاخرى ، السعي الى تحقيق التفوق الضروري للاستخدام الفعلي لهذه التهديدات . وقد أعلن عضو مجلس النواب ر. اوتينجر « اننا نتحدث دائما بصوت عال عن صنع ونشر الانظمة السلاحية الجديدة ، التي تؤدي الى خلق عدم الاستقرار ، وليس ما نعلنه عن الاسلحة النووية التكتيكية ، والصواريخ ورؤوسها القادرة على المناورة ، والصواريخ المجنحة ، سوى أمثلة عن ذلك . وقد نشرنا في أراضي الدول الاخرى عددا يزيد عما نشره الطرف الآخر ... ولم تعد سياستنا تهدف الى ردع استخدام السلاح النووي . ولكننا عمدنا ، عوضاً عن ذلك ، الى الاخذ بسياسة خوض الحرب النووية . وان زيادة دقة الاسلحة الاستراتيجية تخلق المقدرة على تنفيذ الضربة الاستراتيجية الاولى ... وفي الوقت ذاته ، الذي عمل فيه ممثلو الادارة الاميركية ، وبشكل دائم ، على الاقلال من احتمال الضربة المؤدية الى نزع سلاح الطرف الآخر ، فانهم لم يعملوا قط على الاقلال من الرغبة في امتلاك مثل هذه المقدرة » (٣٩) .

ان الحقائق المعروفة على نطاق واسع من هذا النوع ، تثبتها بشكل مقنع

---

(٣٨) انظر : الاستخدام الاول للاسلحة النووية : المحافظة على سيطرة مسؤولة ، واشنطن ، الصفحة ٣٢ .

(٣٩) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحتين ٢٩ و ١ .

الوثائق التي كانت حتى وقت غير بعيد مخفية عن الناس في خزائن البنتاغون . وهكذا ، ففي عام ١٩٧٧ ، أميط اللثام عن خطة الحرب النووية الاميركية ضد الاتحاد السوفييتي التي حملت الاسم الرمزي « دروبشوت » ، حيث فهم منها **ان الاستراتيجيين الاميركيين كانوا قد جهزوا في عام ١٩٥٧ القيـام بضربة نووية ضد المدن السوفييتية تستخدم فيها في الايام الثلاثين الاولى (١٣٣) قنبلة نووية ، ثم تستخدم في مرحلة لاحقة مائتا قنبلة أخرى** (٤٠) . ومنذ ذلك الوقت ازداد مخزون الترسانة النووية الاميركية عدة مرات ، حتى وصل ، حسب المعطيات الرسمية ، في نهاية أعوام السبعينات الى ما يزيد عن ثلاثـين ألف قنبلة متنوعة (٤١) . ولا يزال هذا المخزون يتزايد يوماً بعد يوم بغية تأمين القدرة التي تجعل الولايات الاميركية مالكة « للمبادهة » في اشعال الحرب النووية . وان هذا الاتجـاه يكتسب طابعاً شديد الخطورة لانـه وبغض النظر عن الاعتراف الرسمي بالمساواة النووية ، فان القادة الاميركيين يستمرون في تعليل أنفسهم بأوهام **« التفوق »** النسبي الذي لا تزال الولايات المتحدة الاميركية تزعمه لنفسها في هذا المجال . وكـان الرئيس كارتر قد أكـد في خطابه الذي ألقاه في « ويك ــ فوريست » في شهر آذار مـن عام ١٩٧٨ :

« ان الولايات المتحدة الاميركية لا تزال تحتفظ لنفسها بالتفوق الهام في مجـال المقدرة النووية الاستراتيجيـة » (٤٢) .

وكذلك فان رئيس هيئة رؤساء الاركان كـان قـد أوضح أن « تفـوق » الولايـات المتحـدة الامـيركيـة يتلخـص في **« القـدرة الواضحـة فـي الاستخدام الاختياري للسلاح النووي ... »** **وفي هذا السياق فقد أعلن هـذا الاخير**

---

(٤٠) ان الاسم الرمزي Dropshot هو للخطة الحربية الاميركية ضـد الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٥٧ ، وقد صدرت في كتيـب في نيويورك في عام ١٩٥٨ ، (انظر الصفحة ٦٧) .

(٤١) انظر صحيفة San Francisco Chronicle بتاريخ ٢٥ ايلوم ١٩٧٨ .

(٤٢) انظر : خطاب كارتر في جامعة « ويك فوريست » النص الرسمي ، بتاريخ ١١ نيسان ١٩٧٨ ، الصفحة ٣ .

« ان الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تعمل منذ الآن فصاعدا على المحافظة على هذا التفوق النوعي » (٤٣) •

وعموماً ، فان الطابع الخطر لمثل هذا النوع من الوهم يتلخص في أن الذين يحملونه يريدون منذ الآن أن يحاولوا استخدام السلاح النووي لتحقيق أهداف سياسية معينة • وهكذا ، فان وزير الدفاع السابق **هارولد براون يقول : « ان القوى الاستراتيجية يمكن أن تلعب دورا هاما في الدبلوماسية ، سواء بشكل تهديد ما ، أو بشكل أداة ترويع ، وبحيث تضطر دولة ما ، على سبيل المثال ، على تغيير تبعيتها لمعسكر ما بغرض تأمين حماية أفضل لها »** (٤٤) • ثم ألا يتلخص القصد الاميركي في هذا المجال في الاستمرار ، من ناحية أولى ، بالقيام بأعمال التهويل النووي من قبل دوائر أميركية معينة تجاه الاتحاد السوفييتي ، وفي ممارسة اللعبة النووية مع بكين ، من ناحية ثانية ؟ وان واشنطن ، إذ تشجع الاتجاهات العدوانية الصينية إزاء الاتحاد السوفييتي ، فانها تنوه بذلك عن دعم المغامرات الصينية بمقدرتها النووية • وليس هناك انسان آخر ، كوزير الدفاع الاميركي « السابق » هارولد براون ، يستطيع أن يتنبأ باحتمال حدوث الصدام المسلح واسع النطاق بين الصين والاتحاد السوفييتي ، مؤكدا من خلال ذلك ، « انه في حالة نشوء نزاع في آسيا ، فمن الممكن أن يستخدم السلاح النووي من قبل طرفي النزاع ، أو أطرافه الثلاثة » (٤٥) •

فهل يجب أن نتكلم عن خطورة هذا « التوازن في كفتي الحرب » ، وعن تلك الجهة التي ينطلق منها فعلا التهديد بالكارثة النووية ؟ •

ان « التهديد » الثاني للولايات المتحدة الاميركية ، حسب التقدير الرسمي ، هو **النزاع المسلح العادي** • فمن هو الطرف الذي « يهدد » الولايات

---

(٤٣) انظر الوضع العسكري للعام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ١٥ •

(٤٤) انظر : التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، عن العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحة ٥٦ •

(٤٥) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٧٠ •

المتحدة الاميركية ، بالحرب العادية ، وأين ؟ لا يوجد في الواقع أحد مطلقاً ، ولا في أي مكان ٠ أما حقيقة عدم وجود أي تهديد لاراضي الدولة الاميركية ، فان أول من يعترف بها هم قادة الولايات المتحدة الاميركية أنفسهم ٠ ولعل السيد ج٠ كولينز هو الذي كشف بما فيه الكفاية ، جوهر هذا التهديد ، عندما كان يعمل ضابطاً في هيئة التخطيط الاستراتيجي العسكري ، وبالتالي كان على اطلاع ليس بالمسائل النظرية فحسب ، بل وبالتطبيق أيضاً (وفي الحقيقة يمكن أن نوافقه على تفسيراته ، ولكن ليس عليها كلها) ، ومن تحليل هذا الاخير ، يمكن أن نستنتج ، بالرغم من انه لا يقول ذلك صراحة ، أن الوضع الحقيقي للامور لا يتوافق أبدا مع التصور الموجود عنها في التقديرات الرسمية : فلا يوجد أي تهديد بالهجوم ، الذي تستخدم فيه الاسلحة العادية ، على الولايات المتحدة الاميركية ، حتى من جانب الاتحاد السوفييتي نفسه ، وان مهام القوات المسلحة الاميركية لا تتصل بالدفاع عن بلادها ، بل هي معدة للتهديد بالتدخل العسكري في الدول الاخرى ٠ وقد كتب **كولينز** قائلا :

« ان قواتنا المسلحة ليست مرتبطة بتأمين سلامة وأمن أرض بلادنا ، طالما انه لا توجد أي دولة معادية لنا ٠٠٠ تملك القوات المعدة لاحتلال الولايات المتحدة الاميركية ، والتثبت بأرضها أو التمسك طويل الامد برؤوس جسور على السواحل الاميركية ٠٠٠ وبالمقابل ، فان الاتحاد السوفييتي يعاني من ضغط مستمر من قبل أعداء أقوياء على امتداد القسم الاكبر من حدوده ٠٠٠ ولذا فان اهتماماته بالبقاء والامن تحمل طابعا مباشرا وتملك أبعادا كبيرة ٠ وان ذلك يؤثر بشكل واضح على قواته المسلحة » (٤٦) .

يرى العاملون في مركز المعلومات الخاص بالمسائل العسكرية ، أن ستة آلاف جندي فقط من مجموع مليون جندي في القوات البرية التابعة للجيش

---

(٤٦) انظر : ج٠م٠ كولينز J.M. Collins في « الاتجاهات الاميركية والسوفييتية منذ أزمة الصواريخ الكوبية » ، واشنطن ١٩٧٨ ، الصفحة ٨ .

الاميركي ، وفي فيلــق مشاة البحـرية ، ينفـذون مهام حمايـة أراضـي الولايـات المتحدة الاميركية • وفي الوقت ذاته ، فهناك **(٣٠) بالمائة من القوات الاميركية متوضعون باستمرار علـى مسافات تبلـغ آلاف الكيلومترات عن الولايات المتحدة الاميركية ،** في « الحدود الامامية » لالمانيا الغربية ، واليابان ، وكوريا الجنوبية ، وأماكن أخرى من العالم ، وبالطبع فهي ليست موجودة في هـذه الاماكن من أجل تحقيق أهداف دفاعية • ومع ذلك ، فان التشكيلات الاساسية لا تزال موجودة في الولايات المتحدة الاميركية ، وتحضر للتحرك لدى أول اشارة الى مسارح الاعمال القتالية فيما وراء البحار • ونذكر مثلاً ، أنه بموجب الخطة التي ذكرت سابقاً والمعروفة بـ دروبشوت Dropshot ، كان يُلحظ أن يتم استخدام الاسلحة التقليدية الى جانب القاذفات النووية (وهكذا روعي في هذه الخطة استخدام حجم من القنابل العادية يصل الى (٢٥٠) ألف طن ، بالاضافة الى القصف النووي) ، كما لُحظ أيضا احتلال الاتحاد السوفييتي والدول الحليفة له بواسطة القوات الاميركية وقوات حلف الناتو • فتلك هي الاغراض الحقيقية للقوات المسلحة « العادية » في الولايات المتحدة الاميركية ، وهذا هو الطابع الحقيقي للتهديدات الصادرة عنها •

يؤكد الاستراتيجيون الاميركيون أن ما « يقلقهم » هو « التهديد » بالحرب العادية في أوروبا الغربية ، والتي سوف تنطلق ، حسبما يزعمون ، من الاتحاد السوفييتي ودول حلف وارسو • ومهما يكن من أمر ، وكما ذكرنا أعـلاه ، فان وزير الدفاع الاميركي نفسه كان قد اعترف فعلا بعدم واقعية هذه المقدمة • وهذا ما اعترف به مضطرا القائد الاعلى للقوات المسلحة للناتو، الجنرال الكسندر هيغ، الذي كُلف بنفخ الحياة في الحملة التي أثيرت ضد « التهديد السوفييتي » ، حيث قال :
« بانه لا يرى احتمال نشوء تهديد عسكري مباشر ضد الغرب في أوروبـا الوسطى في المستقبل القريب » (٤٧) .

---

(٤٧) انظر مجلة : Defense Monitor الصادرة في شهر تشرين الثانـي ١٩٧٨ ، المجلد ٨ ، العدد ٩ ، الصفحة ٨ .

وقد كتب م• ليخت ، وهو أحد العاملين في المركز الخاص بالمسائل العسكرية ، مظهرا حماقة الخطط العسكرية للولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو ، والتي وُضعت حسب الافتراض القائل « اذا قام الاتحاد السوفييتي بالهجوم ••• » ما يلي : « لماذا يقوم الاتحاد السوفييتي بالهجوم على أوروبا الغربية ؟ فخلال ثلاثين عاماً ، لا يزال ـ أي الاتحاد السوفييتي ـ يسعى الى المحافظة على الامر الواقع في أوروبا ، والى تقوية وضعه أمام أولئك الذين كان قد اصطدم بهم هنا •• ومن الصعب أن نعتقد بأن الاتحاد السوفييتي سوف يجازف بكيان بلاده وحياة مواطنيه ، وحلفائه لكي يحقق مكاسب سريعة الزوال من الناحيتين الاقتصادية والاقليمية » [٤٨] •

ان الطابع المختلق « لتهديدات الاتحاد السوفييتي لدول أوروبا الغربية » كان قد دُحض بشكل مقنع بوساطة العديد من المبادرات السوفييتية ، الهادفة الى تخفيف التوتر العسكري ، وتقليص القوات العسكرية والتسلح في القارة الاوروبية •

وفي الوقت ذاته ، فان واشنطن تحاول أن تخفي ، من خلال مناقشاتها التي تجري خلف ستارة اعماء تدعوها « التهديد السوفييتي » ، قلقها من الخطوات التقدمية في السياسة الداخلية ، التي تتم في الدول الاوروبية الغربية ، حيث يزداد تأثير القوى الديموقراطية ، بما فيها الاحزاب الشيوعية أيضاً [٤٩] • وفي الواقع ، فان تطور هذه العمليات هو الذي أرادت الولايات المتحدة الاميركية أن تضع العوائق في طريقه ، ولا سيما بوساطة القوة العسكرية • وان إثارة القلق ،

---

(٤٨) نفس المرجع السابق ، الصفحة ٧ .

(٤٩) لقد جاء في تقرير وزير الدفاع : « ان الهجوم المباشر على دول حلف الناتو ليس السبب او الاساس الوحيد للقلق في أوروبا . . . ففي دول حوض البحر الابيض المتوسط ، نجد ان الاحزاب الشيوعية الكبيرة تستخدم الاسلوب الديموقراطي للوصول الى السلطة ، او للوصول الى جزء كبيرة من هذه السلطة » ، التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، عن العام المالي ١٩٧٨ ، الصفحة ١٣ .

والتناقضات بين الدول الاعضاء في حلف الناتو ، يمكن أن تدفع بها الى حافة النزاع المسلح ، على غرار ما حدث مثلا بين تركيا واليونان في فترة الازمة القبرصية في عام ١٩٧٤ ٠

وهناك الطابع المختلف للنقاشات حول « التهديد » للولايات المتحدة الاميركية في الشروق الاوسط ٠ ونجد حتى في التصريحات الرسمية الاميركية ، أن الولايات المتحدة الاميركية تشعر بالقلق في هذه المنطقة لسببين هما أولا ـ **امكانية التوصل الى حل سياسي لمشكلات هذه المنطقة ضمن شروط غير ملائمة للاميركيين** ، وثانيا ـ **الاحتمالات المستقبلية عن ان الدول العربية سوف تصبح مالكة حقيقية لنفطها ، ولمصيرها** . وعموما فان التصرفات الحقيقية للولايات المتحدة الاميركية تدل على أن هذه الدولة هي التي **تخلق التهديد لسلم وأمن شعوب** الشرق الاوسط ٠ ويؤكد ذلك دعمهم المستمر للنهج العدواني الاسرائيلي ، والاستخدام طويل الامد لنظام الشاه في ايران باعتباره رأس جسر استراتيجياً ـ عسكرياً لها ؛ ومنذ اللحظة الذي أنهى فيها الشعب الايراني هذا النظام ، اشتدت نشاطات الحلف السياسي ـ العسكري بين الولايات المتحدة الاميركية ومصر واسرائيل ، الموجه ضد دول وشعوب هذه المنطقة ٠

وبنفس هذه الروح يثمر الحديث عن الوجود المزعوم « للتهديدات » الموجهة ضد الولايات المتحدة الاميركية في شمال ـ شرق و جنوب ـ شرق آسيا ، وفي أفريقيا ، وأميركا اللاتينية ، وكذلك في سائر مناطق العالم ٠ ولكن ذلك لا يعكس سوى سعي الامبريالية الاميركية الى التمسك بمواقعها الاقتصادية والسياسية في مختلف المناطق ؛ والخوف على رؤوس أموالها ، وحقها في استثمار جهود الآخرين ، وفي ممارسة الوصاية على ثروات هؤلاء ، وعلى الانظمة غير المستقرة التي يقودها عملاؤهم ؛ وكذلك الخوف من امكانية حدوث تحولات اجتماعية تقدمية ٠ وليس من قبيل الصدفة ، أن المناطق التي تشكل أكبر تهديد للولايات المتحدة الاميركية ، حسب التقديرات الرسمية ، هي تلك المناطق التي تسود فيها اتجاهات قوية تهدف الى تحقيق الاستقلال القومي والسياسي ـ أي الشرق الاوسط ، وأفريقيا

الشمالية ، وباناما ، وافريقيا الجنوبية وغيرها ••• وبالنسبة لكل هذه التهديدات التي تعكس سعي الشعوب الى اكتساب حقوقها الاقتصادية والسياسية المشروعة ، والى تحقيق التحولات الاجتماعية التقدمية ، فان الامبريالية الاميركية ترد بتصعيد حجم قواتها المسلحة واستخدامها ، وبالدعم العسكري والاقتصادي العسكري للدول التي تدور في فلكها •

وإذ يصعب على الدوائر السياسية العسكرية في الولايات المتحدة التأقلم مع الامر الواقع ، فانها تحاول من جديد أن تنطلق من المواقع التي تعكس ادعاءات الامبريالية الاميركية بالهيمنة العالمية • وهكذا ، فان هذه الدوائر تعلن أن مناطق « التهديد » تشمل أيضا المحيطات العالمية والفضاء الكوني ، وذلك على أساس أن الاتحاد السوفييتي لا يستطيع محاولة تحديد حرية الوصول الاميركي الى هذه المجالات • وفي هذا السياق فانه يتم التأكيد رسمياً ، ان حرية « الوصول » الى البحار هي ضرورية للولايات المتحدة الاميركية ليس فقط من أجل ممارسة التجارة ، ولكن باعتبارها **« مجالا لنشر قواتها ونفوذها »** أيضاً • ومن الواضح أن أحدا لا يفكر بوضع العراقيل أمام التجارة الدولية السلمية للولايات المتحدة الاميركية • أما بالنسبة لمحاولة الاستخدام غير المحدود للمحيطات العالمية من أجل « نشر القوات » ، فلا شك أن الامبريالية الاميركية تواجه في هذا المجال ، وسوف تواجه دائماً ، بردود فعل الدول المحبة للسلام •

ج ــ تقدير « القدرة القومية » والقوة العسكرية :

ان ترسانة الاستراتيجية القومية تشكل « القدرة القومية » (٥٠) ، حسب وجهة نظر رجال السياسة والمنظرين العسكريين الاميركيين ، وكذلك فان

---

(٥٠) ان « القدرة القومية » تعرّف ، حسبما يرى ج. كولينز ، الذي جاء ذكره سابقا ، بأنها **« المجموع الاجمالي لامكانيات أو مقدرة الدولة ، التي تتجمع بدورها مما لدى هذه الدولة من موارد سياسية ، واقتصادية ، وعسكرية ، وجغرافية ، واجتماعية ، وعلمية ، وتقنية . وان العوامل الموحدة في هذا المجال هي القيادة ، والارادة القومية »** ، (انظر ج.م. كولينز J.M. Collins في كتابه « الاستراتيجية الكبرى » ، الصفحة ٢٧٣) .

أداة الاستراتيجية العسكرية تعتبر العنصر المادي للقدرة القومية ـ أي للقوة العسكرية • ويعتبر من الضروري أن نأخذ بعين الاعتبار ، أثناء صياغة الاستراتيجية القومية ، **العناصر الاساسية التالية للقدرة القومية : القدرة السياسية التي يفهم منها تأثير السياسة الرسمية على وعي وتصرفات الافراد ، سواء في البلد المعنية ، او في البلدان الاخرى ؛ والوضع الجغرافي للبلد ـ أي النواحي المادية ، والاقتصادية والسياسية ؛ والقدرة الاقتصادية التي تشمل الموارد الطبيعية ، والصناعة ، والزراعة ، والنقل ، والاتصالات ، والتجارة ، والمال الخ •••• ؛ والموارد البشرية ، بما فيها تعداد السكان ، والتوضع الاقليمي ، والروح المعنوية ، والثقافة ودرجة المعرفة المهنية للسكان ؛ والقاعدة العلمية ـ التقنية ؛ والقوات المسلحة ، بما فيها القوات النظامية ، والاحتياطية ؛ وطبيعة القيادة السياسية والعسكرية •** وتراعى أيضاً ، لدى اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية كل هذه العناصر الخاصة بالقدرة القومية • ومهما يكن من أمر ، فانه يقع في مركز الاهتمام في هذه الحالة ، تقدير **طبيعة القوة العسكرية التي تملكها الدولة** أو تسعى لامتلاكها ، وكذلك تستخدم كافة العناصر الاخرى للقدرة (الاقتصادية ، والسياسية ، والعلمية ـ التقنية ، الخ •••) ، بغية تأمين تشكيل واستخدام القوة العسكرية •

فما هو نوع القوات المسلحة التي يجب أن تمتلكها الولايات المتحدة الاميركية ، حسب وجهة نظر الدوائر الحاكمة فيها ؟ يتم الاعلان رسمياً ان هذه الدولة يجب أن تملك ثلاثة أنواع من القوى هي :

القوى النووية الاستراتيجية ، والقوى النووية المعدة لمسرح الحرب (أو القوى النووية التكتيكية) ، والقوى العادية (التقليدية)

وحسب هذا التقسيم ، فان حجم ، وقوام ، ومستوى الجاهزية القتالية لهذه القوى يجب أن تؤمن ، في أي وقت ، تنفيذ المهام الاستراتيجية العسكرية الاساسية • وطالما أنه لا يستبعد احتمال حدوث الحروب طويلة الامد ، فيعتبر من الضروري أن تتم المحافظة على المقدرة الحركية الملائمة ، وخاصة بشكل مكونات منفصلة للقوات المسلحة • ولعل المهمة الاكثر أهمية هي التطوير النوعي

المستمر للقوات المسلحة ، وتسريع « تحديثها » على أساس الاستخدام الأقصى لمنجزات العلم والتقنية ، حيث يراعى خلال ذلك أن تكون هذه العملية ذاتها موجهة بوساطة الاستراتيجية السياسية العسكرية .

جرى في الاعوام الخمسة عشر أو العشرين الماضية **تغيير جوهري في وجهات النظر الاميركية** فيما يتصل بدور المكونات المختلفة للقوة العسكرية . ولعل الاهم في هذا المجال هو إعادة تقدير الدور النسبي للقوى الاستراتيجية والقوى ذات الاستخدامات العامة (أو متعددة الاستخدامات) ، بما فيها القوى النووية التكتيكية والقوى العادية . وكان جوهر هذا التغيير يكمن في الاخذ بالحسبان لتنامي القدرة النووية للاتحاد السوفييتي ، ووعي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية لاحتمالات تعرضها لضربة جوابية في حال اشعالها لحرب نووية شاملة .

وعموماً ، فحتى بداية أعوام الستينات كانت **القوى الاستراتيجية تعتبر رسميا « سيف » الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، بينما اعتبرت القوى ذات الاستخدامات العامة « درع » هذه الاستراتيجية ، وتلعب دورا مساعدا فقط** . وبنتيجة التراجع عن استراتيجية **« التأثير الشامل »** والانتقال الى استراتيجية **« الرد المرن »** ، فان القوات ذات الاستخدامات أو الاغراض العامة ، أصبحت أو أعلنت في دور **« السيف »** بينما أصبحت القوى الاستراتيجية في دور **« الدرع »** . وقد عنى ذلك ، أن « السيف » في هذه الحالة يجب أن يستخدم ايجابياً في مختلف أنواع الحروب المحدودة تحت تغطية « الدرع » النووي الاستراتيجي .

ومع الاعتراف الرسمي من قبل الولايات المتحدة الاميركية **بالمساواة النووية الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي** ، فقد جرى تقدم لاحق في اتجاه زيادة أهمية الدور الايجابي للقوى ذات الاستخدامات العامة ، وخاصة القوى العادية . وهكذا فقد أعلن رئيس أركان الجيش الاميركي **برنارد روجرز : « بأن النجاح وعدم النجاح في المسرح الدولي يتحدد بالقدرة الحربية العادية في ظل وجود مساواة تقريبية**

في **القــوى الاستراتيجيــة »** [٥١] . أما وزير الدفاع « السابـق » هارولد براون فانه يفسر تنامــي أهميــة القوات المسلحة العاديــة في ضوء الاحتمال الكبير لاشتراك الولايات المتحدة الاميركيــة في الحروب العادية ، حيــث يقول :

« بغض النظر عن ضرورة اعارتنا للاهتمام الى القوى النووية الاستراتيجية منها ، والتكتيكية ، فانــه يوجد في الوقت الراهن اتفاق عــام في وجهات النظر عن ان القوى العادية في الولايات المتحدة الاميركية ، ولدى حلفائها تخدم في أقصــى حد هذا الاهتمام (وحسبما أرى شخصيا ، فانها تخدم اهتماما أكبر) ... كما ان استخدام السلاح النووي سوف يكون قريبا الخطوة الاخيرة ، لا الاولى في استخدام القوة العسكرية .. وبالتالي فان من المحتمل بدرجة أكبر أن تبدأ النزاعات المسلحة باستخدام الاسلحة العادية . ويجب أن نتذكر أن الولايات المتحدة الاميركية كانــت قد اشتركت في حربين من هذا النوع منذ عام ١٩٤٥ » [٥٢] .

تحقيق امكانية المحافظة على السلاح النووي باعتباره أداة فعالة للسياســة ،

ان هذا النوع من التقدير ، لا يشير ، على ما يبدو ، الى أن الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تنوي التراجع عن القوى النووية . ومن هنــا ، فان التعزيزات الاميركية في مجال التطوير والاستخدام المحتمل لاستخدام القوى النووية موجهة بالدرجة الاولى لتحقيق الاهداف التالية : فمن ناحية أولى ، هناك تحقيق امكانية المحافظة على السلاح النووي باعتباره أداة فعالة للسياسة ، وكذلك **تحقيق امكانية استخدامه الفعلي** (يهدف هذا الهدف الى تأمين **« المرونة النووية » ،** كما ان الحديث يدور عملياً عن اضفاء الشرعية على « الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة ») ؛ ومن ناحية ثانية ، أن يتم الحصول مستقبلا ، ومرة أخرى ، على التفوق النووي على الاتحاد السوفييتي (ينعكس هذا الهدف بشكل واضح في خطة الولايات المتحدة الاميركية الهادفة الى إثارة سباق التسلح وتحقيق التفوق التقني العسكري) ؛ ومن ناحية ثالثة، العمل على تأمين **« الاستقرار الاستراتيجي » ،**

---

(٥١) انظر بيان الجنرال روجرز Bernard Rogers ، الصفحة ٢ .

(٥٢) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، عن العام المالي ١٩٧٩ ، الصفحتين ٧٣ و ٧٤ .

في ظل المحافظة على الرهان المتصل بمقاومة السلاح النووي مع الاتحاد السوفييتي ، وذلك عبر الاتفاق مع هذا الاخير على نوع ما من التحديد والتقليص للاسلحة النووية ، الامر الذي يؤدي ، من وجهة النظر الاميركية ، الى الاقلال من خطر **« الهجوم المفاجيء »** على الولايات المتحدة الاميركية ، مع عدم الاخلال بأسس القدرة النووية . وتنفذ الاهداف المشار اليها أعلاه بوساطة برنامج حالي طويل الامد لتطوير القوى النووية الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية .

وان مثل هذا التوجه ينطبق أيضاً على برنامج تطوير **القوى النووية « التكتيكية »** في الولايات المتحدة الاميركية . وتأتي في مقدمة الخواص «البارزة» لهذا البرنامج ، **نية البنتاغون في القيام في المستقبل القريب جدا بنشر الاسلحة النترونية ، والاسلحة النووية الصاروخية ذات نصف قطر التأثير المتوسط ، وغيرها .**

ومهما يكن من أمر ، فقد جرى تسريع وتائر التخطيط المتصل بالتطوير المستقبلي للقوى العادية في الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاخيرة . ويدل على ذلك ، بشكل خاص ، النمو السريع لنفقات القوى ذات الاستخدامات العامة . وهكذا ، ففي ميزانية العام المالي ١٩٧٩ ، شكلت هذه النفقات حوالي ٥٥ مليار دولار تقريباً ، أو ٤٤ بالمائة من كل نفقات وزارة الدفاع ، وهو ما يعادل تقريباً ستة أضعاف ما أنفق على القوى الاستراتيجية (٥٣) .

ومن الاهمية بمكان أن نشير الى أنه يتم أحياناً ، أثناء تقدير السياسيين والاستراتيجيين الاميركيين لدور مختلف عناصر « القدرة » في الدولة بما فيها القوة العسكرية ، تجاهل الجانب الاجتماعي فيها . وقد أدى ذلك ، أكثر من مرة ، الى ارتكاب أخطاء فادحة في الحسابات ، من قبل الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، فان القيادة السياسية العسكرية الاميركية ، إذ اعتمدت على تقديرات كمية مبسطة للمقدرة العسكرية والاقتصادية لدى الطرفين الاميركي والفيتنامي ، لم تكن تتوقع ، في حال من الاحوال ، بأن

(٥٣) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحتين ٦٦ و ٦٧ .

عدوانها ضد فيتنام يمكن أن يعاني من الفشل الذريع • وبالرغم من أن التقديرات الاستراتيجية الاميركية أصبحت تراعي مؤخرا هذه العوامل بشكل أفضل ، وخاصة فيما يتصل بمدى « موافقة » الشعب على السياسة المنفذة ، و « رغبة » قيادة الدولة في تنفيذ هذه أو تلك الاستراتيجية ، الخ ... فان هذه العوامل لا تزال تدرس خارج السياق الطبقي الاجتماعي •

وبالاضافة الى ذلك ، فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية تعترف عملياً بأن العنصر السياسي المعنوي نفسه هو النقطة الاكثر ضعفاً في نظام **« القدرة القومية »** • وبالتالي ، فان ذلك يفسر الضعف الشديد في العنصر العسكري أيضاً ــ أي في القوات المسلحة • ففي المجتمع الاميركي ، كما يقول **العقيد ف• براون : « ليس فقط ان كل شيء هو موضع تساؤل مثير للشك »** (فهل يخدم الجيش الاميركي هدفاً اجتماعياً يتمثل بالدفاع عن البلاد مثلا ؟) • **بل معرض ايضا للنقد في الجانب الوظيفي له ــ أي ان هذا الجيش ليس اكثر من عنصر غير منتج ، وغير فعال ، ويستهلك الموارد التي كان يمكن ان تستخدم بشكل أفضل لحل مشكلات اجتماعية ملحة »** (٥٤) •

وثمة مزاج مماثل يسيطر على أفراد القوات المسلحة • ويلاحظ يارمولنسكي : « انه يظهر في أوساط عناصر الخدمة العسكرية شك كبير في أنهم يعاملون بوعي كاف ، ولذا تتنامى لديهم مقاومة كبيرة للخط الرسمي ... المتمثل بالرأي القائل بحتمية الحرب ــ وخاصة الحرب ذات الابعاد الكبيرة ــ وبالتالي فلم يعد ممكناً أن نأخذ بعين الاعتبار حتى قناعة المتطوعين منهم » (٥٥) •

ان دوائر واسعة من الاميركيين لم تعد تعتقد **بخرافات « التهديد السوفييتي »** التي تعتمد عليها المفاهيم الاستراتيجية العسكرية وخطط التحضيرات العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وان « الخطورة » على وجود هذه

---

(٥٤) انظر : « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثالثة ، (مصدر سبق ذكره) الصفحة ٦٠٣ •

(٥٥) انظر يارمولنسكي A. Yarmolinsky (مصدر سبق ذكره) **الصفحتين** ٢٢٣ و ٢٢٤ •

الخرافات تكمن في كلمات البروفسور الاميركي ر• روسر الذي يقول : **« لم يعد هناك أي شك في أنه لا يوجد أي تهديد من جانب الاتحاد السوفييتي ،** ثم ان العديد من الاوروبيين الغربيين من ذوي التأثير والاطلاع الكبيرين يعتبرون بأن الاتحاد السوفييتي ليس مهتماً ، ولا مصلحة له ، في اشعال نيران حرب جديدة في أوروبا • أما الهجوم المفاجيء من قبل روسيا على الولايات المتحدة الاميركية ، فهو أمر أقل احتمالا أيضاً • ولذا فانه يجب علينا أن نطلب الى واضعي الخطط العسكرية أن يقدموا لنا إثباتاً أكثر جدية ، عن مقترحاتهم المتصلة بالهجوم المفاجيء لدول حلف وارسو ، من مجرد الكلام عن « الحالة الاسوأ » [٥٦] •

وبنتيجة هذا التآكل لخرافة « التهديد » ، فان روسر يرى ، وبشكل خاص ، ان كل شيء سوف يوضع موضع تساؤل مثير للشك في الولايات المتحدة الاميركية ودول الغرب الاخرى ، فيما يتصل بجدوى الابقاء على قوات مسلحة عادية كبيرة ، حيث يقول : « إذا كان من الصعب في أعوام السبعينات أن نجد حماساً للاحتفاظ بالقوات المسلحة العادية في أوروبا الغربية ، فسوف يكون الامر أكثر صعوبة في أعوام الثمانينات في الولايات المتحدة الاميركية » • وفي هذه الشروط ، فان العامل الوحيد الذي سوف يبرر ، حسبما يقول روسر ، وجود **قوات برية عادية كبيرة في الدول الرأسمالية المتطورة، هو تنامي « الفوضى الداخلية »** وضرورة استخدام الجيوش للمحافظة على « الامن الداخلي » • وكذلك ، فان « تنفيذ مهام تأمين الامن الداخلي ــ كما يقول روسر **يمكن ان يصبح في أعوام الثمانينات ، وظيفة عادية للقوات المسلحة في الدول الرأسمالية »** [٥٧] . وعموماً ألا يمكن أن يكون أحد الاسباب الرئيسة الذي جعل الولايات المتحدة الاميركية تنتقل في أعوام السبعينات الى نظام المتطوعين فقط في بناء قواتها المسلحة ؟ • ولكننا لا نعتقد أننا نحتاج فعلا الى الكلام عن

---

(٥٦) انظر « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثالثة ، (مصدر سبق ذكره) ، الصفحة ٦٦٨ •

(٥٧) نفس المرجع السابق ، الصفحة ٦٦٩ •

امكانية الاعتماد على القاعدة الاجتماعية لهذا الجيش ، وعن سماته السياسية المعنوية .

٣ ـ التناقض في عملية صياغة الاستراتيجية :

كانت الصياغة طويلة الامد للاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، قد اعتبرت في الكتب والنشرات الاميركية عملية منطقية ومثالية ، حيث طورت بالتوافق الصارم مع الافكار أو المنطلقات النظرية الخاصة بها . ولكن بعض الابحاث الاميركية ، بدأت منذ زمن طويل تعبر عن الشك في هذه الصياغة . وفي الوقت الراهن ، نجد أنه حتى الكتّاب البورجوازيين يعترفون على نطاق واسع ، بأن **الاستراتيجيتين الحقيقيتين ـ أي الاستراتيجية السياسية العسكرية، والاستراتيجية العسكرية ، للولايات المتحدة الاميركية ـ ليستا بالدرجة الاولى ، سوى نتاج للصراع ، والتراضي بين مختلف المجموعات ذات المصالح في هذه الدولة .**

أ ـ اعداد الاستراتيجية باعتبارها أحد عناصر العملية السياسية :

ان التناقض في عملية اعداد استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية هو أحد أهم العناصر التي عبر عنها **الجنرال تيلور ،** الذي كان ، باعتباره عضوا في هيئة رؤساء الاركان ثم رئيساً لها ، على اطلاع واسع بها في نهاية أعوام الخمسينات ، وبداية أعوام الستينات . وقد كتب في هذا المجال قائلا : **« بغض النظر عما يبدو من منطقية عملية اعداد الاستراتيجية القومية في مجلس الامن القومي ، والاستراتيجية العسكرية في هيئة رؤساء الاركان ، فان هذا النظام أصيب بالفشل ... حيث ان الناحية العملية في اعداد الاستراتيجية تختلف عن الناحية النظرية »** (٥٨) . وحسب شهادة تيلور ، فان هيئة رؤساء الاركان ، لم تستطع قط ان تتوصل الى اتفاق فيما بينها ، سواء فيما يتعلق بالقوام النموذجي نسبياً للقوات المسلحة وتوافق هذا القوام مع مخصصات الميزانية المعينة لوزارة

---

(٥٨) انظر : م. تيلور في المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحة ١٠٦ .

الدفاع ، أو بالنسبة لاعداد مفهوم استراتيجي موحد • وعموماً ، فان الاختلاف العميق في مواقف أعضاء هيئة رؤساء الاركان يتحدد بالدرجة الاولى بسعيهم الى الحصول على أكبر حصة ممكنة من مخصصات الميزانية لنوع القوات المسلحة الذي يتبع لكل منهم • وفي هذا المجال يقول تيلور :

« ان هناك تنافس بين كافة البرامج العسكرية ، في الحصول على مبالغ معينة من الدولارات ••• وان هذا التنافس يزيد بدوره من حدة الصراع بين أنواع القوات المسلحة بما يتصل بالمخصصات ، كما يعتبر سببا رئيسيا لتنافسهم » •

وبنتيجة ذلك ، فان تيلور يتوصل الى استنتاج مفاده :

« ان اعداد استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية تحول بشكل ما أو بآخر الى نتاج عرضي لعملية الاعداد من قبل الادارة الاميركية للميزانية العسكرية »[٥٩] •

ما لبث تقدير عملية اعداد الاستراتيجيتين السياسية العسكرية ، والعسكرية ، في الولايات المتحدة الاميركية فيما بعد ، أن طوّر من قبل اختصاصيين أميركيين آخرين • وان العديد من هؤلاء يعترف بأن مصالح مجموعات واسعة ، اقتصادية وسياسية ، من الدوائر الحاكمة هي التي تقف وراء صراع أنواع القوات المسلحة المتصل بمسائل الاستراتيجية العسكرية ، وسعي هذه الاخيرة لاستخدام الاستراتيجية في التنافس على مخصصات الميزانية • ويلاحظ هؤلاء أيضاً ان هذا الصراع لا يتوقف عند حدود البنتاغون والسلطة التنفيذية ، بل ويستمر حتى في مجال السلطة التشريعية• وقد كتب الباحث في المسائل الاجتماعية أو• بوتوم قائلا:

« ان كل نوع من القوات المسلحة يعمل بالتعاون مع حلفائه العديدين في مجالي الصناعة والسياسة على انتقاء تلك الاستراتيجية العسكرية التي تؤمن زيادة ما يخصص له من أموال الميزانية • ثم تقف كل مجموعة من هذه المجموعات أمام الكونغرس والشعب لتعلن بأن استراتيجيتها وحدها ، وما يتبعها من أنظمة سلاحية ، هي التي يجب أن تنفذ وتصبح أمرا واقعا ، والا فان نتائج خطيرة جدا ستلحق بالامن القومي الاميركي »[٦٠] •

---

(٥٩) انظر نفس المرجع السابق الصفحتين ١٢٢ و ١٣٤ •

(٦٠) ورد هذا القول في الكتاب السوفييتي « الولايات المتحدة الاميركية : الثورة العلمية التقنية واتجاهات السياسة الخارجية » اصدار عام ١٩٧٤ ، الصفحة ٦٤ •

يقارن ي. بوسفار عملية اعداد الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية بعمل القمع ذي الثقب الكبير جدا . فالعدد الكبير من المشتركين في هذه العملية « يسكبون » نتاجات وسيطة في هذا القمع ، بينما « تخرج » من طرفه الضيق الاستراتيجية الاميركية الحقيقية ، التي تضم في ذاتها جزءاً فقط من « النتاج نصف المصنع » (٦١) . وبما أن كل مشترك يسهم في هذه العملية باعتباره جانب أو طرفاً شديد الاهتمام بها ، محاولا أن يحصل على « حصة » كاملة لدى خروجها من ثقب القمع ، لذا فان المقارنة تعكس ، بأسوأ شكل ، جوهر الصراع أثناء اعداد الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية .

يعترف الاختصاصيون الاميركيون ، أن هذا الطابع الذي تتسم به عملية اعداد الاستراتيجية يفسر تناقضها ، وعدم فعاليتها ، وكون مفاهيمها أو مضامينها الادارية (المتصلة بالادارات) والعسكرية (المتصلة بالقوات المسلحة) أقوى من مضامينها السياسية . وان أحد مظاهر التناقض في عملية اعداد الاستراتيجية السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية هو محاولة الجمع فيها بين الاعلان عن ضرورة التحديد المتفق عليه للتسلح ، وخطة الاستمرار بزيادة القوة العسكرية في آن معاً . وفي وصفه لصياغة الاستراتيجية السياسية العسكرية لادارة كارتر ، كتب آلان بولف : « **ان هذه العملية تتميز بالميل الى تركيب السياسة ، عبر الجمع بين مشروع مفضل لاحدى المجموعات ، ومشروع مفضل لمجموعة أخرى ، كما لو كان هذان المشروعان غير مختلفين فيما بينهما** . وهكذا ، فاننا نذكر ، على سبيل المثال ، أنه كان يوجد في مذكرة العرض الرئاسية رقم ١٠ عنصر سيطرة على الاسلحة ، يرضي « الحمائم » في ادارة كارتر ، وفي الوقت نفسه ، كان هناك إصرار على زيادة النفقات ، الامر الذي يرضي « الصقور » في هذه الادارة . وعموماً ، فان ما ينشأ هنا هو ميل في الوقت ذاته الى السير على طرق مختلفة في آن معاً . وفي هذه الشروط ، فان القوات المعدة للمحافظة على الامر الواقع ،

(٦١) انظر « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثانية ، مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٣٣٩ .

هي التي تملك السيطرة »[٦٢] • ان هذا « الامر الواقع » للاستراتيجية السياسية العسكرية الاميركية ، الذي لا تريد الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ان ترفضه ، هو ما يتمثل بالاعتماد على القوة العسكرية ، وزيادتها واستخدامها الفعال في العلاقات الدولية •

ولا يجب عموما ، الا نلاحظ أن ميتافيزيقية تفكير العلماء البورجوازيين تؤدي الى خلق أقصى التناقضات في تقدير عملية صياغة الاستراتيجية السياسية العسكرية ، والاستراتيجية العسكرية • ويؤكد بعض هؤلاء ، أن الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، وحتى الاستراتيجية السياسية العسكرية الاميركية ، هما من نتاج التجربة ، ولذا فلا يمكن الحكم على محتواهما الا عبر استعادة أحداث الماضي ، وعندما يُصبح طابع أغلب العناصر « الوسطية » للجهود المختلفة التي تشكل آلية العمل السياسي العسكري في الولايات المتحدة الاميركية واضحاً تماماً • ولكن هذا النوع من التأكيد يتجاهل أمراً أساسياً هو أن هذه « العناصر الوسطية » لم يتم الحصول عليها بالصدفة ، كما أن كميتها وتوجهها ليسا عرضيين أيضا ، بل انها ، أي العناصر المذكورة ، جاءت بنتيجة شروط قانونية وموضوعية •

فمع وجود كافة المصالح المختلفة للمجموعات المشتركة في اعداد السياسة العسكرية ، والاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية ، نجد أن المصلحة العامة الوحيدة والاكثر أهمية التي توحد بين هذه المجموعات هي المصلحة الطبقية • وان ذلك يشترط ، وبغض النظر عن « التعددية » واسعة النطاق في آلية العمل السياسية العسكرية الاميركية ، وجود امكانية صياغة وتنفيذ استراتيجيتين ، سياسية عسكرية ، وعسكرية ، موجهتين بما فيه الكفاية ، في الولايات المتحدة الاميركية • لذا ، فلا بد أن تراعي عملية اعداد الاستراتيجيتين السياسية العسكرية، والعسكرية ، في الولايات المتحدة الاميركية ، الوحدة الجدلية للنشاطات الموجهة

(٦٢) انظر مجلة NATION ، الصادرة بتاريخ ١٨ شباط ١٩٧٨ ، الصفحة ١٦٨ •

كلياً للدوائر الحاكمة في هذه الدولة ، في مجال تشكيل واستخدام القوات المسلحة لخدمة المصالح الطبقية ، وان تراعي أيضاً التناقضات التي تنشأ خلال هذه العملية ذاتها . وعموماً ، فان هذا الاسلوب يسمح لنا بأن نفهم الشكل الذي تتم من خلاله ممارسة التغيير في الاوضاع النظرية للاستراتيجية من قبل النظام السياسي في الولايات المتحدة الاميركية ، وكيف يؤثر هذا الاخير على مضمون الاستراتيجية الحقيقية ومفاهيمها .

ب ـ تسييس الاستراتيجية وعسكرة السياسة :

أطلق دعاة النزعة العسكرية منذ زمن بعيد « فكرة » عما يعرف « بتسييس » الاستراتيجية العسكرية الاميركية (٦٣) . فهم يؤكدون ، انه طالما ازداد دور القوة العسكرية في سياسة الولايات المتحدة الاميركية ، وأصبح القادة السياسيون يعملون بنشاط كبير في المسائل العسكرية ، فان ذلك أدى غالباً الى تقوية السيطرة السياسية على الاستراتيجية . ومهما يكن من أمر ، ففي السنوات الاخيرة ، وحتى في أوساط الاختصاصيين البورجوازيين ، نجد أن ثمة رأياً يقول بأن التقريب بين السياسة والاستراتيجية العسكرية ، عمل بالمقابل ، والى حد كبير ، على ايجاد أو خلق اتجاه عسكرة السياسة الاميركية . ويظهر ذلك بالحجم الكامل في اتجاهات تطوير ، وتحديد مهام ، آلية العمل السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية .

تدل الحقائق ، وخلافاً للتشدق عن « تسييس » الاستراتيجية ، على ان الادارات والمصالح العسكرية ، والمسؤولين العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية لا يستمرون فقط في تقرير اعداد الاستراتيجية العسكرية بل ويؤثرون أيضاً ، والى حد كبير جدا ، على صياغة السياسة الخارجية لهذه الدولة .

---

(٦٣) انظر « الامن القومي : الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية في العقد القادم » المحرر د.م. ابشاير ، و ر.ف. آلن ، نيويورك ، ١٩٦٣ ، الصفحات ٣٣٨ ـ ٤١١ .

وقد اضطر للاعتراف بهذه الحقيقة ، حتى ممثلي الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية . وان المؤشرات في هذا المجال تتمثل في استنتاجات **« لجنة مورفي »** (التي اشترك في عملها ، نائب الرئيس الاميركي آنذاك ، ن. روكفلر) . وقد جاء في تقرير هذه اللجنة الذي نشر في عام ١٩٧٥ ما يلي : **« بما ان الاداة الاساسية لاشتراك أميركا في الشؤون العالمية كانت القوة العسكرية ، فان الناس الذين استخدموا هذه الاداة أصبحوا يلعبون دورا اساسيا ، سواء على الحدود ... أو في واشنطن ذاتها »** (٦٤) .

وإذ لاحظت « لجنة مورفي » ان السبب الاساسي لهذا الازدياد في دور العسكريين كان ذا طابع سياسي صارم (بالرغم من أن معالجة هذه المسألة تمت بشكل اختياري) ، فانها ـ أي اللجنة المذكورة ـ أشارت أيضا الى القيمة غير القليلة للسمات التنظيمية لآلية العمل التي تم من خلالها التعاون بين المسؤولين العسكريين والسياسيين . وقد جاء في التقرير المذكور أعلاه : **« لقد تمت عسكرة السياسة الخارجية الاميركية ، بشكل أساسي ، بفضل التصورات والنقاشات الفكرية للرؤساء والمسؤولين السياسيين المدنيين الآخرين ، وفي ضوء الاهمية التي أعطيت للتهديدات العسكرية ...** ومهما يكن من أمر ، فعندما يُعبر عن التصورات الفكرية بشكل واضح ومحدد فان هذا الشكل لا يلبث أن يعمل بدوره على تقوية وتوسيع المفهوم الاولي » (٦٥) .

وهكذا ، فان المجلس الاستشاري السياسي العسكري الاساسي للرئيس الاميركي ، أي مجلس الامن القومي ، بقوامه والغرض منه ، والذي يعكس التسمية المعطاة له ، يميل حتماً الى اعداد القرارات العسكرية الهامة . ولذا نجد في مضمون وثائق هذا المجلس ، التي يجب أن تعكس « الاستراتيجية القومية » ان التصورات العسكرية هي الغالبة دائماً . ولدى حل المسائل السياسية العسكرية الهامة ، فان الرئيس الاميركي يصبح غالباً « أسيراً » للجنرالات .

---

(٦٤) انظر : لجنة التنظيم ... ، الصفحة ٢٤ .

(٦٥) انظر نفس المرجع السابق ... ، الصفحة ٢٢ .

وفي هذا السياق كان قد كتب النائب « السابق » لمعاون وزير الدفاع ، وعضو مجلس الامن القومي م. هالبرين ما يلي :
« ان اعتماد الرئيس الاميركي على البيروقراطية ، وامكانياته المحدودة في المناورة يعتبر حادا في كل المجالات ، ومهما يكن من امر ، فان العسكريين يخلقون له مجموعة أو مركباً من المشكلات فريدا من نوعه .. وعندما يدعو الرئيس الى اجتماع لمجلس الامن القومي ، أو لاي جهاز آخر ذي مستوى عال ، لمناقشة مسائل السياسة الخارجية ، والامن القومي ، فانه يملك امكانية التأثير الى حد كبير على اختيار كل الاشخاص الذين يجب أن يحضروا هذا الاجتماع ، ما عدا ممثلي هيئة رؤساء الاركان ... »[٦٦] .

ان المكانة الرسمية العالية جدا للعسكريين في الولايات المتحدة الاميركية ، توضح الاسباب التي تجعلهم قادرين على ممارسة التأثير والنفوذ الكبيرين جدا . وهكذا ، فان أعضاء هيئة رؤساء الاركان يملكون حق تقديم مقترحات عن مواقفهم إزاء القرارات المتخذة من قبل السلطة التنفيذية ، وبشكل مباشر الى الكونغرس ، الذي يتلقون دعمه غالباً . وفي ضوء ذلك ، فان الرئيس الاميركي يكون مضطرا في أغلب الاحيان الى التفاوض ، وحتى « المساومة » مع العسكريين ، بغية الحصول على دعمهم لخطته .

تشمل العوامل الهامة التي تبرر الوزن السياسي الكبير للعسكريين ، ابعاد (حجم) وقدرة وزارة الدفاع ــ كتعدادها العضوي ، وميزانيتها ، وامكانية تخصيص الاختصاصيين الاكفاء للعمل فيها ، واحتكارها للمعلومات المتصلة بالقوات المسلحة ، الخ ... كما يمكنها من ذلك ، النظام المحدد رسمياً لتحضير واتخاذ القرارات العسكرية السياسية ، والعسكرية الاستراتيجية . وهكذا ، فان خطط استخدام القوات المسلحة تعد حصرا من قبل الاركان العسكرية ، حيث تسود غالباً التصرفات الخاصة . ثم ان اتخاذ القرارات حول صنع ونشر الانظمة السلاحية

(٦٦) انظر « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثالثة ، مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٣٧٠ .

الهامة ، يكون محصورا من الناحية العملية ضمن إطارات وزارة الدفـاع ، حيث يؤمن النظام المعمول به في هذه الوزارة دورا حاسماً في هذا المجال لانـواع القوات المسلحـة ومكوناتها . وكما ذكـرنا أعـلاه ، فان الاهداف الرسمية « للاستراتيجية القومية » تقل من حيـث التعداد عن مصالح الادارات والخدمات الاخرى .

وأخيرا ، فان القيادة السياسية للبلاد ، تعتمد ، الى حد كبير جدا ، عـلى القادة السياسيين فيما يتصل بتنفيذ القرارات المتخذة ، والتـي تتعلق بتطوير ، أو باستخدام القوات المسلحة . واذا ما اعتبر الرئيس ، مثـلا ، انه يُفضـل ان يعمل على تقليص عناصر معينة من القوات أو حتى أن يطـور قوات جديدة ، في ضوء تصوراتـه السياسية ، فقد يصادف صعوبات جدية ، إذا كان ذلك يؤدي الى تغيير الدور التقليدي ، أو الوضـع النسبي ، لانـواع القوات المسلحة . وان قادة أنواع القوات المسلحة ، يقاومون عادة ، وبشكل حاد أيـة محـاولة لتحويل مخصصات الميزانية عن مجال صنـع الانظمة السلاحية الكبيرة وذات « الهيبـة » أو « المكانـة » الخاصـة . ونذكـر مثـالا على ذلـك فـي النزاع الذي نشا بـين الرئيس كارتر وقيادة القوى البحـريـة العسـكرية ، والذي دُعم فيـه الرئيس من قبل أغلبيـة الكونغرس ، فيما يتصل ببنية الادارة الاميركية في رفض بنـاء حاملة طائرات خامسـة تعمل بالطاقـة النووية ، نظرا لتكلفتها الباهظة جدا (أكثر من ملياري دولار) ، وذلك بغض النظر عن أن الاموال التي وفرت من عدم الصنـع ، أعيد تخصيصها لبرامج عسكرية أخرى ، بما فيها البرامج المتصلة بالقوى البحرية العسكرية ذاتها .

ومن الاهمية بمكان أن نشير الى تلك الحقيقة القائلة ، بأنـه حتى ذلك المجال في الولايات المتحدة الاميركية ، الذي يغطي استخدام السلاح النـووي ، يقع الى حد كبير جدا في أيدي القيادة العسكرية . وهكذا فان خطط استخدام السلاح النووي تُعد من قبل مجموعة تخطيط الاهداف الاستراتيجية التي تتألف حصرا من العسكريين فقط . ومن الناحية العملية ، فحتـى هذا التخطيط ينفـذ

باشراف القيادة الجوية الاستراتيجية ، وهي قيادة كانت ولا تزال تعتمد تقليدياً منذ الحرب العالمية الثانية على القصف الكثيف •

وان نتائج هذا الوضع تتمثل « بالثغرة » الحتمية التي تنشأ بين الاستراتيجية « المعلنة » التي تعلنها القيادة السياسية ـ المؤلفة من الرئيس ووزير الدفاع ، وبين النشاطات الحقيقية التي تنفذ من قبل القيادة العسكرية • وهكذا فان أحد أسباب هذه الثغرة ، حسبما يرى الاختصاصيون الاميركيون ، هو أن المفاهيم الاستراتيجية العسكرية المعلنة من قبل القيادة السياسية ، لا تحمل غالباً طابع التوجيه الملزم ، بل تحمل مجرد « رغبات » • ومهما يكن من أمر ، فحتى في هذه الحالة ، واذا ما اتخذت هذه المفاهيم شكل التوجيه ، فان تنفيذها يترافق مع العديد من الاعمال التي تقوم بها مجموعة كاملة من المستويات التنظيمية ذات آلية العمل نصف الآلي ، ولا سيما المستويات العسكرية التي يمكن لوجهات نظرها في هذه أو تلك المسألة الاستراتيجية وفي العديد من الحالات ، ان تختلف عن مواقف الرئيس ووزير الدفاع • ومن الاهمية بمكان أيضاً ، أن يُعير القادة السياسيون ، وبشكل عرضي نسبياً ، الى تفحص وتدقيق مسائل الاستراتيجية العسكرية ، بينما تقوم القيادة العسكرية بهذه المهمة بشكل دائم • وإذ نجد أن الرئيس ووزراء الدفاع يتغيرون غالباً في شروط الصراع السياسي الداخلي ، أي أنهم « يأتون ويذهبون » ، فاننا نجد بالمقابل **ان البيروقراطية العسكرية ، التي هي الجهاز التنفيذي الفعلي ، تحافظ على استمراريتها وتعاقبها لوقت طويل نسبيا •**

وكما سبق لنا ان ذكرنا أعلاه ، فقد جرت في الولايات المتحدة الاميركية محاولات للحد نسبياً من تأثير العسكريين على السياسة • وهكذا ففي فترة حكم الرئيس جون كينيدي ، والسنوات الاولى من رئاسة جونسون (حتى بداية الحرب في فييتنام) ، كان يجب على مستشاري هيئة رؤساء الاركان الذين يعملون مع الرئيس أن يمروا في عدد من الحالات عبر « مصفاة » على مستوى

وزير الدفاع روبرت ماكنمارا • أما أثنـــاء الحرب في فييتنام ، فقد ازداد مـــن جديد تأثير هيئة رؤساء الاركان على السياستين العسكرية والخارجية ، الى حد كبير • وفي فترة وجود إدارة الرئيس نيكسون في السلطة ، فان هيئة رؤساء الاركان أصبحت ، حسب شهادة الكتّاب الاميركيين ، تحتــل مكانــة الهيئــة الاستشارية العسكرية الرئيسية للرئيس ، بينما تراجع وزير الدفاع الـــى المقام الثاني ، وهكذا فقد أصبحت هيئة رؤساء الاركان ، ووزير الدفاع يقومان تقريباً بدور مختلف الاهمية في تقديم المشورة لمجلس الامن القومي •

كان قد استخدم التأثير الكبير جدا للعسكريين في إدارة الرئيس كارتر ، بالرغم من أنـــه جرت في الوقت نفســـه محاولة لرفـــع أهمية دور وزير الدفاع • وقد عمل كل من هيئة رؤساء الاركان ، ووزير الدفاع في أغلب الاحوال ، في جبهة موحدة ، الامر الذي يفسر ذلك التأثير الكبير للتصورات العسكرية عـــلى محتوى العديد من القرارات التـــي اتخذها مجلس الامـــن القومي ، والرئيس •

وقد اضطرّت « لجنة مورفي » ان تعترف عملياً ، في ضوء معرفتها للمفارقات التاريخية التي تكمن في آليـــة العمل السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، والتي تجمعت في فترة « الحرب الباردة » ، ولدى اعطاء الاولوية التقريبية للقرارات المتعلقة « بالقوات » ، بأن الاسباب التي تقف وراء ذلك ، وميل القيادة الحكومية الاميركية الى الاعتماد على القوة العسكرية ، تضرب جذورا لها في طبيعة النظام السياسي الاميركي ذاته • وقد جـــاء في تقرير هذه اللجنـــة : **« ان كافة هذه العوامل البنيوية (المتصلة بسيطرة الاجهزة العسكرية والتصـــورات العسكرية على السياسة ـ المؤلف) ، تعكس وجود قوى أكبر ، وخاصة في بنيـــة الكونغرس ، والتوزيع الاكثر رسوخا وثباتا للسلطة في السياسة الاميركية ، والمجتمع الاميركـــي »** [٦٧] . وعموماً ، فان الحقائق تدل على أن الاجهزة العسكرية لاتزال مستمرة حتى الآن في المحافظة على وضع السيطرة في صياغة المفاهيم الاستراتيجية

---

(٦٧) انظر لجنة التنظيـــم . . . ، الصفحة ٢ .

العسكرية • وبالتالي فان ذلك لا يُمكّن بشكل عام من « تسييس » الاستراتيجية العسكرية ، بالقدر الذي يمكن من عسكرة الاستراتيجية السياسية ، بوساطة تقوية الطابع العدواني لهذه أو تلك •

ج ـ محاولات اقلمة آلية صياغة الاستراتيجية السياسية العسكرية مع حقائق اعوام السبعينات :

تستمر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ، مع عدم رغبتها في رفض الاعتماد على القوة العسكرية ، في البحث عن طرق أقلمة آلية صياغة الاستراتيجية السياسية العسكرية مع الشروط المتغيرة • وقد أعير اهتمام كبير لهذه المسألة ، وخاصة من قبل « لجنة مورفي » • فقد قدمت عدة توصيات تنظيمية ، موجهة الى تقوية العلاقة المتبادلة بين الاستراتيجية العسكرية والسياسية ، حيث شملت هذه التوصيات ما يلي :

ـ تامين دراسة أكثر انتظاما لمسائل الاستراتيجية العسكرية على مستوى مجلس الامن القومي •

ـ تحضير تقرير مشترك من قبل وزير الخارجية ووزير الدفاع عن السياستين الخارجية والعسكرية ، وتقديمه الى الكونغرس سنويا ، عوضا عن التقرير الحالي الذي يقدم من قبل وزير الدفاع الى الكونغرس أيضا •

ـ تقديم تصور عام الى الكونغرس سنويا عن وثيقة ((تقدير الميزان الاستراتيجي))، التي تحضرها وكالة المخابرات المركزية الاميركية •

ـ تشكيل آلية عمل على مستوى مجلس الامن القومي لدراسة مسائل انتقاء الانظمة السلاحية الاساسية • ويجب ألا تقدم هذه الآلية مقترحات ذات اتجاه واحد فقط عن هذا أو ذاك النظام ، بل يجب أن تؤمن دراسة مختلف حالات تقرير المهام الاستراتيجية الكبيرة •

ـ تحضير تقارير السمات الاكثر اهمية عن صنع كل نظام سلاحي كبير ، كالتكلفة ، والميزات القتالية ، والبدائل الممكنة ، والمحاسن والمساوىء ، وتأثيره على موضوع السيطرة على الاسلحة وتقديمها ، أي التقارير الى الرئيس أو الى

الكونغرس • ويجب أن تحضّر هذه التقارير على أساس الابحاث المنفذة من قبل الادارات (الاجهزة) المختصة باشراف وزارة الدفاع •

ومهما يكن من أمر ، فقد أشارت هذه اللجنة الى ان الصعوبات الاساسية ليست متصلة بصياغة السياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية ، وانما بتنفيذها• وبالتالي ، فقد لاحظت وجود « ثغـرة » بشكل دائم بين الخطط الحقيقية لاستخدام القوات المسلحة ، وخاصة بالنسبة للاسلحة النووية ، المعدة من قبـل القيـادة العسكرية ، وبين الاهداف السياسية التي يعلنها القادة الحكوميون •

كانت هذه اللجنة تقدر بحذر ، وحتى بشيء من الشك ، امكانيات تغيير الوضع الراهن للامور بوساطة الاجراءات التنظيمية ، بما فيها توصياتها الخاصة • وقد لاحظت ، أن المسائل الاساسية في مجال تشكيل واستخدام القوات المسلحة تحمل طابعاً سياسياً ، وترتبط بعدم وجود الانسجام والتوافق بين القوى السياسية الاساسية في البلاد فيما يتصل بتلك المسائل الجوهرية كحقيقة « المصالح القومية »، و « الامن القومي » للولايات المتحدة الاميركية في السنوات العشر القادمة ؛ ودور القوة العسكرية في هذه الفترة ؛ وطابع العلاقة المتبادلة بين القوة العسكرية والنفوذ السياسي • وهكذا ، فان هذه المسائل التي كانت تقف بشكل حـاد أمام الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية في السنوات العشر الماضية ، تبقى أيضا في مركز الحياة السياسية الداخلية للبلاد في نهاية أعوام السبعينات وفي أعوام الثمانينات أيضاً •

يؤكد كتّاب أميركيون آخرون ضرورة إعادة النظر في آلية صياغة سياسة « الامن القومي » بحيـث تراعى فيها الشروط المتبدلة في المواقف • وحتى ذلك النصير للقوة العسكرية ، الجنرال م• تيلور ، اضطر للاعتراف بأن الامـن في أعوام السبعينات أصبح مجالا لا تمارس فيـه المسؤولية من قبل العسكريين فقط [٦٨] • وقد أشار في كتابه « الامن غير المستقر » الى ان « التهديدات » الخارجية لمصالح وأمن الولايات المتحدة في السنوات العشر القادمة سوف تحمل

---

(٦٨) انظر : م• تيلور M. Taylor ، في المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحة . .

طابعا اقتصاديا بالدرجة الاولى • وبالتالي ، فان ذلك ، حسب رأي تيلور ، **لن يضطر الولايات المتحدة الاميركية ، الى اللجوء لاستخدام القوة العسكرية فقط ، وانما سيجعلها تعمل على زيادة هذه القوة أيضا •** ويرى تيلـور أيضـا ، ان دور « الجبهة الداخلية » في الولايات المتحدة الاميركية سـوف يزداد أيضـاً ، في شروط اشتداد عدم الاستقرار السياسي ، وحدوث الهزات الاجتماعية ، ثم يقول : **« ان القوات المسلحة يجب أن تصبح احتياطا عسكريا للقوى المدنية التي تعمل في المحافظة على القانون والنظـام »** • ومع الاخذ بعين الاعتبار « للسمات غـير العسكرية للامن القومي » ، فان « تيلور » يدعو الى تنظيـم عملية صياغة سياسة « الامن القومي » بشكل يراعى فيه على نطاق واسع جدا مُركب أو مجموع الاعتبارات الاقتصادية والمتصلة بالسياسة الداخلية • ولهذا الغرض فهو يقترح تبديل مجلس الامن القومي بمجلس السياسة القومية ، علـى أن يدخـل في عضويته ، بالاضافة الى الاعضاء الحاليين ـ المؤلفين من الرئيس الاميركـي ، ونائبـه ، ووزير الخارجية ، ووزيـر الدفاع ـ كل من وزيـر المالية ، ووزير الصحة ، وبالتالي يصبح هذا المجلس قادرا على تحقيق التأمين الاجتماعي ، والعمل أيضاً باعتباره هيئة مستشارين اقتصاديين للرئيس • ثم أن كل هذه التعديلات ، حسب رأي تيلور ، مدعوة لايقاف التطورات المرعبة للاتجاهات الراهنة ، أي بما يتعلق بكون الشعب الاميركي يسعى الى الحصول عـلى « أمن اجتماعي أكبر وأمن سياسي أقل » (٦٩) •

ومهما يكن من أمر ، فان عددا من الاختصاصيين الاميركيين يقفون ضد مثل هذه التوصيات ، معللين ذلك بأنهم يرون فيها محاولة لتعزيز عسكرة آلية العمل السياسي في البلاد • وهكذا ، فان العامل في معهد الابحاث الاستراتيجية التابـع للكلية الحربية في الجيش الاميركي ، ف• سكوت كان قد كتب في هذا السياق قائـلا : « ان المقترحات المتعلقة بكون أحد الاجهزة الحكومية من نوع مجلس

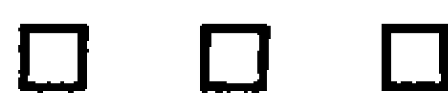
---

(٦٩) انظر مجلة ARMY الصادرة في شهر تموز من عام ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٨ .

الامن القومي « يراقب » السياسة الاقتصادية القومية ... تعكس ذلك النوع من الفهم الضيق للامن القومي ، والذي يمكن أن يلحق ضرراً كبيرا جداً باقتصاد العالم ذي العلاقات المتبادلة بين بعضه البعض » (٧٠) . ويشدد سكوت على نقد نفس الفكرة القائلة بالاقتراب من صياغة السياسة على أساس مبادىء الاستراتيجية والتكتيك العسكريين ، حيث كتب في ذلك يقول :

« ان مفاهيمنا ... المبسطة عن الاستخدام الاستراتيجي للنفوذ المتصل بالقدرة يجب أن يعاد النظر فيها ، وان صياغة السياسة الخارجية بالشكل المماثل لحل المسائل العسكرية يتناقض مع مصالح حرية التجارة ، والنجاحات الاقتصادية ... وبشكل عام مع التنافس المتبادل الناجح . واذا عملت او اخذت دول اخرى بمثل هذه المبادىء التكتيكية ... فلن يبقى للولايات المتحدة الاميركية في العالم كله شريك تجاري واحد » (٧١) .

وبهذا الشكل ، فلن يبقى مضمون الاستراتيجية السياسية العسكرية فقط ، بل والمسألة المتصلة بطرق أقلمة آلية العمل لهذه الاستراتيجية مع المواقف المتغيرة ، موضوعاً للخلاف الحاد في الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية .



(٧٠) انظر « الديناميكية الجديدة في الاستراتيجية القومية » ، نيويورك ، ١٩٧٥ ، الصفحة ٦٦ .

(٧١) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٦٦ ايضا .

الباب الثاني

مفاهيم الحــرب النووية

الفصل الرابع

بناء القوات النووية الاستراتيجية

يُنظر الى منتصف أعوام السبعينات في الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها فترة تحول أو انعطاف في تقرير الخطة اللاحقة لبناء القوات النووية الاستراتيجية • وفي هذا الوقت كان قد انتهى في الولايات المتحدة الاميركية صنع عدد من الانظمة السلاحية الاستراتيجية الجديدة ، حيث كان صنع هذه الانظمة ، مرتبطاً ، كما هو معروف ، بتغيرات معينة في الاستراتيجية العسكرية • وتميز الموقف في هذه الدولة آنذاك ، ببدء ممارسة النشاط الفعال من قبل القوى الداعية الى زيادة التسلح •

أما الصراع الداخلي حول مسائل البناء اللاحق للقوات المسلحة ، والذي كان يشتد بتأثير تلك الاهتزازات التي عانت منها الادارة الاميركية أثناء اعدادها للسياسة في مجالات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، والتعقيد الذي اتسمت به عملية الانفراج ، والاحداث الدائرة على المسرح العالمي ، فقد كان يدور حول مجموعة كاملة من المسائل الاساسية • وهكذا دار النقاش حول المسائل المتصلة بالمجالات التي يجب السعي فيها الى خلق التفوق في القوات النووية الاستراتيجية ؛ وأنواع القوات المسلحة التي يمكن أن تكون فعلا « مروّعة » ؛ ومدى نجاعة وجود ثالوث القوات الاستراتيجية (أي الصواريخ الباليستية عابرة القارات ، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات ، والقاذفات الاستراتيجية) ، وكيف يجب أن يسير تطويرها ؛ وماذا يجب عمله لكي تتوفر عملياً امكانية الانتاج على نطاق واسع لانظمة سلاحية استراتيجية جديدة ــ وهل يجب أن يتم البدء بهذا الانتاج ، أو يؤجل ، أو يتم التراجع عنه نهائياً ؟

والى أي مدى يفضل أن تراعى نتائج المحادثات السوفييتية ــ الاميركية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية أثناء تخطيط تطوير الاسلحة الاستراتيجية ؟ وما هي العلاقة التي يجب أن تكون بين القوات النووية الاستراتيجية والقوات ذات الاغراض العامة ؟ وغير ذلك ••

يتحدد حل هذه المشكلات وغيرها المتصلة ببناء القوات المسلحة ، بعوامل عديدة ، وبالدرجة الاولى بالصراع بين القوى العسكرية المؤثرة ، والقوى ذات النزعة الواقعية في السياسة ، وفي الانفراج ليس فقط في المجال السياسي ، بل وفي المجال العسكري أيضا • ولكن المتشددين يصرون على تسريع تنامي القدرة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، حيث استطاعوا أن يحققوا حتى الآن نجاحات غير قليلة سواء في مجال تخصيص النفقات العسكرية ، أو في تجهيز القوات المسلحة بأحدث أنظمة الاسلحة • أما المعارضون لهؤلاء المتشددين فهم راضون حتى الآن بالمنجزات الجزئية ، وربما حتى بالنجاح القليل الذي استطاعوا تحقيقه (كالقرار حول التوقف عن انتاج القاذفة الاستراتيجية بـ ١ مثلا) ، وليس من النادر أن تقتصر هذه النجاحات على عدم وجود قرارات أخرى حول زيادة القدرة العسكرية •

أما ماذا ستكون نتيجة هذا الصراع ، فأمر سوف يظهره المستقبل • وهكذا ، فان إدارة كارتر لم تقم بأية تغييرات جوهرية في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، وخاصة في مجال بناء القوات المسلحة • فالاسس الرئيسية التي تشكل صلب هذا البناء ، لا تزال كما كانت في السابق • وبالتالي ، فهي تنطلق ، كما في الماضي ، من ضرورة « ردع » « التهديدات السوفييتية » الخرافية ، و « تهديدات » دول حلف وارسو •

يمكن أن نذكر بعض أقوال ثلاثة من وزراء الدفاع الاميركيين لكي نقتنع بأنه لا يوجد أي خلاف جوهري بين مواقفهم • فقد أعلن جيمس شليسنجر : « بأنه لا توجد بدائل للقدرة العسكرية القوية للولايات المتحدة الاميركية

باعتبارها أساساً لاستمرار القيادة الاميركية للعالم » [1] . أما وزير الدفاع الذي سبقه في هذا المركز ، د. رامسفيلد ، فكان قد أكد هذا الوضع حيث قال :

« لكي نؤمن تحقيق أهداف السياسة الارجية الاميركية الفعالة ، فلا بد أن تأخذ العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية بعين الاعتبار وجود قوات استراتيجية قوية ومضمونة ، وقوات ذات أغراض عامة ، منتشرة في تلك المناطق من العالم التي تعتبر الاكثر أهمية من وجهة النظر المتصلة بمصالح السياسة الخارجية ، وكذلك لا بد من وجود قوات متحركة ذات قدرة كافية ، وتستطيع أن تؤمن حماية مصالح الولايات المتحدة الاميركية في أية مناطق في العالم ، يمكن أن تتعرض للتهديد » [2] .

« يجب أن تكون قواتنا المسلحة الحالية أفضل من أية قوات مسلحة أخرى ، كنا قد امتلكناها في زمن السلم » [3] .

تلك هي المواقف السياسية ، والعسكرية خاصة ، والحاسمة التي تدخل في أساس البناء المعاصر للقوات المسلحة في الولايات المتحدة الاميركية .

---

(١) انظر : جيمس شليسينجر في تقرير وزير الدفاع الاميركي الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٧٦ ، والميزانيات الانتقالية للعام المالي ١٩٧٧ . وبرامج الدفاع عن طلبات تخصيص الاموال للاعوام المالية ١٩٧٦ – ١٩٨٠ . واشنطن ، ٥ شباط ١٩٧٥ ، الصفحات ١–٧ . (ولاحقا : تقرير شليسنجر الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٧٨) .

(٢) انظر د. رامسفيلد في تقرير وزارة الدفاع الى الكونغرس عن ميزانية العام المالي ١٩٧٧ ، ومضامينه عن العام المالي ١٩٧٨ ، وطلب تخصيص الاموال اللازمة لبرامج الدفاع في الاعوام المالية ١٩٧٧ – ١٩٨١ . واشنطن ، في السابع والعشرين من شهر كانون الثاني ، لعام ١٩٧٦ ، الصفحة ٦ (لاحقا تقرير د. رامفسيلد D. Rumsfield الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٧٧) .

(٣) انظر « الاحاديث الهامة في الوقت الراهن » ١٩٧٧ ، المجلد الثالث والاربعين ، العدد ١١ ، ١٥ آذار ، الصفحة ٣٢٧ .

وهكذا فاننا نستعرض أدناه المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاساسية المتصلة ببناء القوات النووية الاستراتيجية الاميركية وهي : مفهوم « الثالوث الاستراتيجي » ، ومفهوم « الكفاية الاستراتيجية » ، ومفهوم « المساواة الجوهرية » .

١ ـ مفهوم « ثالوث » القوات الاستراتيجية :

يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار ضرورة وجود ثلاثة مكونات في قوام القوات النووية الاستراتيجية هي : الصواريخ الباليستية عابرة القارات (أي ، المكون أو العنصر البري لهذه القوات) ، والصواريخ الباليستية في الغواصات (المكون أو العنصر البحري) ، والقاذفات الاستراتيجية (المكون أو العنصر النووي الجوي) . وكان وزير الدفاع الاميركي « الاسبق » د. رامسفيلد قد كتب في تقريره المقدم الى الكونغرس في عام ١٩٧٦ ما يلي : **« ان على الولايات المتحدة الاميركية ان تعتمد دائما على حد أدنى من القوات التي يمكن أن تبقى سليمة حتى بعد تنفيذ هجوم مفاجيء عليها ، وبحيث تكون كافية لتنفيذ ضربة جوابية قادرة على تدمير القدرتين الاقتصادية والسياسية للعدو »** [(٤)] . وبذلك يكون هذا الوزير قد حدد ماهية الغرض من هذا المفهوم . وان المحافظة على هذه القوات في حالة الجاهزية القتالية العالية تعتبر أساساً لردع (ترويع) الاعداء المحتملين ، بالرغم من أنه مفهوم تماماً ، ان أحداً لم يفكر ولن يفكر بتنفيذ هجوم نووي مفاجيء على الولايات المتحدة الاميركية .

لم تتوان إدارة الرئيس كارتر عن دراسة وتدقيق هذه المفاهيم . وقد أعلن وزير الدفاع في هذه الادارة هارولد براون : **« ان التنوع ، ووجود العناصر المضاعفة ، والمرونة ، التي أمكن تحقيقها في مفهوم**

---

(٤) انظر د. رامسفيلد في تقريره الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٧٧ ، الصفحة ٥٦ .

« الثالوث » ، تعتبر من الامور الحاسمة في ثقتنا الدائمة بالاسلحة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية »[٥] . أما الرئيس السابق لهيئة رؤساء الاركان الجنرال دء جونس فقد قال شيئاً مماثلا لوزير الدفاع المذكور ، إذ أعلن : « لا أرى أية أسباب لتقليل اعتمادنا على ثالوث القوات النووية من حيث كونه يشكل أساساً لسياستنا الاستراتيجية »[٦] .

ترى القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية أن مضاعفة الامكانيات القتالية لكل من مكونات القوات الاستراتيجية بامكانيات المكونين الآخرين ، تكتسب أهمية أكبر كلما جرى تطوير وسائط العمل المضاد[٧] . فمن ناحية

---

(٥) انظر : هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي في التقرير السنوي لوزارة الدفاع عن العام المالي ١٩٨٠ ، واشنطن ، ١٩٧٩ ، الصفحة ١٧ ، (لاحقا تقرير هـ. براون عن العام المالي ١٩٨٠) .

(٦) انظر تقرير وزارة القوى الجوية الاميركية الى لجنة مجلس الشيوخ عن انواع القوات المسلحة ، بتاريخ الاول من شهر شباط ١٩٧٧ . الموضوع : «القضايا الاستراتيجية ، بيان الجنرال دافيد جونس ، رئيس اركان القوى الجوية الاميركية» ، واشنطن ١٩٧٧ ، الصفحة ١٦ .

(٧) ان توزيع القدرة بين مكونات « الثالوث » تبدو بالشكل التالي في الذخائر النووية الاستراتيجية :
- الصواريخ الباليستية عابرة القارات ٢٣٪ .
- الصواريخ الباليستية الموجودة في الغواصات ٤٧٪ .
- القاذفات الاستراتيجية (٣٠٪) .

اما بالنسبة للعيارات (العيار هو المعادل من المواد شديدة الانفجار مثل ت.ن.ت) فالتوزيع هو كما يلي :
- الصواريخ الباليستية عابرة القارات ٣٧٪ .
- الصواريخ الباليستية في الغواصات ١٠٪ .
- القاذفات الاستراتيجية (٥٣٪) .

انظر مجلة The Defense Monitor **، تموز ١٩٧٧ ، المجلد الرابع ، العدد ٥ ، الصفحة ٤ .**

أولى ، يرون في البنتاغون ، أنـه إذا دمر أحد المكونات بشكل كامل أو شبه كامل ، فسوف يبقى المكونان الآخران • وفي هذا المجال يقول ت• ريد وزير القوى الجوية الاميركية « الاسبق » :

« ان القيمة الحقيقية « للثالوث » تكمن في تنوعـه ••• وليس ممكنا ان تنفذ ضربة على كل مكوناته في آن معا » (٨) •

ومن ناحيةثانية، وحسب تقدير هذا الاخير ، فان جهود العدو في الدفاع ضد ضربات مختلف الوسائط ، سوف تكون موزعة حتماً • وبالتالي ، فان الاعتماد يُركز على تشكيل أو خلق قدرة عسكرية قصوى ، تكون قادرة ليس على « مضاعفة » امكانيات « التدمير المضمون » للعدو فحسب ، بل وتجبره على تنفيذ جهـود دفاعية كبيرة جدا للوقاية من ضربات مختلف الانظمة السلاحية الاستراتيجية •

ومهما يكن من أمر ، فان كون هـذا الاتجاه في بناء القوات النوويـة الاستراتيجية يتطلب نفقات عسكرية كبيرة جدا أو أسطورية ، يجعله عموما غير مبرر ، حسب رأي العديد من الخبراء الاميركيين ، لانه يخلق فائضاً كبيرا في قدرة القوات الاستراتيجية ، ويثير النقد ، في الولايات المتحدة الاميركية ، لهذا المفهوم• ثم ان معارضي هذا الاتجاه لا يوافقون على ضرورة وجود أنظمة مختلفة من الاسلحة الاستراتيجية ، كما يرون في الوقـت ذاتـه ، أن هذا التنـوع يمكن أن يتحقق مع وجود مكونين ، أو حتى مكون واحد فقط للقوات الاستراتيجية • ونذكر ، على سبيل المثال ، رأي ج• كاهن ، أحد العاملين البارزين في معهـد بروكينغز ، الذي يقول أنـه يكفي امتلاك قوات الغواصات الحاملة للصواريخ • وان احتواء هذه القوات على غواصات مختلفة الانواع مع صواريخ مختلفـة الامدية والسرعات وتوضعها في مختلف مناطق المحيطات العالمية ، بما فيها المناطق

---

(٨) انظر « الاحاديث الهامة في الوقت الراهن » ، الصفحة ٢٦٩ .

غـير المستخدمة عادة ، سوف يؤمن قدرة نوويـة هامة ، وغير معرضة للاصابة ايضـاً[٩] •

ويشير كاهن أيضا الى وجود بدائل أخرى ، حيث نجد حسب بعض هـذه البدائل ، انـه من الاجـدى عدم وجود المكون البري للقوات الاستراتيجية • ففي هذا المجال نجـد ان عـدم المناعـة او سهولة التعرض للاصابـة ، وخاصة بالنسبة للصواريخ الباليستية عابرة القارات ، تزداد مبدئياً كلما ازدادت قدرة ودقـة الضربات الصاروخيـة التي ينفـذها العـدو • وفي هذا السياق ، فان ي • ريفينال ، وهو أحـد العاملين السابقين في البنتاغون ، يعتبر مثلا ، ان القوات الاستراتيجية كانت في هذه الحالة ستصبح أقل وأرخص ، بدون شك ، وقادرة على البقاء سليمة ، وكافية في الوقت ذاته لتحقيق اهداف الردع ، وتلبي المتطلبـات او المقاييس المعنوية الاكثر تشددا [١٠] • ثم ان كون وجهات النظر هذه ، كما نرى ، مدعومـة من قبل بعض العاملين في الاجهـزة العسكرية ، يدل على ان مفهوم **« الثالوث الاستراتيجي »** لا يلقى قبولا ودعماً في كل الدوائر المعنية في الولايات المتحـدة الاميركية[١١] •

---

(٩) انظر ج • كاهـن في « الامـن في العصر النـووي ، وتطـور سياسة الاسلحـة الاستراتيجيـة الاميركية » ، واشنطن ، ١٩٧٥ الصفحة ٢٢١ • (ترجم هذا الكتاب واصدر من مركز الدراسات العسكريـة في وزارة الدفـاع العربيـة السورية ــ ١٩٨٢) •

(١٠) انظر مجلة The Defense Monitor ، شباط ١٩٧٥ ، الصفحة ٢٢١ •

(١١) لا يحمل العسكريون رأيا موحدا عن اي الاسلحة يجب ان يصنع ، وقـد جاء في مجلة Christian Science Monitor في شهر شباط من عام ١٩٧٧ مايلي : « لقد تم التوصل في الوقت الراهن الى مرحلة تتعارض فيها آراء العسكريـين حول ضرورة هذه او تلك الانظمة السلاحية » (انظر المجلة المذكورة ، الصادرة في ٨ شباط ١٩٧٧) •

ومهما يكن من أمـــر ، فان الموقف الرسمي يبقى ثابتــاً ، أي الاعتماد على « ثالوث » القوات الاستراتيجية • وبالاضافة الى ذلك ، فان الباحثين الاميركيين يلاحظون ان قرار البيت الابيض عن صنع الصواريخ المجنحة الاستراتيجية ، هو قرار يهدف اساساً الى خلق مكون رابع للقوات الاستراتيجيــة • وقــد جاء في احــدى نشرات مركز المعلومات عن المسائل العسكرية ان « الصواريخ المجنحة عاليــة الدقة في الولايات المتحــدة الاميركية ، والتي يمكن ان تصبح كميتها كبيرة تستطيع أن تنفذ ضربة على العديد من الاهداف السوفييتية »[١٢] واذا ما اخذنا بعين الاعتبار انــه تُصنــع في الولايات المتحــدة الاميركية صواريخ مجنحــة استراتيجية جوية (بدىء بنشرها اعتبارا من عــام ١٩٨١) ، فان استنتاجات الباحثين الاميركيين عن ان الحديث يدور حالياً ، من حيث المبدأ ، عن خلق مكون رابع في القوات النووية الاستراتيجية ، تلقى ، حسبما هو واضح ، تأكيدا اكثر •

واما هذه الاستنتاجات التــي كانت قد نشأت من التحديد الذي قام به **جيمــس شليسينجر** للتوجه الفكري المتصل بالصواريخ المجنحة ، حيث قال : **ان الصواريــخ المجنحة الاستراتيجية الجوية تزيد من امكانية القاذفات في عبور نظام الدفاع الجوي الحــديث والقوي جــدا •••• كما ان الصواريخ المجنحة الاستراتيجية البحريــة تؤمن توسيعاً مرغوبا به لامكانياتنا الاستراتيجية ، وتخلق مقدرة فريدة من نوعهــا في تنفيــذ ضربات جوابيــة فردية ومسيطرا عليها ضد العدو » • وذلك سواء مــن الغواصات غــير المعرضــة للاصابة (المنيعــة) أو من السفن الحربيــة العاملة على سطح البحــر »**[١٣] • اما وزير الدفاع « الاسبق » هارولد براون فقد اكــد

---

(١٢) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٢ •

(١٣) انظر تقرير ج • شليسنجر في تقريره الى الكونفرس عن العــام المالي ١٩٧٦ ، الصفحات ١١ ــ ٣٩ •

هذا التقدير عندما قال في شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٧ مايلي : « **ان الصواريخ المجنحة تعد بزيادة كبيرة في امكانيات القدرة الاميركية في المجال الاستراتيجي** » .

وبالتأكيد ، لم يكن أمرا بعيدا ان يقال ان الصواريخ المجنحة الاستراتيجية ، تعتبر على الصعيد الرسمي ، **ذراع الاستناد الرابعة للقوات الاستراتيجية** . واذا لم تصدر توجيهات رسمية عن الانتقال من القوام ثلاثي المكونات للقوات الاستراتيجية الى القوام رباعي المكونات لها ، فان الصواريخ المجنحة تعمل على الاقل او في الحد الادنى على زيادة قدرة المكونات الحالية « **للثالوث الاستراتيجي** » بشكل حاد ، طالما سفن السطح ، او في الغواصات الضاربة (الطوربيدية) ، على منصات برية وجوية . وفي هذا السياق ، **فقد كان ممكنا ان تسمى الصواريخ المجنحة « بالذراع الرابعة » للآلية النووية الاستراتيجية الكبيرة جدا** .

وثمة سمة اخرى هامة . فالقوى النووية الاستراتيجية ينظر اليها في الولايات المتحدة الاميركية باعتبارها قوى « **الترويع** » الاكثر فعالية ، طالما انها تستطيع ان تنفذ الضربات على اهداف في اراضي الاتحاد السوفييتي . وفي هذا المجال ، فان العديد من الخبراء في الولايات المتحدة الاميركية يرون انه تضاف عملياً الى المكونات الثلاثة لقوى « الترويع » الاستراتيجية تلك القوى المسماة **بقوى التوضع الامامي** .

وكذلك فان بعض المحللين يؤكدون ـ كما كتب **جيروم كاهن** . « **بأن نظام التوضع الامامي ، الذي نشر من قبل الولايات المتحدة الاميركية في اوروبا الغربية ، وآسيا ، والمؤلف من طائرات تكتيكية حاملة للاسلحة النووية ، ومن سفن حربية حاملة للطائرات يعتبر بدوره الذراع الرابعة لقوى « الترويع » او « الردع » الاميركية** .

ويمكن للعديد من هذه الانظمة ان تصل الى أهداف في **الاتحاد السوفييتي ، الامر الذي جعل هذا الاخير يثير في المرحلة الاولى من محادثاته عن**

تحديد الاسلحة الاستراتيجية موضوع اعتبار هذه الانظمة السلاحية في داخل عداد **« الاسلحة الاستراتيجية »**[١٤] .

يصعب الا نوافق على مثل هذا التقدير . اما ان كون قوى التوضع الامامي تستطيع ان تنفذ ضربات نووية على اراضي الاتحاد السوفييتي ، فقد أخذ في اعتبار هذا الاخير ، عندما رفض في آذار من عام ١٩٧٧ الحالة « الشاملة » التي اقترحها الاميركيون حول تقليص الاسلحة الاستراتيجية ، باعتبارها محاولة لتحقيق تفـوق من طرف واحد من قبل الولايات المتحدة الاميركية. وهكذا فان الاقتراح الاميركي حول المساواة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في التخفيضات الجوهرية لمستويات الاسلحة الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها سابقاً ، كانت ـ اي الاقتراح المذكور ـ قد اغفل الاخذ بعين الاعتبار لعدد من العوامل التي تهدد بدورها أمن الاتحاد السوفييتي . وكانت من بين **هذه العوامـل الوسائط النـووية الاميركية المتوضعـة في الامام ، وهي تشمل حوالي (٨٠٠) طائرة حاملة لاسلحـة نوويـة وصواريخ برية** (الـرقم ٨٠٠ لمجموع الطرفين اي الطائرات والصواريخ) متوضعة في المناطق المتاخمة مباشرة للاتحاد السوفييتي ، **وحوالي ٥٠٠ طائرة متوضعة على حاملات الطائرات .**

وقد كتبت صحيفة « البرافدا » عن ذلك مايلي :

« طالما ان كل هذه الوسائط النووية الكثيرة العدد ، ظلت مأخوذة بالاعتبار في الخطط الاميركية ، دون أن تمس مطلقاً ، فان دورها ، وأهميتها سوف يزدادان في مجال الدمار الذي يمكن ان يصاب به الاتحاد السوفييتي ، اذا ما تم تنفيـذ التخفيضات المقترحة لعدد الصواريخ عابرة القـارات ، والصواريخ الموجودة في الغواصات ، والقاذفات الثقيلة . »[١٥] وهكذا ، فان مسألة وسائط التوضع الامامي

---

(١٤) انظر : جيروم كاهن ، في نفس المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحة ٢٢١ (الطبعة الانكليزيـة) .

(١٥) صحيفة البرافدا ، الصادرة بتاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٧ .

تصبح اكثر حدة فيما يتعلق بخطط البنتاغون حول نشر الصواريخ متوسطة المدى في اوروبا ، حيث ان هذه الصواريخ تستطيع إيضا ان تصل الى اراضي الاتحاد السوفييتي ... أي تستطيع أن تنفذ مهاماً استراتيجية .

نستنتج مما سبق ان مسألة القوام الحقيقي للقوات النووية الاستراتيجية ، والمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية « لثالوث » هذه القوات ، لا تحمل طابعاً عسكرياً صرفاً . وعموماً ففي كل القيمة الاستراتيجية العسكرية لهذه المسألة السياسية الهامة ، نجد أنها تمس بشكل مباشر مسائل الامن المتصلة بالاتحاد السوفييتي ، والعلاقات السوفييتية الاميركية على السواء .

ثم ان القادة الاميركيين يتخذون اجراءات مختلفة عن الزيادة اللاحقة في قدرة قواتهم الاستراتيجية.ولكن هذه الاجراءاتتتطلب مخصصات مالية بالمليارات، وتعتبر بالتالي الجزء الاساسي والهام من سباق التسلح الذي يثيره المركب الصناعي العسكري الاميركي . فما هو مضمون هذه الاجراءات ؟

يمكن القول عموماً ، انها تتمثل في المحاولات الهادفة الى التحسين على نطاق واسع « للثالوث الاستراتيجي » من الناحية النوعية ، وذلك بزيادة مناعة القوات الاستراتيجية وزيادة قدرتها الضاربة ، وخلق الامكانية ليس لخوض حرب نووية غير محدودة فقط ، بل **ولخوض ما يعرف « بالحرب النووية الاستراتيجية المحدودة »**.

ومع مراعاة صنع الصواريخ المجنحة الاستراتيجية ، تنفذ ايضاً اجراءات التصعيد الكمي لوسائط الايصال الى الاهداف . وان تحليل الاجراءات المنفذة للمكونات المستقلة « للثالوث الاستراتيجي » ، ولاهميتها السياسية العسكرية يوصلنا الى الاستنتاجات التاليـة :

أ ــ المكون البري (الصواريخ الباليستية عابرة القارات) :

يُنظر الى هذا المكون من قبل القيادة العسكرية في الولايات المتحدة

الامـيركيـة باعتبـاره اداة تنفيذ ضربات قوية وعالية الدقة ، وبشكل رئيسي ، على الاهداف الملقاة في اراضي الاتحاد السوفييتي ، وبالدرجة الاولى على الصواريخ الموجودة في الملاجيء . ويفترض من ان الصـواريخ الاميركية الباليستية العابـرة للقارات (١٠٠٠ صاروخ « مينيتمان » و ٥٤ صاروخا من نوع « تيتان ») ، تملك درجة جاهزية قتالية عالية ، وهي قادرة على تنفيذ ضربات كثيفة او جماعيـة ، أو فردية . وحتى الوقت الراهن ، فان الجزء الاساسي من هـذه الصواريخ (٥٥٠ صاروخاً) مجهز برؤوس حربية متعددة من نوع ميرف MIRV (يحتوي هـذا النظام على ثلاثة رؤوس حربية نووية عيار كل منها (٢٠٠) كيلو طن)[٦] ، الامر الذي يزيد الى حد كبير من العدد العام للشحنات النووية الاستراتيجية .

يؤخذ بعين الاعتبار في الخطط اللاحقة لزيادة قدرة هذا المكون ، عدد من الاجراءات الموجهة نحو زيادة مناعة الصواريخ الباليستية عابـرة القارات أثناء تبادل الضربات النووية . وان تحصين صوامع أجهزة اطلاق الصواريخ ، الـذي ينفذ لهذا الغرض ، كان يجب ان يتم في نهاية عام ١٩٧٩ . ومهما يكن من امـر ، فثمة رأي في الولايات المتحدة الاميركية يقول ان تحصين الصوامع ليس كافياً بحد ذاتـه ، طالما ان الاجراءات المعاكسة السوفييتية ، اذا ما نفذت فعلا ، يمكن ان تجعل اية اعمال منفذة في تقوية ملاجىء او صوامع الصواريخ غير مجدية . ولكن هـذا الاعتبار يراعى من قبل البنتاغون بغية بدء جولة جديدة من سباق التسلح عبر صنع صواريخ متحركة تعرف بالصواريخ م.اكس M.X وان مجموع العدد المقترح صنعه منها يساوي مائتي صاروخ تبلغ تكلفتها الاجمالية حوالي (٣٥) مليـار دولار (طلب البنتاغون في عام ١٩٨٠ تخصيص مبلغ ٦٧٥ر٧ مليون دولار ، ومبلغ

---

(٦) انظـر الميـزان العسكري ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، الصادر عـن معهـد الـدراسات الاستراتيجية ، لندن ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٨٠ .

آخر لعام ١٩٨٠ يبلغ ١ر١٣٢٩ مليون دولار)(١٧) •

والحديث يدور هنا عن الصواريخ التي يمكن ان تتحرك دائماً عندما تكون محمولة على منصات الاطلاق ، الى الملاجيء ، او الخنادق ، (او الاقنية) بحالة الجاهزية للاطلاق في نقاط معينة • ووفقاً لحالة أخرى ، يمكن لهذه الصواريخ ان تتحرك على ارض مكشوفة من ملجأ الى آخر ، حيث تبقى في كل ملجأ لزمن غير محدد • واخيرا ، فان الابحاث تجري بشأن حالة تحرك جوي ، حيث تكون فيها الطائرات المحملة بالصواريخ موجودة على مطارات غير كبيرة ، وتتحرك من مطار الى آخر في فترة التهديد ، بحيث تضلل العدو •

وفي أي من هذه الحالات ، يعتبر البنتاغون ان اكتشاف هذه الصواريخ سيكون في غاية الصعوبة او مستحيلا ، الامر الذي يضطر الاتحاد السوفييتي ، حسبما جاء في مجلة « تايم » الاميركية ، على ان يستهلك في حالة الحرب عددا من الذخائر النووية يتراوح بين (٢٠) و (٤٠) قذيفة لكل خندق ، لكي يدمر صاروخاً واحدا(١٨) • واذا كان البنتاغون يرى ان الاتحاد السوفييتي سوف يضطر في هذا المجال الى زيادة عدد الرؤوس الحربية النووية لديه ، فمن الممكن ،

---

(١٧) انظر مجلة The Defense Review ، لعام ١٩٧٧ ، العدد ٣ ، الصفحة ٣٦ ، و: Newsday الصادرة بتاريخ ٩ ايار ١٩٧٧ ؛ والتقرير السنوي لوزير الدفاع هارولد براون عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ١٢٠ .

ملاحظة :

وعموماً ، فان العدد الذي صنع عن صواريخ م . اكس حتى نهاية عام ١٩٨٥ ، هو ٢١ صاروخاً فقط ووافق الكونغرس على صنع عدد آخر منها يساوي ٢١ فقط وقد اصطدم اكمال صنع بقية الصواريخ ببرنامج حرب النجوم » .

(١٨) انظر : مجلة TIME الاميركية ، الصادرة بتاريخ ٢٣ ايار ١٩٧٧ ، الصفحة ٢٥ .

وبشكل مبسط تماماً ، ان يُزاد امتداد او طول الخندق • وقد اطلقت على هــذا الاسلوب في الولايات المتحدة الاميركية تسمية مفهوم ، **« الاهــداف المتعددة »** •

ثم ان صنع الصواريخ من نوع م • اكس MX في الولايات المتحدة الاميركية يؤدي الى زيادة كبيرة في ترسانتها النووية ، طالما ان هذه الصواريخ تستطيع ان تحمل في كل منها عشرة رؤوس حربية نووية او اكثر[١٩] • واذا ما اخذنا بالاعتبار قــدرة هذا الصاروخ التدميرية الكبــيرة (تصل الى ثلاثة ملايين من الاطنان ، أي ٣ ميغا طن) ، ودقته العالية ، فانه ــ اي الصاروخ م • اكس ــ يعتبر ، كمــا يقال في الولايات المتحدة الاميركية ، سلاحاً نموذجياً **« ضــد القوة »** ، وقادرا على تنفيــذ ضربة **« تؤدي الى نزع سلاح العدو »** أي تدمره •

ان الاجراءات المنفذة في الولايات المتحدة الاميركية تحت شعار زيادة مناعة المكون الارضي « لثالوث » القوات الاستراتيجية ، لا تشير فقط الى بدء جولة جديدة من سباق التسلح ، بل انهــا أدت ايضا الى تعقيــد عملية الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وبالتالي انعكس هذا التعقيد بشكل خاص على حل مسائل السيطرة على السلاح • ومهما يكن من أمر ، فان البنتاغون سوف يتمكن من تحقيــق هذه النتيجــة ، اذا ما راعى خــطه الواضــح في اقتحــام سباق التسلح ، وان التشديد على هذا الخط ينعكس في الاجراءات المنفذة في مجال تجهيز صواريــخ « مينيتمان » برؤوس حربية نووية من نوع MK-12-A ، والتي هي اكثر قوة ودقة من الرؤوس الحربية النووية الحالية ، وكذلك في صنع رؤوس حربية قادرة على المناورة أثناء تحليقها ، وذات دقة عالية (تعرف بالرؤوس من نوع مارف MARV وادخال انظمة جديدة معدة لقيادة القوات الصاروخية ، وهي أنظمة تستطيع اعادة توجيه الصاروخ بسرعة من هدف الى آخر • وبالاضافة الى ذلك ، تنفذ في الولايات المتحدة الاميركية اجراءات أخرى ، تؤدي الى خلق عدم الاستقرار في

---

(١٩) انظر صحيفة Newsday ، الصادرة بتاريخ ٩ ايار ١٩٧٧ .

الميزان الاستراتيجي السوفييتي الاميركي ، كما تعمل ايضاً على تقوية التهديد للسلم وللامن الدوليين •

ب ـ المكون البحري :

يتألف هذا المكون **من (٤١) غواصة نووية** يوجد في كل منها (١٦) صاروخاً باليستياً (أي ان مجموعها هو ٦٥٦ صاروخاً) ويعتبر هذا المكون الاقل تعرضاً لاصابات العدو ، وبالتالي فهو **العنصر الاكثر ضماناً** من عناصر « **ثالوث** » القوات الاستراتيجية ، طالما ان الغواصات حاملة الصواريخ موزعة ، حسب التقديرات الاميركية ، في مختلف مناطق المحيطات العالمية ، وبالتالي ، فهي صعبة الكشف ، ولا يمكن التعرف عليها ، او تحديد مكان وجودها بدقة ، او تدميرها • اما الميزة النوعية الاخرى للمكون البحري في القوات الصاروخية ، فهي ان توضع الغواصات الحاملة للصواريخ في مناطق واسعة من المحيطات العالمية ، يؤمن امكانية تنفيذ الضربات النووية ضد اراضي الدول الاشتراكية ، ومن كافة الاتجاهات عملياً • وان ذلك سوف يؤدي ايضاً الى تشتيت الضربات النووية الصاروخية للعدو ، وحتى الى استهلاك كبير من هذه الضربات ضد اماكن خالية ، في ضوء التعرض القليل للاصابة وصعوبة كشف الغواصات •

ان القوات النووية الاستراتيجية العاملة تحت الماء في الوقت الراهن ، مجهزة بصواريخ من نوع « بوسايدون » (في ٣١ غواصة ، وفي كل منها ١٦ صاروخاً ، وفي كل صاروخ ١٠ رؤوس حربية) ومن نوع بولاريس (في ١٠ غواصات ،وفي كل صاروخ ٣ رؤوس حربية) • وعندما انتهى في عام ١٩٧٧ تجهيز الغواصات بصواريخ بوسايدون حسب البرنامج المعروف ببرنامج بوسايدون ، ازدادت امكانية هذه القوى بالمقارنة مع عام ١٩٧٠ ، باكثر من ثلاث مرات من حيث تعداد الذخائر النووية التي يمكن ايصالها في رشقة واحدة ، وبمرتين من حيث تعداد الذخائر التي يمكن ايصالها بواسطة الصواريخ الباليستية عابرة القارات •

تعطى للمكون البحري في القوات الاستراتيجية اكبر نسبة من المخصصات

المالية بالمقارنة مع سائر المكونات • وفي السنوات الاخيرة كان الجزء المخصص لهذا المكون ، والذي صرف من اجل المشتريات ، واعادة التجهيز بمعدات عسكرية قد زاد عن نصف كل المخصصات التي صرفت على الاجراءات التي نفذت في القوات الاستراتيجية كلها[٢٠] • ويدل ذلك على ان الاعتماد الاساسي يتركز على القوات الاستراتيجية العاملة تحت الماء ، وذلك في مجمل العملية الهادفة الى المحافظة على قدرة «**الثالوث الاستراتيجي**» وتطويره في الولايات المتحدة الاميركية •

اما التطوير اللاحق للقدرة النووية البحرية ، فيشمل صنع انظمة جديدة من نوع **ترايدنت** TRIDENT • وهي غواصات صاروخية من جيل جديد ، تجهز كل واحدة منها بأربعة وعشرين صاروخاً باليستياً ، يمكن ان يوضع في كل منها حتى ١٠ رؤوس حربية نووية وسطياً ، وربما اكثر من ذلك ، كما جاء في مصادر أخرى[٢١] • كان من المفروض ان يتم استبدال صواريخ بوسايدون بصواريخ ترايدنت (مدى تحليقها ٧٢٠٠ كيلو متر) في غواصة واحدة ، كما حدد عام ١٩٨٤ لانهاء اعادة تجهيز ١٢ غواصة • وفي عام ١٩٨٠ كان من المفروض ايضاً انتهاء صنع اول غواصة نووية من نوع ترايدنت (يخطط لصنع ١٣ واحدة من هذا النوع ، علما ان وتيرة الصنع هي ثلاث غواصات كل عامين) • ومع دخول الغواصات الجديدة الى التسليح سوف يتم تنسيق او اخراج الغواصات المسلحة بصواريخ بولاريس من الخدمة[٢٢] •

---

(٢٠) انظر : مجلة The Defense Monitor المجلد الثاني ، العدد ٢ ، الصفحة ٢ ؛ والتقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركي عن العام المالي ١٩٧٨ ، واشنطن ، ١٩٧٧ ، الصفحة ١٢٦ .

(٢١) انظر : « الاسلحة الاستراتيجية » نيويورك ، ١٩٧٥ ؛ و صحيفة نيويورك تايمز The New York Times الصادرة بتاريخ ٢١ ايلول ١٩٧٥ .

(٢٢) انظر التقرير السنوي لوزير الدفاع هارولد براون عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ١٢١ .

ان مدى التحليق للصاروخ « ترايدنت ــ ٢ » يصل الى احد عشر الف كيلو متر ، ويخطط ان يتم صنع هذه الصواريخ وتجهيز الغواصات التي تحمل نفس الاسم بها حتى منتصف اعوام الثمانينات ، اما في المستقبل البعيد ، فيمكن ان يتم التجهيز بها حتى للغواصات الارخص ، وليس لغواصات ترايدنت وحدها ، حيث ستجهز الغواصات الاولى (أي الارخص) بعشرة صواريخ لكل واحدة • ونظرا للدقة العالية في الصواريخ من نوع ترايدنت ــ ٢ ، فيجب ان تكون قادرة ، حسب رأي البنتاغون ، على تدمير الاهداف ذات الابعاد الصغيرة ، والاهداف العسكرية المحصنة •

وفي الوقت ذاته ، يمكن ان تصبح الصواريخ الباليستية التي تجهز بها الغواصات ، من الاسلحة المسماة **« بالاسلحة المضادة للقوة »** (اي القادرة على اصابة الصواريخ المعادية التي تشكل القوة الاستراتيجية للعدو) •

يثير برنامج **« الترايدنت »** الانتقاد في الولايات المتحدة الاميركية باعتباره يشكل خطرا في المجال السياسي ، ويبعث على الشك في التخطيط العسكري الصرف • ويشير معارضوه الى ان تنفيذ هذا البرنامج سوف يُعقّد محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، ويؤدي بالتالي الى جولة جديدة في سباق التسلح • ولن يتحسن أمن الولايات المتحدة الاميركية خلال ذلك ، طالما ان تراكم المقدرة النووية اصبح يزيد الى حد كبير عن كل المتطلبات المعقولة • ومن وجهة النظر الاستراتيجية فان برنامج ترايدنت ، كما يقول النقاد ، مثير جدا للجدل ، حيث يجب ان يتم توضع « الجزء البحري » ، حسبما اتفق عليه في المحادثات مع الاتحاد السوفييتي بشأن عدد الصواريخ ذات الرؤوس المتعددة الذي يجب ان يكون اقل من السابق ، وبالتالي سيكون عدد الغواصات أقل ايضاً ، ولكن انقاص هذا العدد للغواصات يعني زيادة تعرضها للاصابة ، لان عامل التعرض للاصابة يزداد بدوره كلما ازدادت ابعاد الغواصة (وبالمناسبة ، ففي ضوء هذه الظروف ، كانت ادارة نيكسون قد طلبت مخصصات مالية لصنع غواصات صغيرة الحجم من نوع

« نارفال » ، بغية جعل عامل التعرض للاصابة أقــل مايمكن ، ولكن الكونغرس رفض الموافقة على ذلك)[٢٣] . ثم ان زيادة سرعة تحرك الغواصة لا تقدم فوائــد استراتيجية خاصة ، طالما ان اطلاق الصواريخ منها يمكن ان يتم من مناطق بعيدة في المحيطات ، بما في ذلك ، الاماكن غير البعيــدة عن نقاط التوضع (القواعــد البحريــة) الموجودة في القارة الاميركية ، ولذا فليس هناك ايــة ضرورة لزيادة السرعة ، لا سيما وان الغواصات تتميز بكونهــا ذات سرعات عاليــة في الوقت الراهن[٢٤] .

كانت قد جرت ولا تزال تجري نقاشات اخرى ضد برنامج « الترايدنت » ، بمــا فيها الناحية الاقتصاديــة ، حيث ان كل غواصــة سوف تكلف لا اقل من (١ر٤) مليار دولار كمــا ان التكلفة العامــة الاجمالية سوف تصل الى (١٦ر٣) مليار دولار . ومهما يكن من أمر ، فان حكومة الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى تسريع تنفيذ هذا البرنامج .

جـ ـ المكون النووي الجــوي :

ان القاذفات الاستراتيجية ، حسب تقدير القيادة العسكرية الاميركية ، تعتبر الوسيلة المرنــة الوحيدة للردع « الترويع » في شروط الازمات ، طالما ان القاذفات المقادة بوساطة طيارين يمكن ، خلافاً للصواريخ ، ان تُعاد بعد تحليقها ، وان تبدل اماكن توضعها ، وتستخدم باسلحة تقليدية ايضاً . ثم ان هذه القاذفات تعقد الى حد كبير مسائل الدفاع عن اراضي الاتحاد السوفييتي . وكان يوجــد في قوام القوى الجوية الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية في الاول مــن كانون

---

(٢٣) انظر جيروم كاهن ، في « الامن في العصر النووي . . . ، » (مصدر سبق ذكره)، الصفحة ٢١٢ (الطبعة الانكليزية) .

(٢٤) انظر : الاسلحة ، والسياسة الدفاعية ، والسيطرة على السلاح » المحــرران : ف . لونــغ ، و ج ، راث جينز F. Long And Rath Jens نيويــورك ، ١٩٧٦ ، الصفحــة ٤ ١ .

الثاني من عام ١٩٧٩ ، (٣٤٨) قاذفة من نوع ب ـ٥٢ و (٦٨) قاذفة من نوع ف ب ـ ١١١ ـ ب[٢٥] • وحسب رأي هارولد براون وزير الدفاع الاميركي السابق ، فان القاذفات سوف تدخل في المستقبل ضمن ترسانة القوى الاستراتيجية ولفترة غير محددة •

يأخذ التطوير اللاحق للطيران الاستراتيجي اتجاهين هما : زيادة القدرة الضاربة للقاذفات ، وزيادة الحيوية أو القدرة على البقاء لحظائر الطائرات لدى تنفيذ ضربات نووية على المطارات • وحتى عام ١٩٧٦ ، كان قد تم تجهيز جزء كبير من القاذفات بصواريخ نووية (تبلغ طاقة أو عيار الرأس الحربي فيها من ١٠٠ الى ٢٠٠ كيلوطن ، كما يبلغ مدى تحليق هذه الصواريخ بين ١٢٠ و ٢٠٠٠ كيلو مترا) . معدة سواء لخوض صراع أكثر فعالية مع وسائط الدفاع الجوي للعدو ، أو لتنفيذ ضربات دون الدخول في منطقة تأثير هذه الوسائط • وكذلك فقد جرى التحديث الى حد كبير لانظمة الطيران ذات القيادة الذاتية بغرض عبور الدفاع الجوي على ارتفاعات منخفضة • وقد جرى توزيع ونشر الطيران الاستراتيجي في المطارات الموجودة في عمق البلاد ، وجرى تحسينه في مجال تقصير أمن اقلاعه •

ومهما يكن من أمر ، فاذا كان تنفيذ هذه الاجراءات والعديد غيرها ، في تقوية الامكانيات القتالية للطيران الاستراتيجي لم يثر خلافات سياسية خاصة في الولايات المتحدة الاميركية ، فانه استطاع ، بالمقابل ، أن يثير الجدل حول موضوع القاذفة الاستراتيجية الجديدة من النوع (ب ـ١) • فهذه الطائرة هي ذات نوعية أعلى بكثير مما هو عليه الامر في القاذفة الحالية من نوع ب ـ٥٢ ،

---

(٢٥) انظر التقرير السنوي الذي قدمه هارولد براون وزير الدفاع الاميركي عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ٧١ . وحسب معطيات اخرى فان عدد القاذفات الاستراتيجية يبلغ حوالي ٦٠٠ قاذفة : انظر « البرافدا » بتاريخ ٢ آب ١٩٧٩ .

وخاصة في مجالات سرعة التحليق فوق الصوتية ، والحمولة الكبيرة ، وامكانية التحليق على ارتفاعات منخفضة ، وبالتالي ، فهي ذات قدرة أكبر في عبور الدفاع الجوي المعادي ، ناهيك عن زمن الاقلاع القصير ، وغير ذلك ... وعموماً ، فان القيادة العسكرية الاميركية ، ترى في هذه القاذفة ، أفقاً مستقبلياً ، وربما تحتل في نظر هذه القيادة نفس مكانة النظام النووي الصاروخي من نوع «ترايدنت» . وقد صرف عليها بين العامين ١٩٧٠ و ١٩٧٦ ما يزيد عن أربعة مليارات من الدولارات ، كما كان من المفروض أن يبدأ انتاجها بشكل جدي منذ عام ١٩٧٧ (وقد لُحظ صنع ٢٤٤ قاذفة منها) [٢٦] .

أثار برنامج القاذفة (ب-٥٢) معارضة حادة لدى جانب كبير من المجتمع الاميركي ، حيث نظر اليه باعتباره خطوة جديدة في سباق التسلح ، وذلك بالاضافة الى المقاومة الشديدة له من قبل الكونغرس . وكانت الاعتراضات تشمل بشكل رئيسي التكلفة العالية للقاذفات ، والتي بلغت (٨٨ر٦) مليار دولار . وكان هذا البرنامج سيُحمل دافعي الضرائب الاميركيين مبلغ (٢١ر٦) مليار دولار ، ويصل الى ٩١ مليار دولار ، مع الاخذ بعين الاعتبار الاستثمار اللازم - حسب بعض التقديرات (ولكن البنتاغون لم يقدم الارقام النهائية، بالرغم من طلبها من قبل الكونغرس)[٢٧]. وقد ظهرت اعتراضات سياسية عسكرية شملت القول **بان القاذفة ب-١ لن تزيد « الامن القومي » بسبب خواصها التقنية العالية ، حيث يكفي لتأمين أمن الولايات المتحدة الاميركية ما هو موجود حاليا من قوى ؛**

(×) ولم تلبث أن ظهرت الطائرة القاذفة الاحدث « ب-١-ب » ثم جاءت الطائرة المضادة للرادار « ستيلث Stealth » أو المتسللة ، ولكن « حرب النجوم » عملت على ايقاف معظم المبالغ المخصصة لهذه القاذفات .

(٢٦) انظر التقرير المقدم الى الكونغرس من قبل وزير الدفاع ج. شليسينجر ، عن العام المالي ١٩٧٦ ، الصفحات ١١-٣٧ ، و ٣٨ .

(٢٧) انظر : Congressional Digest الصادرة في كانون الاول من عام ١٩٧٦ ، الصفحة ٢٩٧ .

كما ان صنع هذه الطائرة يفتتح جولة جديدة من سباق التسلح ، الامر الذي ينعكس سلبياً على العلاقات الدولية .

وقد انتشرت في الولايات المتحدة الاميركية ، نقاشات معارضي برنامج القاذفة ب-١ ، بالاضافة الى نقاشات الذين لم يرفضوا فكرة التصعيد اللاحق لقدرة الطيران الاستراتيجي بحد ذاتها ، بل أشار هؤلاء الى البدائل الممكنة . وبالدرجة الاولى ، فقد اقترحوا تشكيل قوى جوية قادرة بدورها على حمل كميات كبيرة (حتى ثلاثين وحدة في كل طائرة) من الصواريخ المجنحة بعيدة المدى ، والصواريخ محدودة المدى أيضا . ولذا ، فمن الممكن استخدام القاذفات الاستراتيجية الراهنة من النوعين (ب-٥٢) و (ف ب-١١١) ، وطائرات النقل الكبيرة من نوع (بوينغ-٧٤٧)[٢٨] . وحسب تقديرات معهد بروكينغز ، فان ذلك كان سيوفر مبلغ ١٠-١٥ مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة [٢٩] . وقدمت أيضا اقتراحات تعتبر بدورها خطوة وسيطة ، وهي تتمثل في تحديث القاذفات الموجودة من النوع ب-٥٢ وتجهيزها بالصواريخ المجنحة الاستراتيجية ، التي يمكن أن تستخدم قبل الدخول في منطقة الدفاع الجوي المعادي . وكذلك تركّب في هذه القاذفات محركات جديدة تمكن من اطالة زمن بقائها في الخدمة . وقد قال عضو مجلس الشيوخ أو. بروكسماير ، ان هذا الاجراء سوف يكون أقل تكلفة بعشر مرات من برنامج القاذفة [٣٠] .

وعموماً ، فان طبيعة كل هذه البدائل واضحة بما فيه الكفاية : فالعامل الاساسي فيها هو تحقيق أو امتلاك قدرة استراتيجية أكبر ، مع انفاق أقل .

---

(٢٨) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٣٠٣ ، و أون هـ. مع ش. شولتز في « تحديد الاولويات القومية في السنوات العشر القادمة » واشنطن ، ١٩٧٦ ، الصفحة ٨٩ .

(٢٩) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٨٩ أيضا .

(٣٠) انظر : Congressional Digest الصادرة في شهر كانون الاول ١٩٧٦ ، الصفحة ٣٠٣ .

وبتعبير آخر ، فان الحديث هنا لا يدور عن نشر الاسلحة ، وتصعيد سباق التسلح عبر انتقاء الطرق الاقل تكلفة • ولا يجوز أن نقول عن هذا الاسلوب لرفض انتاج قاذفات جديدة ، بأنه ايجابي • ومن هنا جاء قرار ادارة كارتر عن تأجيل انتاج هذه القاذفات ، واستبدالها بانتاج مكثف للصواريخ المجنحة الاستراتيجية الجوية ، والذي لا يمكن ان ينظر اليه باعتباره خطوة نحو الحد من الاسلحة الاستراتيجية • ومن حيث المبدأ ، فان القيادة الاميركية تعترف بذلك ، حيث كان وزير الدفاع الاميركي ، هارولد براون قد أعلن : **« ان الامر لا يتعلق بالغاء البرنامج ، بل ان الحديث يدور عن استبدال برنامج القاذفة ب-١ ببرنامج الصواريخ المجنحة ، التي تطلق من القاذفة ب-٥٢ ، او يمكن ان يطلق ايضا من منصات اطلاق جوية أخرى »** [٣١] • وان هذا القرار ، حسبما عبر عنه وزير الدفاع الاميركي ، يزيد الى حد كبير من فعالية القوى الجوية الاميركية ، كما انه كان العامل الاساسي في اتخاذ الرئيس الاميركي لقراراته •

وقد جاء في الصحافة الاميركية حول ذلك ، أنه في أحد الاجتماعات المغلقة لاحدى لجان الكونغرس الفرعية ، طرح مدير إدارة « البحث العلمي واعمال التصميم والاختبار » في وزارة الدفاع أو• بيري فكرة تشكيل ما يعرف « بالقوة المختلطة » حيث تستخدم في آن معاً القاذفات الاستراتيجية من نوع (ب ــ ٥٢) والصواريخ المجنحة ، وهو يقول عن ذلك : **« اننا أعطينا الافضلية للتشكيلات المختلطة والمؤلفة من القاذفات ذات الامدية البعيدة ، ومن الصواريخ المجنحة • وحتى بداية أعوام الثمانينات ــ وبشكل تقريبي عام ١٩٨٣ أو ١٩٨٤ ، فان الجزء الاقدم من هذا التشكيل سوف يظل مؤلفا من القاذفات بعيدة المدى ، بينما يصبح الجزء الاقدم منه مؤلفا من الصواريخ المجنحة حتى نهاية أعوام الثمانينات »** • وهكذا نجد أنهم استطاعوا في البنتاغون

---

(١) انظر : « U.S. News And World Report »

الصادرة في ٢٩ آب ١٩٧٧ •

ايجاد طريقة « للتعويض » عن انتاج القاذفة ب-١ • ولم تكن المكاسب في الناحية الاقتصادية فحسب ، بل وفي الناحية الاستراتيجية أيضا في نهاية المطاف • ولكن ذلك لا يعتبر مكسباً سياسياً حيث أن الولايات المتحدة الاميركية أظهرت نفسها أمام العالم وهي تسعى الى تصعيد القدرة العسكرية • وبالتالي ، فقد تأكد مرة أخرى للعالم أن المسؤولين في الولايات المتحدة الاميركية بدأوا في صنع نماذج جديدة من القاذفات الاستراتيجية •

وبهذا الشكل ، فان مفهوم « ثالوث » القوات النووية الاستراتيجية ينفذ بشكل فعال من قبل القيادة السياسية العسكرية الاميركية الحديثة • وان تحليل هذا المفهوم يبين ان المفهوم هو تصعيد متعدد الجوانب للقدرة النووية الاميركية ، ولسباق التسلح ، وانه يعمل على خلق موقف استراتيجي غير مستقر في العالم ، ومن الناحية العملية فان عدم استقرار هذا الموقف أدى الى مضاعفة التوتر الدولي •

فما هو الاسلوب الفكري الذي تستخدمه القيادة الاميركية في تحديد الابعاد العامة للقدرة النووية ؟

٢ ــ مفهوم الكفاية الاستراتيجية :

ان العوامل الصحيحة لتحديد متطلبات هذه أو تلك القدرة النووية المحتواة في مفهوم « الكفاية الاستراتيجية » تعتبر العنصر الاساسي في مفهوم أوسع هو مفهوم « كفاية القوات المسلحة ككل » • وكان هذا المفهوم الاخير قد قدم من قبل القيادة الاميركية مع تشكل المساواة الاستراتيجية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، وانتهاء ما كان يعرف في السابق « بالتفوق النووي » الاميركي • وفي هذا السياق ، أصبحت مسألة أبعاد القوات النووية في الشروط الجديدة احدى أكثر الاتجاهات حدة في أعوام السبعينات •

وما ان جاء الرئيس نيكسون الى قمة السلطة الاميركية حتى أعلن قائلا : « ان هدفنا يتلخص في أن نكون واثقين من كفاية القدرة العسكرية للولايات

المتحدة الاميركيــة ، وقادرين عــلى حماية مصالحنــا ، وتنفيذ المهام التي تعتبرها الادارة الحالية هامة لمصالح الولايات المتحدة الاميركيــة في العالم • واني أفكر ، بأن « الكفاية » هي التعبير الاكثر ملاءمة من « التفوق » أو « المساواة » (٣٢) • وفيما بعد أعطى هذا الرئيس تحديدا عاماً لابعاد « الكفاية » حيــث قال ــ انه لا يجب أن تتحدد هذه الابعاد ، مهما كانــت الذريعة ، في مجال امكانية ايقــاع دمار غير مقبول للعدو ، بل يجب « ان تكون من الوفرة بما فيــه الكفاية ، وفي الوقت ذاته تملك الخواص النوعية الضرورية للمحافظة على ثبات وصلابــة المساواة ، وبغض النظر عن الادخال الجديد لتحسينات تقنية أكثر تطورا » (٣٣) • ومن الناحية العملية نجد أن الحديــث يدور هنا عن مفهــوم تحقيق التفوق الاستراتيجي على العدو •

وفي عام ١٩٧١ صاغت الادارة الجمهورية بعض المعطيات الدقيقة المحددة لمعنــى « الكفاية في القوات الاستراتيجية » ، حيــث شملت ، حسب تقرير وزير الدفاع آنذاك م• ليرد ، ما يلي :

١ ــ المحافظة على القدرة الفعالة للقوات الاستراتيجيــة في تنفيــذ الضربة « الجوابية » ، بغيــة « ردع » الهجوم المفاجىء لايــة دولة عــلى الولايات المتحدة الاميركيــة •

٢ ــ تامين الاستقرار عبر خفض تعرض القــوات الاستراتيجية الاميركيــة للاصابة ، الامر الذي يجعل دوافع الاتحاد السوفييتي لتنفيذ الضربة الاولى في الازمات ، في حدها الادنى •

---

(٣٢) اقتبس ذلك عــن The New York Review of Books المجلد ١٢ ، **العدد ٦** ، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٦٩ .

(٣٣) انظر : « السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية في أعوام السبعينات . البنية المتشكلة للسلم » . تقرير قدم الى الكونغرس من قبل ريتشارد نيكسون ، رئيس الولايات المتحدة الاميركية ، بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٢ ، واشنطن ١٩٧٢ ، الصفحة ١٧٦ .

٣ ـ عدم السماح بتشكل او نشوء ذلك الوضع الذي يمكن فيه للاتحاد السوفييتي احداث درجة من الدمار في السكان والصناعة لدى الولايات المتحدة الاميركية ، أكبر مما تستطيع ان تحدثه القوات الاميركية من دمار في الاتحاد السوفييتي •

٤ ـ تأمين حماية الولايات المتحدة الاميركية من الضربات النووية غير الكبيرة ، او من الضربات التي يمكن ان تحدث بالصدفة [٣٤] •

لم تكن الفقرة الاولى من هذه المعطيات ـ أي القدرة على تنفيذ ضربة « جوابية » على « الضربة المفاجئة » للعدو ـ جديدة • وكانت أسس هذا المعطى قد وضعت من قبل وزير الدفاع « الاسبق » روبرت ماكنمارا ، الذي اعتبرها جوهرا للردع « الترويع » • ومهما يكن من أمر ، فهناك خلاف جوهري بين الاسلوبين السابق والجديد في تحديد أبعاد (حجم) القوات « اللازمة » •

كان ماكنمارا قد حدد الحاجة من القوات الاستراتيجية بدقة كافية ، مستخدماً مختلف الطرق الرياضية الجديدة ، وذلك بشهادة الاميركيين أنفسهم • وفي هذا السياق كتب أ• انتهوفن و ك• سميث قائلين :

« ان سياسة الردع كانت قد تحولت الى سياسة التدمير المضمون ، بينما تحولت سياسة التدمير المضمون الى معطيات كمية للكفاية » [٣٥] •

وان المقارنة بين القوات النووية الاساسية لكل من الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي لم ينظر اليها باعتبارها أحد الاجراءات الرئيسية في « الكفاية » ، بالرغم من أن هذا الاسلوب يدعم بشكل

---

(٣٤) انظر : بيان م• ليرد ، وزير الدفاع الاميركي ، عن البرنامج الدفاعي للاعوام المالية ١٩٧٢ـ١٩٧٦ ، وعن ميزانية الدفاع للعام المالي ١٩٧٢ ، بتاريخ ٩ آذار ١٩٧١ ، واشنطن ١٩٧١ ، الصفحة ٦٢ .

(٣٥) انظر ك. سميث و أ. انتهوفن في « كم يكفي من الاسلحة الاستراتيجية ؟ صياغة البرنامج الدفاعي ١٩٦١ـ١٩٦٩ ، نيويورك ، ايفاستون Evaston ، ولندن ١٩٧١ ، الصفحة ١٩٩ .

فعال أولئك الذين يرون أنه كلما ازداد « التفوق » الاميركي ، كان الامر أفضل ، حيث يقول هؤلاء : « ان التحلبل المقارن للقوات ، جدوى معينة بالتأكيد ، وهو لا يعتبر بحد ذاته أساساً كافياً لتحديد متطلبات أو احتياجات البلاد » [٣٦] • ولعل العامل الاكثر أهميـــة هو وجود قوات استراتيجية أميركية معدة « للضربة الجوابية » ، وكافية لتدمير الاتحاد السوفييتي •

وان حجم القوات الاستراتيجية الهجومية في الولايات المتحدة الاميركية ، الذي كان موجودا في أيام ماكنمارا ، كان قد حدد آنذاك على أساس القــدرة المضمونة في التدمير ـــ في أيــة شروط ـــ لما لا يقل عن ٢٠ ـــ ٢٥ بالمائة من السكان و ٥٠ بالمائة من الصناعة في الاتحاد السوفييتي • وان هذا الدمار ، حسب رأي البنتاغــــون ، **يمكن ان ينفذ بوساطــة قوات استراتيجية قادرة على ايصال (٤٠٠) راس حربية** عيار كـل منها مليون طن (**ميغا طن واحد**) ، **الى أهدافها** •

وقد اعتبر أيضا ، ان الزيادة اللاحقة لهذه القدرة لن تزيد من « تأثير الردع » الا في حدود ضيقة جدا ، ونذكر على سبيل المثال ان مضاعفة كمية الذخائــر التي يمكن ايصالها الى الاهداف ، لن تزيد من حجم التدمير سوى واحد بالمائة فقط • أما اذا زادت هــذه الكمية أربع مــرات ، فانها لــن تحقــق أي زيادة تذكر في حجــم التدمير [٣٧] • وفي ضــوء هذا الاسلوب **فان الولايــات المتحــدة الاميركيــة لم تعمــل منذ عــام ١٩٦٧ عــلى الزيــادة الكميــة في الوسائــط الاستراتيجية ، ولكنها استمرت في تحسين النوعية باطراد** •

ولكن إدارة نيكسون ، والادارات الاميركية اللاحقة ابتعدت عن هــذا الاسلوب المادي الصارم • ولا بد ان نفترض ان ذلك لم يحدث صدفة • فقــد أوجدت الامكانية « الاكثر مرونة » ، والتــي تمثلــت من حيــث المبــدأ بالتحديد المحدد لكفايــة الحد الادنى من القوات الاستراتيجية • وعموماً ، فقد

---

(٣٦) انظر نفس المرجع السابق الصفحة ٢٠٦ •

(٣٧) انظر نفس المرجع السابق الصفحة ٢٠٧ •

جرى عن عمد التمويه على المؤشرات العامة لهذه القدرة ، بغيـة تسهيل امكانية تصعيدها من الناحيتين النوعية والكمية ، عـلى ان يتم الوصول في نهاية المطاف ، ومرة أخرى ، الى موقع التفوق .• ويدل على هذا الاسلوب عدد من أقوال ممثلي القيادة العسكرية • وهكذا ، نرى ، على سبيل المثال ، مدى الضبابية التي تبدو مـن خلالهـا الامكانيـة العامـة لهـذه أو تلـك القـدرة العسـكرية للولايـات المتحـدة الاميركيـة ، اذا ما انطلقنـا مـن تفسـير « الـردع » حسـبما يراه ممثل هيئـة رؤسـاء الاركـان ، الجنرال د• جونسون • وعموماً **فان هذا الجنرال يرى ان ما « يردع » الولايات المتحدة الاميركيـة نفسها ، قـد « لا يردع » عدوها ، وبالتالي ، فان ما يمكن أن يردع عدوا ما من « عدوان مفاجيء »، لا يردع عدوا آخر ؛ كما ان ما يبدو في وضـع ما قادر على « ردع » العدو في أحـد المواقف الحرجة ، يبدو بغير جدوى في موقف آخر ؛ وكذلك ، فان ما يبدو فعالا في أحد « مستويات العدوان » ، يمكن أن يكون غير فعال في مستوى آخر • واخيرا ، فان ما يردع العدوان العسكري ، قد لا يردع عن العبث بمصالح الولايات المتحدة الاميركية بطرق أخرى ، والعكس صحيح أيضا في هذا المجال • ويقول جونسون في مجال آخر : « ان الردع (او الترويع) هو ذو طابع ديناميكي ، ويتعرض لتأثير التغيرات في المعدات العسكرية ، وفي التصورات عن العدو والارادة القومية »** [٣٨] •

وانه لأمر مفهوم تماماً ، وفي هذا الصدام ، أن تلقى امكانيات « الردع » (الترويـع) للقيـادة العسكرية ، التبرير « النظري » الضروري للمتطلبات المبالغ بها والزائدة عن الحد الطبيعي ، بما يتصل بزيادة القوة العسكرية • وغالباً ما استخدمت في السنوات الاخيرة « الاثباتات » عن تنامي « التهديد السوفييتي » في تبرير ذلك •

وفي بداية عام ١٩٧٩ ، ركـز هارولد براون عـلى **ضـرورة قيـاس متطلبات القوات النووية ، من وجهة نظر المهام التي ستنفذها هذه القوات في مختلف المواقف •** ولكن لا تلبث ان تظهر ثانية الاهمية الكبيرة للعناصر الاستراتيجية الغامضة

(٣٨) انظر مجلة Air Force Magazine الصادرة في نيسان ١٩٧ ، الصفحة ٣٢ .

« ... ان أبعاد هذه العناصر الاستراتيجية الغامضة تزداد ، كما يزداد عددها من وقت لآخر »[٣٩] . وحتى الادارة الديموقراطية الاميركية تركت مسألة الابعـاد المحددة ، وامكانيات القدرة النووية الاستراتيجيـة للولايات المتحدة الاميركية ، عائمـة .

أما المعطيات الاخرى ، فقد بدت نوعاً بما يعرف **« بالاسـتقرار في الازمـات »** وان جوهر هذا الاسلوب الاقترابي يتلخص في أن مستوى القوات الاستراتيجية كان يجب أن يكون كافياً ، كما في السابق ، لاغراض « ردع العدوان » في أي من مواقف التأزم الحاد ... أي القيام مثلا ، **بضربة « مفاجئة » على الولايات المتحدة الاميركيـة** لا يجب أن يسمح للعدو بأن يفلت من **« الضربة الجوابية »** . وبالطبع ، فان هذا العدو هو الاتحاد السوفييتي ، وقد جرى بشـأنه النقاش التالـي : **اذا ما نفذ هذا العدو في وضـع متأزم ومتوتر ، ضربة مضادة للقوى ومفاجئة عـلى كل الصواريخ البرية الاميركية من النوع الباليستي عابر القارات ، وتم اخراجها من المعركة ، فالربح يبدو واضحا لان خسائره ـ أي خسائر الاتحاد السـوفييتي الناجمة عن الضربة الجوابيـة التي تنفذهـا الولايات المتحدة الاميركيـة ، سوف تقل بشكل حـاد . ولكن هذا الربح سيكون أكثر فيما لو لم تجـازف الولايـات المتحدة بتنفيذ ضربة جوابيـة على المدن السوفييتية ، بسبب خشيتها من خسـارة مدنها بتأثير الضربات السوفييتية اللاحقة**[٤٠] . وفي هـذا الموقف ، فان الولايات المتحدة الاميركية يمكن أن تقبل بالذهاب الى نوع ما من التنازلات السياسية . وعموماً ، فلا بد أن تثبت أن هذه النقاشات لا يمكن أن يؤخذ بها في الاتحاد

---

(٣٩) انظر التقرير السنوي لوزير الدفاع الاميركي ، هارولد براون عن العـام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ٦٤ .

(٤٠) انظر : السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركيـة في اعوام السبعينات : بناء السلم . تقرير مقدم الى الكونغرس من قبل الرئيس الاميركي نيكسون ، ٢٥ شباط ١٩٧١ ، واشنطن ١٩٧١ ؛ الصفحتين ١٧٢ـ١٣٧ ، وانظر أيضـا جيروم كاهن في « الامن في العصر النووي ... » (مصدر سبق ذكـره) الصفحة ٢١٧ .

السوفييتي ، الذي يقف دائما ضد اشعال نيران الحرب النووية الصاروخية . ولكن هذا ليس سوى أحد الامثلة التي يعزو فيها القادة الاميركيون للاتحاد السوفييتي كل حساباتهم العدوانية .

يتلخص هدف القيادة السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية في العمل بالدرجة الاولى وبوساطة مختلف الاجراءات على زيادة درجة حيوية وبقاء الصواريخ البالستية عابرة القارات ، المتوضعة براً ، وبقاء القوات الاستراتيجية عموماً ، بحيث لا يمتلك العدو في الازمات تلك « الدوافع » التي تجعله ينفذ ضربة مفاجئة عليها . وبتعبير آخر ، فانه يتم تبرير ضرورة الجولات الجديدة في سباق التسلح ، الامر الذي يلاقي انتقادا عادلا في الولايات المتحدة الاميركية . وعموماً ، فان عامل **« الاستقرار في الازمات »** كان قد تعرض لانتقاد الخبراء غير الحكوميين ، باعتباره عاملا مصطنعاً ويستطيع أن يؤدي الى تصاعد غير ضروري في سباق الاسلحة الاستراتيجية ، حيث أن رفع حيوية (امكانية بقاء) القوات الاستراتيجية الموجودة حاليا ، والمتوضعة براً ، سوف يتطلب بدوره أنظمة وبرامج تسلح جديدة [٤١] . ومهما يكن من أمر ، فان الادارة الحالية تلتزم ، كما كانت تفعل الادارات السابقة ، بهذا المعطى . ولذا نجد انها عملت على تصديق برامج صنع الصواريخ المتحركة من نوع « م . اكس M.X » ، والصواريخ من نوع « ترايدنت ــ ٢ » ، كما سبق لنا ان ذكرنا .

ويتحدثون في الولايات المتحدة الاميركية بشيء من الجزع عن أن بعض الاجراءات المتخذة في بناء الاسلحة الاستراتيجية ، يمكن ان تؤدي عملياً الى نسف مبادىء **« الاستقرار في الازمات »** . ويشار الى هذه الخطورة من حيث أن **زيادة دقة الصواريخ الاستراتيجية الاميركية ، وما يتصل بها من امكانية تنفيذ ضربة نازعة للسلاح ، يمكن الا تخدم تقوية الاستقرار ، بل تعمل ، في اتجاه معاكس ،**

(٤١) انظر جيروم كاهن في « الامن في العصر النووي ... » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ١٥٦ .

على اثارة اهتمام العدو الى تنفيذ الضربة الاولى من قبله ، كي يتجنب الخسائر الكبيرة جدا في قواته النووية [٤٢] . وبالطبع ، فان هذه الحسابات هي تعسفية صرفة ، حيث أنها لا تأخذ بالاعتبار السياسة السوفييتية الحقيقية ، التي تدعو الى الوقوف ضد استخدام أية أنواع من الاسلحة ، بما فيها الاسلحة النووية ، من أجل حل المشكلات الدولية المختلف عليها . ولكننا نجد في الخطة النظرية ذلك التناقض الواضح في التفكير الاستراتيجي الاميركي المتصل باسلوب الاقتراب من معطيات (عوامل) « **الكفاية الاستراتيجية** » ، كما نرى أيضا ، ان ثمة مبررات أو أسس لكل هذه المعطيات .

أما المعطى الثالث الذي يعرف « بالكفاية » فقد كان قد صيغ من قبل ادارة الجمهوريين باعتباره يتعلق عموماً بالمستويات النسبية لخسائر كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية في الحرب النووية . وقد حدد في هذا المجال ان الخسائر الاميركية بالسكان والقدرة الصناعية يجب ألا تزيد الى حد كبير عن الخسائر السوفييتية . وكان هذا الوضع للمسألة (حيث تتساوى الخسائر لدى الطرفين تقريباً) يعتبر ابتعادا واضحاً عما كان قد حدد في فترة رئاسة كينيدي ــ جونسون ، عندما حدد وزير الدفاع آنذاك روبرت ماكنمارا ما عرف بايقاع الحد الادنى من الخسائر في الاتحاد السوفييتي . وبالطبع ، فان ذلك ، لم يأت صدفة ، لان الاتحاد السوفييتي يستطيع بدوره ايقاع نفس الخسائر ــ بالارقام المجردة ــ (محسوبة بالملايين) في السكان الاميركيين ، ونفس النسبة المئوية ــ بالارقام النسبية ــ في الصناعات الاميركية . وعموماً ، فان مستوى الخسائر المرغوب باحداثها من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، يمكن أن يُرفع دائماً الى أي ارتفاع ، مع « تبريره » بالاعلان عنه جهارا ، أو في الوثائق السرية للجان الكونغرس . وفي هذه الحالة ، تتاح امكانية مماثلة لتبرير ضرورة التصعيد الملائم في حجم القوات الاستراتيجية في الولايات المتحدة

---

(٤٢) انظر : هـ. اون H. Owen و ك. سميث K. Smith في « كم يكفي من الاسلحة . . . » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٨٤ .

الاميركية ، وبحيث تصبح الخسائر السوفييتية في نهاية المطاف « لا أقل » من الخسائر الاميركية . وهنا بالضبط تكمن خطورة الاهداف السرية لهذا المعطى .

وبالاضافة الى ذلك ، فثمة محاولة أكثر خطورة في التطوير اللاحق له . وهكذا ، فان هارولد براون كان قد أعلن في أول بيان له في اجتماع لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة (بتاريخ ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٧) ما يلي : « اذا لم يعمل (ينجح) تأثير الردع ، فاننا سنحقق ذلك المستوى العسكري ، الذي يلائم الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءنا » . وبتعبير آخر ، **فان الولايات المتحدة الاميركية تنطلق في الوقت الراهن من ان خسائر الاتحاد السوفييتي يجب ان تكون أكبر بكثير من خسائر الاميركيين** . وبالطبع ، فان ذلك يعتبر اسلوباً آخر مع كل ما ينشأ عنه من نتائج متصلة بأبعاد « كفاية » القوات الاستراتيجية . وعموماً فان هذا الاعلان يمكن أن يفسر باعتباره سعياً من قبل الولايات المتحدة الاميركية الى تحقيق النصر العسكري في الحرب النووية ، بالرغم من أن القيادة الاميركية ، كانت قد أعلنت أكثر من مرة ، ان تحقيق هذا النصر ليس ممكناً ، آخذة بالاعتبار النتائج الكارثية للنزاع النووي . وبطبيعة الحال ، فان أسلوب هارولد براون يحمل نفس الميزات التي كان يفسر في ضوئها التفوق الاستراتيجي في أعوام الستينات حيث كان هذا التفوق يفسر بكونه « **القدرة على الخروج من الحرب النووية ، بحال افضل من العدو ، حتى في تلك الحالة ، التي يقوم فيها هذا العدو بالضربة الاولى ، ويقوم فيها الاميركيون بالضربة الجوابية**[٤٣] . « فالكفاية » هي من حيث الجوهر كلمة مرادفة للتفوق الاستراتيجي .

ان المعطى الرابع — اي قدرة الولايات المتحدة الاميركية على مقاومة ضربة نووية محدودة ، او مقاومة اطلاق غير متوقع للصواريخ من طرف آخر

---

(٤٣) انظر كينتر W. Kinter في « السلم والنزاع الاستراتيجي » ، نيويورك ، ١٩٦٨ .

(القدرة على تدمير الرؤوس الحربية اثناء تحليقها) ، هو أمر أعلن عنه فقط ، ولكنه لم ينفذ عملياً . وعندما اعلن عن مفهوم **« الكفايــة »** روعي فيه بناء نظام للدفاع المضاد للصواريخ وأطلقت عليــه تسمية **« نظام الحراسة »** ، على ان يكون قادرا على تغطية اراضي البلاد ضد عدد غير كبير من الضربات النووية الصاروخيــة . ولكن لم يلبث الطرفان السوفييتي والاميركي ان توصلا في عام ١٩٧٢ الى معاهدة تحديد محتوى هذا النظام لكليهما . وبالاضافة الى ذلك ، فقد جرى ايضاً تغيير في تقدير العامل النووي الصيني في اطار العلاقات **« الثلاثيــة »** بــين الولايات المتحدة الاميركية ، والاتحــاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية .

وفي عام ١٩٧١ ، بدأت الولايات المتحدة الاميركية تشدد بشكل اساسي على الاتجــاه الصيني في هذا المجــال (حيث ان الصــين اصبحت ، حسب التقديرات الاميركية ، تمتلك في اعــوام السبعينات قدرة نووية محدودة تتألف من عــدد قليل من الصواريـــخ عابرة القارات) ، بالرغم من ان « نظام الحراسة ، كان معدا **لتغطيــة الاتجــاه الرئيسي – اي الضربــات التي ينفــذها الطــرف السوفييتي .** وما لبث الطرف الاميركي ان أقر فيما بعد مايلي :

اولا – ان التفوق النووي للولايات المتحدة الاميركية على الصين ، هــو مــن الاتساع بحيث لا تدعــو الحاجــة الى بناء نظام دفاع جوي مضاد للصين .

ثانيا – يمكن ان يأخذ الصينيون هــذا النظام باعتبــاره عاملا سلبيا ، الامــر الذي يترك تأثيرات سلبيــة ايضا على تطبيع العلاقات بين الجانبين الاميركي والصيني علما بأن الجانب الاميركي لا يريد ان تسوء هذه العلاقات ، لاسباب عديدة ولا سيما سياسة التوجــه المضــاد للسوفييت التي تأخذ بها بكين .

ثالثا – فقد نشأ اتجاه في الكونغرس يقول بأن الصين يمكن ان تسرّع برنامجها النووي الصاروخي بسبب اقامــة نظام الدفاع الجوي الاميركي المضاد لها .

واخيرا ، فقد تلقى الكونغرس هذا المعطى كله ببرودة زائدة ، حيث ان هــذا النظام « الرفيق » كما يسمونه ، والمضاد للصين سوف يحتاج الى مخصصات مالية

كبيرة جـدا من ناحية ، كما انـه سوف يُعقد ، من ناحيـة ثانية ، تحليل المجابهـة الاستراتيجية السوفييتية الاميركية .

وهكذا ، فان التحليل المختصر لمعطيـات او عوامل **« الكفاية الاستراتيجية »** يدل على ان هذا **المفهـوم موجه الى تحقيـق التفوق العسكري الاميركي عـلى الاتحاد السوفييتي** ، وبالدرجة الاولى عبر التطوير النوعي للقوات النووية الاستراتيجية . وقد فتح هذا المفهوم **« الاشارة الخضراء »** امام تشكيل قوات استراتيجية متفوقة ، حيث ان ابعاد هذا التفوق يمكن ان تكون غير محـددة ـ تتراوح بين الحـد الادنى (وجزئياً في مجالات مستقلة للميزان الاستراتيجي) وبين الحد الاقصى ، سواء من حيث حجم ، او طبيعة هذه القوات . ثم ان القيادة الاميركيـة أعطيت **« ورقة بيضـاء »** لكي تستخدمها مع الاتحاد السوفييتي حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، على ان تـمكن نسبة القوى الاستراتيجية بـين الطرفين الاميركي والسوفييتي ، من تأمين تفوق الولايات المتحدة الاميركية ، في المجالين السياسي ، والاستراتيجي العسكري في آن معاً .

وانطلاقاً من هذه المقدمات ، ما لبث البنتاغون ان أعدّ ، **بعد الاعلان عـن** مفهـوم « الكفايـة » ، مـا عـرف **« بضمانات » أمن الولايات المتحدة الاميركية .** وقد استلزمت هذه الضمانات تنفيذ خطة تصعيد لاحق للمقدرة العسكرية ، التي تستطيع ان تضمن ، في اية مواقف ، « أمن » البلاد .

وكان جوهر **« الضمانات »** يتمثل بما يلي ـ **« الضمان رقم ١ »** ، الـذي يفترض بدوره تنفيـذ اجراءات واسعة في مجال الاستطـلاع لمراقبة تقيد الاتحاد السوفييتي بالمعاهدة ؛ **« الضمان رقم ٢ »** عن تنفيذ البرنامج العسكري في مجال

التحسين والتحديث السريعين للاسلحة ؛ **الضمان رقم ٣** عن تنفيذ اعمال نشيطة في مجال **البحث العلمي**(٤٤) .

ثم وضعت مهام حاسمة في اطار هذه الضمانات ، وقد شملت : استبعاد و « تحقيق الامكانيات الاستراتيجية **« المفاجاة التكنولوجية والاستراتيجية »** القصوى حيث تكون هذه الاخيرة محددة بالاتفاقيات (ولكن بدون الاخلال بهذه الاتفاقيات) » ؛ و **« مراعاة التصعيد السريع للقوات الاستراتيجية »** في حالة الاخلال بالاتفاقيات او الانسحاب منها ، وكذلك لدى فشل المحادثات ؛ و **« المحافظة على التفوق التكنولوجي في الانظمة السلاحية »** ؛ والاستمرار في تجربة واختبار فعالية الانظمة السلاحية الحالية ، والجديدة(٤٥) . وبتعبير آخر ، فان الدوائر العسكرية لحظت ضرورة النشاط واسع النطاق في المحافظة على ذلك المستوى من المقدرة الاستراتيجية ، الذي يؤمن التفوق الاميركي في المجالات السياسية والاستراتيجية والتقنية العسكرية ، وفي كل المواقف السياسية العسكرية .

أعطيت اشارة البدء في تطوير مفهوم **« الكفاية الاستراتيجية »** بعد عام واحد من نشره ، وذلك في ضوء الموقف السياسي العسكري ، الذي تشكل بنتيجة انجاز الاتفاقية الاميركية السوفييتية في عام ١٩٧٢ ، عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الدفاعية والهجومية . فمن ناحية اولى ، كانت هناك محادثات اخرى سوف تدور

---

(٤٤) انظر « المضامين العسكرية لمعاهدة تحديد الانظمة الصاروخية المضادة للصواريخ الباليستية ، والاتفاقية المؤقتة عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية . شهادة مقدمة امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي، الكونغرس ٩٢ ، الجلسة الثانية ، واشنطن ، ١٩٧٢ الصفحة ١٤٨ .

(٤٥) انظر نفس المرجع السابق .

بين الطرفين ، وكانت الولايات المتحدة الاميركية تنوي ان تدخل هذه المحادثات ومن **« موقع قـوة »** ، كما ان تطويرها لقدرتها الاستراتيجية سوف يعطيها **« ورقة رابحـة »** في مساوماتها مع الاتحاد السوفييتي • ومن ناحية ثانية واساسية ايضاً ، فان الادارة الجمهورية الاخيرة في الولايات المتحدة الاميركية (وعلى غرار ما هي عليه الادارة الديموقراطية آنذاك) سعت الى الحط من قيمة وطبيعة الاجراءات الدفاعية المنفذة من قبل الاتحاد السوفييتي ، ردا على تصعيد وزيادة القدرة النووية الاستراتيجية لدى الولايات المتحدة الاميركية • وان وجود هذه او تلك الميزات لدى الاتحاد السوفييتي في بعض المؤشرات المستقلة لمقدرته الاستراتيجية كان قد نقل الى الكونغرس باعتباره يشكل **« تهديدا ذا خطورة قصوى »** للولايات المتحدة الاميركية • وفي اطار هذا الاسلوب الاقترابي ، جرى الاعلان عن مخطط **« المساواة الجوهرية »** مع الاتحاد السوفييتي ، في القدرة الاستراتيجية ،وهو ما سنتعرض له في الفقرة التالية :

٣ ـ « المساواة الجوهرية » :

يعتبر مفهوم **« المساواة الجوهرية »**(٤٦) ايضاً احد الاجزاء الرئيسية لمفهوم اوسع منه هو مفهوم « الكفاية » (وسوف نستعرض هذا المفهوم هنا بشكل مستقل لكي نستطيع الدخول بشكل أكثر تفصيلا اليه) وان هذا المفهوم موضوع الدراسة يحافظ كلياً على الاوضاع الاساسية لمفهوم **« الكفايـة »** •وحسب التفسير الرسمي للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، فان مفهوم **« المساواة الجوهرية »** الذي أعلن عنه لاول مرة في عام ١٩٧٣ من قبل وزير الدفاع الاميركي آنذاك جيمس شليسنجر ، يفترض ان تمتلك الولايات المتحدة الاميركية قوات استراتيجية ، مساوية حسب كل المؤشرات الجوهرية (في الامكانيات القتالية) للقوات التي يمتلك فيها الاتحاد

---

(٤٦) ان التعبير الاميركي عن هذا المفهوم هو Essential Equivalance و ترجمته « بالمساواة الجوهرية او المبدئية » او « بالمساواة من حيث الجوهر » •

السوفييتي هذه او تلك الميزات الايجابية • ويُفهم من ذلك في الوقت ذاتــه ، ان الولايات المتحــدة الاميركية يجب ان تحتفظ لنفسها **بالتفوق في المؤشرات الاخرى** •
وهكذا ، فان هذا المفهوم ، وبغض النظر عن تسميته ، موجه من الناحية العملية ، الى تأمين التفوق ، لا المساواة على الاتحاد السوفييتي في المجال الاستراتيجي • ومهما يكن من أمر ، فانه يتم اخفاء هذا الهدف في الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما في التصريحات الرسمية •

كان مجرد ظهور فكرة هــذا المفهوم ، سبباً لاثــارة النقاش في الكونغرس الاميركي في شهري آب وايلول من عام ١٩٧٢ ، حول التعديل الذي طلبه عضــو مجلس الشيوخ غ•ه جاكسون حول القرار المتصل بالموافقة على الاتفاق المؤقت عن تحديــد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية • وكان هذا التعديل قد طلب ، حسبما هو معروف ، **الا تحدد** الاتفاقيات الدائمة المستقبلية **«مستويات القوات الاستراتيجية الاميركية ذات الامداد عبر القارات ، التي تزيد عن المستويات الموجودة لدى الاتحاد السوفييتي ،** على ان يُعتمد في ذلك على **« مبدأ المساواة[٤٧] »** • وكذلك فقــد تطلب هذا التعديل ايضاً **« استمرار برنامج الابحاث العلمية النشيطة ، والصنع ، والتحديث »** • • ويمكننا ان نفترض ، ان موافقة الكونغرس لهذا التعديل خدمت بشكل واضح ، باعتبارهــا دفعاً للاعداد اللاحق لمفهوم **« المســاواة الجوهريــة »** •
أُعطي هذا المفهوم أهمية خاصة في فترة وجود الادارة الجمهورية الاخيرة في السلطة ولكن ، وكما تشير تصريحات المسؤولين القياديــين العسكريين في ادارة كارتر ، فان مفهوم **« المساواة الجوهرية ، يبقى معمولا به في الوقت الراهن • فمــا هي الاهداف السياسية والاستراتيجية لهذا المفهوم) ؟**

وعموماً ، فان مفهوم **« المساواة الاستراتيجية »** الذي نشأ عن عسكرة اعوام

---

(٤٧)انظر « التقويم الربعي للكونغرس » المجلد ٢٨ ، واشنطن ، ١٩٧٢ ، الصفحــة ٦٢٥ • (التقويم هنا بمعنى الروزنامة ، اي الارشيف لمــا يقال في الكونغرس الكونغرس خلال الربع) •

السبعينات ، بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، كانت ذا طابع معقد • فالفرق بين هاتين الدولتين في كل من البناء الاجتماعي السياسي ، واوضاع الاستراتيجية العسكرية ، والامكانيات الاقتصادية والتقنية العلمية ، والاوضاع الجغرافية ، والتقاليد التاريخية ، وغيرها ، يقتضي وجود قوام مختلف من القوات الاستراتيجية لدى كل طرف ، وبناء نظام اسلحة استراتيجية ، يختلف كثيرا في خواصه التقنية التكتيكية ، لدى كل من الجانبين ايضاً • ولكن ، وبغض النظر عن كل ذلك ، فان القدرة الاستراتيجية الاجمالية تعتبر متساوية تقريباً لدى كلا الطرفين •

وقد كان هذا الوضع الهام من الناحية المبدئية هو الذي أمن القاعدة الضرورية للتحقيق العملي للاتفاق بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية على مبدأ المساواة والامن المتبادل ، والذي عبّر عنه بالتوقيع على اتفاقية سالت ـ ٢ في ١٨ حزيران من عام ١٩٧٩ من قبل الطرفين السوفييتي والاميركي •

ولكن هناك قوى معينة في الولايات المتحدة الاميركية ، تهتم ، ولها مصلحة في **سباق التسلح ، وتقوية التوتر الدولي** ، وتفهم حسب مزاجها ، قيمة او تلك المزايا التي ينفرد بها احد الطرفين المالكين للقوات الاستراتيجية • وان الاسلوب الاقترابي المنهجي لهؤلاء، كما أشرنا اليه سابقاً، يتلخص **في زيادة اهمية المزايا السوفييتية ، والاقلال من أهمية المزايا الاميركية**، ويتخذ هؤلاء كل الاجراءات الممكنة، بغية وضع **« المساواة الجوهرية » موضع الشك** ، و « اثبات » وجود تفوق استراتيجي لدى الاتحاد السوفييتي في الوقت الراهن ، والبرهان ، بوساطة الاتجاهات المصطنعة والاستقرائية للتطور التقني العسكري ، على ان هذا التفوق سوف يزيد في المستقبل ايضاً • وينفذ كل ذلك تحت شعار **« الاهتمام »** بالمساواة الحقيقية ، و « بالمساواة الجوهرية » •

انه لمن الاهمية بمكان ، وفي الخطة الاستراتيجية ، ان لا يتمكن الاتحاد السوفييتي ، الذي يملك تفوقاً خاصاً في القدرة الاستراتيجية ، حسبما يقول

وزيـر الدفـاع الامـيركي هارولـد براون ،**« ممارسة تاثير سياسي ونفسي »** على الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها . واذ جمعت الاشكال « الممكنة » لهذا التأثير من قبل اختصاصيي معهد بروكينغز ، فان هؤلاء شددوا على **« الخطورة »** الكامنة في ان الاتحاد السوفييتي **سوف يعمل** (حسب زعمهم) **بحسمية اكبر في الازمات** كما ان بلدان العالم الثالث (سواء من حلفاء الاتحاد السوفييتي او من الـدول المحايدة) ، سوف تنطلق في سياستها الخارجية من حقيقة كون الاتحاد السوفييتي متفوقاً وبالتالي فانهم سوف يكونون أقـل اهتماماً في تحديـد الاسلحة وتنظيم التعاون مع الولايات المتحدة الاميركية[٤٨] . وانه لمن الممكن ان يتم استبعاد هذه « الخطورة » في الشروط التي تستطيع فيها **« المساواة الجوهرية »** في القـوات الاستراتيجية تأمين **« المساواة السياسية »** .

ومن المفهوم تماماً ، ان هذا النوع من **« التهديدات »** السياسية من جانب الاتحاد السوفييتي ، الذي يملك هذه او تلك المزايا في المجال الاستراتيجي ، ليس سوى اختلاف لا اساس له مـن الصحة . **فالاتحاد السوفييتي لا ينطلق في سياستـه عموما من السعي الى استخدام قدرته النوويـة باعتبارها اداة نشيطة لاعمـال القسر السياسية ، بـل ينطلق من سعيـه الهـادف الى تعزيز السلم والامن الدولي .** اما محاولة دفع الاتحاد السوفييتي باستخـدام اسلوب القوة في سياسته الخارجية، من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، فلم تستقطب اهتمام النقاد . وفي هذا المجال ، فلماذا يمكن ان تصبح نقاط القوة السوفييتية التي تتميز بها القوات الاستراتيجية أداة «للضغط السياسي» ؟ ولكن ألا يبدو واضحاً ، اذا اردنا ان نكون موضوعيين، ان ذلك قـد يحدث عموماً فيما لـو حدث العكس في تميز القوات الاستراتيجية الاميركية ؟ ومهما يكن من أمر ، فان محاولة استخدام ضغط القوة على الاتحـاد

---

(٤٨) انظر هـ . اون H. Owen و ش . شولتز Ch Schultze ، في المصـدر الذي ذكر سابقا ، الصفحة ٨٤ .

السوفييتي من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، كانت قد حدثت اكثر من مرة اثناء المحادثات الطويلة والصعبة حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية .

ثم ان **مفهوم التوجه السياسي** كان قد تعرض للنقد في الولايات المتحدة الاميركية ذاتها . فالعديد من الناس يشيرون الى ان هذه أو تلك الميزات الايجابية السوفييتية أو الاميركية في القوات الاستراتيجية ، تملك قيمة سياسية كبيرة . ولكن الاختلاف في قوام وامكانيات القوات الاستراتيجية لدى الطرفين ، لم يعد كبيرا بحيث يمكن أن تكون له نتائج سياسية ملموسة (٤٩) .

ان ما ذكر أعلاه يسمح أن يؤكد ، أن الهدف السياسي الحقيقي لمفهوم **« المساواة الجوهرية »** لا يتمثل بمنع الاتحاد السوفييتي من ممارسة **« الضغط السياسي »** ، وانما في توفير مثل هذه الامكانية للولايات المتحدة الاميركية نفسها . ولعل ما يؤكد ذلك تماماً هو الاهداف الاستراتيجية العسكرية ، التي توجه في نهاية المطاف الى تشكيل (خلق) قدرة استراتيجية أكبر في اطار « المساواة الجوهرية » وبالتالي تأمين التفوق الاستراتيجي العام للولايات المتحدة الاميركية .

فما هي الميزات السوفييتية الخاصة التي أرادت الولايات المتحدة الاميركية أن تقيسها في المقام الاول ؟ لعل اهم ميزة ، حسب تقديرات البنتاغون هي ما يعرف بالوزن الذي يمكن حمله واطلاقه بوساطة الصواريخ . والحديث يدور هنا عن امكانية هذه الصواريخ في ايصال هذا أو ذاك العيار (ومن حيث المبدأ ، فكلما كان **الصاروخ اكثر قوة ، ازدادت بالتالي الشحنة** النووية للرأس الحربي ، أو **ازداد عدد الرؤوس** الحربية التي يمكن وضعها في صاروخ واحد) ، الى الهدف . وقد تأكد ان الاتجاهات في تطوير بناء الصواريخ السوفييتية « تهدد » أمن الولايات المتحدة الاميركية ، طالما ان الاتحاد السوفييتي يستطيع ، كما يزعم

---

(٤٩) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٨٥ .

الاميركيون ، أن يتوصل الى تحقيق القدرة على القيام بضربة « نازعة » للسلاح الاميركي . ولكن هذه التأكيدات ، ذات الاغراض الموجهة ، لا تخدم عملياً سوى الذريعة الاميركية لامتلاك تلك الامكانية وذلك الوضع للقوات الاميركية ، اللذين لا يثيران النقد .

فمن ناحية أولى ، نجد ان **الاتحاد السوفييتي لا يسعى الى تحقيق التفوق الاستراتيجي** . وكان بريجنيف قد قال في هذا السياق : **« ان سياستنا لا تسعى الى تحقيق التفوق في التسلح ، ولكنها تسعى الى تقليصه ، والى اضعاف المواجهة العسكرية »** [٥٠] وفي التقرير الذي قدمه نفس هذا الرجل ، باعتباره رئيساً للدولة السوفييتية بمناسبة الذكرى الستين لثورة اكتوبر الاشتراكية ، أشار من جديد الى : **« ان الاتحاد السوفييتي يعير اهتماما فعالا لدفاعه ، ولكنه لم ولن يحقق التفوق العسكري على طرف آخر ، ونحن لن نعمل على الاخلال بالتوازن التقريبي للقوات العسكرية ، الذي تشكل الآن بين الشرق والغرب في أوروبا الوسطى ، أو بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية . ولكننا نطلب بالمقابل ، الا يسعى أحد آخر الى الاخلال بهذا التوازن لصالحه »** [٥١] .

وعموماً فان هذا الموقف السياسي يتأكد بالاجراءات العملية التي ينفذها الاتحاد السوفييتي ، وباقتراحاته المتعددة في مجال تحديد الاسلحة الاستراتيجية ونزع السلاح [٥٢] .

---

(٥٠) انظر ل.ي. بريجنيف في « المنهج اللينيني : خطب ومقالات » اصدار عام ١٩٧٨ ، الجزء السادس ، ص ٢٩٤ .

(٥١) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٥٩٦ .

(٥٢) من المعروف انه لا يوجد لدى القيادة الاميركية ، راي موحد حول سعي الاتحاد السوفييتي الى تحقيق التفوق الاستراتيجي . ولعل المثال الاكثر وضوحا عن ذلك هو ان هـ . كيسينجر كان قد اعلن في العاشر من كانون الثاني من عام ١٩٧٧ :

ومن ناحية ثانية ، فلا يجب الا أن نأخذ بعين الاعتبار أن هـذه أو تلك الميزة للطرفين في القدرة الاستراتيجية تملك مؤشرات معينة نشأت مع الزمن • فمنذ البداية الاولى لبناء القوة النووية الصاروخية في الولايات المتحدة الاميركية ، كـان هنـاك تركـيز عـلى تطـويـر المؤشـر النوعـي المتمثـل بدقـة الصواريخ • وفي هذا السياق يقول أحد أشهر الخبـراء الاميركيين هـ سكوفيل : **« كان الاستراتيجيون الاميركيون قد قرروا منذ زمن طويل عدم الاعتماد عـلى القنابل والصواريخ كبيرة الحجـم ، بل على النماذج ذات الابعاد الصغيرة ، والتـي تكون عالية الدقة في الوقت ذاته »** • ولكن ، اذا كانت الولايات المتحدة الاميركية قد اتخذت مثل هذا الاتجاه في سياستها ، فان ذلك لا يعطيها المبرر لان تطلـب قياس هذه الميزات التي استطاع أن يحققها الاتحاد السوفييتي أثناء مسيرة البناء لديه في مجالات أخرى ، بنفس المقياس الذي تستخدمه هي •

ومن ناحية ثالثة ، فمن الضروري أن تؤخذ بالاعتبار الاهمية النسبية لتلك الميزات التي يملكها كل من الولايات المتحدة الاميركية ، والاتحاد السوفييتي على حد سواء • ففي البنتاغون ، يؤكدون أن الولايات المتحدة الاميركية موجودة في المقدمة بالنسبة لمجال الدقة • فالاعتماد الاميركي على السـلاح **« الدقيق جدا »** لم يكن ، على ما يبدو ، نتيجـة للصدفـة • وكذلك ، فان المعادلات الفيزيائية المعروفة ، والمتعلقة بالامكانيات التدميرية للاسلحة النووية الصاروخية (علماً بأن هذه المعادلات ليست مرنة بالنسبة للسياسة) تؤكد بأنـه في الشروط المتماثلة تكون دقة الرؤوس الحربية أكثر أهمية الى حد كبير من قدرتها (عيارها) • وهكذا ،

« انا لا اعتقـد ان الاتحاد السـوفييتي يمتلك تفـوقا على الولايـات المتحدة الاميركية » ؛ ولكن وزير الدفاع الاميركي د. رامسفيلد كان قد اتهم الاتحاد السوفييتي في ١٧ كانون الثاني من نفس العام ، بالقيام بمحاولات جديـة ، ومستمرة ، وحاسمة للتحول الى « اكبر قوة عسكرية في العالم » ، انظر : مجلة: Christian Science Monitor
الصادرة بتاريـخ ١٨ شباط ، ١٩٧٧ •

وعلى سبيل المثال ، فلكي نزيد من امكانية الرؤوس الحربية في المجال **« المضاد للقوة »** (أي قدرة تدمير الاهداف العسكرية) ، بأربع مرات ، يجب أن نزيد قدرتها (عياراتها) بمعدل ثماني مرات ، بينما يكفي لذلك أن نزيد دقتها بمعدل مرتين فقط . ثم انه تتم في الولايات المتحدة الاميركيةمقارنات أخرى : **« فزيادة دقة رأس حربي من عيار ميغاطن واحد « مليون طن » بنسبة ٥٠ بالمائة ، تؤدي الى زيادة فعاليته بأكثر مما كان سيحدث لو زدنا قدرته (عياره) بنسبة ١٠٠ بالمائة ، دون زيادة الدقة »** . وفي هذا المجال ، وبشكل خاص ، فان اتحاد العلماء الاميركيين عبّر عن عدم موافقته المبدئية على الاسلوب المعمول به في البنتاغون ــ والمتمثل بالاقلال من أهمية هذه أو تلك الميزات الاميركية في الميزان الاستراتيجي[٥٣] .

ومن ناحية رابعة ، فان سعي الولايات المتحدة الاميركية الى خلق مقدرة أكثر قوة للصواريخ التي تحمل « وزنا أكبر » ، بالرغم من كون هذه الصواريخ ذات دقة عالية ، يدل بشكل واضح جدا على وجود اتجاهات خطرة تهدف الى تحقيق القدرة على القيام بضربة نووية « نازعة » للسلاح لدى العدو ــ أي نفس تلك القدرة التي يزعم الاميركيون ان الاتحاد السوفييتي سوف يملكها في المستقبل . وهذا ، بالضبط ، ما تؤكده التفسيرات الرسمية لمفهوم « المساواة الجوهرية » ، وخاصة من قبل وزير الدفاع شليسينجر عندما تكلم عن ضرورة « المساواة » في « تنفيذ الضربات ضد الاهداف العسكرية فقط ، وبدون تنفيذ ضربات مماثلة على المدن » ، وذلك من أجل تأمين القدرة على احداث دمار جوهري في الوسائط العسكرية للدولة الاخرى » . وهكذا ، فان ما أعلنه كل من وزير الدفاع الاسبق شليسينجر ، وخلفه د. رامسفيلد ، يعني **ضرورة الاستمرار في برنامج الابحاث العلمية** المتصل بصنع رؤوس حربية أكثر قدرة ، والمحافظة على الجاهزية لنشر الرؤوس الحربية التي تجمع بين الدقة والقدرة اللازمتين لتدمير عدد كبير

---

(٥٣) انظر ي. لوتواك E. Luttwak في « الميزان النووي بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية » بيفرلي هيل ؛ لندن ، ١٩٧٤ ، الصفحة ٢٨ .

ومتنوع من الاهداف الهامة • ولم يختلف موقف الوزير اللاحق هارولد براون عن سابقيه •

وانه لمن الاهمية بمكان في مجال التوجه التقني لمفهوم **« المساواة الجوهرية »** ان تراعى ضرورة تحقيق **« المساواة »** مع الاتحاد السوفييتي حتى في نقاط التفوق الخاصة به ، ودون مراعاة لاي نوع من الرفض أو التراجع عن نقاط التفوق الخاصة بالولايات المتحدة الاميركية • وقد تحدد هذا التوجه بما فيه الكفاية بما أعلنه وزير الدفاع الاسبق د• رامسفيلد عندما قال : **« قد يكون من الضروري بالنسبة لنا ان نحافظ على التفوق في جانب واحد في بعض المجالات »** • أما وزير الدفاع هارولد براون ، فقد أعلن عن أمور مماثلة عندما تكلم عن التنافس مع الاتحاد السوفييتي في مجال تطوير الاسلحة الاستراتيجية حيث قال :

« ان كل جولة في هذا التنافس وفي المجال الذي نمتلك فيه التفوق ، ربما ستساعدنا أكثر مما تساعده » •

وبالاضافة الى ذلك ، وكما هو معروف ، ففي المحادثات حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، حاولت الولايات المتحدة الاميركية ، أكثر من مرة ، ان تتمسك ، وحتى ان تعزز تفوقها الوحيد الجانب • وربما ظهر ذلك على نطاق أوسع ، فيما قدمته هذه الدولة في شهر آذار من عام ١٩٧٧ من مقترحات عن الحالة « العامة » للمحادثات المستقبلية طويلة الامد • ولكن ، وبالتأكيد ، فان سعي الولايات المتحدة الاميركية لاكتساب الحق في تحقيق تفوق نوعي اضافي في قواتها الاستراتيجية ضمن اطار الاتفاق السوفييتي الاميركي لم يلق سوى الرفض من جانب الاتحاد السوفييتي • وبطبيعة الحال ، فان هذا السعي لا يتلاءم مع ما اتفق عليه بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، بشأن مبدأ المساواة والامن المتبادل • فمع وجود الاتفاق بين هاتين الدولتين على السقوف الكمية المتساوية للاسلحة الاستراتيجية ، يكون التصعيد الاحادي الجانب للمزايا

النوعية من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، مدعاة لنسف مبدأ الامن المتبادل ، ويؤدي غالبا الى عدم استقرار حالة المساواة الاستراتيجية المتشكلة بين الطرفين السوفييتي والاميركي • ولذا فمن النادر أن يُطلب اثبات اضافي عن أن سعي الولايات المتحدة الاميركية للمحافظة على تفوقها ، أو حتى الى تعزيزه وزيادته في هذا أو ذاك المؤشر من مؤشرات قدرتها الاستراتيجية ، في نفس الوقت الذي تكون فيه هذه الدولة معادلة أو مساوية للاتحاد السوفييتي في المؤشرات الاخرى، يمكن أن يشير الى أي شيء سوى السعي الى تحقيق التفوق الاستراتيجي ، وبالتالي الى عدم التمسك بالمساواة في القوى •

وعموماً ، فان هذا المفهوم يخلق المقدمات للاثارة اللاحقة لسباق التسلح • فالاعتماد على « المساواة الجوهرية » يسمح ويشجع على صنع العديد من الانواع الاضافية للاسلحة النووية ، ومن الانظمة المعدة لايصالها الى الاهداف • فالبنتاغون يطلب خلق قدرة نووية أكبر ، وقد أعلن وزير الدفاع « الاسبق » شليسينجر عن هذه النية بقوله :
« اذا كنا نفهم ان الكفاية هي المساواة ، كما حاولت انا أن افسرها ، فالحديث يجب أن يدور عن قوات استراتيجية ذات تأثير أكبر الى حد بعيد » • وهذا ما أكده أيضا وزير الدفاع اللاحق هارولد براون اذ قال : **« اني اقف بشكل حاسم مع المحافظة على القوات الاستراتيجية الاميركية الراهنة ، والمتنوعة ، والحديثة ... فهي تلعب ، كما في السابق ، الدور الاكثر اهمية بالنسبة لامن الولايات المتحدة الاميركية ، وحلفائها »** • وبكلمات أخرى ، فان الحديث لا يدور هنا عن التمسك بالميزان الاستراتيجي الذي يجب أن يتم خفض مستواه باستمرار وفقاً لمبدأي المساواة والامن المتبادل ، وتنفيذا للاتفاقات المبرمة مع الاتحاد السوفييتي ، بل حول رفع هذا المستوى ، حتى يمكن في نهاية المطاف تأمين التفوق الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية • وفي هذا الاسلوب ، يظهر بكل وضوح مدى التهديد للامن الدولي ، والتناقض في السياسة الاميركية بما يتصل بأحد أهم الاهداف

التي أعلن عنها في الاتفاق حول تحديد وتقليص الاسلحة الاستراتيجية ، وتطبيع العلاقات السوفييتية الاميركية .

وفي شهر أيلول من عام ١٩٧٧ ، أشار وزير الدفاع الاميركي آنذاك هارولد براون ، ولاول مرة الى التطوير اللاحق لمفهوم « المساواة الجوهرية » .

يذكر براون ، في عداد المهام التي يجب أن تنفذها القوات الاستراتيجية الاميركية في شروط » المساواة الجوهرية « ما يلي :

ـ ايقاع دمار غير مقبول في الاتحاد السوفييتي .

ـ تنفيذ ضربات على اساس انتقائي ، بغية السيطرة على التصعيد ، والحد ، ما أمكن ، من الدمار ، ووضع حد نهائي لتبادل الضربات في أفضل الشروط الملائمة للولايات المتحدة الاميركية .

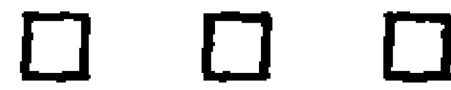
ـ المحافظة على احتياط من « القوى التي يعتمد عليها لاستخدامها المحتمل بعد تبادل الضربات النووية » .

وكما نرى ، فان براون لم يُدخل أي شيء أساسي جديد في هذا المفهوم ، بينما أعار اهتمامه الى نقطتين هامتين هما :

أولا ـ السعي الى التشديد على أهمية القوات الاستراتيجية الاميركية في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية ، معتبرا أن هذه القوى تحتل الافضلية الاولى ، أو انها تمثل **« القوى رقم ١ »** . وبالاضافة الى ذلك ، فان محاولات اتهام الاتحاد السوفييتي بالسعي الى استخدام قدرته الاستراتيجية لصالح نوع ما من « الضغط الدبلوماسي » ، وحتى اعطائها درجة ما من التفوق ، كما ذكرنا سابقاً ، لم تصادف سوى الفشل الذريع . ولكن هذه المحاولات كانت قد جرت عن عمد، لان استخدام البنتاغون لمقولة **« التفوق العسكري السوفييتي »** ، تجعل من الاسهل عليه أن يثبت ضرورة اتخاذ جولة جديدة في سباق التسلح .

ثانياً ـ لا يجوز أن نغفل ادخال فكرة **« الحرب الاستراتيجية المحدودة »** في هذا المفهوم ، أي المحافظة على امكانية القوات الاستراتيجية الاميركية في القيام

بالضربات على أساس ما يعرف « **بالاساس الانتقائي** » ، وبطبيعة الحال ، فان ذلك يضفي الشرعية الرسمية على بناء القوات الاستراتيجية ، القادرة على تنفيذ ضربات قوية وعالية الدقة ، بغية ايقاف تبادل الضربات النووية **« في الشروط ذات الافضلية القصوى للولايات المتحدة الاميركية . فما هي تلك المساواة التي يتكلم عنها قادة الولايات المتحدة الاميركية اذا كان التبادل** المحدود للضربات النووية يجب أن يؤمن،من وجهة نظرهم ، الشروط ذات الافضلية القصوى لبلادهم ؟ لعل من الواضح تماماً ، ان هذا النهج لا يعتمد على « المساواة الفعلية » ، بل على التفوق في القوات الاستراتيجية . وبالتالي ، فان المفهوم الاميركي الجديد عن بناء هذه القوات يحافظ على الاهداف الخطرة السابقة ــ أي يؤمن السيطرة الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية ، ويخلق أساساً نظرياً لاستمرار سباق التسلح النووي .



الفصل الخامس

الحرب النووية الاستراتيجية
(الشـــاملة)

١ ــ الحرب النووية الاستراتيجية : دورها ، وأهميتها ، وملامحها الاساسية :

كنا قد ذكرنا سابقاً ، أن ما يعرف بالحرب النووية الاستراتيجية (الشاملة)[١] تحتل مكاناً هاماً في التصنيف الاميركي للحروب •

وان الاعتراف بالمساواة في المجال الاستراتيجي اضطر واشنطن الرسمية ان تعيد النظر في العديد من أوضاع عقيدتها العسكرية ، وبالدرجة الاولى في الوضع المتصل بطبيعة الحرب النووية ، ولا سيما في نتائج هذه الحرب على الولايات المتحدة الاميركية • وعموماً ، فان عدم تعرض أراضي الولايات المتحدة لضربات العدو أصبح جزءا من الماضي الذي لن يتكرر أو يعود ثانية • ولـذا ، فانه لأمر معترف به في الوقت الراهن ان الولايات المتحدة الاميركية لم تعد تستطيع أن تهدد باشعال نيران حرب نووية استراتيجية لصالح تحقيق أهداف سياستها الخارجية ، دون ان تشعر بأن هذه الحرب سوف تمر دون عقاب لها •

---

(١) ان « الحرب النووية الاستراتيجية » Strategic Nuclear War هو تعبير اميركي يفهم منه ، بشكل اساسي ، « الحرب النووية الشاملة » . وتستخدم في الكتب والنشرات الاميركية تعابير اخرى هي : الحرب العامة General War او الحرب الشاملة All-Out War ، أو « الحرب الكلية » Total War أو « الحرب غير المحدودة » Unlimited War وهي جميعا تعادل « الحرب النووية الشاملة » .

وليس ثمة شيء يضمن حماية هذه الدولة من العقاب المدمر في حالة اشعالها لهذه الحرب النووية ، كما لم تعد الميزات المتمثلة بالبعد الجغرافي ، أو وجود المحيطات الواسعة حولها ، أو امتلاك ترسانة كبيرة جدا من الوسائط النووية الاستراتيجية ، قادرة على تحقيق هذا الضمان .

وفي هذا المجال ، فليس صدفة ان يعمد أصحاب العلاقة في الولايات المتحدة الاميركية مؤخرا ، وأثناء تحديدهم للخواص أو الطبيعة المحتملة للحرب النووية الاستراتيجية ، الى الاشارة بالدرجة الاولى الى نتائجها الكارثية . وقد أُشير أيضا في هذا التقويم الى **انه لا يمكن ان يتحقق فيها النصر لاحد ، والى ان النصر في هذه الحرب هو شيء مستحيل ، وبالتالي ، فانها لن تؤدي الا الى الدمار المتبادل للاطراف المشتركة فيها ، والى نتائج كارثية لكل المجتمع الانساني .**

وقد قال رئيس الولايات المتحدة الاميركية جيمي كارتر في كلمته التي ألقاها أمام الاجتماع العام الثاني والثلاثين للجمعية العامة للامم المتحدة ما يلي : **« اذا كانت الحرب في الماضي الوسيلة النهائية لحل النزاعات بين الدول ، فلا يجب النظر اليها في العصر النووي باعتبارها استمرارا للدبلوماسية بطرق اخرى »**[٢] . ثم قال عنها في مكان آخر من كلمته هذه : **« لا يمكن في الحرب النووية استخدام تلك المفاهيم القديمة كالنصر و الهزيمة »** . وبالرغم مما تعلنه الولايات المتحدة عن الحرب النووية ، فانها تستمر في التحسين والزيادة على نطاق واسع لترسانتها النووية الاستراتيجية التي هي كبيرة جدا منذ السابق ، بالاضافة الى انها معدة لخوض الحرب النووية الشاملة ، على انه تتم المحافظة على هذه الترسانة في حالة جاهزية قتالية عالية . ولا تزال الحرب النووية الاستراتيجية بكل أشكالها المتنوعة تشغل المكان الاكثر أهمية في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية . وينظر اليها باعتبارها الشكل الاكثر حسماً وشدة للنزاع المسلح . ويتحدد الهدف في هذه الحرب

---

(٢) انظر صحيفة البرافدا الصادرة بتاريخ ٦ تشرين الاول ١٩٧٧ .

بتدمير النظام الاجتماعي السياسي للطرف الآخـر ، كما يفترض ان الحـرب النووية الاستراتيجية لا تلبث أن تتحول الى حرب عالمية ، وتأخذ طابع التحالف ، وحشد القوى الاساسية للاطراف المتصارعة بغيـة تدمير المراكز الصناعية الكبرى (يعبر عن ذلك في الولايات المتحدة الاميركية « بالضربات عـلى الاشـياء الثمينة ») ، والاهداف العسكرية « الضربات ضد القوى » ، الموجودة بالدرجة الاولى على مسرح الاعمال القتالية الاوروبي • ويؤكد أثناء ذلك ، أن هـذه الحرب تتطلب عملياً استخدام كل الترسانة النووية وتأخذ طابـع الحسـم منذ البدايـة •

ويفترض أيضاً ، ان الحرب النووية الاستراتيجية يمكن أن تنشـأ في مختلف الشروط ، كأن يتم ذلك ، على سبيل المثال ، بنتيجة تصعيد الاعمال القتالية التي تستخدم فيها أولا الاسلحة العادية ، ثم يتم الانتقال الى استخدام الوسـائط النووية التكتيكية في مسرح الحرب ، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى استخدام الوسائط النووية الاستراتيجية • ويمكن أن تبدأ أيضاً بنتيجة تبادل محدود للضربات النووية الاستراتيجية على عدد قليل من الاهداف العسكرية ، أي بنتيجة تصعيد ما يعرف بالحرب الاستراتيجية المحدودة • وأخيرا ، فقـد تأخذ هذه الحرب فورا طابـع الحرب النووية الشاملة • وفي كل الحالات ، فان البنتاغون يؤكد ، بغرض تبرير وتمويه خططه ونياتـه ، ان البادىء بالاستخدام المفاجىء وغير المحدود للقدرة النووية ، هو الاتحاد السوفييتي الذي تُنسـب إليه الاتجاهات « العدوانية » المختلفة • وبالاضافة الى ذلك ، فان العديد من الناس في الولايات المتحدة الاميركية يعتبرون هذه الحالة في الشروط الحديثة ، إما قليلة الاحتمال ، أو غير صحيحة وغير واقعية تماماً ، ولاسباب مختلفة •

يفترض ان الامر الاكثر احتمالا هو التصعيد المتدرج أو السريع للنزاع الناشىء ، في احدى المراحل الحرجة التي يجنح فيها أحد الطرفين (او الاطراف) (وذلك أثناء الحرب العادية او الحرب النووية على مسرح الحرب) الى تنفيذ الضربـات

النووية الكثيفة بواسطة الوسائط النـووية الاستراتيجية عـلى اراضـي دول الطرف الآخر (الاطراف الاخرى) • وفي هذه الحالة ، تكون الحرب النووية الاستراتيجية ، حسب التصنيف الاميركي للحروب ، قد بدأت فعـلا • وبهذا الشكل ، فان العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية تفسح في المجـال للتبادل غير المحدود للضربات النووية مكاناً هاماً جدا في مجال الاشكال والطرق المحتملة للاعمال القتالية •

يُراعى في النظرية العسكرية الاميركيـة بعض الشروط العامة التي يمكن ان تنشأ من خلالها الحرب النووية الشاملة وهي :

ـ **الاشعال عن عمد للحرب النووية** (وعلى سبيل المثال ، عندما يرى أحـد الاطراف انه من الممكن ان يحقق أهدافه السياسية بوساطة الاستخدام غير المحدود للسلاح النووي ، مع الاخذ بعين الاعتبار ، انه استطاع أن يحقق ثغرة أو فاصلا تكنولوجياً في صنعه لانواع جديدة من الانظمة السلاحية ، وثمة حالة أخرى ـ هي ان تبدأ الحرب النووية الشاملة بنتيجة حدوث تدمير كبير جدا لهذا أو ذاك الطرف أثناء نزاع ذي مستوى أقل) •

ـ **ان تبدأ هذه الحرب بالصدفة** (وعلى سبيل المثال ، بنتيجـة الاطلاق العرضي ، أو غير الموافق عليه لصواريخ مستقلة في اتجاه اراضـي دولـة أخرى) •

ـ **نشوء الحرب بنتيجة الخطأ** (لدى التقدير السياسي غير الصحيح لهذا أو ذاك العمل من أعمال العدو ، أو بسبب فقدان السيطرة على الاحداث ، بما فيها عند القيـام بضربات نووية استفزازية ضد طرف ثالث ، في الوقت الذي لا يرغب فيه الطرفان الآخران باشعال نيران «الحرب الشاملة») •

يتمثل تطور الحرب النووية الشاملة في حالتين اساسيتين :

ففي الحالة الاولى (أو حالة الاستخدام المضادة للقوة) يتم تبادل الضربات النووية الصاروخية الكثيفة**على الاهداف العسكرية فقط** ، وبالدرجة الاولى عـلى

قواعد الوسائط النووية الاستراتيجية . وحسب العقيدة الاميركية ، فان هدف الاطراف المتصارعة من هذا العمل هو تفجير ونسف القدرة الاستراتيجية للخصم ، على أن يتم ، فيما بعد ، وعبر المحادثات ، الاستسلام السياسي في ظل التهديد بالقيام لاحقاً بضربات مدمرة على المراكز السكانية ، والصناعية ، والادارية الكبيرة جدا . وان المبادرة في تحقيق هذه الحالة ، تعزى ، مرة أخرى ، للاتحاد السوفييتي. وعموماً ، فانه يمكن أن يفترض أيضاً حدوث التبادل المحدود (بما فيه ذلك الذي يحدث بمبادرة من الولايات المتحدة الاميركية) **للضربات النووية « المضادة للقوة »** بغية تحقيق أهداف سياسية معينة .

وفي الحالة الثانية — يتم تنفيذ التبادل غير المحدود للضربات النووية على كافة الاهداف الهامة وباستخدام كافة الوسائط النووية الاستراتيجية بدون استثناء ، حيث يفترض ان هذا التبادل سوف يؤدي **الى تدمير متبادل كامل** .

وعموماً ، فان خوف الامبريالية الاميركية من التهديد بالعقاب النووي ، كان قد منعها من استخدام السلاح النووي خلال كل الفترة الزمنية التي مرت بعد الحرب العالمية الثانية . أما بعد امتلاك القنبلة الذرية من قبل الاتحاد السوفييتي ، فقد جاء في تقرير لجنة الابحاث الملحة التي كلفت من قبل الرئيس الاميركي ترومن بتقدير نتائج هذا الحدث ما يلي : **« لم نعد نستطيع ان نعتمد على عدم تعرض مدننا ، وكل بلادنا في الحرب المقبلة »** [٣] .

ومهما يكن من أمر ، ففي ظل الاعتماد على التفوق في القدرة النووية للولايات المتحدة الاميركية ، نجد أن التوجه في العقيدة العسكرية الاميركية

---

(٣) انظر : « البقاء في العصر الجوي : تقرير لجنة السياسة الجوية الرئاسية (نسبة الى الرئيس الاميركي) » ، واشنطن ١٩٤٨ ، الاول من كانون الثاني ، الصفحة ١٢ .

كان قد استمر في التركيز لزمن طويـل على اشعال نيران الحرب النووية الوقائية لدى تفاقم الوضـع الدولي • أما الاعتراف من قبل هذه الدولة بالنتائج الكارثية لهذه الحرب ، فلم يحدث إلا بعد ١٠ ــ ١٥ عاماً من امتلاك الاتحاد السوفييتي للسلاح النووي • ولم يلبث هذا الاتجاه ان بدأ يأخذ شكلا ثابتاً فيما بعد ، وخاصة مع اقتراب الاتحاد السوفييتي من حالة المساواة بالاسلحة الاستراتيجية مـع الولايات المتحدة الاميركية •

وقد أدى ذلك الى تحول في المفهوم الاستراتيجي العسكري للحرب النووية الشاملة ، حيث ظهر مفهوم « الضربة الثانية » (او الجوابية) بالرغم من أن مفهوم الضربة الاولى ، لم يكن حتى ذلك الوقت قـد أُلغي ، وكما سنرى فيما بعد ، الاعداد لمفهوم « التدمير المضمون » للعدو ، و « الدمار المحدود » للولايات المتحدة الاميركية • أما في الخطة السياسية ، فان ادراك الولايات المتحـدة الاميركية وحلفائها للنتائج الكارثية للحرب النووية الشاملة ، شكل في نهاية المطاف أحد أهم الاسباب التي جعلت الولايات المتحدة الاميركية توقـع على الاتفاق السوفييتي الاميركي عن تجنـب الحرب النووية •

وهكذا تغير التقدير الاميركي لاحتمـال نشوب حـرب نوويـة شـاملة • فقد كانت هذه الحـرب أكثر احتمالا في أعوام الخمسينات ، عنـدما كانـت « الحرب الباردة » في الذروة ، حيـث افترض آنذاك أن الحرب النووية يمكن أن تنشب بنتيجة مواجهة سوفييتية اميركية مباشرة ، أو بنتيجة تأثير عوامـل عرضية مختلفة • أما فيما بعـد ، ومع تغير نسبة القوى في العالم لصالح الدول الاشتراكية ، فقد انخفض احتمال الحرب النووية ، حسب التقديرات الاميركية ، بالرغم من أنـه كان يبدو عالياً في بعض الفترات الزمنية • ولكنـه لم يلبـث أن انخفض من جديد ، حسب رأي الخبراء الاميركيين ، عندما ساد في العالم الانفراج الدولي (٤) •

---

(٤) انظر : « سياسة الدفاع الاميركيـة » ر٠ج٠ هيد R.G. Head ، و اي٠ج٠ روكيـه E.J. Rokke (محرران) الطبعة الثالثة ، بالتيمور ، لندن ، ١٩٧٣ ، الصفحة ١٣ .

وكما ذكرنا سابقاً ، فانــه يُراعى ، في القيادة الاميركية في الوقت الراهن ، التأثير الايجابي لانفراج التوتر الدولي ، والتغير في نسبة القوى في العــالم ، وبالتالي ، وانطلاقاً من ذلك ، فان هذه القيادة أصبحت تأخذ بالرأي الذي عبّر عنه وزير الدفاع الاميركي السابق هارولد براون إذ قال : **« ان الحــرب النوويــة الشاملة ، تعتبر ، من وجهــة نظــري ، الحرب الاقــل احتمــالا »** [٥] . **امــا الاكثر احتمالا ، حسب رأي وزير الدفاع المذكور ، فهو النزاعات المحلية ، وتأتي بعدها النزاعات الكبرى ، ولكن ليس في أوروبا . ويقول هذا الاخير في مكان آخر : « سوف تكون للتبادل الشامل أو الكلي للضربات النووية الحرارية نتائج كارثيــة على الولايات المتحدة الاميركية »** .

ولا يجب أن تُغفل أنــه توجد في الولايات المتحدة الاميركية وجهة نظــر أخرى ، ترى في الحرب النووية الشاملة أمراً لا يمكن تجنبه في المدى البعيد . وبطبيعة الحال ، فان مــن يتمسك بوجهة النظر هــذه ، هــم ممثلو اليمــين المتطرف في القــوى الرجعيــة . وهــم يقولــون في هــذا الســياق انــه **« كلما حدث ذلك بشكل أسرع ، كان هو الافضل »** [٦] . حيث يدل هذا القول عــلى وجود تهديد حقيقي للعالم كلــه ، وعلى ان هذه القوى تحاول فعلاً التأثير أكثر فأكثر على السياستين الخارجية والعسكرية للولايــات المتحدة الاميركية .

ويُعبّر غالباً في الولايات المتحدة الاميركية عن رأي يقــول ان النظرية الاميركية عن الحرب النووية الشاملة توجد في حالةركود ، ولا تخضع لاي تطور فعال . وان مؤيدي وجهة النظر هذه يعتمدون عــلى أنــه يمكن استبدال امكانية ربح الحرب الشاملة ، من حيــث كونها هدفاً قومياً ، بامكانية تحاشي أو منــع

---

(٥) انظر مجلة U.S. News and World Report الصادرة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٧٧ .

(٦) انظر « سياسة الدفاع الاميركية » م. سميث ، و س. جونز (محرران) ، الطبعة الثانية ، بالتيمور ، ١٩٦٨ ، الصفحة ١٥ .

الهجوم » [٧] • اما معارضو وجهة النظر المذكورة ، فانهم يعتبرون ، بدورهم ، ان « الردع » (الترويع) لا يمكن ان يكون فعالا الا لدى وجود امكانية تحقيق النصر في الحرب • وبالتحديد ، فقد جاء في تقرير المجلس العلمي العسكري التابع لوزير الدفاع ، والذي قدّم في صيف عام ١٩٧٨ **ان الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تكون في حالة « الجاهزية لخوض حرب واسعة النطاق ، وليس لمجرد تحاشي هذه الحرب »**[٨] • ثم ان امكانية تحقيق النصر تعتبر على درجة كبيرة من الاهمية ، ولا سيما في الشروط الراهنة التي **وصل فيها الاتحاد السوفييتي الى حالة التوازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الاميركية** • وان خطةالحصول على هذه الامكانية وجدت انعكاساً لها في القرار الذي اتخذته ادارة كارتر عن تحسين نظام القيادة الاستراتيجية ، واجراء تحسينات ذات أهمية كبيرة في الدفاع المدني •

ان تحليل تطور المفاهيم الاساسية للحرب النووية الشاملة يُظهر ، وبغض النظر عن درجة اعدادها ، ان التوجه الرسمي بما يتصل « بردع » الحرب ، يعتبر ثانوياً بالمقارنة مع التوجه الى الخوض الفعال للحرب النووية ، والى تحقيق النصر فيها ، بغض النظر عن طابعها المدمر ، وكذلك بالنسبة للتصريحات المتكررة للقادة الاميركيين عن انه « لن يكون ثمة منتصر في الحرب النووية »• وفي الواقع ، فلو كانت القيادة السياسية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تنفي كلياً الفكرة المتصلة بامكانية النصر في الحرب النووية الشاملة ، لما كان مفهوم خوض هذه الحرب ، قد لقي كل هذا الاعداد المفصل •

---

(٧) انظر « سياسة الدفاع الاميركية » الطبعة الثالثة ، الصفحة ٤٤ •

(٨) انظر صحيفة واشنطن ستار Washington Star الصادرة بتاريخ ٤ كانون الاول ١٩٧٨ •

وفيما يلي سوف نستعرض المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاميركية الاساسية عن الحرب النووية الشاملة .

٢ ـ مفهوم « التدمير المضمون »

يعتبر مفهوم **« التدمير المضمون »** نوعاً من التصحيح في الاستراتيجية العسكرية الاميركية . وهو يأخذ بعين الاعتبار امكانية القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية في **التدمير « المضمون » لاي عدو حتى في تلك الحالة ، التي تتعرض فيها هذه الدولة لهجوم نووي مفاجيء** وحسب تحديد وزير الدفاع الاميركي السابق روبرت ماكنمارا الذي كان مسؤولا عن مجموعة اعداد هذا المفهوم في بداية اعوام الستينات ، فان جوهر مفهوم « التدمير المضمون » يتمثل في **« المحافظة على قدرة عالية وموثوقة في ايقاع دمار غير مقبول بالنسبة لاي معتد او اي تحالف من المعتدين ، وفي أي مرحلة من التراشق المتبادل بالضربات النووية الاستراتيجية ، حتى بعد تنفيذ ضربة نووية مفاجئة[٩] علينا »** وقد حدّد ماكنمارا الدمار غير المقبول بالنسبة « للمعتدي » بتلك النسبة من الخسائر التي « لا يمكن معها لمجتمعه ان يستمر في الحياة حسب المقاييس المعمول بها في القرن العشرين » ، اما **« التدمير المضمون »** حسب رأي هذا الاخير ، **فهو « جوهر استراتيجية الردع »**[١٠] .

كان تقديم هذا المفهوم في عام ١٩٦٥ ، باعتباره الاكثر أهمية ، قد حدث بنتيجة اعادة النظر من قبل القيادة الاميركية في بداية السنوات العشر الاخيرة من الوضع السياسي العسكري في العالم . وعموماً . ففي فترة تفوقها « الحاسم » في الاسلحة النووية الاستراتيجية ، كانت الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على عدم تعرضها النسبي للاصابة . وقد افترض انها سوف تتعرض في الحرب النووية الشاملة ، بالتأكيد ، لخسائر محددة ، ولكن هذه الاخيرة سوف تكون مقبولة

---

(٩) انظر : ر.س ماكنمارا R.S. McNamara في « جوهر الامن ، ملاحظات مكتبية » نيويورك ، ١٩٦٨ ، الصفحة ٥٢ .

(١٠) نفس المرجع السابق .

تماماً ، بينما ستكون خسائر الاتحاد السوفييتي ذات طابع كارثي • وقد اعتمدت الولايات المتحدة الاميركية على ان طيرانها الاستراتيجي ، الذي كان في ذلك الوقت المكون الوحيد للقدرة النووية ، سوف يبقى بمنأى عن الضربات النووية السوفييتية ، ويستطيع ان يفتح ثغرة عبر نظام الدفاع الجوي في الاتحاد السوفييتي • وبالرغم من ذلك فان الولايات المتحدة الاميركية كانت ، حتى آنذاك ، تدرك بشكل ما او بآخر كل الخطورة المرتبطة باشعال نيران الحرب النووية •

وقد تبدل الموقف جذرياً لدى خلق مقدرة نووية استراتيجية قوية في الاتحاد السوفييتي في نهاية اعوام الخمسينات ومطلع الستينات • وبذلك اصبحت اراضي الولايات المتحدة الاميركية معرضة للاصابة لاول مرة • فالحسابات الاستراتيجية ، التي نفذت في الولايات المتحدة الاميركية ، دلت على ان المراكز الحيوية الاساسية في هذه الدولة، وقواعد القدرة النووية الاميركية، موجودة في المناطق التي تطالها القوات النووية الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي • واذ كانت الولايات المتحدة الاميركية قد تعمدت تضخيم التصورات عما عرف **«بالثغرة الصاروخية»** لصالح الاتحاد السوفييتي، فقد تم التوصل الى استنتاج عن ان امكانيتها في التدمير الكامل للاتحاد السوفييتي في الحرب النووية اصبحت مهددة عموماً • ومن هنا نشأت مسألة ضمان قدرة الولايات المتحدة الاميركية على تحقيق اهدافها السياسية الاساسية في الحرب ، وفي ظل اية شروط محتملة • وان محاولة حل هذه المشكلة كانت قد بدأت مع بدء الاخذ بالمفهوم الاستراتيجي العسكري من « التدمير المضمون » الذي استمر نافذا حوالي عقدين من الزمن •

ومهما يكن من أمر فان هذا المفهوم موجه ، من حيث التقديم الرسمي الى « منع » المخاطرة باشعال حرب نووية شاملة ، أي انه يعتبر دفاعياً محضاً ، وحتى ذا اتجاه سلمي • اما في الواقع ، وكما تدل خبرة تطبيقية ، فان الغرض الحقيقي منه هو **«ايجاد المبررات والذرائع»** لتشكيل مقدرة نووية اكثر قوة ، وتبرير سباق التسلح امام الرأي العام الاميركي ، والرأي العام العالمي ، واخفاء التوجه العدواني

للتحضيرات العسكرية ، وممارسة سياسة خارجية اكثر فعالية • وقد ساعد الاعتماد على هذا المفهوم تشكيل تلك القوات الاستراتيجية التي تملك قدرة « تدمير مضمون » « للمعتدين المحتملين » اكبر بكثير مما كان ملحوظاً او مخططا لها في فترة صياغة المفهوم •

وكما ذكرنا سابقاً ، فان **مقياس « التدمير المضمون »** كان يعتبر في الولايات المتحدة الاميركية في اعوام الستينات ، تلك القدرة القادرة على ايقاع دمار في الاتحاد السوفييتي **٢٠ـ٢٥ بالمائة من تعداد سكانه ، و ٥٠ بالمائة من صناعته •** وان هذه الارقام تصادف غالباً في المراجع الاميركية • ولكن روبرت ماكنمارا (احد وزراء الدفاع السابقين) كان قد حدد ارقاماً أخرى ،هي $\frac{1}{4}$ **الى** $\frac{1}{3}$ **السكان و** $\frac{2}{3}$ **الصناعات •** وفي عام ١٩٧٤ اعلن ج • شليسينجر (وزير دفاع ايضاً) ان القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية قادرة على ان تقتل في اية شروط **اكثر من ٣٠ بالمائة من السكان السوفييت وتدمر اكثر من ٧٥ بالمائة من الصناعة السوفييتية**(١١) • ولكن القيادة الجديدة للولايات المتحدة الاميركية لم تقدم أية ارقام في هذا المجال • وعموماً ، واذا اخذنا بعين الاعتبار سباق الاسلحة الاستراتيجية المستمر في الولايات المتحدة الاميركية ، ولا سيما في مجال رفع دقة وقدرة الرؤوس الحربية النووية ، وزيادة عددها ، وزيادة انواع وسائط الايصال الى الاهداف ، فان الارقام التي ذكرت اعلاه تصبح قليلة جدا ، بغض النظر عما تعلنه الادارة الاميركية من مساع حثيثة لخفض مستوى المواجهة النووية مع الاتحادالسوفييتي ، وعن رفضها لسياسة الاعتماد على الاسلحة النووية •

وحسب هذا المفهوم ، **يخصص لتنفيذ « التدمير المضمون » : القوات الاستراتيجية الهجومية** (اي عناصر « الثالوث الاستراتيجي » لهذه القوات) ، **والقوات الدفاعية** (وسائط الدفاع الجوي ، ووسائط الدفاع الصاروخي) •

---

(١١) انظر : العام المالي ١٩٧٥ ، مخصصات الحصول على المعدات العسكرية ، شهادة امام الكونغرس ، ٥ شباط ، ١٩٧٤ ، واشنطن ١٩٧٤ ، الصفحة ٥٥ •

ويجب ان تكمل هذه القوات بعضها البعض ، في تنفيذ مهام **« الحد من الدمار »**[١٢] الذي يمكن للعدو ان يوقعه في الولايات المتحدة الاميركية . وهكذا تقوم **القوات الهجومية** (الصواريخ الباليستية عابرة القارات ، والصواريخ الباليستية التي تطلق من الغواصات ، والقاذفات) بتنفيذ **ضربات « مضادة القوة »** على قواعد الوسائط الاستراتيجية للعدو ، قبل ان يتمكن هذا الاخير من استخدامها، محددة بالتالي من حجم الخسائر الاميركية . اما **القوات الاستراتيجية الدفاعية** فتستخدم بدورها لاغراض **« التدمير المضمون »** في تدمير وسائط هجوم العدو قبل ان تصل الى اهدافها في قواعد القوات الاستراتيجية الهجومية الاميركية ، عاملة بذلك ايضاً على الحد من الخسائر الاميركية . ولكن الامر الاساسي هنا هو انه يجب ان تزيد النسبة المئوية للقوات الاستراتيجية الهجومية الاميركية ، وبالتالي ، يجب ان تزيد امكانيات القوات المشتركة في « التدمير المضمون » للعدو . وان هذه المهام ، ذات الارتباط المتبادل فيما بينها ، لمختلف انواع القوات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية ، والارتباط المتبادل لمختلف المفاهيم الاستراتيجية العسكرية ، هي موجهة في نهاية المطاف الى تحقيق هدف سياسي وحيد هو **« ترويع » العدو** ، وتدميره اذا مابدأت الحرب معه .

وحسب رأي الخبراء العسكريين الاميركيين[١٣] ، فان تحديد الاهداف السياسية **« للتدمير المضمون »** ، وبطبيعة التعاون بين القوات الاستراتيجية

---

(١٢) لا يزال مفهوم **« تحديد الدمار »** معمولا به في الولايات المتحدة الاميركية في الوقت الراهن ، بالرغم من ان دوره واهميته اصبحا اقل نظرا لصعوبة خفض الخسائر في السكان والصناعة الى المستوى « المقبول » . وتستمر في هذه الدولة اعمال تقوية وسائط وطرق الدفاع الجوي ، والدفاع الصاروخي ، وتحسين الدفاع المدني . ولكننا لن ندرس هذا المفهوم في هذا الكتاب .

(١٣) انظر ا. انتهوفن A. Enthoven وك. سميث K. Smith في كم يكفي من الاسلحة الاستراتيجية ؟ صياغة البرنامج الدفاعي ، « ١٩٦١ — ١٩٦٩ » نيويورك ، ١٩٧١ ، الصفحتين ١٧٦ و ١٧٧ .

الهجومية والدفاعية ، واجراءات الرد المحتملة التي ينفذها الاتحاد السوفييتي ، **يسمح بتحديد القدرة النووية الاستراتيجية الاميركية اللازمة لهذا «التدمير المضمون»**. وفي هذه الحالة يؤخذ بعين الاعتبار ، عدد ، وانواع ، وتوضع الاهداف في اراضي العدو ، وقدرة (عيارات) الذخائر النووية التي يجب ان تستخدم لتدمير كل منها ، كما تراعى بشكل عام ابعاد وطبيعة القوى اللازمة « مع الاخذ بالأرقام الاكبر التي تؤمن هامشاً اضافياً » لتنفيذ المهام المسندة . ويؤخذ بعين الاعتبار ايضاً عدد ، ووزن ، وعيارات الذخائر النووية الموجودة في كل واسطة ايصال ، وامكانيتها في عبور دفاع العدو ، ودقة كل من الانظمة السلاحية الاستراتيجية والوثوقية التقنية، ودرجة الحيوية الخ ... وهذه الحسابات شديدة التعقيد ، وهنالك تنبؤات مختلفة عن الطريقة التي يمكن ان تبدأ فيها الحرب النووية الشاملة ، وكيفية جريانها ، ورد فعل احد الاطراف على اعمال الطرف الآخر ، وقوى « التدمير المضمون » المراد تشكيلها (مع الاحتياط اللازم منها) ، والاحتياط العام الذي يمكن الاعتماد عليه . **وعموما فليس كل عنصر من عناصر « ثالوث » القوات الاستراتيجية ، بقادر ، حسب التقديرات الاميركية ، على تنفيذ مهام « التدمير المضمون » لوحده فقط ، بل يكفي لذلك حتى جزء فقط من هذه العناصر . ويشير الخبيران الاميركيان ج. شتاينبرونر ، و ب. كارتر ، على سبيل المثال ، الى ان ثلث المكون البحري لهذه القوات (وهو الغواصات النووية الحاملة للصواريخ الباليستية) يكفي لتدمير ٢٠ بالمائة من السكان و ٧٥ بالمائة من الصناعة في الاتحاد السوفييتي**[١٤] .

وفي هذه الخطة تحتل أهمية لا بأس بها اهداف النشر في الولايات المتحدة الاميركية للصواريخ من نوع ميرف MIRV [١٥] . فبعد انجاز برنامج بناء

---

(١٤) انظر : « ديادالوس » ، Deadalus ، صيف عام ١٩٧٥ ، الصفحة ١٣٣ .

(١٥) وهي الاحرف الاولى من الكلمات الانكليزية التالية :
Multiple independentably Targeted Re-Entry Vehicle
والتي تعني : مركبة العودة ذات الرؤوس المتعددة والمسددة بشكل مستقل . (على الاهداف) .

القوات الاستراتيجية الهجومية في الولايات المتحدة الاميركية في عام ١٩٦٧ ، عملت هذه الدولة على تجهيز الصواريخ الاستراتيجية برؤوس حربية متعددة وذات دقة عالية . وتدل الحسابات الدقيقة المنفذة في مجال الابحاث المختلفة في البنتاغون ، على انه من الافضل « للتدمير المضمون » ، وخاصة لزيادة الدقة في الاصابة ، ان يتم الاقلال من الوزن وعيار الرأس الحربي ، وان يزاد عدد الرؤوس في الحامل الواحد في الوقت ذاته . ونذكر ، على سبيل المثال ، ان الصاروخ المزود بعشرة رؤوس حربية عيار كل منها ٥٠ كيلو طناً ، يستطيع ان يدمر ، اذا ما قورن بصاروخ مجهز برأس حربي واحد من عيار ١٠ ميغا طن (عشرة ملايين طن) ، اكثر بعشر مرات في المطارات ، واكثر بمرة ونصف تقريباً في الملاجىء الواقية للصواريخ ، واكثر بثلاث مرات ونصف في المدن ذات التعداد السكاني الذي يزيد عن مائة الف انسان لكل منها[١٦] . وكذلك ، فان القدرة التدميرية للرؤوس الحربية المسددة على هدف واحد ، تزداد اكثر ، اذا جرى التسديد على نفس هذا الهدف برؤوس نووية تطلق من عدة صواريخ[١٧] . وفي عام ١٩٦٤ ، اعلن هارولد براون الذي كان يشغل آنذاك وظيفة مدير ادارة « البحث العلمي واعمال التصميم والاختبار » في احدى الوثائق التي قدمها الى الكونغرس بأن **النظام (ميرف MIRV) يمكن ان يزيد الى حد كبير من امكانية القوات الاستراتيجية في تدمير المدن المكشوفة او الاهداف العسكرية المحصنة**[١٨] .

وغالبا ما جرت محاولات في الولايات المتحدة الاميركية للتأكيد بأن نشر الانظمة الصاروخية المجهزة برؤوس متعددة من نوع ميرف MIRV ، كان قد نفذ ردا

---

(١٦) انظر A. Enthoven و K. Smith في المصدر الذي سبق ذكره في الملاحظة رقم ١٣ ، الصفحة ٢٣٦ .

(١٧) انظر ت. غرينوود T. Greenwood في : « صنع الصواريخ من نوع ميرف — MIRV » ، ١٩٧٥ ، الصفحة الاولى .

(١٨) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٧٠ .

على بدء نشر انظمة الدفاع الجوي والدفاع الصاروخي في الاتحاد السوفييتي • وزعم ايضاً انه أخذت بعين الاعتبار ضرورة زيادة عدد الرؤوس الحربية ، بغية رفع درجة وثوقية عبورها للدفاع المضاد للصواريخ • ومهما يكن من أمر ، وحسب شهادة بعض الباحثين الاميركيين الموضوعيين ، فان ذلك لا يطابق الحقيقة ، لأن صنع انظمة الصواريخ من نوع ميرف MIRV ، كان قد بدأ قبل زمن طويل من اقامة النظام الدفاعي ضد الصواريخ في الاتحاد السوفييتي[١٩] • وبالاضافة

(١٩) كان عالم الفيزياء الاميركي هـ . يورك قد اعلن انه : « من المهم ان نلاحظ ان تطوير انظمة الصواريخ من نوع ميرف MIRV ، وانظمة الدفاع المضاد للصواريخ ، كان قد تم أساسا بنتيجة التحليل الدقيق جدا لما يمكن ان ندعوه باثارة الاستفزاز من قبل هذه او تلك الدولة . ولكن هذا التطوير سرعان ما اصبح ، وبشكل اساسي ، نتيجة لعملية الارتباط المتبادل المستمر التي كانت تنطوي بحد ذاتها على دعوة تكنولوجية لصانعي انظمتنا الدفاعية ، والجواب على هذه الدعوة من قبل صانعي انظمتنا الهجومية ايضا ، ومن ثم جاءت الدعوة والجواب ، ولكن في الاتجاه المعاكس – انظر : « الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستية ABM ، والصواريخ ذات الرؤوس المتعددة والتسديد المستقل MIRV والسالت (محادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية) ، وسباق التسلح النووي . شهادات مقدمة امام الكونغرس ، ١٩٧٠ ، الصفحة ٥٩) . وقد اضطر المدير السابق لادارة « البحث العلمي واعمال التصميم والاختبار » ج. فوستر على الاعتراف اثناء حديثه عن الدوافع التكنولوجية لسباق التسلح في الولايات المتحدة الاميركية بما يلي : « اما ان العلم والتقنية يقدمان لنا تلك الامكانيات الجديدة التي يجب ان تستخدمها ، حسب رأينا ، أو اننا نرى تهديدات معينة في الأفق – مجرد تهديدات محتملة – ولكن الامر عادة ليس فيما قام به العدو فعلا ، بل هو فيما يخيل لنا ان هذا العدو استطاع ان يفعله ، وفيما يجب أن نكون جاهزين لفعله ردا على العدو (انظر مجلة ديادالوس Deadalus صيف ١٩٧٥ ، الصفحة ١٢٠) .

الى ذلك ،فقد استمـرت القوات الصاروخيـة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية ، حتى بعد ابرام الاتفاقية السوفييتية الاميركية في عام ١٩٧٢ عن تحديـد انظمة الدفاع الصاروخي (والتي سُمح بموجبها بوجود مجموعتين من الصواريخ المضادة للصواريخ لدى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركيـة لتغطية عاصمتي هاتين الدولتين ، ومنطقـة واحدة للصواريخ الباليستية عابـرة القارات لدى كـل منهما أيضـا) ، في تجهيز الصـواريخ برؤوس حربيـة نوويـة متعددة • وفي نفس هذه الظروف ، بدأت الولايات المتحدة الاميركية منذ بداية اعوام السبعينات بتصميم الصواريخ الاستراتيجية المجنحة ، وبعد ذلك أتخذ قرار صنعها ، الامر الذي يؤكد ان امكانية « التدمير المضمون » في هذه الدولة تتطور بشكل يخالف المقاييس التي ذكرت اعلاه ، **ولاسباب لا علاقـة لهـا بتنـامي « التهديد السوفييتي » فلماذا تستمر الولايات المتحدة الاميركية في زيادة « امكانية التدمير المضمون » لديها ؟**

ان السبب الاكثر اهمية من وجهة النظر السياسية العسكرية هـو السعي لاكتساب التفوق الاستراتيجي ، ليس فقط في امكانيات تدمير القواعد الصناعيـة الاساسيـة للعـدو ، بل ولتأمـين امتـلاك القـدرة عـلى تنفيـذ مايعـرف **بالضربات « المضادة للقوة »** ايضا • وكان هذا السعي لا يزال يتم حتى وقت قريب بشكل مموه • ولعل أقصى ما سمح بتسربه في هذا المجال ، هو الاعتراف بالسعي للحصول على امكانية خوض الحرب النووية في مختلف الحـالات ، حيث اعلن **شليسينجر** عن هذا الموضوع مايلي :

« اذا ما اخذنا بعين الاعتبار الفائض من الرؤوس الحربية ، فاننا نستطيع ان نستخدم سلاحا اضافيا ضد الاهداف العسكرية ، ويكون لنا في الوقت ذاته خيـار محدود من حالات الاستخدام ، بما فيها حالة تنفيذ ضربات على أهداف محضـة محددة[٢٠] » • والحديث يدور هنا ، كما نرى ، بشكل مبـاشر عن القـدرة **« المضادة للقوة »** •

---

(٢٠) انظر : العام المالي ١٩٧٣ ، مخصصات الحصول على المعـدات العسكريـة ، الصفحـة ٣٣ •

وعموماً ، فان الشكل الذي تلحظ فيه الادارة الاميركية الحالية (ادارة كارتر) استخدام هذه القدرة ، سوف يبحث في فصل آخر من هذا الكتاب . ولكن ، من الاهمية بمكان ان نشير الى ان مفهوم **« التدمير المضمون »** سوف يصبح بوضوح الاطار المعني بالدرجة الاولى ، اي ان « يضمن » تدمير هذا او ذاك الجزء من السكان والقواعد الصناعية في الاتحاد السوفييتي . والآن ، فان مبدأ « التدمير المضمون » يتوسع ليشمل الاهداف العسكرية بغية افقاد العدو امكانية القيام بضربة جوابية فعالة . وفي هذا السياق كان **هارولد براون** قد اعلن **« ان الاستراتيجية ، المبنية على التدمير المضمون فقط ، لم تعد موثوقة ويمكن الاعتماد عليها كليا »** وبالتالي فقد اعلن عن **« ضرورة الاستراتيجية المسماة استراتيجية التساوي »** التي تنطوي بحد ذاتها على امتلاك القدرة على تنفيذ الضربات المضادة للقوة »[21] .

وان هذا الاتجاه في تطوير المفاهيم الاستراتيجية العسكرية يثير قلقاً جدياً ليس في الكونغرس وحده ، بل وفي المجتمع الاميركي ايضاً . وقد وقف ضد امكانية تنفيذ الضربات المضادة للقوة ، كل من اعضاء مجلس الشيوخ التالية اسماؤهم : ادوارد كينيدي ، و ج. ستينيس ، وهـ. ماكينتاير بالاضافة الى آخرين أيضاً . وقد اشار هؤلاء الى ان زيادة عدد الرؤوس الحربية ، وزيادة دقتها وعياراتها ، ستؤدي الى الاخلال باستقرار الميزان الاستراتيجي الراهن ، وتزرع الوهم عن الخسائر المقبولة للولايات المتحدة الاميركية في الحرب النووية ، وبالتالي ، تزيد من خطر اشعال الحرب النووية الشاملة .

يقاوم النقاد سعي بعض الدوائر الاميركية الى استخدام وسائط **« الضربات المضادة للقوة »** بوصفها **« ورقة مساومة »** في المحادثات السوفييتية الاميركية حول تحديد الاسلحة الاستراتيجية . وان سياسة هذا النوع من **المساومة** (كالاستمرار في صنع انظمة سلاحية جديدة يوماً بعد آخر) ،

---

(٢١) انظر : هارولد براون في التقرير السنوي عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ٧٥ .

لا تخدم ، كما اثبتت الاحداث الفعلية الا باعتبارها عوائق في طريق التوصل الى اتفاقيات •

ومهما يكن من أمر ، فانه لامر اكثر اهمية ، بالنسبة لبعض القوى في الولايات المتحدة الاميركية ، ان لا تخدم اية اجراءات يمكن الاتفاق حولها ، المحافظة على قدرة « التدمير المضمون » فحسب ، بل وتسمح ايضاً بزيادة هذه القدرة ، ولكن هذا الاسلوب سيعمل فقط على تعقيد المحادثات ، وتأخير حل مسائل تأمين السلم الراسخ والامن الدولي •

٣ ـ الضربتان الاولى و الثانية :

كان تعبير « الضربة الاولى » قد ظهر في الولايات المتحدة الاميركية مباشرة بعد ظهور الاسلحة النووية لديها ، وقد جاء هذا التعبير ليعبر عن الاستخدام المفاجيء أولا (قبل أي طرف آخر) للسلاح النووي على المدن والاهداف الصناعية للعدو • أما فيما بعد ، وفي أعوام الستينات تحديدا ، ومع ظهور المقدرة النووية الجوية لدى الاتحاد السوفييتي ، فقد استخدم رسمياً تعبير « الضربة الثانية ـ الجوابية » • وفي الفترة الفاصلة بين أعوام الخمسينات والستينات ، وعندما ظهرت ، حسب التقديرات الاميركية ، امكانية تدمير المقدرة النووية الاستراتيجية للعدو ، ظهر أيضا تعبير **« الضربة الاولى النازعة للسلاح »** ، وتعبير **« الضربة المضادة للقوة »** المتعلق بتنفيذ ضربة نووية مفاجئة على الاهداف العسكرية الاستراتيجية للعدو •

وان اعداد وجهات النظر المتصلة بهذه المفاهيم كان قد أدى في أوقات مختلفة الى خلق (ايجاد) عدد من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية •

الضربة الاولى « استخدام السلاح النووي أولا » :

كان استخدام السلاح النووي الاستراتيجي أولا يكمن في أساس الاستراتيجية العسكرية الاميركية في أعوام الخمسينات (وقد أعير اهتمام أكبر لهذا الاستخدام

فيما بعد) • وفي تلك الفترة ، وحسب تقديرات البنتاغون ، كانت الولايات المتحدة الاميركية تملك تفوقاً نووياً استراتيجياً « مطلقاً » على الاتحاد السوفييتي • ولذا فقد افترض آنذاك ، أنه يمكن ، للولايات المتحدة الاميركية ، عبر استخدامها لمقدرتها التي تشكلت بنتيجة تسريع سباق التسلح ، أن تدمر ، بوساطة ، مئات القاذفات الاستراتيجية وكافة احتياطاتها من الذخائر النووية الموجودة لديها ، الاتحاد السوفييتي بضربة كثيفة مفاجئة ، بينما « لا يستطيع » هذا الاخير أن ينفذ ضربة جوابية مدمرة نظرا لمحدودية وسائط ايصال الاسلحة النووية لديه • وبالاضافة الى ذلك ، فقد أهملت أيضا آنذاك امكانية تدمير الولايات المتحدة الاميركية حتى بنتيجة « ضربة نووية سوفييتية أولى » مفترضة ، ولنفس السبب المتمثل ، حسب التقديرات الاميركية ، بعدم كفاية القدرة النووية السوفييتية • وعموماً ، فقد درست امكانية تنفيذ مثل هذه الضربة باعتناء كبير في الدوائر العسكرية ، بالرغم من عدم وجود أية أسس لها ، طالما ان الاتحاد السوفييتي كان يقف دائما وبكثير من الحسمية ضد فكرة اشعال الحرب النووية الوقائية • وحتى بعد عام واحد من اطلاق أول قمر صناعي سوفييتي ، الذي كشف عن امكانية الاتحاد السوفييتي في صنع صواريخ ذات قوة كبيرة ، فان الرئيس الاميركي دوايت ايزنهاور أعلن انه **« سيكون امرا غير منطقي ان نقول ، انه يمكن تدمير الولايات المتحدة الاميركية بوساطة ضربة اولى »** [٢٢] •

وهكذا ، فان مفهوم « الضربة الاولى » كان قد نشأ في الاعوام ١٩٤٠ ــ ١٩٥٠ بوصفه مفهوماً لاشعال الحرب النووية بشكل مفاجيء من قبل الولايات المتحدة الاميركية •

وقد مر هذا المفهوم في عدة مراحل خلال تطوره • ففي بداية العصر النووي ،

---

(٢٢) انظر مجلة Congressional Quarterly الصادرة بتاريخ ٩ آب ١٩٧٥ ، الصفحة ١٧٤٨ •

رؤي تنفيذ « الضربة الاولى » على المراكز السياسية ، والصناعيــة الاساسية في الاتحاد السوفييتي في ذلك الموقف السياسي الذي يمكن أن ينظر اليه من قبــل الولايات المتحدة الاميركية باعتباره الاكثر ملاءمة . وبتعبير آخر ، فقد أخذت بالاعتبار آنذاك الحرب النووية الوقائيــة ، دون اشتراط قيام الاتحاد السوفييتي بأعمال أو تصرفات معينة . وكان الحديث لا يدور فقط عن التهويل السياسي ، وانما عن الجاهزية العملية للطيران الاستراتيجي في الولايات المتحدة الاميركية ، القيام « بالضربة الاولى » (٢٣) .

ومع الاعلان عن عقيدة « العقاب الشامل » أو « الكثيف » ، فقد أصبحت جاهزية الولايات المتحدة الاميركية للاستخدام الكثيف والمفاجيء للقدرة النووية مدعومة بدرجة أكبر ، حيــث جرى ، التشديد بشكل حاد على ضرورة الردود « الجوابية » الحاسمة على احتمال استخدام الاتحاد السوفييتي للاسلحة العاديــة في النزاعات المسلحة المحتملة . وقد شملت هذه الردود الجوابية عملياً القيــام « بالضربة الاولى » التي تستخدم فيها كل القدرة النووية للولايات المتحــدة الاميركيــة .

وبعد أن تم تشكيل المقدرة النووية الصاروخية في الاتحاد السوفييتي ، بدأت العقيدة العسكرية الاميركية تعتمد رسمياً على مفهوم « الضربة الثانيــة (الجوابية) » ، ولكن ، وكما يدل تحليل العقيدة ، فان هذا المفهوم لم يخدم الا بوصفه غطاء للتحضير الحقيقي لتنفيذ « الضربة الاولى » . ومن هنا نرى ان الولايات المتحدةالاميركية لم تتراجع عن الجاهزية لتنفيذ «الضربة الاولى»، حيث

---

(٢٣) كان الاختصاصي الاميركي المشهور في مجال الاستراتيجية العسكرية ، والمؤيد لمفهوم « الضربة الاولى » قد كتــب عن امكانية عدوان الولايات المتحدة الاميركية في فترة الاحتكار النووي الاميركي قائلا : « اذا امكن استخدام القنبلة النووية دون الخوف من عقاب جوهري ، فانها تشجع بشكل واضح القائم بالعدوان » (انظر : السلاح المطلق ــ الناشر ــ برودي ، نيويورك ١٩٤٦ ، الصفحة ٧٥) .

نجد ان وزير الدفاع الاميركي الاسبق روبرت ماكنمارا كان قد أعلن في عام ١٩٦٣ مايلي: **« اننا سنستخدم أي سلاح ، يتبين لنا انه ضروري ، بما فيه السلاح النووي ، لكي نحمي مصالحنا »** [٢٤] .

وعموماً ، فان القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية دعمت في أعوام الستينات مفهوم « الضربة الاولى » ، ليس فقط في التصريحات الشفهية[٢٥] ، بل جرى وضع مضمون هذا المفهوم في وثيقة رسمية ، حددت فيها مهام وطرق استخدام القوات الاستراتيجية ، حيث اعتبرت هذه الوثيقة « عقيدة رسمية للقوى الجوية الاميركية » . وقد جاء في هذه الوثيقة ، التي ظهرت لاول مرة في عام ١٩٦٤ ، وظهرت بشكل عملي في عام ١٩٧٥ ما يلي : **« بما اننا لا نستطيع استبعاد الشروط التي يمكن للولايات المتحدة الاميركية فيها أن تبدأ أولا الاستخدام المحدود للقوات الاستراتيجية ، فان طبيعة هذه القوات وخطط خوض الحرب الشاملة يجب أن تراعي متطلبات القيام بتنفيذ الضربة الاولى والضربة الثانية على حد سواء »** [٢٦] .

وقد نوقشت هذه الفقرة من النظام أكثر من مرة في عام ١٩٧٠ من قبل

---

(٢٤) انظر الارشيف Congressional Quarterly ، الصادر بتاريخ ٩ آب ١٩٧٥ ، الصفحة ١٧٤٨ .

(٢٥) يقول برنارد برودي في هذا السياق : « ان العسكريين الاميركيين ، اعتادوا ان يفترضوا في أعمالهم المتصلة بالتحضير ، والاتصالات ، ... ان الحرب النووية الحرارية هي المفضلة » انظر برودي في « الحرب والسياسة » نيويورك ، لندن ١٩٧ ، الصفحة ٤٢٢ .

(٢٦) انظر « الصواريخ المضادة للصواريخ الباليستيكية ، والرؤوس الحربية النووية المتعددة ، ومحادثات الحد من الاسلحة الاستراتيجية ، وسباق التسلح النووي » الصفحة ٩٦ .

ABM, MIRV, SALT, And the Nuclear Arms Race, P. 96.

لجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية ، نظرا لانها أثارت القلق (من الناحية القانونية) لدى بعض أعضاء مجلس الشيوخ الاميركي • وكانت أجوبة الاختصاصيين قد اعتمدت على أن قوام القوى الجوية الاميركية لا يشكل بحال من الاحوال قيادة تضم القادة السياسيين ، وبالتالي فلا تستطيع هذه القوى ان تغامر باتخاد قرار ، باسم الولايات المتحدة الاميركية ، عن اشعال حرب نووية شاملة ، دون ان يوافق على هذا القرار كل رجال الكونغرس (أي كل أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب) • وقد أعلن عضو مجلس الشيوخ يو• فولبرايت **ان اشتراك الولايات المتحدة الاميركية في الحرب الفييتنامية ، لم يكن ، هو الآخر ، يخدم مصالحها ، ومع ذلك ، فان القيادة السياسية تاخذت قرارا بارسال القوات الى فييتنام**[٢٧] . وكانت ملاحظة عضو مجلس الشيوخ في محلها • فليس هناك ضمان عن أن بعض الدوائر في الولايات المتحدة الاميركية لن تصر على تحقيق مفهوم « الضربة الاولى » لمجرد كونه خطرا الى أقصى حد حتى على هذه الدولة نفسها •

وتؤكد هذا الاستنتاج المرحلة الراهنة في تطوير الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، المرتبطة بتحقيق المساواة الاستراتيجية السوفييتية الاميركية • وتتميز هذه المرحلة ، بشكل خاص ، بأن الولايات المتحدة الاميركية تحافظ من ناحية أولى على جاهزيتها الدائمة في الاستخدام غير المحدود للاسلحة النووية • وهكذا ففي عام ١٩٧١ ، أكد الرئيس الاميركي نيكسون هذا الاتجاه ، إذ أعلن **ان الولايات المتحدة الاميركية ، سوف تعمد الى اتخاذ أية اجراءات خلال النزاع (يقصد مع الاتحاد السوفييتي ـ المؤلف) ، ومهما كانت ابعادها ، بغية حماية مصالحها »**[٢٨] . ومن ناحية ثانية ، فقد ظهرت مسألة أخرى هي تطور الاوضاع

---

(٢٧) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٢٤٠ .

(٢٨) انظر أرشيف الكونغرس الربعي ، الصادر بتاريخ ٩ آب من عام ١٩٧٥ ، الصفحة ١٧٤٨ .

السابقة « لتحديد » أستخدام الاسلحة الاستراتيجية في « الضربة الاولى » .

وان مفهوم « الحرب الاستراتيجية المحدودة » الذي كان قد أعد في الولايات المتحدة الاميركية (حيث كان يعرف بمفهوم شليسينجر) ، والذي سنتكلم عنه بالتفصيل في الفصل السادس من هذا الكتاب ، يحتوي على عدد كاف من الاوضاع المحددة بدقة عن أشكال وطرق خوض هذه الحرب ، بما فيها ، الحالة التي ستنفذ فيها الضربات النووية الاولى « وعلى الاهداف العسكرية فقط » من قبل الولايات المتحدة الاميركية . وكان ج. سليسينجر قد اعلن بشكل صريح عن جاهزية الولايات المتحدة الاميركية لاستخدام الاسلحة النووية أولا (أي تكون البادئة بهذا الاستخدام) ، وحدد عدة شروط في هذا المجال [٢٩] .

كان موقف إدارة جيمي كارتر من هذا المفهوم يتسم بالتناقض . فمن ناحية أولى ، أعلن رئيس الولايات المتحدة الاميركية نفسه ان « الكل يأخذون بعين الاعتبار ، ان الدولة التي ستكون البادئة باستخدام السلاح النووي ، سوف تدان من قبل العالم كله» . وكان وزير دفاع ادارة كارتر يحمل وجهة نظر مماثلة حيث قال : **« في المستقبل القريب ، لن يستطيع أي من الطرفين ان يربح الحرب اذا قام بالضربة الاولى . وفي الواقع ، فان كلا الطرفين سوف يعانيان من النتائج . أما في المستقبل البعيد ، فلن يستطيع أي طرف من الاطراف أن يعتمد على امتلاك تفوق دائم بسبب الاجراءات المضادة التي يتخذها خصمه »** . وانه ليبدو ، ان الولايات المتحدة الاميركية وحلفاءها في أوروبا ، كانوا يستطيعون من خلال هذا الاسلوب الاقترابي لحل المشكلة ، أن يبدؤوا المناقشة مع دول حلف وارسو للاقتراح المشهور عن تعهد كافة الدول التي اشتركت في الاجتماع الاوروبي العام بأن لا تكون البادئة باستخدام السلاح النووي أو السلاح العادي ضد بعضها البعض . ومهما يكن من أمر ، فان موقف الولايات المتحدة الاميركية لا يزال سلبياً حتى الآن ، الامر الذي يكشف سلوك الادارة الاميركية الاخيرة (ادارة كارتر) تجاه مفهوم « الضربة الاولى » .

---

(٢٩) انظر نفس المرجع السابق ايضا .

وبالاضافة الى ذلك ، فان الكونغرس لم يدعم مرارا الافتراضات المقدمة عن ضرورة رفض الولايات المتحدة الاميركية لمفهوم « الضربة الاولى » • ففي صيف عام ١٩٧٥ وحده ، جرى اقتراح اثنتي عشرة حالة للحلول الممكنة ، حيث كانت الفكرة الرئيسية فيها ان الولايات المتحدة الاميركية يجب أن تعلن على رؤوس الاشهاد انها لن تكون البادئة في استخدام السلاح النووي ، وعن استعدادها للدخول في محادثات ملائمة ، وتتصل بهذا الموضوع ، مع الاتحاد السوفييتي[٣٠] • ولكن لم يتم الاخذ بأي من هذه الحلول ، بالرغم من أن العديد منها كان يتضمن صياغات دقيقة الى حد ما •

وعموماً ، فحسب الاوضاع التشريعية الاميركية ، ينحصر حق اتخاذ القرار عن استخدام السلاح النووي ، بما فيه الاستخدام أولا ، برئيس الولايات المتحدة الاميركية • وبطبيعة الحال ، فان الكونغرس يشترك في عملية اتخاذ هذا القرار • ولكن هذا الحق يمكن أن يوكل الى أشخاص مسؤولين آخرين في القيادة العسكرية العليا • ولكن طابع التوجيهات الرئاسية (نسبة الى الرئيس الاميركي) التي وضعت في هذا المجال في الولايات المتحدة الاميركية ، يأخذ درجة السري للغاية [٣١] ، وبالتالي ، فان ذلك ، حسبما جاء في المفهوم المذكور ، يثير أقصى درجات اليقظة لدى الكونغرس والمجتمع الاميركي معاً • وهنا تنشأ

---

(٣٠) انظر « الاستخدام أولا للاسلحة النووية : المحافظة على السيطرة المسؤولة » شهادة امام الكونغرس ٩٤ ، الجلسة الثانية ١٦ ، ١٨ ، ٢٣ ، ٢٥ آذار ١٩٧٦ ، واشنطن ١٩٧٨ ، الصفحتين ٨ و ١٩١ .

(٣١) انظر « التفويض بأمر استخدام الاسلحة النووية ، بحث مقدم الى اللجنة الفرعية عن الامن الدولي والشؤون العلمية ، التابعة للجنة العلاقات الدولية ، من قبل مركز الابحاث في مكتبة الكونغرس ، في الاول من كانون الاول ١٩٧٥ ، واشنطن ١٩٧٥ ، الصفحة الاولى .

تساؤلات حادة : ففي حالة تفويض أو توكيل الآخرين بهذا الحق ، فكم يكون عددهم ؟ وفي أي موقف يمكن أن يستخدم السلاح النووي بشكل مفاجيء وممن يصدر الامر بذلك ؟ وهل هناك ضمان بأن الامر لن يعطى بالخطأ ؟ ان كل هذه الاسئلة تصادف ردود فعل حذرة في الكونغرس ، بالرغم من أن أغلب أعضاء هذا الكونغرس ليسوا ، كما ذكرنا سابقاً ، ضد مفهوم « الضربة الاولى » • وكان عدد من هؤلاء ، مثل ل• اسبين ، و آ• كرينستون ، و ج• بيغ خام ، و ر• اوتينجر ، وغيرهم ، كانوا قد تقدموا مرارا بمقترحات عن عدم امتلاك الرئيس الاميركي لحق اتخاذ « القرار المهلك » الا بعد موافقة الكونغرس •

وان مفهوم « الضربة الاولى » الذي يتعارض مع اعلان القيادة الاميركية عن سعيها الى رفض الاعتماد على السلاح النووي في سياستها الخارجية ، يعتبر المفهوم الاكثر خطورة في الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، وان هذا المفهوم المتصل باشعال الحرب النووية ، يهدد بشكل جدي السلم والامن الدوليين •

أ ــ الضربة الاولى (المؤدية الى نزع سلاح الخصم) :

يعني مفهوم الضربة الاولى المؤدية الى نزع سلاح الخصم ، حسب وجهات النظر الاميركية ، القيام بضربة نووية كثيفة على الاهداف الاستراتيجية العسكرية ــ وبالدرجة الاولى على القوى الاستراتيجية ــ للعدو بهدف افقاده امكانية تنفيذ الضربة الجوابية[٣٢] • ولهذا الغرض ، يؤخذ بعين الاعتبار

---

(٣٢) ان « الضربة الاولى » هي تعبير مزدوج المعنى الى حد ما ، كما أعلن روبرت ماكنمارا عندما كان وزيرا للدفاع الاميركي ؛ طالما أن هذا التعبير يمكن ان يعني ببساطة امكانية احد الطرفين في البدء بالهجوم على الطرف الاخر مستخدما السلاح النووي • ولكن ، وكما يستخدم هذا التعبير عادة ، فانه يعني اكثر من ذلك ــ اي تدمير قوات الضربة الجوابية للطرف المهاجم (بفتح حرف الجيم) ، وهذا هو المعنى الذي يجب أن يفهم به هذا التعبير . انظر ماكنمارا ، في المرجع الذي سبق ذكره ــ الصفحة ٥٣ .

خلق تلك المقدرة الاستراتيجية القوية والمتنوعة التي تستطيع أن تؤمن تدميرا حاسماً بنتيجة الضربة الاولى المنفذة على المكونات الاساسية للقوى الاستراتيجية للطرف الآخر ــ أي الصواريخ الباليستية عابرة القارات الموجودة في ملاجىء أو صوامع محصنة أو الموضوعة على وسائط متحركة ، والغواصات الحاملة للصواريخ الموجودة اما في قواعدها أو عبر البحار ، والقاذفات الاستراتيجية الموجودة في المطارات ، وكذلك مستودعات الذخائر النووية ، ومراكز القيادات الاستراتيجية والاهداف الاخرى التي تشكل المقدرة الاستراتيجية • وبالتعابير الاميركية ، فان خلق هذه المقدرة النووية يسمى « امتلاك القدرة على تنفيذ الضربة الاولى » •

وقد أثير موضوع امتلاك هذه القدرة في الولايات المتحدة منذ بداية أعوام الستينات • ومهما يكن من أمر ، فقد اضطر روبرت ماكنمارا ، الذي كان وزيرا للدفاع آنذاك الى الاعتراف بعدم جدوى الحسابات الاستراتيجية لامكانية تنفيذ ضربة مؤدية الى نزع سلاح الخصم ، حيث أعلن **« ان الولايات المتحدة الاميركية (عبر عنها بكلمة نحن ــ المؤلف) لا تملك امكانية تنفيذ الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي ، لنفس الاسباب التي تجعل هذا الاخير لا يمتلك هذه الامكانية ضدنا (أي ضد الولايات المتحدة الاميركية) »**[٣٣] • وبالطبع فقد كانت الاسباب خلف هذه الرؤية لماكنمارا هي أن كلا الطرفين عملا على زيادة امكانياتهما بغية تنفيذ « ضربة جوابية » • وبالاضافة الى ذلك ، فقد اكد الوزير المذكور ان هاتين الدولتين « لن تستطيعا الوصول الى امتلاك امكانية تنفيذ الضربة الاولى في المستقبل المنظور » وان « الاتحاد السوفييتي ، والولايات المتحدة الاميركية يمكن أن يدمرا بعضهما البعض ، بغض النظر عمن يبدأ بتوجيه الضربة الاولى » [٣٤] •

---

(٣٣) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٥٥ .

(٣٤) انظر نفس المرجع السابق ايضا ، الصفحتين ٥٥ و ٥٩ .

وقد أثبتت الحسابات الاميركية اللاحقة هذا الاستنتاج ، حيث أشير في مختلف التصريحات الرسمية ، وتلك التي كانت تعلن عن نتائج الابحاث المنفذة في هذا المجال ، الى **عدم امكانية الاخراج من المعركة في وقت واحد للصواريخ البحرية البرية والقاذفات الاستراتيجية** . وبالاضافة الى ذلك ، فقد اعتبر أنه من الصعوبة بمكان أن ينفذ تدمير حتى مكون واحد من القوات الاستراتيجية : فالصواريخ البرية موجودة في صوامع محمية ، والغواصات الموجودة في البحار لا يمكن كشفها ، كما ان القاذفات تستطيع أن تحلق من مطاراتها بمجرد تلقي اشارة الانذار ، الخ ....(٣٥) .

وأن هذا الظرف ، بين ظروف أخرى ـ خدم بوصفه أساساً لان ترفض القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، وبشكل رسمي ، الاخذ بمفهوم « الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » .

وقد روعيت خلال ذلك ، ردود الفعل الدولية والداخلية ، التي كانت ستصادف لو جرى الاعلان الرسمي عن هذا المفهوم . وكذلك فقد خشيت الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ما يمكن أن يتخذ من اجراءات مضادة من جانب الاتحاد السوفييتي ، إذا ما تم الاخذ رسمياً بهذا المفهوم في الولايات المتحدة الاميركية . أما الاعلان عن عدم قبول هذا المفهوم ، فقد جرى رسمياً ، وفي مناسبات دورية ، من قبل وزراء الدفاع وأعضاء هيئة رؤساء الاركان في الولايات المتحدة الاميركية في الفترة بين أعوام الستينات والسبعينات . ومهما يكن من أمر ، فقد جاء في أحد التصريحات التي أعلنها في فترة ادارة كارتر ،

---

(٣٥) انظر : ليغولت و ج. ليندسي A. Legault and G. Lindsey في « ديناميكيات الميزان النووي » ايتاكا ، لندن ، ١٩٧٤ ، الصفحة ١٥٠ ، و اي. لوتواك E. Luttwak في « ميزان الاسلحة النووية السوفييتي الاميركي » .

رئيس هيئة رؤساء الاركان ، الجنرال د • جونسون ما يلي :
« ان قواتنا المسلحة الحالية والمستقبلية ليست معدة بالتحديد ، وليست مشكلة ، بحيث تنفذ الضربة الاولى المؤدية الى نزع سلاح الخصم »[٣٦] •

تلك كانت التصريحات ، ولكن البناء من الناحية العملية للقوات الاستراتيجية الاميركية تدل على شيء آخر ، هو السعي الحقيقي من قبل الولايات المتحدة الاميركية لامتلاك القدرة على « تنفيذ الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » وتأكيدا لذلك ، يمكن ان نورد الدلائل التالية :

فمن ناحية أولى ، هناك ما تم صنعه في الولايات المتحدة الاميركية من رؤوس حربية نووية متعددة ، وذات تهديف مستقل (النظام المعروف بالميرف MIRV) • وقد صمم هذا النظام بهدف امتلاك عدد أكبر من الرؤوس الحربية النووية ، يكون كافياً لا لتدمير المراكز السكانية الكبيرة والاهداف الاستراتيجية فقط ، بل ولتدمير القوات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي أيضاً • والحديث هنا يدور عن بضع مئات الآلاف من الرؤوس الحربية الاضافية • ومن الصعب أن نجد تفسيرا آخر لها ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أنه كان قد تم التوصل الى العدد اللازم منها ، حسب الساباب الاميركية ، قبل زمن طويل • أما كون الصواريخ المزودة برؤوس نووية متعددة من نوع ميرف MIRV ، معدة بالدرجة الاولى لتدمير القوات الاستراتيجية للعدو المحتمل ، فهو أمر واضح فيما قاله وزير الدفاع السابق هارولد براون :
« تعتبر الصواريخ ذات الانظمة من نوع ميرف MIRV ، بالتأكيد ، سلاحا هاما ، ولها قدرة كبيرة بوصفها معدة لتنفيذ الضربة الاولى ، ولا سيما من حيث انها سوف تستخدم في الضربات «المضادة للقوة» • فهي تستطيع أن تدمر الصواريخ الموجودة في صوامع الاطلاق المحمية ، بالاضافة الى كونها عالية الدقة ، وتملك عددا

---

(٣٦) انظر مجلة Air Force Magazine الصادرة في شهر نيسان من عام ١٩٧٧ ، الصفحة ٣٣ •

كبيرا من الرؤوس الحربية ، التي تستطيع ان تصل الى أهدافها خلال وقت قصير جدا » •

ومن ناحية ثانية ، فان السعي من قبل الولايات المتحدة الاميركية لصنع عدد أكبر من الرؤوس الحربية ، لا يفهم منه أنه يهدف الى استخدام هذه الرؤوس ، ذات الدقة العالية ، لتدمير الاهداف ذات المساحات الكبيرة ، كالمدن مثلا • ومن المعروف تماماً أن قوة أو قدرة الذخائر النووية ، هي من الكبر بحيث تؤمن تدمير الاهداف الكبيرة ، أو تؤدي الى دمار كبير فيها على الاقل ، حتى ولو سقطت هذه الذخائر على مسافات بعيدة عن نقاط تهديفها • أما الرؤوس الحربية عالية الدقة فهي ضرورية فقط لتدمير الاهداف النقطية ، مثل صوامع الصواريخ على سبيل المثال • ومن الملاحظ أن زيادة دقة الرؤوس الحربية الاميركية تترافق في الوقت ذاته مع زيادة قدرة (او عيار) بعضها أيضا • ولدى الجمع بين الدقة والقدرة ، فلا يمكن أن نستثني كون كل رأس حربية نووية أميركية تستطيع ان تدمر لوحدها حتى الهدف المحصن وذي الابعاد الصغيرة • وعموماً ، فان صنع هذه الرؤوس يتم في الولايات المتحدة الاميركية بوتائر متسارعة •

وان هذه الاعمال المنفذة من قبل الولايات المتحدة الاميركية يمكن أن تعتبر لوحدها أساساً للاستنتاج بأن هذه الدولة تسعى لامتلاك القدرة على تنفيذ « الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » • وكان روبرت ماكنمارا ، وزير الدفاع الاميركي الاسبق قد اضطر للاعتراف بصحة هذا الاستنتاج عندما أعلن أنه **« اذا استمر البناء الاميركي للقوات الاستراتيجية ، بهذه الوتائر المتسارعة ، فان الولايات المتحدة الاميركية سوف تصل مع الوقت الى تحقيق قدرة موثوقة في تنفيذ الضربة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي »** [٣٧] . ولكن توجد أيضا بعض الاسس الاخرى لهذا الاستنتاج •

---

(٣٧) انظر جيروم كاهن في « الامن في العصر النووي ... » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ١٣٤ .

ويدور الحديث ، على سبيل المثال ، عن الاتجاهات الخطرة في تطوير المفاهيم الاستراتيجية العسكرية نفسها • فالاخذ بمفهوم « الحرب النووية المحدودة » من قبل الولايات المتحدة الاميركية ، يستكمل الآن بمفهوم الضربات « المضادة للقوة » • وانه لأمر مفهوم تماماً ، ان الجاهزية لتنفيذ مثل هذه الضربات لا يمكن فصلها عملياً عن الجاهزية لتنفيذ « الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » ، طالما ان القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية لم تحاول اثبات العكس • وان المؤلف البارز لهذا المفهوم ج• شليسينجر كان قد أشار الى انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان **« تحسن قدرتها في تدمير الاهداف المحصنة ، بغية اكتساب مصداقية كبيرة في تنفيذ الضربات المحدودة الناجحة على مثل هذه الاهداف »** (٣٨) ، ولكنه استنكر في الوقت نفسه سعي البنتاغون الى امتلاك القدرة في تنفيذ « الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » • فهل يبدو ان القدرة في « تدمير الاهداف المحصنة » يمكن ، حتى ولو نظرياً ، ان تعني القدرة على الاخراج من المعركة ، على سبيل المثال ، لكل ، او تقريباً لكل ، قواعد اطلاق الصواريخ الاستراتيجية الموجودة ضمن ملاجىء أو صوامع محصنة ؟

وان كل ذلك يدل على ان الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على تطوير الانظمة السلاحية الاستراتيجية الهجومية • ولا يمكن ، بطبيعة الحال ، أن يفسر التطوير المتسارع لهذه القوات ، سواء على الصعيد الكمي ، أو النوعي ، بأنه يتم لاهداف « دفاعية » صرفة ، مهما حاول القادة السياسيون العسكريون ان يثبتوا ذلك • وان منطق هذا التطوير ، وتوجهه ، لا يمكن أن يؤديا الا الى التأكيد اللاحق لمفهوم « الضربة الاولى » • وبالاضافة الى ذلك ، فان وهم

---

(٣٨) انظر تقرير وزير الدفاع الاميركي ج• شليسينجر عن العام المالي ١٩٧٦ ، والميزانيات الانتقالية ، والعام المالي ١٩٧٧ ، والمخصصات المطلوبة لبرامج الاعوام ١٩٧٦ــ١٩٨٠ ، ٥ شباط ١٩٧٦ ، واشنطن ١٩٧٦ ، الصفحات ١ــ٥ .

« التفوق التقني العسكري » يمكن أن يخدم بوصفه دافعاً اضافياً لمحاولة تحقيق هذا المفهوم •

وعموماً ، فان القيادة العسكرية الاميركية ، التي تدعي رسمياً بعدم الاخذ بهذا المفهوم ، تستمر في الوقت ذاته في الاعلان عنه ، مشيرة الى السعي الوهمي من قبل الاتحاد السوفييتي الى تحقيق امكانية القيام بضربة مؤدية الى نزع سلاح الخصم • ثم ان محاولاتها لاتهام السوفييت ، لا أساس لها من الصحة • ولكن هذه الدولة تلجأ الى ذلك بغية تحقيق هدف واحد هو ان تبرر — في ظل الادعاء بوجود « تهديدات سوفييتية » لجوءها الى سباق التسلح الاستراتيجي •

يحاول قادة البنتاغون دائماً ان يشوهوا الطابع الحقيقي لتقوية القدرة الدفاعية في الاتحاد السوفييتي ، والذي هو طابع جوابي • وفي الوقت ذاته ، فان الابحاث الموضوعية في الولايات المتحدة الاميركية تؤكد أولا ان هذه الدولة كانت دائماً صاحبة المبادرة في سباق التسلح ، وثانياً — ان الاجراءات الدفاعية في الاتحاد السوفييتي لا تعني قط انه يسعى الى تحقيق القدرة على تنفيذ الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم • وقد كتب العالم الاميركي المشهور ك• تسيبس ، على سبيل المثال ، وفي هذا السياق ما يلي :

« كان كل تحسين أميركي في الوسائط الاستراتيجية ، يرد عليه خلال بضع سنوات بتعزيز سوفييتي معادل له »[٣٧] . وهو يرى ، كما يفعل العديد من الباحثين الاميركيين الآخرين ، ان الاتحاد السوفييتي لا يسعى الى امتلاك القدرة على تنفيذ الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم • ويؤكد هذا الرأي أيضاً الخبير العسكري السياسي الاميركي ي• ماركفيت إذ يقول :

« لا يملك الاتحاد السوفييتي مطلقا أي اهتمام في خلق قدرته في تنفيذ الضربة

---

(٣٧) انظر مجلة Scientific American الصادرة في شهر تموز من عام ١٩٧٥ .

الاولى ، وان مستوى صواريخــه ، حسب كل الرؤى ، محــدود بالمتطلبات المتمثلة بألا تكو نهذه الصواريخ غير محمية ازاء الضربة الاولى الاميركية » [٤٠] .

ومهما يكن من أمر ، فان القادة العسكريين في الولايات المتحدة الاميركية ، يسيرون على خط واحد في اصرارهم الذي يتسم بالتشويش الحقيقي لدى تقديمهم « البراهين » على « التهديد السوفييتي » . وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، نجد أن وزير الدفاع الاميركي ملفين ليرد ، كان قد لجأ الى نفس الشيء عندما كان عليه ان يبرر صنع الرؤوس النووية المتعددة . وكذلك فقد كان ذلك أمرا ضروريا لوزير الدفاع الآخر ج. شليسينجر ، لكي يبرر زيادة الدقة والقدرة لهــذه الرؤوس . أمــا وزيــر الدفــاع في إدارة الرئيــس كارتــر وهــو الســيد هارولــد بــراون ، فانــه يــرى « التهديــد الســوفييتي » نابعــاً ، كمــا يبــدو له ، مــن حقيقــة وجــود حالــة مســاواة اســتراتيجيــة بــين الولايات المتحدة الاميركية ، والاتحاد السوفييتي . وقد أعلن في هــذا السياق :

« لقد استقر الوضــع في وقــت ما بحيــث ان أحدا من الطرفين لا يستطيــع القيــام بالضربة الاولى ، ولن يكــون في الوقت ذاته ضحية لضربة مدمرة من الطرف الآخر » .

اما الان (يستمر هارولد براون) فان كلا الطرفين متساويان تقريبا في المقدرة النووية ولذا ، ففي الولايات المتحدة الاميركية « ومنذ وقت غير بعيــد ، بدأ الاهتمــام الشديد بحقائق كبيرة وهامة جدا ، نشأت من هذه المساواة الاستراتيجيــة » .

ثم يؤكد براون ، ان « اوضاع الردع » تعتمد ، في شروط المساواة الاستراتيجية ، على وجود القوة التدميرية للسلاح النووي ، وتمارس تأثيرها بدرجة أقل في بعض الشروط ، بينما لا تمارس شيئاً في شروط أخرى » . وحسبما يرى السيد براون ، فان الاتحاد السوفييتي سوف يكون في شروط المساواة أكثر ميــلا الى القيــام « بالضربة الاولى » .

---

(٤٠) انظــر ي. ماركفيــت في « العلماء يناقشون نزع الســـلاح » في مجلة Political Affairs الصادرة في شهر تشرين الاول ١٩٧٥ .

وعموماً فان الطابع الفلسفي لمثل هذه التأكيدات ، يبدو واضحاً جدا • وقد أعلن قادة الاتحادالسوفييتي أكثر من مرة، ومن موقع المسؤولية الكاملة رأيهم فيهذا الموضوع• ونذكر، مثلا، ان ليونيد بريجنيف قال في خطاب شفهي في بلدة تول مايلي: **« ليست صحيحة أو مبررة تلك التأكيدات القائلة انه ما ان يتجاوز الاتحاد السوفييتي مرحلة الكفاية الدفاعية ، حتى يسعى الى تحقيق التفوق في التسلح بغرض القيام « بالضربة الاولى » ••• وان جهودنا في هذا المجال موجهة الى أن لا تصل الامور الى الضربة الاولى ، أو الضربة الثانية ، بل الى عدم نشوب حرب نووية مطلقا »** (٤١) •

وان التمويه المتقن لسعي القيادة الاميركية الى امتلاك القدرة على القيام « بالضربة الاولى » يثير ، كما ذكرنا سابقاً ، قلقاً جدياً في المجتمع الاميركي ، وفي الكونغرس على حد سواء • وان معارضي هذا النهج يخشون ان تحقيقه قد يعمل على عدم استقرار المساواة الاستراتيجية الراهنة ، وخلق الوهم القائل بأن اشعال الحرب النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية سوف يمر بدون عقاب• وفي هذا السياق نجد أن الاختصاصي الاميركي المشهور ج• كيستياكوفسكي يعلن بأن : **« الضربة الرادعة سوف توجه في المكان الذي يبدو اكثر اغراء من غيره »** (٤٢) • وفي شروط عدم استقرار الميزان الاستراتيجي ، يمكن أن يصبح الاحتمال المذكور أمراً واقعاً • وبالتالي ، فان هذا الاحتمال يمكن أن ينشأ ، كما يرى العديد من الخبراء الاميركيين ، بنتيجة تحسين الصواريخ ذات الرؤوس النووية المتعددة • ومهما يكن من أمر ، فان القرارات المتخذة في الولايات المتحدة الاميركية بهذا الخصوص ، تثير نقداً حاداً • وقد كتب جيروم كاهن عن ذلك قائلا : **« يرى العديد من الخبراء ان هذه القرارات غير ضرورية ، وهي عامل عدم**

---

(٤١) انظر ل• بريجنيف في « النهج اللينيني : خطب ومقالات » اصدار موسكو ١٩٧٨ ، الجزء السادس ، الصفحة ٢٩٤ •

(٤٢) انظر ABM, MIRV, SALT, And the Nuclear Arms Race مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٣٩٢ •

استقرار أيضا »[43] . ونذكر من هؤلاء الخبراء العلماء أيضا كلا من ج• راتجينس، و ج• فيسبر ، و هـ• سكوفيل ، و ف• بانوفسكي ، وآخرين •

أما مفهوم الضربة « المضادة للقوة » فهو ملحق لمفهوم « الضربة الاولى » ، ولا يمكنه الا ان يعمل على عدم استقرار الوضع الاستراتيجي العسكري • وعموماً ، فان الامر يختلف إذ يسعى كلا الطرفين الى المحافظة على هذا الوضع وتخفيف التوتر عبر خفض مستوى المواجهة ، والتحديد من الناحيتين الكمية والنوعية للقدرة النووية ، عما هو عليه عندما يضع أحد الطرفين هدفاً له في التحضير للقيام بتلك الضربة التي يمكنها أن تغير النسبة الحالية بين القوات الاستراتيجية للطرفين • وكذلك فان الامر يختلف أيضا عندما يكون الطرفان مقتنعين بعدم امكان قبول النزاع النووي ، وفعالية الاتفاق حول ذلك ، عما هو عليه عندما يكون أحد الطرفين مقتنعاً بامكان قبول النزاع النووي وجدوى القيام بضربات « مضادة للقوة » غير محدودة ، ودون الاخذ بعين الاعتبار بأن الطرف الآخر لم ولن يكون مستعداً لاثارة النزاع النووي •

وقد أعلن هارولد براون ان الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى تقوية استقرار الوضع الدولي ، والعمل على أن لا يتم الاخلال به ، طالما أن الضربات الاميركية لن تخرج من المعركة كافة الوسائط الاستراتيجية السوفييتية • ولكن تقوية الاعتماد على الضربات « المضادة للقوة » يؤكد من جديد ان هدف الاستراتيجيين الاميركيين هو امتلاك القدرة على القيام « بالضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » • وبالتالي ، فان ذلك لا يمكنه إلا أن يثير القلق في الاتحاد السوفييتي •

ولكن مفهوم « الضربة الاولى » (المؤدية الى نزع سلاح الخصم) لا يملك حتى الآن القاعدة المادية الضرورية • فالولايات المتحدة الاميركية ليست

---

(٤) انظر : جيروم كاهن في « الامن في العصر النووي ... » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٢٣٠ •

حسب التقديرات الاميركية ، في وضع **يمكنها ان تخرج القدرة الاستراتيجية السوفييتية من المعركة بضربة مفاجئة** . ولكن سعيها لامتلاك مثل هذه القدرة يظل أمراً موضوعاً نصب أعينها . وفي هذا المجال ، تبقى جهود الاتحاد السوفييتي موجهة الى الابقاء على نسبة القوى في حدود المساواة مع الولايات المتحدة الاميركية ، بينما يكتسب الامن المتبادل أهمية خاصة . وليس هناك وسيلة سوى النهج المشترك في تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، وما يتبعه من تقليص لهذه الاسلحة ، لكي تضع أساساً راسخاً وصلباً للامن ليس فقط في الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الاميركية ، بل وفي كافة الدول أيضاً . وان محاولات اكتساب القدرة على القيام « بالضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم » مرتبطة باستمرار سباق التسلح . وهي لا تتلاءم مع روح الانفراج في التوتر الدولي ، ومع مبادىء التعايش السلمي .

ب ـ الضربة الثانية :

ان المفهوم الاميركي عن **« الضربة الثانية »** يأخذ بالاعتبار القيام بضربة ثانية **ردا على هجوم نووي اذا ما نفذ هذا الاخير** . ويفترض ان القوات الاستراتيجية يجب ان تملك باستمرار **« القدرة على الضربة الثانية »** أي **ان تكون قادرة ليس فقط على المحافظة على قدرتها الضاربة بعد تكبد الخسائر ، بل وان تكون قادرة ايضا على تنفيذ الضربة الجوابية بما بقي لديها من قوات** .

وانه لمن الضروري ان نؤكد هنا ان مفهوم « الضربة الثانية » يشكو من القصور الى حد كبير من الناحية السياسية . فالامر الهام ، هو ان الاتحاد السوفييتي ، الذي يوجه ضده هذا المفهوم ، لا يستعد ، كما هو معروف ، لتنفيذ هجوم نووي على الولايات المتحدة الاميركية ، ثم ان السياسة السلمية للاتحاد السوفييتي لا تدعو لاية ضرورة في تنفيذ اجراءات التحضير للقيام « بضربة ثانية » في الولايات المتحدة الاميركية . فما هي الضرورة في هذا المفهوم التي يمكن ان يدور الحديث عنها ، اذا ما أخذنا بعين الاعتبار ما اعلنه ليونيد بريجينيف ، الذي

كان رئيساً للدولة السوفييتية عن أن : **« الاتحـــاد السوفييتي كان وسيظل دائما العدو الذي يحمل كل القناعات ضد المفاهيم من هذا النوع[٤٤] »** •

ومن المهم ان نأخذ بالاعتبار الاتجاهات المختلفــة للاتحـــاد السوفييتي في السياسة الخارجية ، والتي تستثنى اللجوء الى القوة في حل النزاعات الدوليـــة • وكان الاتحاد السوفييتي قد تقدم باقتراح عن انجاز اتفاق دولي عن عدم استخدام القوة في العلاقات الدولية • وكذلك ، فقد اقترح الاتحاد السوفييتي والـــدول الاوروبية الاشتراكية الاخرى ، كما لاحظنا سابقاً ، ان تسهم كافة الدول المشتركة في الاجتماع الاوروبي العام ، وبالاضافة الى الولايات المتحدة الاميركية ايضاً ، في **ابرام اتفاق عــن عــدم البـــدء باستخـــدام الاسلحـــة النوويـــة ، او العاديـــة** • ومـــن الواضح تمامـــاً ، ان **الضربة الاولى لن تنفذ من جانب الاتحـــاد السوفييتي ،** كما لن تنفذ من قبله الضربة المؤدية الى نزع سلاح الخصم • فعن اي ضربة ثانيـــة يمكن ان يدور الحديث ؟ ، وخاصة اذا كان اعداد وتحقيق مفهوم « الضربة الثانية » يعار كل هذا الاهتمام في الولايات المتحدة الاميركية •

كانت الملاحظات الاولى عن مفهوم « الضربة الثانية » قد ظهرت لاول مرة في بداية اعوام الخمسينات في الابحاث المنفذة في مؤسسة راند RAND الاميركية ، حيث جرى القاء الضوء آنذاك على مشكلة توضع الطيران الاستراتيجي في الولايات المتحدة الاميركية[٤٥] • وهكذا ، فان تحليل الامكانيات المقترحة للانظمة السلاحية المستقبلية دفع الباحثين الى التفكير « بضرورة » امتلاك تلك القوات الاستراتيجية ، التي تستطيع ان تحتفظ بفعالية كافية حتى بعـــد تنفيذ « ضربة مفاجئة » عليهـــا • ومهما يكن من أمر ، فلم تكن القيادة الاميركية آنذاك قد رأت ضرورة صياغـــة

---

(٤٤) انظر نفس المرجع السابق في الملاحظة (٤١) الجزء السادس ، الصفحة ٢١٤ .

(٤٥) انظر H. Rowen , R. Lutz , F. Hoffman , A. Wohlstetter

في «اختيار واستخدام القواعد الجوية الاستراتيجية» مؤســـسة راند R-268.

نيسان ، ١٩٥٤ .

هـذه المقترحات في مفهـوم استراتيجي خـاص ، يبنى على اساس الوثـوق **« بالتفـوق المطلق »** للقدرة الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية .

ولم تظهر المسألة المتصلة بقدرة القوات الاستراتيجية في الولايات المتحـدة الاميركية ، على تنفيذ مهام الحرب النوويـة الشاملة ، الا مع تشكيل الاتحـاد السوفييتي لقواته النووية الصاروخية ، وهو ما أدى آنذاك الى انتهاء التصورات الاميركية عن كون الولايات المتحدة الاميركية غير معرضة للاصابة باسلحة الخصم . وعموماً ، فان تقويـة القدرة الدفاعية للاتحاد السوفييتي **« شكلت نقطـة انعطاف في اسس التفكـير الاستـراتيجي الاميركـي»** الامـر الذي بدا حاسماً في عمليـة اتخاذ **« قرارات بعيـدة الامد في مجال توسيع ونشر وحماية قوات الرد الاميركية[٤٦] »** ، بغية تأمين امكانية « بقاء » القوات الاستراتيجية الاميركية لدى تبادل الضربات النووية ، وايقاع **« دمار غير مقبول »** بالاتحـاد السوفييتي في مختلف الشروط المحتملة . وفي بداية اعوام الستينات ، جرى الاعلان رسمياً عن مفهوم الضربـة الثانية . وهو لا يزال معمولا به حتى في الوقت الراهن .

وهكذا ، نجد فيما ذكر ، ان هذا المفهوم كان قد ظهر بوصفه رد فعل مـن قبل الدوائر الحاكمة الاميركية على تبدل نسبة القوى في العالم ، ومحاولة لجعـل الاستراتيجية العسكريـة الاميركيـة قادرة على التكيف مع الظروف السياسية العسكرية الجديدة في العالم . وكان هذا المفهوم قـد أعد ضمن خطة دعائيـة محضة ، لايجاد **« اساس مادي »** للادعاءات الاميركية عن وجود **التهديد السوفييتي ولاضفاء « الطابع الدفاعي » على العقيدة العسكرية الاميركية ، طالما انها تاخـذ بالاعتبـار وبالدرجـة الاولى ، القيـام بضربـة « ثانية » (جوابيـة) فقط ، مـن ناحيـة ثانيـة .**

تحمل الملامح العسكرية لهـذا المفهوم **طابعا تقنيـا** . ولكنها تعتبر ذات

---

(٤٦) انظر : « سياسة الدفاع الاميركية » ، الطبعة الثالثة ، الصفحة ١١٣ .

اهمية معينة من وجهة نظر التحقيق العملي للمفهوم المعد اساساً لاضفاء وجهات نظر الاستراتيجيين الاميركيين عن طرق خوض الحرب النووية الشاملة .

وحسب مضمون هذا المفهوم ، فان « **الضربة الثانية (الجوابية)** » يجب ان تنفذ فورا بعد تنفيذ الهجوم النووي على الولايات المتحدة الاميركية . وقد جرت الحسابات على اساس انه اذا لم تكن هناك ثقة كاملة في الوسائط التقنية المستخدمة للانذار عن تنفيذ « الهجوم » (يسمح بالاخطاء التقنية المحتملة لوسائط تحديد اماكن الرؤوس الحربية المعادية المقتربة من اهدافها) ، **فان « الضربة الثانية » تنفذ فورا بعد رؤية الانفجارات النووية على ارض الولايات المتحدة الاميركية .** اما اذا وجدت هذه الثقة ، فيمكن ان تنفذ **ضربة الملاقاة** ، كما اعلن **هارولد براون** في عام ١٩٧٧ ، او تنفذ الضربة التي تطلق عليها في الولايات المتحدة الاميركية تسمية « **الضربة لدى الانذار**(٤٧) » .

يجب ان تشترك في « الضربة الثانية » كافة مكونات القوات الاستراتيجية . ولكن الدور الاساسي ، يجب ان تلعبه ، حسب حسابات البنتاغون ، الغواصات الحاملة للصواريخ الباليستية . وتراعى خلال ذلك العوامل التالية : ان المكون البحري (تحت سطح الماء) من القوات الاستراتيجية يملك الكمية الاكبر من الذخائر النووية ، وان دقة هذه الذخائر ليست كبيرة الى الدرجة التي تمكنها من تدمير الاهداف الاستراتيجية المحصنة (اي الاهداف المعروفة بالاهداف المقسّاة) ، ولكنها كافية تماماً لتدمير الاهداف المعروفة « **بالاهداف الناعمة او السهلة** » (كالمدن والاهداف الصناعية) . وكان شليسينجر قد اعلن انه « **طالما ان استخدام السلاح النووي يؤدي الى نتائج كارثية ، فانه ملائم بشكل مثالي لتدمير الاهداف السهلة الكبيرة ، كالمدن مثلا**(٤٨) » . ثم ان الغواصات الحاملة للصواريخ تملك حظاً

---

(٤٧) انظر صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ، ١٩٧٧ .

(٤٨) انظر : « المخصصات من اجل الحصول على المعدات العسكرية ... ، للعام المالي ١٩٧٥ » ، الصفحة ٥٤ .

اكبر في البقاء سليمة اثناء تبادل الضربات النووية[49] .

تعتبر القاذفات الاستراتيجية قوى رديفة للقوات الاخرى المستخدمة في « الضربة الثانية » فحتى في زمن السلم يكون ثلث هذه القاذفات (حوالي ٤٥٠ طائرة) موجودا في حالة الجاهزية العالية التي يستطيع فيها التحليق في الجو خلال (١٥) دقيقة من تلقي الاوامر ، علما ان جزءا من هذه القاذفات يكون موجودا على مدارج الاقلاع ، وبالتالي يستطيع التحليق في الجو خلال وقت اقصر (ربما لا يتعدى هذا الوقت بضع دقائق فقط)[50] اما في الاوضاع المتأزمة ، فيراعى نشر الطيران الاستراتيجي في مطارات احتياطية ، (تشمل فيها ايضا المطارات المدنية) ، في عمق البلاد ، كما يزاد عدد القاذفات الموضوعة في حالة الجاهزية العالية ، بالاضافة الى ان جزءا منها يصبح موجودا في الجو في المناوبة القتالية . وان كل هذه الاجراءات ، يجب ان تزيد ، حسب حسابات البنتاغون من درجة **« التمكن من البقاء في حالة السلامة »** للطيران الاستراتيجي ، وبالتالي من امكانية تنفيذ **« الضربة الثانية »** .

ولدى تلقي اشارات الانذار من الوسائط التقنية (محطات الرادار) عن بدء **« الهجوم »** ، يبدأ اقلاع الطائرات الاستراتيجية المناوبة الى الجو ، ثم تتوجه الى اهدافها المعينة لها في اراضي الاتحاد السوفييتي . ويفترض انه اذا كانت الاشارات خاطئة ، فان الخطأ سوف يكتشف خلال ٢٠ ــ ٣٠ دقيقة من لحظة استلام الاشارات الاولى ، وبالتالي يمكن ان تعاد القاذفات الى مطاراتها **(أما اطلاق الصواريخ فيعتبر مجازفة خطرة طالما انه لا يمكن اعادتها الى قواعدها في حالة الخطا)** .

---

(٤٩) انظر ي . لوتواك ، نفس المصدر الذي سبق ذكره الصفحات ١١ ــ ٢٧ ، و هـ . سكوفيل في « الغواصات الصاروخية والامن القومي » في مجلة الصادرة في تموز ١٩٧٢ .

(٥٠) انظر A. Wood , A. Quanbeck في « تحديث قوة القاذفات الجوية . لماذا وكيف) » واشنطن ، ١٩٧٦ ، الصفحتين ٤٦ و ٤٧ .

فما هو الدور الذي يقوم به المكون الثالث من القوات الاستراتيجية ، أي **الصواريخ الباليستيـة عابرة القارات ؟** لقد اصبح هذا السؤال في السنوات الاخيرة موضع اهتمام سياسي حاد في الولايات المتحدة الاميركية • وقـد استغل هـذا السؤال من قبل الدوائر الحاكمة المهتمة بسباق التسلح وبزيادة حدة التوتر الدولي• فهي ـ أي الدوائر المذكورة ـ تؤكد ان الصواريخ الباليستية عابرة القـارات (التي تطلق من البر ICBM (x)لن تستطيع مستقبلا ان تشترك في « الضربـة الثانية » ، الامر الذي يؤدي ، حسب زعم الدوائر المذكورة ، الى اضعاف التأثير « الردعي » للقوات الاستراتيجية الاميركية كلها •

وقد انقسم الرأي حول هذا السؤال بشكل حـاد في الـولايات المتحدة الاميركية • فاغلب الخبراء الاستراتيجيين العسكريين يرون ان المكون البري مـن القوات الاستراتيجية يستطيع ان يشترك في المستقبل المنظور في الضربة الثانية ، بغض النظر عن كونه المكون الاكثر تعرضاً للاصابة بالضربات التي تستهدفه ، من سائر مكونات القوات الاستراتيجية ، عندما تنفذ مثل هذه الضربات • وقد استنتج الاختصاصي الاميركي المشهور ،ي• لوتواك ، في عـام ١٩٧٣ ، **ان الجـزء الاكـبر من الصواريخ الباليستية عابرة القارات تحافظ على قدرتها في تنفيذ «الضربة الثانية»** بعد ان اجرى الحسابات على اساس افتراض **« الحالة الاسوأ »** بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية[٥١] • وبالاضافة الى ذلك ، وحسب رأي لوتواك ، فانه يجب ان تراعى اثناء التخطيط لتنفيذ « الضربة الثانية » بواسطة الصواريخ الباليستية عابرة القارات ، **دقتها العاليةوامكانية اعادة تهديفها بسرعة من هدف الى آخر ، والاحتمال الكبير لوصولها الى الاهداف في شروط تحديد وسائط الدفاع الصاروخي•**

ويعير العديد من الخبراء اهتمامهم الى ان الصواريـخ الباليستية عابـرة

(x) وهي ، الاحرف الاولى من الكلمات الانكليزية التالية :

(٥١) انظر ي • لوتواك E. Luttwak ، في نفس المرجع الذي سبق ذكره له ، الصفحة ٣٩ •

القارات تحافظ ، وبغض النظر عن هذا او ذاك الجزء الذي يبقى سليما منهـا في التبادل النووي ، على ما يعرف **« باستمرار قوى الردع »** بشكل عام ، طالما انـه يمكن ان تشترك في الضربة الثانية ، بالاضافة الى الصواريخ الباليستية عـابرة القارات ، المكونات القوية الاخرى للقوات الاستراتيجية .

ومهما يكن من امر ، وكما ذكرنا سابقاً ، فان ممثلي الـدوائر العسكرية ، والعسكرية الصناعية ، بالاضافة الى بعض المسؤولين السياسيين ، وبعض اعضاء مجلس الشيوخ الاميركي ، تحاول جميعها ان « تثبت ، ان امكانية الصواريـخ الباليستية في تنفيذ « الضربة الثانية » ليست ذات آفاق مستقبلية ، الامر الذي ، ربمـا ، يقلـل مـن التأثـير العام « للـردع » . وهـم يتذرعـون في ذلك **« بالتهديد السوفييتي المتنامي »** للصواريـخ الباليستية الاميركية عابرة القارات ، ولكن هذا التذرع لا يصمد امام النقد الموضوعي لما يتخذونه مـن احكام سابقة لاوانها . فمن ناحية اولى ، ينسى عن عمد ان الاتحاد السوفييتي ، كما جاء سابقاً ، لا يأخذ بمفهوم « الضربة الاولى » . ومن ناحيـة ثانية ، فانـه يتم التضخيـم قصدا في **« الحسابات »** المنفذة لدى الطرف الامـيركي لامكانيات الصواريـخ الاستراتيجية السوفييتية ، كما يتم في الوقت ذاته الاقلال من امكانيات الصواريخ الاميركية المماثلة . وكذلك يتم ، وبكل الوسائل ، نشر الفكرة القائلة بان الاتحاد السوفييتي يوجه كافة جهـوده الدفاعيـة تقريباً الى تقوية قواته الصاروخيـة الاستراتيجية ، لكي تكون جاهزة لتدمير الصواريخ الباليستية عابرة القـارات الموجودة في قواعدها الثابتة في الولايات المتحدة الاميركية ، وبالتالي لجعلها تفقد قدرتها في تنفيذ « الضربة الثانية » . وفي هذا السياق يرد وزير الدفاع السوفييتي « السابق » ماريشال الاتحاد السوفييتي **اوشينوف** قائـلا : **« ان الاتحاد السوفييتي يحسن بالتاكيد دفاعه ، ولكنـه مضطر لان يفعل ذلك ، لان الامبرياليين يضعونـه وجها لوجه امام تحديات سباق التسلح ،الذي يثار في الدول الراسمالية ، وخاصة الداخلة منها في حلف الناتو العدواني**(٥٢) **»** . ولكـن وزير الدفاع السوفييتي يؤكد ،

---

(٥٢) انظر مجلة « الشيوعي » لعام ١٩٧٧ ، العدد الثالث الصفحة ١٦ .

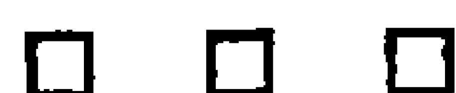
ان الجهود الدفاعيــة في الاتحــاد السوفييتي ، لا تبذل من اجل تنفيــذ « الضربــة الاولى » كما تحاول ان توحي الدعاية الامبريالية .

تقدم في « المبررات » المعتمدة في اجراء « الحسابات » الاستراتيجية الاميركية عادة ، ذرائــع وأحجيات عسكرية تقنيــة صرفة . اما العامل السياسي ــ في ذلك الجزء الذي يتصل بالسياسة الحقيقية للاتحاد السوفييتي ، فيتم تجاهله او تشويهه عن عمد . ويتم هذا التشويه وفقاً لمخطط عالمي يؤكد فيه ، وبكل الوسائل ، ان التأثير « السلبي » الذي يمارس على دور الولايات المتحدة الاميركية ، في العالم ، ناجم عن « عدم امكانية » استخدام « الصواريخ الباليستية عابرة القارات التي تطلق من البر » في الضربة الثانية .

وعموماً ، فان كل ذلك ينفــذ لغرض واحد ــ هــو تبريــر سباق التسلح الاستراتيجي ، وبالتالي لاثبات الطابع « الاضطراري » للمفاهيم الاستراتيجية ــ العسكرية الخطرة في الولايات المتحدة الاميركية . ثم انه يتم اثبــات ان الدور **« المتضائل »** للصواريخ الباليستية الاميركية عابرة القارات يتطلب استخدامها،وان **« على الاقل »** لتنفيذ ضربات نووية انتقائية على الاهداف في الارض السوفييتية ، كما تجعل الولايات المتحدة الاميركية « مضطرة » أيضا للقيام بضربات نوويــة وقائية في الاوضاع المتأزمة ، لأن كل هذه الصواريخ ، سوف تُدمّر غالباً ، في حالة الامتناع عن اطلاقها . وبالاضافة الى ذلك ، فان اتهام الاتحاد السوفييتي بالتحضــير **« للضربة الاولى المؤدية الى نزع سلاح الخصم »** ، يستخدم أيضــاً لتبرير متطلبات خلق (تشكيل) قوات أميركية معدة لتنفيذ « الضربة الاولى » . وهكذا يتم انغلاق الدائرة : فالمفهوم الاميركي عن « الضربة الثانية » يخدم ، من حيث الجوهر ، بوصفه مجرد تغطية للتحضير الحقيقي « للضربة الاولى » .

ان الولايات المتحدة الاميركية لم تشكل مثل هذه القوات الاستراتيجية ، لكي يستخدم جزء منها في « الضربة الثانية » ويستخدم الجزء الآخر في « الضربة الاولى » . ولكنها معدة للاستخدام بشكل عام ، بالرغم من ان امكانيات مكونات القوات الاستراتيجية ليست ، حسب التقديرات الاميركيــة ، متماثلة .

ولكن الاهمية لا تكمن في نهاية المطاف في امكانيات هذا أو ذاك النوع من الانظمة السلاحية في تنفيذ مهمة الضربة « الاولى » أو « الثانية » ، بل هي في المواقف السياسية للقيادة الاميركية ، التي تتمثل في تحقيق متطلبات التصعيد اللاحق للقدرة العسكرية التي تم تشكيلها • وعموماً ، فان هذه المواقف لا يمكن تفسيرها قط بالهدف المعلن رسمياً عن ضرورة « المحافظة » على قدرة القوات الاستراتيجية في تنفيذ « الضربة الثانية » • وبتعبير آخر ، فان الطابع الدفاعي المزعوم لمفهوم « الضربة الثانية » ليس سوى تغطية لمواقف استراتيجية عسكرية أخرى وذات مضمون وتوجه في غاية الخطورة •



الفصل السادس

الحرب الاستراتيجية المحدودة

كانت الادارة الجمهورية في الولايات المتحدة الاميركية قد أعلنت في بداية عام ١٩٧٤ ، أنها أخذت بمفهوم استراتيجي عسكري جديد ـ هو المفهوم المعروف بمفهوم **« الحرب الاستراتيجية المحدودة »** وقد اشتهر هذا المفهوم بكونه **« مفهوم شليسينجر »** أي حمل اسم أحد واضعيه ـ وزير الدفاع السابق في الادارة الجمهورية ، كما عرف أيضا بمفهوم **« انتقاء الاهداف »** أو مفهوم **« اعادة التهديف »** .

وعموماً ، فلم يفقد هذا المفهوم أهميته حتى في الوقت الراهن . فما هو جوهره وأسباب ظهوره ؟

من المعروف انه ينظر تقليديا الى القوة العسكرية في الولايات المتحدة بوصفها أداة رئيسية للسياسة الخارجية . وقد انعكس ذلك بشكل أكثر وضوحاً في السياسة المعروفة بسياسة « مواقع القوة » التي كان جوهرها يتمثل بأن حل أية مسألة متصلة بالسياسة الخارجية يمكن أن يتحقق بوساطة القوة العسكرية ، كأن يتم التهديد باستخدامها ، أو استخدامها بشكل مباشر عند الضرورة . ومهما يكن من أمر ، ومع انتهاء الاعتماد على الاحتكار الاميركي للسلاح النووي ووسائط ايصاله الى الاهداف ، وتبدل نسبة القوى في العالم ، والتحسين والتكديس المستمرين للاسلحة النووية لدى أكثر من طرف ، فان العديد من العلماء والمسؤولين السياسيين الاميركيين أصبحوا يتساءلون عن واقعية هذا الاسلوب . ويراعى خلال ذلك الطابع المدمر والمهلك للعنصر الاساسي من القوة

العسكرية ــ أي السلاح النووي الذي أصبح استخدامــه يشكل خطورة كبيرة جدا على الولايات المتحدة الاميركية ذاتها •

وقد قوي هذا الاتجاه أكثــر فأكثر عندما أصبحت الولايات المتحــدة الاميركية مضطرة للاعتراف بوجود مساواة في الامكانيات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي • وهكذا انهار جوهر أو أساس سياسة « مواقع القوة » التي كانــت قد نشأت من وجود التفوق في الاسلحة النووية لدى الولايات المتحدة الاميركية •

وإذ تبدلت نسبة القوى في العالم ، انتشرت على نطاق واسع فكرة الخفض الموضوعي لدور القوة العسكرية بوصفها أداة للسياسة الخارجية ، وتقليص امكانية استخدام القدرة العسكرية ، وبخاصة القدرة النووية ، لخدمة الاهداف السياسية• وأخذت تبدو في الافق اللاجدوى من الحرب النووية الشاملة بوصفها أداة لحل التناقضات السياسية عــلى المسرح الدولي ، نظرا لان هذه الحرب ســوف تؤدي حتما الى نتائج وخيمة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ذاتها • وان ما يعــرف « بتناقض القوة » ، أي وجود قدرة نووية كبيرة جدا لدى الولايات المتحدة الاميركية ، والخطورة المحتملة لاستخدامها عــلى هذه الدولة نفسها ، عمل مع عوامل أخرى على إعادة تقدير وجهات النظر المتصلة باستخدام القــوة العسكرية بوصفها أداة رئيسية للسياسة الخارجية •

وبالتأكيد ، فان إعادة التقدير هذه جرت وتجري في شروط الصراع المعقد ، وتصادم الاساليب المتناقضة • لم يكن الامر مقتصرا عــلى انه وجدت وتوجد حاليا قوى مؤثرة في الولايات المتحدة الاميركية ، تقود الصراع ضد الانفراج على الصعيدين السياسي والعسكري • ويؤثر هذا الصراع على صياغة السياســة الرسمية للولايات المتحدة الاميركية ، مؤدياً الى اتخاذ اجراءات تتناقض مــع أسس الانفراج ، وتهدد السلم والامن الدوليين •

ولمفهوم « **الحرب النووية المحدودة** » تاريخه الخاص به • فالافكار الاولى حول

ضرورة تحديد الولايات المتحدة الاميركية لابعاد العقاب النووي ، الذي لا بد أن يأتي في حالة اشعال هذه الدولة للحرب النووية ، كانت قد ظهرت منذ نهاية أعوام الخمسينات . وكان قد جرى الحديث آنذاك في الولايات المتحدة الاميركية عن تفضيل **« الحرب النووية المحدودة »** التي يجب أن تخاض على المستوى التكتيكي فقط ، الامر الذي يبعدها عن مسارح الاعمال القتالية الاميركية . ويرى مؤيدو خوض الحرب النووية من هذا النوع ، مثل هنري كيسينجر ، و م. تيلور وغيرهما، **ان أخذ الولايات المتحدة الاميركية بهذا المفهوم يجب أن يقوي « الردع » ، طالما ان التهديد « بالعقاب الكثيف » يصبح أقل احتمالا** . وهناك بعض المنظرين الاميركيين ، نذكر منهم على سبيل المثال ، أ. فولغرس ، الذين كانوا قد اقترحوا تلك الحالة من **« الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة »** التي يراعى فيها تنفيذ الضربات على الاهداف العسكرية فقط . ولكن ذلك اقتصر على مجموعات معينة من الباحثين ، وبالتالي فان وجهات نظر هؤلاء الباحثين لم تجد انعكاساً لها في العقيدة العسكرية الاميركية ، التي اعتمدت أساساً على الافكار عن ما يعرف « بالتفوق الاستراتيجي » للولايات المتحدة الاميركية ، وعدم تعرض الاراضي الاميركية للاصابة من قبل الاعداء ، والتوجه الى **« العقاب الكثيف »** .

ولكن نجاحات الاتحاد السوفييتي في بداية اعوام الستينات في خلق المقدرة النووية الصاروخية القوية ، لم تلبث أن نسفت نهائياً الثقة الاميركية في كون أراضيها غير معرضة للاصابة . وبالتالي فقد استبدل لدى الولايات المتحدة الاميركية الاعتماد على « العقاب الكثيف » بالاعتماد على « الرد المرن » في أشكال وطرق خوض الاعمال القتالية . وشملت هذه الاخيرة الحروب « المحدودة » التي تستخدم فيها ، حسب رأي واشنطن ، الاسلحة العادية فقط ، أو الاسلحة النووية « التكتيكية » ذات القدرة المحدودة . وأما الاستخدام غير المحدود للاسلحة النووية فلا يؤخذ بعين الاعتبار الا في الحالات القصوى ، بوصفه الدرجة الاعلى في سلم التصعيد النووي ، وخاصة عندما لا تستطيع الولايات المتحدة الاميركية أن تحقق النجاح في الدرجات الدنيا من النزاع النووي المحدود .

وقد قيل في هذا الاسلوب ، أن الولايات المتحدة الاميركية تسعى الى الابتعاد عن الضربات الجوابية المدمرة ضد الاتحاد السوفييتي ، اذا ما تم اشعال الحرب النووية من قبلها •

خدم الاعلان عن عقيدة « الرد المرن » بوصفه دافعاً لاعداد مختلف نظريات الحد من أبعاد استخدام الاسلحة النووية الاستراتيجية • وكانت احدى هذه النظريات هي **«عدم القيام بالضربات على المدن»** التي تأتي بشكل عام في سياق المحاولات الهادفة الى البحث عن آلية معينة لتنظيم طرق تبادل الضربات النووية ، ووضع « قواعد اللعبة » التي تسمح بحدوث الحد الادنى فقط من الدمار في الولايات المتحدة الاميركية في حالة النزاع النووي • أما نظرية« عدم تنفيذ الضربات على المدن » فتراعى فيها حالتان هما « الحرب الاستراتيجية المحدودة » و « الحرب المضادة للقوة ، المسيطر عليها » • ومن حيث الجوهر ، فان الحديث جرى عن أنواع خاصة من الحروب التي تستخدم فيها القدرة النووية ، التي توجه بدورها الى تدمير الاهداف الاستراتيجية الاكثر أهمية ، غير الموجودة ضمن « محيط » مسارح الاعمال القتالية ، كما هو متعارف عليه في الحرب المحدودة التي يستخدم فيها السلاح النووي « التكتيكي » ضمن الحدود القومية للدولة الاخرى • وعموماً ، فقد تميزت هذه الحروب حسب « أبعاد » استخدام القوات النووية فيها •

وقد وصف خوض « الحرب النووية المحدودة » بأنه تنفيذ الضربات في النزاع النووي على عدد غير كبير من الاهداف العسكرية مع استخدام عدد محدود أيضا من الوسائط النووية [1] • وان الهدف من هذه الحرب ، كما حدده

(1) كان الاختصاصي الاميركي المشهور في مجال السياستين الخارجية والعسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، م• هالبرين قد كتب في هذا الموضوع قائلا : « ... لقد أشير الى أهمية عدم الهجوم على المدن السوفييتية بمقدار أقل مما جرى التشديد على ضرورة زيادة قدرة الحد من الدمار الذي يمكن ايقاعه بالولايات المتحدة الاميركية ، مع التأمين في الوقت ذاته لقدرة « التدمير المضمون » للاتحاد السوفييتي ، بغية ردعه عن اشعال الحرب النووية » انظر : م• هالبرين في « الاستراتيجية العسكرية المعاصرة » لندن ١٩٦٨ ، الصفحة ٨٢ .

المحللان الاميركيان كلاوس كنور ، و ت. ريد ، يمكن أن يكمن في خفض درجة الحسمية ، وبالتالي **جعل العدو غير قادر على المقاومة** [٢] . وان الاسلوب الاقترابي لحل مسألة استخدام السلاح النووي يستحق الاهتمام . وهو يبدو من الخارج كأنه نوع من السعي للاقلال الى أقصى حد من مخاطرة خروج « الجنين النووي » من « مكمنه الجهنمي » ، بالرغم من أنه لا يثار السؤال الاساسي عن ضرورة اغلاق هذا المكمن ذاته . وبالاضافة الى ذلك ، فقد روعي في « قواعد اللعبة » وجود الشروط الملائمة لتفوق الولايات المتحدة الاميركية في المجال النووي . وان هذا التناقض في مواقف الفكر السياسي العسكري الاميركي ، والذي ساد في هذه الفترة الزمنية ، يمكن أن يجد تفسيرا له في سلبية الولايات المتحدة الاميركية تجاه الخطوة الحاسمة المتمثلة بالاعتراف بعدم امكانية تحمل الحرب النووية . ثم ان الاستراتيجيين العسكريين لم يتركوا أية فرصة دون أن يحاولوا ، من ناحية أولى ، الخروج من الموقف الموضوعي الذي يرى في الحرب النووية انتحارا للولايات المتحدة الاميركية ، وان يعملوا ، من ناحية ثانية ، على ايجاد امكانية التوسيع « غير الخطر » للمجالات التي « يسمح » فيها باستخدام السلاح النووي .

وكذلك ، فقد أظهرت الحالة الاخرى من **« الحرب الاستراتيجية المحدودة »** والمعروفة « بالحرب ضد القوة ، المسيطر عليها » قصورا كبيرا . وقد راعت هذه الحالة أيضا عدم تنفيذ الضربات على المدن فقط ، ولكن على الاهداف المعروفة « بالاهداف العسكرية » أي على « قوة » العدو العسكرية أيضاً وهي تتميز عن الحرب المحدودة بأنه يجب أن تدمّر فيها كل الاهداف ، دون ان يحدد عدد الاهداف العسكرية الواجب ضربها ، وكذلك يجب أن تدمر أيضا المراكز الصناعية ومراكز النقل المستقلة ، والتي يمكن أن تستخدم ضدها القدرة النووية غير المحدودة . وكما نرى ، فان ابعاد التحديد هنا تبدو ظاهرية فقط ،

---

(٢) انظر « الحرب الاستراتيجية المحدودة » للمؤلفين كلاوس كنور ، و ت. ريد نيويورك ١٩٦٢ ، الصفحة ٢٠ .

ومهما يكن من أمر ، فقد كان روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الاميركي ، قد دافع بقوة في بداية أعوام الستينات عن هذا التحديد بغية **« المحافظة على النظام الاجتماعي الاميركي ، اذا ما نشبت الحرب »** (٣) •

لم تكن هذه الصلابة عرضية • فالبنتاغون كان قد انطلق مرة أخرى من « التفوق » النووي الاميركي المفترض • ويبدو ، ان الحسابات ، اعتمدت على ان تكديس عدد أكبر من الوسائط النووية ، سوف يُمكّن الولايات المتحدة الاميركية من الانهاك بدرجة أكبر للاتحاد السوفييتي لدى التبادل المتعاقب للضربات النووية على الاهداف العسكرية ، وبالتالي ، فانها تستطيع أن تحقق النسف الجذري لامكانيته في الاستمرار الفعال بالحرب • وفي وقت ما ، يجب على الاتحاد السوفييتي ، حسب هذه الحسابات ، أن يصبح مالكاً للحد الادنى من الوسائط النووية ، بحيث لا يستطيع عندئذ أن يدمر الولايات المتحدة الاميركية ، لان هذه الاخيرة تكون ممتلكة لعدد أكبر من الوسائط التي يمكن أن تبقى سليمة ، وربما أصبحت بالتالي قادرة على تقييد إرادة الاتحاد السوفييتي بالوسائل السياسية ، وما لم تنجح في ذلك ، فانها ـ أي الولايات المتحدة الاميركية ـ تعمل عندئذ على تدمير الاتحاد السوفييتي • وان مفهوم « الضربات المضادة للقوة » كان يمتلك ، حسبما يجب أن نفترض ، أفكارا بعيدة جدا ، ولكنها لا ترتبط ، بحال من الاحوال ، بالاهداف « الانسانية » المعلنة عن « عدم تنفيذ الضربات ضد المدن » •

ولكن هذه الافكار البديلة ، التي اقترحت في بداية أعوام الستينات ، **واصبح الاعتماد على « التدمير المضمون » هو الاساس** • لم تلبث أن أهملت تقريباً ، وقد وجدت عدة أسباب لذلك • ولعل أهمها يتمثل ، وبالدرجة الاولى ، في تذكّر الرغبة بتحقيق الحد الاقصى من عدم الخطورة بالنسبة للولايات المتحدة

---

(٣) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٨ حزيران من عام ١٩٦٢ •

الاميركية . ولكن ، كانت هناك ، بالاضافة الى ذلك ، عوامل موضوعية سياسية وتقنية عسكرية ، لم تسمح ، في نهاية المطاف ، باعتبار « قواعد اللعبة » ذات طبيعة واقعية . وكانت هناك اعتبارات أخرى : حيث افترض بشكل خاص ، ان ميكانيكية « الترويع » المصداقي عبر التهديد « بالتدمير المضمون » سوف تعمل ، مع الاخذ بعين الاعتبار « للتفوق » النووي الاميركي المفترض آنذاك ، بشكل أفضل من ميكانيكية « القواعد » المشكوك بها « للعبة » النووية الصاروخية .

وعموماً فان الاتجاه الاحادي الجانب ، الهادف بشكل استثنائي الى الحد من الدمار بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، وليس الى رفض استخدام السلاح النووي من حيث المبدأ ، كان يتمثل بالمحاولات اللاحقة من قبل الولايات المتحدة الاميركية لأقلمة فلسفتها السياسية العسكرية مع المنجزات التقنية العسكرية الجديدة . وقد شملت هذه المحاولات البدء في عام ١٩٦٧ ببرنامج بناء أنظمة الدفاع ضد الصواريخ المعروف باسم « الخفير » « Sentinel » الذي لم يلبث ان استبدل فيما بعد بالبرنامج المعروف باسم « الحماية » « Safeguard » ، علماً بأن الغرض من هذه البرامج كان تغطية هذا أو ذاك الجزء من أرض الولايات المتحدة الاميركية من الضربات الجوابية . ولم تتوقف أيضا ، كما ذكرنا سابقا ، محاولات البنتاغون في تشكيل قوات « الضربة الاولى (المؤدية الى نزع سلاح الخصم) » .

واذا ما أردنا تقويم نتائج فترة أعوام الخمسينات والستينات ، فلا بد ان نلاحظ ، انه لم توجد آنذاك في مركز الفكر السياسي العسكري الاميركي ، وفي المواقف الاستراتيجية العسكرية الرسمية مشكلة عدم قبول القدرة النووية ، وعدم السماح بحدوث الحرب النووية ، بالرغم من العديد من الخطب والكلمات التي تحدثت عن الاهوال التي يمكن ان تاتي بها هذه الحرب ، ولعل العكس كان هو الصحيح ، حيث ان المشكلة المطروحة كانت مشكلة البحث عن طرق استخدام هذه القوة النووية ، وايجاد تلك الاشكال والطرق من الحرب ، التي تسمح

للولايات المتحدة الاميركيـة ، بالنجـاة ، والانتصـار في الصراع النووي • وقد تم ذلك بالرغم من الادراك المتنامي للحقيقة المتمثلة بأن محاولات الولايات المتحدة الاميركية لاستخدام كل أو حتى بعض ترسانتها النووية يمكن أن تكون لها نتائج انتحارية • وكذلك فقد تطلب الامر تبديلا جذريا في الميزان النووي السوفييتي الاميركـي ، وفي نسبة القوى في العالم كلـه ، لكي يمكن البدء في الولايات المتحدة الاميركيـة برفع مستوى الواقعية السياسية ، التي سمحت بتوقيـع الاتفاقيتين المشهورتين عـن منـع أو تلافي المجابهة النووية ، مع الاتحاد السوفييتي واللتين عرفتـا بـ سالت ــ١ و سالت ــ٢ •

ولكن ، حتى الموقف السياسي العسكري الجديد الذي نشأ في العـالم لم يجعل الولايات المتحدة الاميركية تتراجع عن السـعي لايجاد الطرق « المقبولة » للحرب النووية • أما الدوائر الحاكمة الاميركية ، التي تفضل فكرة استخدام القدرة العسكرية لتحقيق أهداف السياسة الخارجية ، فقد بقيـت ، كما كانت في السابق ، قلقة بشأن ما يجب عمله بالترسانة الكبيرة جدا مـن الاسـلحة النووية ، التي تتحول أكثر فأكثر الى عبء مميت من الناحية السياسية • فمـاذا يجب فعله لكي يمكن الاستفادة من هذه الترسانة بوصفها وسيلة لحل التناقضات الدولية ، ولصالح الولايات المتحدة الاميركية ، دون التعرض خلال ذلك للتهديد بالخسائر « المقبولة » التي تصيـب السكان ، والمدن ، والصناعات في هذه الدولة ؟

وبتعبير آخر **ففي بدايـة أعوام السبعينات ، كان الجميع قد عادوا الى الدوران حول نفـس السؤال القائل ــ كيف يمكن ان نجعـل الحرب النووية مقبولة ؟**

كان وزير الدفاع الاميركي ج• شليسينجر قد أعلن في عام ١٩٧٤ عـن تبدلات هامة في بعض أوضاع (مضامين) الاستراتيجية العسكرية الاميركية ، وعن تبني الولايات المتحدة الاميركية لمفهوم استراتيجي جديد ، حيـث أطلقت عليه تسمية مفهوم « الحرب الاستراتيجية المحدودة » والتي يمكن ان تكون

النوع الاكثر احتمالا للحرب النووية في شروط المساواة النووية الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي [٤] ٠

أدخل هذا المفهوم عناصر جديدة في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ٠ ففي السابق ، كان التحديد في استخدام القدرة النووية مسموحاً به رسمياً في مسارح الاعمال القتالية البعيدة فقط ٠ **اما الآن ، فتجري محاولات « اعطاء الشرعية » للضربات التي تنفذ على الاهداف « الموجودة حتى ضمن الحدود القومية للدول النووية الكبرى »** ٠ ومرة ثانية ، يتم تبرير ذلك باعتبارات « انسانية » ، بالاهتمام باعداد بدائل للنزاع النووي الشامل عندما يصبح هذا الاخير أمرا لا يمكن تجنبه ٠ وكذلك ، تقدم لصالح توسيع طرق استخدام الاسلحة النووية ، ذرائع أخرى : كأن يقال أن ذلك يساعد في تجنب التهويل النووي ، ويزيد امكانية « الردع » ٠ ويحاول البنتاغون خلال ذلك ان **يثبت ان هذه التعديلات في العقيدة العسكرية ممكنة من الناحية التقنية من أجل صنع رؤوس حربية نووية عالية الدقة** ٠ وفي ضوء ذلك ، فقد طلب وزير الدفاع الاميركي الاسبق ج٠ شليسينجر اجراء التحديث في الاسلحة النووية الاستراتيجية ، الامر الذي سيسمح للولايات المتحدة الاميركية بخوض الحرب الاستراتيجية المحدودة » التي تعتبر ، حسب الزعم الاميركي ، شكلا أكثر «قبولا» من الحرب النووية ٠

وهكذا تصبح الدائرة مغلقة ٠ فقد جرت محاولات العودة الى مفهوم يعود الى عشر سنوات ماضية ، لكي يستخدم في الشروط الجديدة في ظل الشعار القائل بأن « الحرب الاستراتيجية المحدودة » هي أكثر ملاءمة في الشروط الحديثة ، وانها ، كما يزعمون ، موجهة الى عدم السماح بوقوع الكارثة النووية الشاملة ، وتهدف الى الحد من ابعاد هذه الكارثة ٠

---

(٤) انظر مجلة Survival آذار – نيسان ١٩٧٤ ، **العدد الاثنـي ، الصفحات ٨٨ – ٩٠ ٠**

وقد قال شليسينجر ، مقرظاً منذ البداية المفهوم الجديد ان « كلا الطرفين يملكان الآن ، وسوف يملكان مستقبلا وسائط غير منيعة (معرضة للاصابة) للضربة الجوابية . وهكذا ، فان نتيجة هذا الوضع تعني أنه لا يمكن التجنب كلياً أو جزئياً ان تؤدي الضربة المنفذة من أحد الطرفين على مدن الطرف الآخر خلال هجوم نووي شامل الى ضربة جوابية من قبل الطرف المهاجَم على الطرف المهاجِم . ولكن احتمال حدوث تلك الظروف ، التي يمكن أن يثار فيها السؤال عن ضربة شاملة على مدن العدو ، أصبح ضعيفاً الى حد كبير »(٥) . (وقد جاء في احدى الصحف الالمانية الغربية عن هذا الموضوع ، ان الاسلحة النووية « تفقد في هذه الحالة مرونتها السياسية »)(٦) . ثم قال شليسينجر : « لذلك ، فاننا نريد ان نمتلك حالات بديلة لاستخدام الاسلحة الاستراتيجية » . وان احدى هذه « الحالات البديلة » هي « الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة » التي كانت الفكرة الاولية عنها قد عبّر عنها في التقارير الرئاسية للاعوام ١٩٧٠ ، و ١٩٧٢ ، و ١٩٧٣ . وقد أكد وزير الدفاع الاميركي أنه لا يجب على الولايات المتحدة الاميركية في هذه الحرب « ان تنفذ ضربات على عدد كبير من الاهداف . ومن الملائم ان تستخدم القوات الاستراتيجية بحيث يمكن الحد من الخسائر بالنسبة لكلا الطرفين المشتركين في النزاع النووي » . ويرى شليسنجر **ان امكانية القوات النووية الاستراتيجية الاميركية في تدمير الاهداف العسكرية للعدو بالوسائط ذات الدقة والقدرة اللائمتين ، وبحيث تدمر الاهداف المحددة ، ويتم الحد في الوقت ذاته من الدمار العام ، تعطي الولايات المتحدة الاميركية ، حسبما يزعم في هذه الدولة ، امكانية « اجبار العدو ، في حالة نشوب حرب نووية ، على عدم مهاجمة مدن الولايات المتحدة الاميركية ومدن حلفائها »**(٧) .

---

(٥) انظر مجلة Survival آذار ــ نيسان ١٩٧٤ ــ العدد الثاني ، الصفحة ٨٧ .

(٦) انظر صحيفة Frankfurter Allgemeine Zeitung الصادرة بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٤ .

(٧) انظر مجلة Scientific American تشرين الثاني ١٩٧٨ ، العدد الخامس ، الصفحة ٢٨ .

وبالنتيجة ، فلا هذا ، أو ذاك الطرف لن يكون مهتماً أو ذا مصلحة في توسيع النزاع النووي ، وبالتالي فسوف يتخذ اجراءات حصره ، وربما ، الغائه كلياً .

وفي كلمة له في آذار ١٩٧٤ ، في لجنة الكونغرس الفرعية للشؤون الخارجية ، برر « شليسينجر » هذا المفهوم بقوله : **ان الضربة النووية المحدودة على الاهداف العسكرية سوف تؤدي الى خسائر أقل جدا ، لن تزيد عموما عن بضع مئات الالاف من الضحايا بينما سيصل هذا الرقم الى عشرات ومئات الملايين في حالة الحرب النووية الشاملة .** ومهما يكن من أمر ، فان عددا من أعضاء مجلس الشيوخ ساورتهم الشكوك إزاء هذه التبريرات . وشكلت لجنة خاصة من الخبراء لتقدير مصداقية المعطيات التي قدمها البنتاغون ، حيث توصلت هذه اللجنة الى استنتاج يقول أنه حتى في حالة الحرب النووية المحدودة ، وفي الاطلاق الاولي فقط للصواريخ الباليستية عابرة القارات ، فسوف يصل عدد الضحايا من سكان الولايات المتحدة الاميركية الى حوالي عشرين مليون انسان . وتلك هي نتائج الضربة المحدودة فقط ! وبطبيعة الحال ، فلا يمكن عدم الموافقة على رأي بعض أعضاء اللجنة المذكورة ، الذين أعلنوا ان **« التقديرات المفصلة للخسائر المحتملة ، وحسب خواص الاسلحة النووية ، المعروفة منذ عشرات السنين ، تدل على ان خسائر السكان من الضربة المنفذة على الاهداف العسكرية (الضربة المضادة للقوة) ستكون كبيرة لدرجة ان مفهوم الحرب النووية المحدودة تفقد كل معنى لها »** (٨) .

ان هذا المفهوم ، حسب أفكار واضعيه ، مدعو الى توسيع مجال الحروب النووية . وهو بالتالي لا يلغي ، بل يجدد المفهوم الاساسي عن « التدمير المضمون »، ويتطلب تحسين القوات النووية الاستراتيجية ، وخاصة في خطة رفع دقة الصواريخ، لكي تصبح قادرة على تدمير الاهداف العسكرية صغيرة الابعاد والمحصنة .

---

(٨) انظر مجلة Scentific American تشرين الاول ١٩٧٨ ، العدد الخامس ، الصفحة ٢٨ .

تم الابقاء على مفهوم « الحرب الاستراتيجية المحدودة » من قبل ادارة جيمي كارتر ، الامر الذي يشكل تهديدا جديـا للسلم والامن الدوليين لعدد من الاسباب •

من ناحية أولى ، نجد أن هذا المفهوم ينظر الى السلاح النووي بوصفه سلاحاً مقبولا ، والى الحرب النووية باعتبارها أسلوباً مسموحاً بـه كليـاً ، وبالتالي ، فان « الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة لا ترتبط ، بموجـب هذا المفهوم ، بمخاطرة كبيرة ، كما انه يمكن ، من حيـث المبدأ ، أن ينظر اليها بوصفها ليست أكثر من حرب عادية ، علماً بأن هذا الاسلوب يزيد الى حد كبير من خطورة استخدام الاسلحة النووية •

ومن ناحية ثانية ، تزداد امكانية التحول السريع للحرب العادية الى حرب نووية ، كما تنخفض موضوعياً العتبة النووية ، طالما أنـه يتم التشديد على أن الاستخدام المحدود للسلاح النووي الاستراتيجي لن يؤدي الى اشعال نيران الحرب النووية الشاملة • ولكن قلما تدعو الحاجة الى اثبـات تلـك المقولة عن **انه ما ان تبدأ الحرب النووية المحـدودة بتدمـير الاهداف العسكرية فقط ، حتى تتحول بسهولة الى حرب نووية شاملة مع كل ما يرافقها من نتائج كارثية •**

ومن ناحية ثالثة ، فان تحقيق مفهوم « الحرب الاستراتيجية المحدودة » يمكن ان يثير جولة جديدة في سباق التسلح • وان السعي الى تدمير الاهداف العسكرية ، بما فيها تلـك الاهداف صغيرة الابعاد والمحصنة ، يتطلب حتماً صنع وسائط هجوم نووي جديدة وعالية الدقة ، أي ، يتطلب التحسين النوعي المستمر لها • وبطبيعة الحال ، فليس ذلك سوى سباق للتسلح في المجال النوعي الاكثر خطورة • وفي هذا السياق نفسه ، يتم التحسين الكبير للانظمة النووية الصاروخية الاساسية ، وخاصة في مجال زيادة عدد وقدرة الرؤوس الحربية المستقلة ، مع زيادة دقتها ، الامر الذي يثير المخاوف من ان الحديث يدور عن المحاولات الهادفة الى امتلاك القدرة على تنفيذ « ضربة مضادة للقوة » قد تكون

بشكل ما او بآخر « ضربة مؤدية الى نزع سلاح الخصم » • وانــه **لأمــر** طبيعي تماماً ، ان هذا التوجه في البناء العسكري سيؤدي الى خلق الشك النسبي إزاء نيات الطرف الآخر ، وبالتالي ، فان ذلك سوف ينعكس على الموقف السياسي العــام •

كان ليونيــد بريجنيــف قــد أعلــن معلقــاً عــلى الاجراءات التــي تتخذها الولايــات المتحدة الاميركيــة في مجــال تصعيد سباق التسلح النووي : **« ان الانتقال من سلاح ما الى آخــر ، يتم حسبما يبدو لنــا ، عــلى أســاس حساب بسيط يؤمن المحافظة على الاحتكار ، الامر الذي يزيد من حدة سباق التسلح ، ويعمق عدم الثقة ، ويعقد تنفيذ اجراءات نزع السلاح »** (٩) •

وأخيرا ، فان هذا المفهوم يعتبر ، من الناحية العسكرية الصرفة ، غــير واقعي ومثيرا للشك ، لانــه لا يمكن من الناحيــة العملية أن يـُميـّز بــين الهجوم النووي على أهداف عسكرية ، وتنفيذ الضربات النووية على أهداف مدنية • وليس صدفة ان هذا المفهوم تعرض في الولايات المتحدة الاميركية الى انتقاد حاد مــن قبل مختلف دوائر الكونغرس ، والاوساط العلمية ، ونخبة المجتمــع الاميركــي •

أعلن المدير السابق لوكالة السيطرة على الاسلحة ونزعها ب• اورنكه ، عندما تحدث الى لجنة مجلس الشيوخ ، انــه **« لا يستطيع أن يوافق علــى الفكرة القائلة بأنــه يمكن احتواء الحرب النووية عبر زيادة امكانيات خوضها • ولكــن العكس هو الصحيح ، حيــث أنــه كلما أصبحــت الحرب النووية مقبــولة ، ازدادت امكانياتها ايضا »** (١٠) • ومهما يكن من امر ، فهو لا يــرى خطــورة المفهوم

---

(٩) انظر ليونيد بريجنيف في « المنهج اللينيني : خطب ومقالات » اصدار موسكو ، ١٩٧٨ ، الجزء السادس ، الصفحة ٥٩٦ .

(١٠) انظر الشهادة امام اللجنة الفرعية ، عن الاتفاقات والالتزامات الخارجية المتصلة بأمن الولايات المتحدة الاميركية ، (تتبع هذه اللجنة للجنة مجلس الشيوخ للشؤون الخارجية) الكونغرس ٩١ ، واشنطن ، ١٩٧٠، الصفحة ٥٥ .

الجديد في هذا المجال فقط ، اذ يقول : « **اني اشعر بالقلق ، لان الاعتماد الكبير على استراتيجية « الضربات المضادة للقوة » وزيادة دقة وسائطنا ذات القدرة الكبيرة ، سوف يخلق الشك حتما لدى الاتحاد السوفييتي ، ويدفعه بالتالي الى السعي لامتلاك القدرة على تنفيذ الضربة الاولى ، وبالتالي فان ذلك يعمل على الاخلال بالاستقرار . وسوف يؤدي كل ذلك الى اعطاء دفعة لسباق جديد للتسلح** »[11] .

وكذلك فقد عبر اورنكه عن شكه بأن مثل هذه الحرب سوف تكون محدودة ، حيث قال: « **اني افترض ، ان الهجوم « المضاد للقوة » ذا الدقة العالية ، سوف لن يتميز الا قليلا ، من منظور الخسائر البشرية ، عن الهجوم الشامل على سكان المدن** »[12] .

يحمل وجهة النظر هذه العديد من أعضاء مجلس الشيوخ السابقين والحاليين (وبينهم س. سايمينغتون ، و ادموند ماسكي وغيرهما) ، ومن العلماء الاميركيين ، وبخاصة ممثلي العناصر المؤيدة لنزع السلاح ، أي تلك المجموعات من العلماء الذين يقفون ضد سباق التسلح . وقد كتب البروفسور ج. راتجينز من معهد ماساشوستس التكنولوجي : « **لنأخذ على سبيل المثال ، الحربين الاخيرتين اللتين اشتركت فيهما الولايات المتحدة الاميركية ، ولنتصور انه وضعت امام الرئيس في كل منهما المسالة عن ان السلاح النووي يمكن ان يستخدم بفعالية وبدون احداث خسائر كبيرة ضد اهداف العدو العسكرية ، وبالتالي يمكن ان تنقذ حياة العديد من الاميركيين . فهل كان سينجح في الوقوف ضد هذا المطلب ؟ ربما ، نعم . ولكن ، ولو جرى الاخذ بعين الاعتبار ، ان السلاح النووي يحمل نفس ميزات السلاح العادي ، حسبما يزعم هؤلاء ، ــ وهذا هو بالضبط ما يتحدث عنه المفهوم الجديد ، لما كان هذا الرئيس وقف ضد استخدامه**»[13] .

---

(١١) انظر نفس المرجع السابق .

(١٢) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٥٦ .

(١٣) انظر مجلة Orbis خريف ١٩٧٤ ، المجلد الثامن عشر ، العدد الثالث ، الصفحتين ٦٨٦ ــ ٦٨٧ .

وقد وقف ضد هذا المفهوم بعض العلماء الاميركيين المشهورين ، نذكر منهم هـ• سكوفيل [١٤] ، و ف• بانوفسكي [١٥] وغيرهما • وهكذا ، نذكر ، على سبيل المثال ان هـ• سكوفيل كتب عن هذا المفهوم قائلا : **« ان الحرب النووية المحدودة هي مخاطرة بالتصعيد غير المسيطر عليه وصولا الى التدمير النووي الشامل •• وسوف يلقى الملايين من الناس حتفهم ، كما ستعم الفوضى قطاعات كبيرة من مجتمعنا حتى في تلك الحالة التي يوجه فيها الهجوم بدقة كبيرة ضد الاهداف العسكرية »** [١٦] •

اما الفيزيائي الاميركي الكبير والاختصاصي في مجال الاستراتيجية النووية ، البروفسور ف • **بانوفسكي** فيرى ، ان **« اي طرف لا يمكن ان يكون على ثقة بان عدوه يتبع سياسة محددة ، وعوضا عن ذلك ، فان هذا العدو قد يفضل القيام بضربة جوابية غير محدودة على المدن »** . وبالاضافة الى ذلك فانه يلاحظ انه **« ما ان ترفع الحواجز امام استخدام السلاح النووي ، حتى يصبح منع التصعيد الى الحرب النووية غير المحدودة امرا في غاية الصعوبة »**[١٧] . وحسب رأي بانوفسكي، فان محاولات خوض « الحرب النووية المحدودة » لن تجنب السكان الخسائر الكبيرة ، حتى ولو كان تبادل الضربات الكثيفة موجها على الاهداف العسكرية فقط • ويؤكد هذا الرأي عدد من الخبراء والعلماء الآخرين في الولايات المتحدة الاميركية •

---

(١٤) انظر مجلة Foreign Policy ربيع ١٩٧٤ ، العدد ١٤ ، الصفحات ١٦٤ ــ ١٧٧ •

(١٥) انظر مجلة Foreign Affairs تشرين الاول ١٩٧٣ ، المجلد ٥٢ ، العدد الاول ، الصفحتين ١١٨ ــ ١١٩ •

(١٦) انظر : مجلة Foreign Policy ربيع ١٩٧٤ ، العدد ١٤ ، الصفحات ١٦٨ ــ ١٧٢ •

(١٧) انظر مجلة Foreign Affairs تشرين الاول ، ١٩٧٣ ، المجلد ٥٢ ، العدد الاول ، الصفحتين ١١٠ ــ ١١١ •

ولعله من الملائم ان نذكر ان احدا لم يكتب كما فعل هنري كيسينجر في كتابه الذي صدر في عام ١٩٦٠ بعنوان «**ضرورة الانتقاء**» حيث قال . «**بالرغم من انه يمكن بناء نموذج نظري عن الحرب النووية المحدودة ، فان ثمة حقيقة تظل ماثلة امامنا وهي .... انه منذ ذلك الوقت الذي بدأ فيه العصر النووي ، لم يتم الاعتراف بشكل عام باي نموذج مماثل . وسيكون امرا غير ممكن تقريبا ان نحصل من قواتنا المسلحة على تحديد لها منطقي الى حد ما ، وهو ما يمكن فهمه من تعبير « الحرب النووية المحدودة »**[١٨] . وقد توصل هذا الكاتب الى استنتاج عن انه «**طالما يخضع النقاش عن الاهداف المراد تدميرها الى عملية السماح لكل نوع من القوات المسلحة بان يدمر ما يعتبره ضروريا لتنفيذ مهمته ، فان الحرب النووية المحدودة ، التي سوف تخاض بهذا الشكل يمكن ان تصبح غير مختلفة مطلقا عن الحرب الشاملة**»[١٩] .

اما ان النزاع « النووي الاستراتيجي المحدود » ليس طريقة لتجنب النزاع الشامل وغير المحدود ، وان الاول يمكن ان يصبح بسهولة مقدمة للثاني ، فأمر يقره ويدركه بعض المراقبين الاوروبيين الغربيين . وهكذا ، فان العديد من الاختصاصيين ينتقدون مؤيدي المفهوم الاميركي عن «**الحرب الاستراتيجية المحدودة**» من حيث كونه يزيد من مصداقية الضمانات النووية الاميركية لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية (اي يزعم انه سوف تزيد الثقة بأن الولايات المتحدة الاميركية سوف تستخدم سلاحها النووي لصالح حلفائها الاوروبيين وباعتبار انه لن يتم خلال ذلك تدمير المدن الاميركية) . وان هذه النظرة تنطوي على قصور ذاتي ، حيث ان تحقيق الضمانات المذكورة ، حتى وان لم يستطع انقاذ بعض المدن الاميركية ، فلن يمنع تدمير المدن الاوروبية .

---

(١٨) انظر هنري كيسينجر في « ضرورة الانتقاء » ، نيويورك ١٩٦٠ ، الصفحتين ٨١ ــ ٨٢ .

(١٩) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٨٢ .

وبهذا الشكل ، فان البحث عن طرق الاستخدام « المحدود » للسلاح النووي سواء على المستوى الاستراتيجي او التكتيكي ، مشحون بالنتائج الخطرة • فهو يتعارض بالدرجة الاولى مع فكرة عدم السماح بالحرب النووية ، المتجسد او المتمثل بشكل التزامات معينة في الاتفاقات الدولية ، بما فيها الاتفاق السوفييتي الاميركي عن تجنب الحرب النووية •

ان هذا المفهوم عن الحرب النووية هو احد الدلائل عن مدى صعوبة ما يجري في الولايات المتحدة الاميركية من انعطاف نحو تغيير الحقائق في العالم ، والذي يتطلب اعادة تنظيم العلاقات الدولية ، وبالدرجة الاولى بين الدول مالكة الاسلحة النووية ، وعلى الاساس المبدئي للتعايش السلمي وعدم السماح بنشوب الحرب النووية • ولا يريد استراتيجيو البنتاغون ان يغيروا مواقفهم السياسية العسكرية ، ويستمرون في الوقت ذاته في البحث عن طرق وامكانية استخدام الاسلحة النووية ، محاولين خلال ذلك نشر الوهم عن انه يمكن ايجاد الطرق التي تجعل الولايات المتحدة الاميركية بمنأى عن الخراب النووي •

ويتم التأكيد في البنتاغون ان الجاهزية لخوض الحرب في كافة مجالاتها الممكنة يجب ان يقوي « **الردع** » • ولكن الفكر العسكري الاميركي الراهن ، ليس أصيلا في هذه الخطة ، بل انه يكرر البناء المنطقي للفترة الماضية ، متحولا الى حالة القصور • ولنذكر ، ان « **العقاب الكثيف** » في بداية اعوام الستينات والذي كانت تستخدم فيه كل القدرة النووية ، كان يجد تفسيرا له في فقدان تأثيره « الردعي » • وجاء « **الرد المرن** » بديلا له ، حيث انطوى في ذاته على الردع في مستويات اكثر انخفاضاً للنزاع العسكري ، مع الجاهزية في الوقت ذاته للحرب النووية الشاملة ، التي ينفذ فيها « **التدمير المضمون** » • وتجري الآن محاولات لأقلمة هذه الفكرة مع الوضع الجديد ، حيث يزعم ان «التدمير المضمون» لم يعد يستطيع ايضا ان يخدم بوصفه نقطة الارتكاز الوحيدة في « ردع » العدو المحتمل • وهكذا جاء بديلا له ، وبتعبير أكثر دقة ، جاء اضافة له ، مفهوم « **الحرب الاستراتيجية المحدودة** »و « **الضربات المضادة للقوة** » . ثم مرت فترة خمسة

عشر عاما ، وتبـدل العالم ، كما تبدل ، خط سير مناقشات قـادة البنتاغـون ، المعتمدة على منطق الماضي ، بشكل يرتبط كلياً بالبحث عن الاشكال المقبولة » لاستخدام القدرة النووية من قبل الولايات المتحدة الاميركية .

وبالطبع فان مفهوم «الردع النووي» الذي يفترض وجود قوات نوويـة كبيرة جـدا وقادرة على ايقاع « التدمير المضمون » ، ليس حلا لمشكلات تجنب النزاع النووي . ولكن السؤال هنا هو كيف تتحرك بعيدا عن هذا المفهوم ؟ هو لا شك ان ثمة طريقـاً واحدة هي طريق الانفراج ، والمحافظة الجذرية على الوضع الدولي السليم ، والحد من الاسلحة ، ونزع السلاح عمـوماً ، والتشديد على مبادىء التعايش السلمي في العلاقات بين الدول ، والتعاون بالحجم الكامل ولعـل هذا هو الطريـق المضمون والوحيد لخلق سلم مضمون ، وراسخ ، وطويل الامد ، وهنا نجد ان الاتحاد السوفييتي يقف نصيرا ومؤيدا صلباً على هـذا الطريق . وكذلك يقف العديد من رجال السياسة الاميركيين ، ومن المنظـرين السياسيين العسكريين الى جانب هذه او تلك الموضوعات المتصلة بالوضع الدولي الصحيح ، وخاصة في مواقع عـدم السماح بالحرب النووية .

ومهما يكن من أمر ، فان الحقائق تقول ان هناك عددا غير قليل من المؤيدين (الذين لهم تأثير كبير في الوقت الراهن) الذين يقفون على طريق اخرى ، هي طريق الخروج من الاوضاع الحالية « للردع النووي » ، عبر توسيع دائرة استخـدام السلاح النووي ، وايجاد تلك الطرق في استخدامه التي يمكن ان تمنع ، حسب زعمهم ، النتائج الكارثيـة للنزاع النووي . ولكن امكانيـة اشعال نيران الحرب التي يتم فيها تبادل « غير كبير » و « غير ضار » للضربات النووية الصاروخية ، وحصر هذه الحرب في حدود غير خطرة ، ليست سوى خرافة لا تتلاءم مع واقـع الحرب النوويـة .

وان خطة بعض دوائر البنتاغون في التحضير «لحرب استراتيجية محدودة» تسير في خط يتعارض مع اتجاهات الانفراج ، وخاصة مع الانفـراج في المجـال

العسكري • وبالتوافق مع روح ونص الاتفاقات المبرمة ، فان هدف اجـراءات الانفراج العسكري ، بما فيها اجراءات تحديد الاسلحة الاستراتيجية ، تتلخص في نهاية المطاف في ازالة امكانية نشوب الحرب النووية ذاتها ، وليس في اعطاء الطابع الشرعي لامكانية الاستخدام « المحدود » للسلاح النووي •

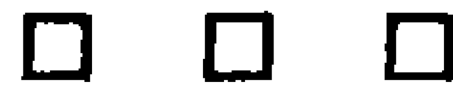
ان المفهوم الراهن للبنتاغون ، يتناقض ، من حيث الجوهر ، مع اتجاهات تحديد وتقليص الاسلحة الاستراتيجية • ولترسيخ هذا المفهوم ، فان البنتاغـون يستخدمه بوصفه احد الدوافع ليس فقط للمحافظة على المستوى الموجود حالياً من القـدرة النووية الاميركية ، وانما لكي يطلب زيادتها ايضاً • ومن الواضح ، ان السعي الى تشكيل قوات نووية قادرة على تنفيذ ضربات فعالة على الاهـداف العسكرية ، لا يمكن ان يؤدي الا الى تعقيد التقدم الى الامام في مسائل نزع السلاح •

يتضح مما ذكر ، انه لم يتم التراجع بعد في تلك الدوائر السياسية الاميركية ، التي تدعم بقوة الاتجاهات العسكرية ، عن محاولات توسيع امكانيـة استخدام القدرة النوويـة •

وبالاضافة الى ذلك ، فانه ثمة وضوح في عدم واقعية الحسابات ، المنفـذة من اجل هذه الاتجاهات • فهي تتناقض مع كل الافكار الاجتماعية والواقعيـة لاصحاب النشاطات السياسية في كل الدول ، بما فيها الولايات المتحدة الاميركية ، حيث تسود القناعة بضرورة التوجيه في العصر النووي ، ليس الى القوة العسكرية ومختلف اشكال استخدامها بل الى السعي المطلق لتجنب اية اعمال مؤديـة الى نشوب الصدامات العسكرية وبالدرجة الاولى الى التراجع عن البحث لايجـاد سيناريوهات « مقبولة » للنزاع النووي ، والتي يمكن ان تخلق الشروط عـن « شرعية » استخدام السلاح النووي بوصفه اداة للسياسة •

ان الوضع المبدئي للاتحاد السوفييتي بما يتصل **« بالحرب النووية الاستراتيجية المحدودة »** كان قـد عـرض من قبل **ليونيـد بريجينيف** في حديث له مع احـد السياسيين والاجتماعيين الاميركيين البارزين ، أ• هاريمان ، حيث ادلى هذا الرجل

بعد الحديث بتصريح الى الصحافة قال فيه : **« ان ليونيد بريجينيف غير موافق بشكل حاسم مع النظريات المعروفة « بالحرب النووية المحدودة » ثم تابع السيد هاريمان قائلا : « وان القيادة السوفييتية تعتبر ان الكلام عن السماح بالحرب النووية « المحدودة » هو خطأ كبير . ويجب السعي الى استثناء كل انواع الحرب النووية عموما ، والا يتم البحث عن الاشكال « المقبولة » منها[٢٠] »** . وسرعان ما تم تأكيد هذهالفكرة من قبل ليونيد بريجينيف في التقرير المقدم بمناسبة الذكرى الستين لثورة اكتوبر الاشتراكية . وفي حديثه عن الصراع التاريخي بين الاشتراكية والرأسمالية ، فقد قال : **« اننا لا نريد ان نمر عبر الحدود الفاصلة بين هذين العالمين ، الاشتراكي والرأسمالي مسارات الصواريخ المزودة بالشحنات النووية ، بل نريد أن تمتد خيوط التعاون الواسع والمتنوع لخير الانسانية كلها[٢١] »** .



(٢٠) انظر صحيفة البرافدا ، الصادرة بتاريخ ٢٦ ايلول ١٩٧٦ .

(٢١) انظر ليونيد بريجينيف في المصدر الذي سبق ذكره ، الجزء السادس ، الصفحة ٥٩٧ .

الفصـــل السابع

الحرب النوويــة في مسرح الحرب

تنظر القيــادة السياسية العسكريــة في الولايات المتحدة الاميركيــة الى **النزاع النووي على مسرح الحرب** بوصفه اسلوباً ممكناً وخطرا ــ وان تكن نتائجــه صعبة التنبؤ ــ لحل التناقضات السياسية • ومهما يكن من أمر ، فان التهديــد باشعال نيران النزاع النووي على مسرح الحرب يحتل مكاناً هاماً في ترسانة وسائط الضغط السياسي العسكري • وفي السنوات الاخيرة هددت الولايات المتحــدة الاميركية (٣٣) مرة[1] باستخدام الاسلحة النووية (وخاصة في النزاعات الاقليميةفي مسارح الاعمال القتالية فيما وراء البحار) ، بما فيها مرتين ضد الاتحاد السوفييتي مباشـــرة •

وكانت المفاهيم الاميركية عن **« الحرب النووية المحددة »** في مسارح الاعمــال القتالية البعيــدة عن القارة الاميركية ، قد سلط عليهــا الضوء مؤخرا وبشـــكل واسع النطاق في الوثائق الرسمية والصحافــة السياسية والعسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • ولم يكن ازدياد الاهتمام بها مجرد صدفة•وان السبب الرئيسي لذلك يتمثل في المنجزات التقنية العسكرية الكبــيرة جــدا التي حققها الاتحاد السوفييتي في اعوام الستينــات والسبعينات ، وبالدرجة الاولىفي تساوي المقدرتين النوويتين لكلا الدولتين الاميركية والسوفييتية ، الامر الذي اصبح ، حسب التعبير المستعمل في الغرب ، **« وسيلة ردع »** للولايات المتحدة الاميركية ، وحلف الناتــو من اللجوء الى اعمال عدوانية ضد دول المنظومة الاشتراكية •

---

(١) انظر صحيفة « الازفستيا » الصادرة بتاريخ ٦ كانون الثاني ، ١٩٧٧ .

يؤكد الاستراتيجيون الاميركيون ، بعد ان فهموا النتائج التي يمكن ان يلحقها تصاعد الحرب النووية على مسرح الاعمال القتالية (المسرح العملياتي) الى حرب نووية شاملة ، ضرورة اتخاذ الاجراءات التي تمنع تصاعد هذه الحرب الى مستوى حرب نووية استراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي[٢] •

ان السعي لمنع تصاعد النزاع النووي الاقليمي الى حرب نووية شاملة يحدد مسبقاً العدد المحدود نسبياً من الاهداف التي تضعها لنفسها القيادة السياسية العسكرية الاميركية في مثل هذه النزاعات •

١ ــ وجهات النظر الاميركية حول خوض

الحرب النووية على مسرح الحرب

بالرغم من انه يتم التأكيد في الوثائق الرسمية ، وفي ابحاث الخبراء الاميركيين، عادة ، على ان النزاع النووي في مسارح الحرب فيما وراء البحار (بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية) ، يمكن ان ينشأ في اي منطقة من العالم ، فمن الملائم ان نلاحظ ، ان **اوروبا تأتي في المقام الاول** من البؤر المحتملة للنزاع النووي ، حسب

---

(٢) جرى التشديد على ضرورة رفض مفهوم التصعيد الاوتوماتيكي لاي نزاع نووي محدود في مسارح الاعمال القتالية فيما وراء البحار ، في تقرير وزير الدفاع الاميركي الاسبق ج. شليسينجر ، المقدم الى الكونغرس . انظر « وضع القوة النووية المعدة لمسرح العمليات في اوروبا ، تقرير وزير الدفاع الاميركي ج. شليسينجر الى الكونغرس الاميركي ، واشنطن ، ١٩٧٥ ، الصفحة ٤ .
اما وزير الدفاع الاميركي الذي جاء بعد شليسينجر ، اي هارولد براون ، فهو الآخر يعتبر ان السيطرة على تصعيد النزاع هو أحد أهم مهام السلاح النووي في مسرح الحرب (انظر : هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي ، في التقرير السنوي المقدم من قبل وزارة الدفاع عن العام المالي ١٩٨٠ ، واشنطن ، ١٩٧٩ ، الصفحة ١٣ .

رأي هؤلاء الخبراء • ولذا ، فان السيناريوهات الرسمية وغير الرسمية عن الصدام النووي المحلي تعد بتفصيل اكبر في مسرح الحرب الاوروبي •

ويفترض ، ان الحرب النووية في اوروبا سوف تكون من لحظة البداية ذات طابع تحالفي • وبطبيعة الحال ، فان الولايات المتحدة الاميركية تعتمد بدون شك ، ليس فقط على اشراك كافة حلفائها في النزاع النـــووي ، ممن يملكون الوسائط الاميركية المعدة لنقل السلاح النووي الى اهدافه ، بل وعلى استخـــدام السلاح النووي الموجود لدى كل من انكلترا وفرنسا في هذا النزاع ايضاً • وفي المناورات والمشاريع التدريبية التي تنفذها القوات الموحدة لحلف الناتو في اوروبا ، نجـــد ان الاميركيين يلعبون الدور القيادي فيها ، ويعيرون للاستخدام المحدود وغـــير المحدود للاسلحـــة النووية اهتماماً كبيرا •

وحسب التصريحات الرسمية الاميركية ، فانه يجب على الـــولايات المتحدة الاميركية ، التي تسترشد بمبادىء عقيدة حلف الناتو المعروفـــة **« بالرد المـــرن »** ان تملك امكانية استخدام السلاح النووي في اي مستوى ، واية ابعاد ، خـــلال النزاع النووي او غيرالنووي فياوروبا•ثم انمجالحالات **« الرد او الجواب النووي »** واسع جدا يتراوح من الاستخدام المحدود في ساحة المعركة الى الحرب النووية الشاملة (٣) •

ان الاستراتيجية الاميركية المعلنة رسميا عن الحرب النووية في اوروبا تأخذ بعين الاعتبار امكانيـــة **استخدام السلاح النووي « التكتيكي »** للناتو ، وبشكل اساسي في نوعين من النزاعات «الاكثر احتمالا» هما : **« الاعمال الجوابية »** في حالة الهجوم النووي من قبل العدو المحتمل ، و **« الرد او الجواب »** على هجوم ناجـــح

---

(٣) « وضع القوة النووية المعدة لمسرح العمليات » ....، (مصدر سبق ذكره) ، الصفحة ١٣ .

لهذا العدو بقواته العادية غير النووية [٤] • وخلال المشاريع التدريبية ، فان حلف الناتو ، يعالج ، كما تقول المصادر الاجنبية ، الحالة التي تبدأ فيها الاعمال القتالية للاطراف بشكل نزاع مسلح عادي ، ثم يتحول هذا النزاع ، خلال بعض الوقت ، الى حرب نووية محدودة ، ثم الى حرب نووية شاملة •

ولا بد ان نشير الى ان الطريقة الاكثر احتمالا لاشعال الحرب النووية في المسارح الاوروبية للاعمال القتالية ، يمكن ان تتم ، حسبما يرى بعض الخبراء الغربيين ، عبر « زج » أوروبا في نزاعات غير اوروبية في شروط الانفراج[٥] •

وحسب وجهات النظر الرسمية ، فان **القوات النووية التكتيكية الموجودة في مسرح الحرب الاوروبي يجب ان تكون جاهزة لتنفيذ المهام التالية**[٦] :

— القيام **بضربات نووية محدودة** بغية ايقاع التدمير **« الانتقائي »** بالاهداف العسكرية او الصناعية •

— تنفيذ **مهام معينة** في منطقة أعمال قتالية محدودة (كأن تكون هذه المهام على سبيل المثال ، متمثلة في تدمير الوحدات الامامية للقوات المهاجمة) •

---

(٤) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحات ٤ — ١٢ ؛ وتقر وزير الدفاع الاميركي د. رامسفيلد عن الميزانية الدفاعية للعام المالي ١٩٧٨ ، واشنطن ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٢٢ . اما بالنسبة للطابع **« الاضطراري للضربات النووية الجوابية »** فقلما يمكن ان تضلل احدا . وان التاريخ يقدم أمثلة عن الاستفزازات العدوانية ضد دول محبة للسلام . ويكفي ان نذكر هنا ذلك الاستفزاز الذي نظمته المانيا الهتلرية في عام ١٩٣٩ في بلدة غلايفيتز ، لكي تستخدمه بوصفه مبررا لعدوانها ضد الدولة البولونية .

(٥) انظر ج.كوفي J. Coffey في « السيطرة على السلاح والامن الاوروبي » دليل للمفاوضات بين الشرق والغرب، لندن ، ١٩٧٧ ، الصفحات ٤٠ — ٤٥ .

(٦) انظر هارولد براون في المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحة ٨٥ .

ـ الاستخدام الكثيف للسلاح النووي بغية تدمير القواعد الجوية والصاروخية ، ووسائل او طرق المواصلات ، وتحشدات القوات في الانساق الاولى واللاحقة للعدو .

ان دائرة المهام المنفذة من قبل المهام النووية « التكتيكية » ، (بالمقارنة مع تلك المهام التي كانت قد حددت في التقرير المشهور لوزير الدفاع الاسبق شليسينجر) ، كان قد جرى ضغطها عندما جاء وزير الدفاع اللاحق د. رامسفيلد الى هذه الوزارة. وهكذا، فقد استبعدت من فئة الاهداف التي ستنفذها ضدها ضربات محتملة ، **« المراكز الصناعية ، والمدن الموجودة في اراضي دول اوروبا الشرقية »**[٧] .
ويزعم ايضاً انه جرى الاستبعاد رسمياً لاحد الاهداف الاستفزازية لاستراتيجية استخدام السلاح النووي « التكتيكي » ، وهو **انهيار حلف وارسو** بنتيجة القيام بضربات نووية « انتقائية » على الدول الاشتراكية في اوروبا الشرقية ، واضعاف رغبتها في التعاون مع الاتحاد السوفييتي[٨] . وعموماً ، فثمة مبرر لان نعتبر بأن وجهات النظر الراهنة ، عن استخدام السلاح النووي لا تؤثر على مفاهيم الحرب النووية الشاملة[٩] .

---

(٧) انظر د. رامسفيلد في المصدر الذي سبق ذكره له ، الصفحة ٢٢ .

(٨) انظر .. وضع السلاح النووي المعد لمسرح العمليات ..؛ (مصدر سبق ذكره) الصفحة ١٥ .

(٩) ان التعرية المقنعة (وان تكن من وجهة النظر البورجوازية) للبدع المختلفة عن « التهديدات السوفييتية » في اوروبا ، تظهر في مقال للمؤلف ب. داير . (انظر : P. Dyer في « الاسلحة النووية التكتيكية والردع في اوروبا » في مجلة Political Nuclear Quarterly ، ١٩٧٧ ، المجلد ٩٢ ، العدد الثاني ، الصفحات ٢٤٥ ـ ٢٥٧ .

٢ ـ السلاح النووي في مسرح الحــرب

تملك الولايات المتحدة الاميركية في الوقت الراهن، حسب تقديرات مركز المعلومات عن المسائل العسكرية حوالي (٢٢) الف وحدة ذخيرة نووية « تكتيكية » منهـا سبعة آلاف وحدة تقريباً موجودة في اوروبا الغربية ، وحوالي ١٧٠٠ وحدة في آسيا وألف وحدة في سفن اسطول المحيط الاطلسي والف وخمسمائة وحدة في سفن اسطول المحيط **الهادي • ويوجد ايضاً حوالي ١١** الف وحدة ذخيرة **نووية تكتيكية** مخزنة في مستودعات على اراضي الولايات المتحدة الاميركية • وهنـاك حوالي (٣٠٠) سفينة سطح وغواصة في القوى البحرية الاميركية ، أي (٦٠) بالمائـة تقريباً من كل قوام السفن الحربية الاميركية ، مجهزة لحمل السلاح النووي[١٠] •

وان الحقيقة ذاتها حول وجود السلاح النووي « التكتيكي » في مناطـق اساسية من العالم ، وتوسيع امكانية توضع هذا السلاح في البحـار المكشوفة (وبالتالي ، التعزيز السريع للمقدرة النووية « الاقليمية ») ، تدل ، بدون شك ، على التحضير في الولايات المتحدة الاميركية لخوض حرب نووية في كافة مسارح الاعمال القتالية فيما وراء البحار •

وفي الوقت الراهن ، فان ترسانة الاسلحة النووية للولايات المتحدة الاميركية في اوروبا الغربية تشمل ايضاً تلك الانظمة التي يمكن اعتبارها او تقويمهـا في **عـداد الاسلحـة النووية التكتيكية فعلا** ، وهي **الالغام النووية** ، **والمدفعية الذريـة** ، **والصواريـخ التكتيكية العملياتيـة** من نوع أرض ـ أرض (لانس) • وبالاضافـة الى هذه الاسلحة النووية المعدة بشكل اساسي لان تستخدم مباشرة في منطقـة الاعمال القتالية ، فان الولايات المتحدة الاميركية تملك في اوروبا الغربية انظمـة

---

(١٠) انظر : « ثلاثون الف سلاح نووي اميركي » في مجلة The Defense Monitor واشنطن ، ١٩٧٥ ، المجلد الرابع ، العدد الثاني •

نقل ، قادرة على الوصول الى اهدافها خارج حدود القارة الاوروبية • وتشمل هذه الاسلحة بالدرجة الاولى ، الطائرات حاملة الاسلحة النووية التكتيكية ، وحاملات الطائرات (سفن) المزودة بالاسلحة النووية على متنها، وكذلك الصواريخ من نوع « بيرشينغ Pershing » التي يبلغ مداها اكثر من سبعمائة كيلو متر • وبالاضافة الى ذلك ، فانه يوجد ضمن « دائرة » انظمة السلاح النووي الاميركية فيمسرح الحرب الاوروبي جزء من الغواصات الصاروخية النووية الاستراتيجية المحملة بصواريخ « بوسايدون » على متنها •

ومن المعروف ان القيادة العسكرية الاميركية تعد خطط نشر انظمة صاروخية نووية ذات أمدية متوسطة ، وصواريخ مجنحة (معروفة بصواريخ كروز) برية ذات شحنات نووية ، خلال أعوام الثمانينات في أوروبا (وخاصة في المانيا الغربية)• وبالاضافة الى ذلك ، فانه يؤخذ في الاعتبار ، وتدرس خطط تجهيز صواريخ « لانس » بالقنابل النترونية ، وانتاج قذائف ترونية للمدافع القذافة من عيار (٢٠٣ر٢) ميليمترا •

وبما ان الحرب في اوروبا لم تستطع حسب وجهات النظر الرسمية التي كانت سائدة في بداية اعوام الخمسينات ، ان تحمل الطابع المحدود ، ولان استخدام السلاح النووي من اجل تنفيذ المهام التكتيكية العملياتية ، كما افترض آنذاك ، كان يجب ان يترافق حتما بضربات تستخدم فيها الوسائط النووية الاستراتيجية ، فان مشكلات تصعيد الاعمال القتالية في النزاع النووي لم تكن موجودة آنذاك • ففي هذه الحرب النووية ، كان الاعتماد الرئيسي يقع على المقدرة الاستراتيجية الاميركية ، والسلاح النووي « التكتيكي » • وكما اثبتت الاحداث ، فان هذا السلاح لم يستطع ان يمارس الا تأثيرا محدودا جدا على نتائج النزاعات المحلية والعالمية على حد سواء • ولا بد ان ذلك نجم بالتأكيد عن غياب اي فروق جوهرية بين قدرات (عيارات) الذخائر النووية الاستراتيجية و « التكتيكية » في الولايات المتحدة الاميركية •

ثم ان المعايير الدقيقة التي يمكن بوساطتها التمييز بين الاسلحة الاستراتيجية والتكتيكية ، غير موجودة ، علماً بأن الاستراتيجيين الغربيين يفضلون في الوقت الراهن ان يتكلموا عن الاستخدام « التكتيكي » للسلاح النووي . وفي الوقت ذاته فلا يوجد فهم موحد لمسألة استخدام السلاح النووي من اجل تنفيذ المهام « التكتيكية » و « الاستراتيجية » . وهم يربطون الاستخدام « التكتيكي » مع قيود الطبيعة الجغرافية (لمنطقة الاعمال القتالية المباشرة)[11] ، بينما يربطه الآخرون بالتحديد النوعي او القيود النوعية (حسب طبيعة الاهداف المراد تدميرها ، او حسب طبيعة المهام المراد تنفيذها)[12] . ومن وجهة نظر هؤلاء الاخيرين ، فحتى الاستخدام « الانتقائي » للسلاح النووي في القيام بضربة على الاحتياط المعد للاعمال الجوابية في اوروبا ، والموجود في اراضي الاتحاد السوفييتي يجب ان يقوّم باعتباره استخداماً « تكتيكياً » . وفي هذا السياق يؤكد الخبير الاميركي ب. داير ان : **« اوديسا ومورمانسك يمكن ان تختفيا تحت الفطور النووية ★ ، ومع ذلك ، فان ذلك سوف يعتبر ، من وجهة النظر النظرية الاميركية ، « حربا نووية تكتيكية » »**[13] .

وبالاضافة الى ذلك ، وحسب التصريحات الرسمية لواشنطن ، **فانه ثمة حدودا مميزة بين السلاحين النوويين « الاستراتيجي » و « التكتيكي » .**

---

(11) انظر ج. ريكورد و ث . اندرسون في « الاسلحة النووية في اوروبا ، قضايا وبدائل » واشنطن ، ١٩٧٤ ، الصفحتين ١٠ ـ ١١ .

(12) انظر : دبليو . هاينسبرغ في : « التحالف واوروبا « الجزء الاول : استقرار الازمات في اوروبا ومسرح « الاسلحة النووية » . اوراق ادلفي ، لندن ، ١٩٧٣ ، رقم ٩٦ ، (معهد الدراسات الاستراتيجية) ، الصفحة ٣ .

★ المقصود هنا الانفجارات النووية التي يشبه شكلها شكل الفطر (Mushroom) .

(13) انظر ب. داير P. Dyer في المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحتين ٢٥٠ ـ ٢٥١ .

ويفترض ، ان السلاح الاستراتيجي سوف يستخدم في انواع الحروب الاستراتيجية (أي في **الحرب النووية الاستراتيجية « المحدودة »و« الحرب النووية الاستراتيجية الشاملة »** ، حيث ستنفذ خلالها الضربات على اراضي الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي) بوصفه سلاحاً نووياً « تكتيكياً » ، وفي النزاعات النووية على مسارح الاعمال القتالية • ومهما يكن من امر ، فان هذا النوع من الاساليب الاقترابية لا يقدم شيئاً لفهم جوهر المشكلة •

فمن ناحية أولى ، وكما يشار في الوثائق الاميركية الرسمية (١٤) ، نجد ان **« الردع »** في اوروبا يعتمد على مايعرف **« بثالوث »** الناتو ، الذي يوجد فيه بالاضافة الى **القوى العادية غير النووية ، قوات نووية معدة لخوض الحرب على مسرح الحرب ، وقوات نووية استراتيجية أيضا •**

وثمة جزء من الوسائط النووية الاستراتيجية ذات التوضع البحري في الولايات المتحدة الاميركية ، معد للقيام بضربات خلال الحرب النووية المحدودة في أوروبا(١٥) • وبالتالي ، فان ذلك يلغي الحدود بين السلاحين النوويين « الاستراتيجي » و « التكتيكي » • ومن الناحية العملية ، فما هي قيمة المحاولات الرسمية لتقسيم هذه الفئات من الاسلحة النووية ، اذا اضطرت الولايات المتحدة الاميركية الى استخدام السلاح الاستراتيجي خلال الحرب النووية على المسرح الاوروبي ؟

---

(١٤) انظر : « وضع القوة النووية المعدة لمسرح العمليات ...» (مصدر سبق ذكره) • الصفحات : ٤ ـ ١٦ •

(١٥) يخصص ، حسبب تقديرات الاختصاصيين الاميركيين ، لهذه الاهداف ما لايقل عن خمس غواصات نووية من قوام القوات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية • انظر : « ج• كوفري » ، في المرجع الذي سبق ذكره ، الصفحتين ٢٥ ـ ١١١ •

ومن ناحية ثانية ، فان فئة السلاح النووي «التكتيكي» ذاتها ، ليست محددة كلياً ، فهي ، تشمل ، بشكل خــاص ، مايعرف **بانظمة التوضع الامامي** التي تشكل تهديدا استراتيجياً جدياً للاتحاد السوفييتي[١٦] • ومن المعروف ، ان نصف قطر عمل طائرات القوة الجوية التكتيكية الاميركية المتوضعـة في اوروبا الغربيـة ، والطائرات المحمولة على حاملات الطائرات الاميركية ، يسمح بالوصول الى اهداف موجودة في عمق الاراضي السوفييتية •

اما بالنسبة للدول الاوروبية ، فان النتائج المحتملة حتى للاستخدام المحدود للاسلحة النووية فيمكن ان يكون كارثياً ، وبالتالي ، ففي احدى اللعـب (جمع لعبة) العسكرية التي نفذها حلف الناتو ، استخدم في اوروبا الوسطى خلال ٤٨ ساعة (٣٣٥) وحدة ذخيرة نووية تكتيكية ، علماً بأن (٢٦٨) وحدة منها فُجرت على اراضي المانيا الغربية ، وجمهورية المانيا الديموقراطية • وقد قُتل بنتيجة هذه «الضربات» الوهمية(دون حساب الخسائر الناجمة عن الاشعاع النووي) ٥ر١ـــ٧ر١ مليون انسان ، كما جرح (٥ر٣) مليون انسان آخر • وللمقارنة يمكن ان نلاحظ ، انه خلال كل زمن الحرب العالمية الثانية ، وبنتيجة القصف الجــوي الانكليزي

---

(١٦) يدخل في هذه الفئة حوالي (٨٠٠) طائرة حاملة للاسلحة والصواريخ النوويـة ذات المـدى المتوسط ، وموجودة في قواعد جوية حول حدود دول المنظومـة الاشتراكية وحوالي (٥٠٠) طائرة اخرى حاملة للاسلحة النووية ايضا موجودة حاملات الطائـرات (انظـر الميزان العسكري ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ، لنـدن ، ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨) وحسب المعطيـات الاميركية ، فسوف يمكن بوساطة انظمـة التوضع الامامي فقط ان يتم تدمـير حوالي ٢٠ بالمائـة من المقدرة الصناعيـة للاتحاد السوفييتي ، في حالة نشوب حرب نوويـة . (انظـر : « القــوتان العظميان في عالم متعدد القوى النووية » ، ج . كامب ، و ر . بفالتزغراف ، و يو . رعنان (فاشرون) ، لكسينغتون Lexington ، ماساشوستس ، ١٩٧٤ ، الصفحة ٥٠ .

والاميركي لاراضي المانيا ، لم يقتل سوى (٣٠٥) آلاف رجل ، ويجرح سوى (٧٨٠) الف رجل ايضاً[١٧] .

أما في المناورات العسكرية الاخرى ، فقد فجر حلف الاطلسي حسب احدى الفرضيات (٢٧٥) شحنة نووية تكتيكية من عيارات تتراوح بين (٢) و (٤٠) كيلو طن . وبالتالي فقد تم التوصل بنتيجة ذلك الى استنتاج عن **« ... ان التدمير كان من الشدة بحيث لم تعد ثمة ضرورة لخوض حرب نووية محدودة في المنطقة المعنية »** [١٨] .

ويفترض ، انه في حالة التخفيف من « محدودية » استخدام السلاح النووي ، فان خسائر الاوروبيين يمكن ان تصل الى مائة مليون انسان [١٩] . وفي هذا السياق ، جاء في أحد الابحاث التي أجراها مركز المعلومات الخاص بالمسائل العسكرية : **« ان الولايات المتحدة الاميركية المكلفة بحماية حلفائها في أوروبا ، سوف ينتهي بها الامر الى تدميرهم »** [٢٠] **. ويضيف الى ذلك ، الرئيس السابق لادارة البحث العلمي ، في وزارة الدفاع الاميركية البروفسور هـ. يورك : « لا يوجد شك في ان بعض القادة السياسيين والعسكريين الغربيين على الاقل ، جاهزون لتدمير أوروبا من أجل انقاذها . واذا توفرت لهؤلاء المسؤولين امكانية الضغط على زر الاطلاق في اللحظة الحرجة ، فسوف يكونون قادرين على اطلاق العنان للكارثة النووية ... فالاوروبيون الغربيون اشتروا الاستقرار السياسي الراهن بثمن كبير جدا هو المخاطرة بحياتهم ومستقبلهم . وربما لم يفهموا حتى الان ، ولن يفهموا النتائج**

---

(١٧) انظر ج. اندرسون و ج. ريكورد في المصدر الذي سبق ذكره لهما ، الصفحتين ١٠ و ١١ .

(١٨) انظر « ثلاثون الف سلاح نووي اميركي » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٣ .

(١٩) انظر ج. كوفري في المرجع الذي سبق ذكره له ، الصفحة ٢٨ .

(٢٠) انظر « ثلاثون الف سلاح نووي اميركي » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٣ .

الخطرة لهذه الخطوة . وفي هذه الحالة ، فمن الافضل لهم ان يتفهموا الوضع الفعلي للامور ، وان يعيدوا النظر بخيارهم » (٢١) .

ان محاولات تقديم ضمانات عن ان السلاح النتروني ، الذي يربط الولايات المتحدة الاميركية بأوروبا الغربية ، سوف يقلل من حجم الخسائر ، هي محاولات عاجزة . فمن ناحية أولى ، نجد أن أراضي أوروبا الغربية ، هي ذات كثافة سكانية كبيرة ، وهي مزروعة بالمنشآت المبنية بحيث ان استخدام أسلحة التدمير الشامل خارج النقاط المأهولة بالسكان لن يكون ممكناً من الناحية العملية . وعموماً ، فان هذا الامر معترف به في نظام القتال الميداني الاميركي الذي يحمل الرقم (فم — ١٠٠ — ٥) . ومن ناحية ثانية ، وكما أوضحنا سابقاً ، فان البنتاغون يخطط لاستخدام ٣٠ — ٥٠ وحدة ذخيرة نووية في آن معاً (٢٢) .

ويدل كل ذلك عموماً ، على أنه لا يوجد أي فرق من الناحية العملية بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية من الاوروبيين الغربيين ، بين السلاحين النوويين « الاستراتيجي » و « التكتيكي » . أما بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية في الناتو ، فان الحرب الشاملة هي ما سيصير اليه أي نزاع نووي كبير في أوروبا ، كما ان هذه الحرب سوف تهدد وجود أوروبا ذاته (٢٣) .

٣ — مفهوم « الدفاع على الحدود الامامية » :

يوجد للتعبير النظري العسكري الاميركي الدفاع الامامي Forward Defense معنيان . فمن ناحية أولى ، يفهم من هذا التعبير وجود تجميع من القوات المسلحة

---

(٢١) انظر هـ. يورك H. York في « ميزان الرعب النووي في أوروبا » في تقرير العلماء الذريين ، ١٩٧٦ ، المجلد ٣١ ، العدد ٥ ، الصفحتين ١٠و١٧ .

(٢٢) انظر صحيفة « النجم الاحمر » الصادرة في ١٠ شباط من عام ١٩٧٨ .

(٢٣) انظر سي. غراي C. Gray في « الاسلحة النووية المعدة لمسرح العمليات العقائد والاوضاع » في مجلة World Politics كانون الثاني ١٩٧٦ ، العدد الثاني الصفحتين ٣٠١ـ٣٠٢ .

والقواعد العسكرية على أراض أجنبية قريبة من حدود دول المنظومة الاشتراكية •

وبهذا المعنى فان تعبير « الدفاع الامامي » يكون أقرب الى تعابير « الاستراتيجية الامامية » و « استراتيجية التوضع الامامي » و « الاستراتيجية القواعدية » • ولكن مفهوم « الدفاع الامامي » يعني التحضير لخوض اعمال نشيطة (ايجابية) ، وبالدرجة الاولى ضد الاتحاد السوفييتي ، وبالتالي يعتبر عنصراً من العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية على المستوى العالمي (ان جوهر هذا المفهوم سوف يعرض في الفصل الثامن من هذا الكتاب) •

وبالاضافة الى ذلك ، فان « الدفاع الامامي » ينظر اليه في الولايات المتحدة الاميركية ، وفي الخطة الاستراتيجية العملياتية ، بوصفه ذي ارتباط وثيق مع خطط حلف الناتو عن استخدام القوات المسلحة خلال الحرب • وان هذا المفهوم يدرس أو ينظر الى خوض الاعمال القتالية النشيطة على الحدود الحاسمة ، (وذلك من وجهة نظر الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو) التي يجب ان يكون احتلالها أو التمسك بها (حتى مع استخدام الاسلحة النووية) هدفاً لجهود القوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها • أما المفهوم الاستراتيجي العسكري الخاص بهذا الدفاع ، فيعرف بمفهوم « الدفاع على الحدود الامامية » • وبالرغم من ان الحديث يدور في التعبير الاميركي عن « الدفاع »، فان هذا المفهوم لا يحمل الطابع الدفاعي •

خدم مفهوم **« الدفاع على الحدود الامامية »** في السنوات الاولى بعد الحرب العالمية الثانية ، بوصفه مبررا لتوضع القوات المسلحة الاميركية والاسلحة (بما فيها الذخائر النووية « التكتيكية ») في الجوار المباشر للاتحاد السوفييتي والدول الاخرى في المنظومة الاشتراكية • وكان على هذا المفهوم أن يؤمن امكانية « صد الشيوعية » (أي ممارسة العدوان ضد دول المنظومة الاشتراكية) في كافة مناطق العالم ، كما ان « الدفاع على الحدود الامامية » نفسه كان قد أصبح « كبسولة » للحرب « الكبيرة » التي لن تخاطر فيها الولايات المتحدة الاميركية بشيء حسب حساباتها • •

وإذ أدرك القادة السياسيون العسكريون الاميركيون وجـود المسـاواة الاستراتيجية فان قيمة هذا المفهوم تغيرت بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية • وبالتالي ، فقد أصبحت الحرب الكبيرة خطرة جدا بالنسبة لهذه الدولة ، حيـث ان « الحرب المتقدمة » أعطت شيئاً من الامل (وإن كان نظرياً فقط) للحد من امكانية وقوع النزاع في أراضي أوروبا فقط • ومهما يكن من أمر ، فلا بد ان نشير الى أمر رئيسي هو ان مفهوم **« الدفاع على الحدود الامامية » كان** ينطوي في ذاته ، وخلال كل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، على امكانية تحديد منطقة الاعمال القتالية ، لصالح الدوائر الحاكمة الاميركية ، في مسارح الاعمال القتالية الواقعة فيما وراء البحار •

وان أياً من التوصيات المقترحة في الوقت الراهـن في الولايـات المتحدة الاميركيـة من أجـل تقويـة « الدفـاع على الحـدود الاماميـة » يعـمل بدوره عـلى تشـجيع سـباق التسـلح : فبعضها يـرى ضرورة تصعيـد المقدرة القتاليـة للقوات العاديـة ، وبالتالي صنـع ونشـر أنظمـة سـلاحية (غير نووية) فعالة ، بينما نجد أن البعض الآخر من التوصيات المذكورة ، يشدد عـلى اعادة التنظيـم الجذرية ، والتحديـث للقوات النوويـة « التكتيكيـة » ، وبالتالي ، على صنـع أنظمة سلاحية نووية جديدة لمسرح الحرب •

وقد أكدت إدارة الرئيس كارتر أن مفهـوم **« الدفاع على الحدود الامامية »** لا يزال أحد المفاهيم الاميركية الاساسية ، التي تحدد استراتيجية الولايـات المتحدة الاميركية ، سواء في النزاع العادي ، أو النـووي ، في أوروبا • ومن المفضل أن نلاحظ ان بعض المسؤولين الرسميين في هذه الادارة اعتبروا ان من الضروري ان يتم تفسير هذا المفهوم لكي يصبح سهل الفهم • ففي شهر آب من عام ١٩٧٧ أعلن الجنرال الكسندر هيـغ القائد العـام لقوات حلف الاطلسي في أوروبا عن امكانية « الدفاع » على أرض العدو ، كما ان مستشار الرئيس الاميركي لشؤون الامن القومي بريجنسكي أشار في نفس هذا الوقـت الـى **احتمال قيام الولايات المتحدة الاميركية « باعمال نشيطة » في مناطق اخرى من العالم في « حالة حدوث عدوان على أوروبا »** •

وقد طلب عدد من الخبراء ، وخاصة ج. ريكورد ، ممن يعملون مساعدين لعضو مجلس الشيوخ « س. هنّا » ويملكون امكانية الاعلان عن وجهات نظرهم ، الاعتراف بضرورة « الضربة المؤدية الى نزع سلاح العدو » التي تمكن من اقامة « الحدود الامامية للدفاع » على أرض العدو المحتمل (وهو ما يعني العدوان تماماً) منذ بداية النزاع الذي أشعل من أجل تحقيق أهداف متصلة « بالحماية » (٢٤) .

وكما سبق ان ذكرنا ، فان القيادة الاميركية تدرس امكانية الانتقال الى استخدام السلاح النووي أثناء الحرب العادية في أوروبا . وان أشكال وطرق وشروط هذا الانتقال تتحدد في مفهوم « العتبة النووية » .

٤ ــ مفهوم « العتبة النووية » :

يفهم من تعبير « العتبة النووية » الانتقال من استخدام الاسلحة العادية الى استخدام الاسلحة النووية . ويتحدد « ارتفاع » هذه العتبة في نهاية المطاف بالزمن الفاصل بين بدء الاعمال القتالية ، وأول استخدام للاسلحة النووية .

وربما لم يسبق لاي من مفاهيم خوض الحرب النووية في أوروبا ان أثار مثل هذه النقاشات الحادة بين الاختصاصيين الاميركيين والاوروبيين الغربيين ، كما فعل هذا المفهوم . وان جوهر الخلاف كان قد صيغ بالشكل التالي من قبل مستشار مؤسسة راند RAND سي. غراي : **« ان الولايات المتحدة الاميركية تريد ، كما في السابق ، توقفا طويلا خلال الحرب**

---

(٢٤) انظر ج. ريكورد في « الاسلحة النووية المعدة لمسرح العمليات ــ التوسل الى الاتحاد السوفييتي بأن يقوم بالضربة الاستباقية » ، مجلة Survival ١٩٧٧ ، المجلد ، العدد الخامس ، الصفحة ٢١١ .

العادية ، ثم تلجأ الى الاستخدام الكثيف للسلاح النووي التكتيكي . أما أعضاء حلف الناتو ، فيشددون على الاستخدام المبكر لهذا السلاح النووي التكتيكي ، ولكن من أجل أهداف استعراضية . وباختصار فانه لا توجد استراتيجية موحدة عن استخدام السلاح النووي في مسرح الحرب » (٢٥) .

يبحث العديد من السياسيين الاوروبيين الغربيين والمنظرين العسكريين (في الغرب أيضا) ، مع ادراكهم لخطورة النزاعات النووية ، حتى الصغيرة منها ، في أوروبا ، عن مخرج من مواقع « الارتهان النووي » ، ولكن ليس الى طرق التراجع عن أية حرب نووية ، بل الى التحويل العملي ، وبأسرع ما يمكن ، لاي نزاع في أوروبا الى حرب نووية استراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفييتي . ويفترض ، انه في هذه الحالة فقط ، سوف تتوفر لاوروبا الغربية فرصة للنجاة .

وبالمقابل ، فان الموقف الرسمي للولايات المتحدة الاميركية ، كان يتجه دائما الى العتبة النووية « العالية » ، خوفاً من التصاعد السريع للنزاع النووي في مسرح العمليات ، ومن احتمال تحول هذا النزاع الى حرب استراتيجية . ولم يشر المثلون الرسميون للولايات المتحدة الاميركية ، مرة واحدة ، الى هذه الخطورة بعد ان بدأت فترة المساواة النووية . ولكن الرئيس الاميركي السابق ، جيمي كارتر ، ووزير دفاعه هارولد براون تكلما عن ذلك (٢٦) .

وعموماً ، فانه يُشار دائماً الى ضرورة العتبة النووية « العالية » أو « غير المحدودة » في الوثائق الاميركية ، فما هو الشكل الذي يفضله الاميركيون لاقامة هذا العائق ؟

---

(٢٥) انظر سي. غراي C. Gray في Mini Nukes And Strategy في مجلة International Journal ، ١٩٧٤ ، المجلد ٢٩ ، العدد الثاني ، الصفحة ٢١٩ .

(٢٦) انظر صحيفة International Herald Tribune الصادرة بتاريخ ١٣ تموز ١٩٧٧ .

ان تحليـل تصريحـات ممثلي القيـادة العسكـرية الاميركيـة في هـذا المجـال تسمح بالتوصـل الى اسـتنتاج يقول أن الواسـطة الاساسية لتأمين « عتبة عالية » هي رفع الجاهزية القتالية للقوات العادية . **ويعطي للاوروبيين الغربيين ، كما في السابق دور « كبش الفداء » ، في الوقت الذي يسعى فيـه الاميركيون للامساك بالزناد النووي في أيديهم .** وان ارتفاع « العتبـة » يتحدد كليـاً بقدرة القوات العادية على خوض أعمال قتالية ناجحة في أوروبا . وقد أعلن في أحد تصريحاته ، الخبير الاميركي في مسائل الاستراتيجية العسكرية م. هـوارد : **« ان القوات العادية تعتبر بالنسبة لمؤيدي « الرد المرن » أشبه ماتكون بحبل بيكفورد الذي يجب أن يكون أطول ما يمكن ، بحيـث اذا ما تعرض للشد ، فانـه ينقطـع وبالتالي يعمل على ايقاف النـار قبل ان تصـل الى الوقود النووي »** [٢٧] .

ان شروط الانتقال الى الحرب النووية خلال النزاع العادي في أوروبـا صيغت بشكل غير محدد حيـث تتمثل بفقدان «جزء كبير» من الارض أو «جزء كبير» من القوات ذات الاستخدامات العامة التي يملكها حلف الناتو . وفي هذه الشروط ، وحتى في حالة الحرب العادية ، تراعى في أوروبا امكانية القيام بضربات انتقائية تستخدم فيها الاسلحة النووية الاستراتيجية على الاتحاد السوفييتي .

فكيف ينظر الاختصاصيون الاميركيون الى مسألة المعايير التـي تحـدد ارتفاع العتبة النووية ؟

انهم يعرضون بالدرجة الاولى « معيار » الفترة الزمنية المارة بعـد بدء النزاع (ويسمون الفترة او يعتبرونها مساوية الى ١ــ٢ ثانية) ، ويجب أن تكون هذه الفترة واضحة بالنسبة للعدو المحتمل . ولكن العديد من الاختصاصيين يرون أن فعالية هذا المعيـار مشكوك بها . ويقترح بديلا له إما في المعيار الارضـي

---

(٢٧) انظر م. هوارد في « ملاءمة الاستراتيجية التقليدية » في مجلة Foreign Affairs ١٩٧٣ ، المجلد ٥١ ، العدد الثاني ، الصفحة ٢٦٣ .

(أي استخدام السلاح النووي في حالة فقدان جزء معين من الارض) ، أو في المستوى المحدد مسبقاً لشدة النزاع المسلح (٢٩) .

ومهما يكن من أمر ، فان عددا آخر من هؤلاء ، يرى أن العتبة النووية « العالية » يمكن أن تعمل ، على العكس مما ذكر ، بواسطة معيار عدم التحديد . ولذا ، وكما يؤكد هؤلاء ، فلا يجب ان يؤخذ بالالتزام بعدم استخدام السلاح النووي أولا (البدء بهذا الاستخدام) ، أو بالتحديد المسبق « لدائرة » الاوضاع التي لن يستخدم فيها هذا السلاح . ويقول الخبير الاميركي ج. كوفي في هذا السياق :« **لا يجب ان نضحي بمزايا عدم التحديد على حساب مزايا التحديد المرتبطة مع تعيين خط فصل واضح بين الحربين العادية والنووية** » (٣٠) .

ومن الملائم ان نلاحظ ان السياسة الرسمية الاميركية في مجال « العتبة النووية » ، تعاني من تناقض كامل . فمن ناحية أولى ، نجد أن الولايات المتحدة الاميركية تريد أن ترفع من قدرة القوات العادية ، وبالتالي ترفع العتبة النووية ذاتها . ومن حيث المبدأ فان نتيجة ذلك يجب أن تكون متمثلة ، كما يفترض ، في اضعاف خطورة نشوب حرب نووية على المسرح الحربي ، وبالتالي في « تقوية السلم » في أوروبا . ولكن ، فان هذا الطرح بعيد عن أن يكون على ما يبدو عليه للوهلة الاولى ، حيث ان سباق التسلح العادي سوف يؤدي ، بالتأكيد ، الى ازدياد التوتر السياسي في أوروبا .

---

(٢٩) بالنسبة لمعايير الانتقال عبر « العتبة النووية » انظر : E. Warner في « التصعيد والتحديد في الحرب » ضمن كتاب « السياسة الدفاعية الاميركية» بالتيمور MD ١٩٧٣ ، الصفحات ١٨١-١٨٨ ، و د. مالي D. Mahley في « الخيارات النووية الجديدة في الاستراتيجية العسكرية في مجلة Military Review ، كانون الاول ١٩٧٦ ، الصفحات ٣-٧ ، و ج. كوفي في المصدر الذي سبق ذكره له ، الصفحتين ١٢٦-١٢٧ .

(٣٠) انظر ج. كوفي في المصدر الذي سبق ذكره له ، الصفحة ١٢٦ .

ومن ناحية ثانية ، فان ما يصنــع في الولايات المتحدة الاميركية من أنظمة سلاحية نووية صغيرة ، ومعدة للاستخدام في المسرح الحربي الاوروبي ، يؤدي الى خفض « العتبة النووية » ، والى ازدياد خطورة الحرب النووية . ولعل الاكثر خطورة من هذه الانظمة في الوقــت الراهن هــو الذخائر النترونية والجيــل الجديد من الصواريخ المجنحة « التكتيكية » العملياتية .

يؤكد الخبراء الغربيون ان ظهور **الذخائر النووية صغيرة العيــار و « النظيفة جــدا » يؤدي الى جعــل الحــرب النــووية أكثــر « قبــولا »** وبالتالي تسهل عملية اتخاذ القرار عن استخدام السلاح النووي أولا ، وبالتالي فان « العتبــة النووية » تنخفض بشكل جوهري . وهكذا فحتى بعد الانتقال فرضاً الــى استخدام الاسلحة النووية الصغيرة ، لن توجد عمليــاً حدود ومراحل واضحة للانتقال الى الحرب النووية الكبيرة في أوروبا أو الى الحرب النووية الشاملة . وكان ب. اورنكه المدير السابق لوكالة السيطرة على السلاح ونزعــه ، قــد أعلن في كلمة له في مجلس الشيوخ قائلا : **« ما ان يتــم عبــور العتبــة النوويــة ، حتى تصبح عمليــة تصعيد النزاع ذات اتجــاه واحــد »** [٣١] . وبعد ذلك فان الكثير سوف يعتمد على التقبل النفسي لابعاد الدمار الذي أحدثتــه الضربات النووية المعادية . ولذا ، فهو يفترض ، ان الاعلان عن امكانية التوقف في المستوى الادنى من النزاع النووي ، ليس سوى خداع للنفس في أحسن الحالات . ومن الناحية العملية ، فما هو الغرض من الاخلال « بالخطر النووي » دون ان تكون هناك نية لاستخدام السلاح النووي ، ذي القدرة التدميرية الاكبر بكثير جدا من قدرة السلاح العادي ؟

---

(٣١) انظر : الاسلحة النووية والسياسة الخارجية ، شهادة مقدمة الى اللجنــة الفرعية الخاصة بالاتفاقيات الامنية الاميركية في مجلس الشيوخ الاميركي . الكونغرس الثالث والتسعون ، الجلسة الثانية ٧ و ١٤ اذار ، و ٤ نيسان ١٩٧٧ ، واشنطن ، دي ، ي ، الصفحتين ٥٤ و ٦١ .

ان الانتقال الى استخدام الذخائر النووية « الصغيرة » والمفاهيم المأخوذ بها عن استخدام هذه الذخائر ، يمكن ان تؤدي الى رفع « قيمة » هذا السلاح ، واهمية الصواريخ المجنحة التكتيكية العملياتية الجديدة ، والى اضعاف تأثير ، اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية ، وكذلك الى تعقيد المحادثات في فيينا .

كان الخبير الاميركي المشهور في مجال السياسة العسكرية أ. **انتهوفن** قد توصل الى استنتاجات ، في مقاله الذي يحمل العنوان « **القوات المسلحة الاميركية في اوروبا : كم يجب ان تكون ولماذا ؟** » عن المناقشات التي دارت حول «عسكرة» السلاح النووي التكتيكي حيث قال : « **يمكن القول ان الذخيرة » تجمع في ذاتها مساوىء السلاحين العادي ، والنووي معا . ثم ان استخدامها مرتبط بدرجة عالية من خطورة التصعيد الى التدمير الشامل .** وان صنعها ونشرها سوف يكلفان غالياً ، ولكن الثمن الذي يجب دفعه من أجل تحقيق مرونة استخدامها العملياتي لن يكون أقل من ثمن تكلفتها . ومن ناحية ثانية فان القدرة التدميرية « للذخائر الصغيرة النووية » التي اراد صانعوها ان يستبدلوا السلاح العادي بها ، هي الاخرى قليلة نسبياً[٣٢] » .

يؤكد العديد من الاختصاصيين في السلاح النووي « التكتيكي » ، **ان الاتحاد السوفييتي سوف يقوم او ينظر الى استخدام حتى هذه الاسلحة النووية « الصغيرة » ، بوصفها ليست نوعا من توسيع اطار الحرب العادية ، بل باعتبارها انتقالا عبر التعبئة النووية الى كل النتائج المترتبة على هذا الانتقال .** وقد اعلن **الاتحاد السوفييتي** ، وهو على حق في ذلك ، **انه لن يراعي قواعد « اللعبة » في الحرب التي تستخدم فيها « الذخائر النووية الصغيرة » ، ولن يغير غالبا بنية قواته النووية الاستراتيجية العملياتية او استراتيجية استخدامها[٣٣] .**

---

(٣٢) انظر . أ. انتهوفن في « القوات الاميركية في اوروبا : هو الحجم اللازم منها ، وماذا تفعل ؟ » في مجلة Foreign Affairs ، المجلد ٥٣ ، العدد الثالث ، الصفحة ٥٣ .

(٣٣) انظر ج ميتينين J. Mettinen في « حان للاوروبيين ان يناقشوا وجود الاسلحة النووية التكتيكية الصغيرة » تقرير العلماء الذريين ، ١٩٧٦ ، المجلد ٣٢ ، العدد ٥ ، الصفحة ٢٠ .

واذ نحدد نتائج ذلك ، يمكن القول ان **« التأثير الاجمالي »** لخطط الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو في اثارة جولة جديدة من سباق التسلح العادي والنووي هو امر واضح وخاصة في زيادة خطورة نشوب نزاع نووي في القارة الاوروبية .

ولا بد ان نشير الى ان الولايات المتحدة الاميركية أعدت في السنوات الاخيرة وقامت بالدعاية النشيطة لمفهوم غير رسمي لما يعرف **« بالقوات النووية الدفاعية الجديدة »** .

والحديث يدور هنا عن صنع **تلك الذخائر النووية الصغيرة ، والصغيرة جدا ، التي سوف تجهز بها ، كما يزعمون ، انظمة الايصال « ذات الطابع الدفاعي الصرف »**، لتؤمن امكانية استخدام السلاح النووي منذ بداية اي نزاع حتى ولو كان عادياً[٣٤] .

وبهذا الشكل ، فان هذا الاعلان يعلن ، بشكل جوهري عن **« عتبة الصفر النووية »** . وان وجهة نظر علماء مخبر لوس الاموس للبحث العلمي ، المهتمين بسباق التسلح ، والذين برروا هذا المفهوم الجديد ، كانت قد دعمت ولقيت تأييدا لدى الاختصاصيين في مسائل الاستراتيجية العسكرية مثل م. برينر ، و سي. غراي[٣٥] .

---

(٣٤) انظر : و. بينيت W. Bennet و ر. ساندافال R. Sandaval ور. شريفلر في « A credible Nuclear - Emphasis Defense for Nato » في مجلة ORBIS ، صيف ١٩٧٣ ، المجلد السابع عشر ، الصفحة ٤٧١ .

(٣٥) انظر م. برينر M Brenner في « الاسلحة النووية الاستراتيجية والدفاع الاوروبي : برنامج حديث وحاسم للعلوم والشؤون الدولية » ، جامعة هارفارد ، ١٩٧٦ ؛ و س. غراي في « الاسلحة النووية الصغيرة والاستراتيجية » الصفحة ٢٣٥ ، و « سباق التسلح السوفييتي – الاميركي » ، وستميد ، هانتزفيل ، ١٩٧٦ ، الصفحات ، ٤٧ ، ١٤٤ – ١٤٧ .

ان الميل الى خفض مستوى **((العتبة النووية هو خطر جدا ، سيما وان الحرب النووية اصبحت اكثر ((قبولا))** . وحسبما تشير ابحاث مركز المعلومات الخاص بالمسائل العسكرية فان **((الاسلحة النووية صغيرة العيار تفتح طريقا واسعة ، او تخلق الوهم بما يتصل بامكانية تحديد الحرب النووية ــ أي جعلها محدودة**[٣٦])) .

٥ ــ مفهوم ((استخدام الاسلحة النووية اولا))

او البدء باستخدامها من قبل طرف معين

يرتبط مفهوم **((التعبئة النووية العالية))** بشكل وثيق مع مفهوم استفزازي آخر هو : مفهوم **((استخدام السلاح النووي اولا))** . وقد كان هذا المفهوم ولا يزال واحدا من الاوضاع او المعطيات المبدئية الاساسية للعقيدة العسكرية الاميركية خلال كل الفترة التي مرت بعد الحرب العالمية الثانية[٣٧] .

وقد نظر الى هذا المفهوم في السابق بوصفه واحدا من مجموعة المفاهيم التي تحدد استخدام القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية (انظر الفصل الخامس من هذا الكتاب) . ولكنه يملك سمة تكتيكية خاصة به ، حيث تراعى اثناء النزاع المسلح على مسرح الحرب ، (ومن قبل الولايات المتحدة الاميركية) امكانية البدء باستخدام السلاح النووي التكتيكي ايضا .

وان الطابع العدواني الصريح لهذا المفهوم ، يموه بمختلف الوسائل ، سواء

---

(٣٦) انظر « ثلاثون الف سلاح نووي .... » (كتاب سبق ذكره) ، الصفحة ١٢ .

(٣٧) يبدو الدليل على ذلك ، بشكل خاص ، في السرعة التي رفض بها مجلس حلف الناتو في عام ١٩٧٦ مقترحات اللجنة الاستشارية السياسية لدول حلف وارسو عن **عدم استخدام السلاح النووي اولا** من قبل اي من الدول المشتركة في المؤتمر العام الاوروبي ، ضد اي دولة اخرى .

في التصريحات الرسمية ، او في ابحاث مختلف المؤسسات المحافظة ، وكـذلك في الصحافـة البورجوازيـة ، حيث يشار اليـه باعتباره **« ذا طابع دفاعي صرف »** .

توجد حتى الوقت الراهن في الولايات المتحدة الاميركية ثـلاث فئات او مجموعات ، تتميز بشكل جوهري عن بعضها البعض حسب طرق اقترابها ومعالجتها لمسائل استخدام الاسلحة النووية اولا ، وهي : الراديكاليون ، والاصلاحيون (او المعتدلون) ، والمحافظون .

وهكذا فان ممثلي الفئة الراديكالية يقفون مع الرفض الكامل والحاسم لهذا المفهوم . وتضم هده الفئة العديد من العلماء المؤثرين(ذوي النفوذ) الذين يعتبرون انفسهم اعضـاء في **«الهيئة غير الرسمية للسيطرة على السلاح»** وعددا مـن اعضـاء مجلس الشيوخ ، ورجال الكونغرس ، وممثلي شرائح المجتمع التي تحاول حـل مسائل الانفراج العسكري من موقع الواقعية السليمة وذات الافق البعيدة .

ثم ان هؤلاء يعتبرون ، وبالدرجة الاولى اعداء لاستخدام السلاح النووي أولا ، وهم يؤكدون **ان هذا المفهوم يشكل خطـورة جـدية على الولايات المتحدة الاميركية ذاتها وعلى حلفائها ايضا** . ويـرى عضو الكونغرس ل. **اسبـين** انـه **« لامر خطر بشكل خاص ان نحاول الجمع ، بين مفهوم أستخدام السلاح النووي اولا وبين « المقدرة المضادة للقوة » التي تخلقها الولايات المتحدة الاميركية »**[(٣٨)] .

ثم ان الراديكاليين يرون ان مفهوم استخدام السلاح النووي اولا ، يعتبـر متناقضا مع ذاتـه الى حد كبير ، اذا اخذ بالشكل الذي عرض فيه رسميـا . وفي الواقع فانـه يتم التأكيـد رسميـا بأن الضـربات النوويـة يجب ان تكـون **« دفاعية ومحددة بشكل واضح من حيث طابعها الخاص »** ، كما يؤكد في الوقت ذاته ان هذه الضربات يجب ان تنفذ بقـوة وحسمية كافيتين ، لكي تستطيع ان تخلق

---

(٣٨) انظر صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة بتاريخ ٢٩ تموز ١٩٧٥ .

وضعا ملائما للمحادثات [٣٩]. وهكذا يجب ان تكون ايضا وجهات نظر القيادة الاميركية ، حيث يجب ان تـراعي «**الحـذر**» و «**الحسمية**» (وبالتـالي عامل **المغامرة في التصعيد السريع**) بما يتصل باستخدام السلاح النووي .

انتقد ب. اورنكه هذا المفهوم حيث قال : « ان النتيجة الحتمية لمثـل هذا الاسلوب هو ذلك النوع من «الشيزوفرانيا»[×] **النووية ، أي ما نرغب به : من حيث المبدأ ، وما نوافق عليه كليا في الاستراتيجية الراهنة ، وهو ما يمكن ان يؤدي عمليا الى كارثة، اذا ماقمنا بتنفيذ مضمونه بدقة** (اي تنفيـذ مضمون او وصفات هذه الاستراتيجية ـ المؤلف) . ثم ان قيادة الولايات المتحدة الاميركية تحـاول ان تظهر للاتحاد السوفييتي حسميتها وعزمها في استخدامها السلاح النووي ضده أولا . ومهما يكن من امر ، فان اورنكه يرى ، ان هذا الوضع النظري ، سوف يدخـل ، في حالة نشوب نزاع حقيقي في اوروبا ، في تناقض مع سعي الاوروبيين الى تجنب الحرب النووية المدمرة[٤٠] » .

ويرى ايضا ممثلو الراديكالية ، ان رفض استخدام السلاح النـووي اولا لا يسمح فقط بالمحافظـة على الحـد المباشـر والدقيـق بين السلاحين العادي والنووي[٤١] ، بل يؤدي ايضا الى استبعاد خطر تأثير هذا المفهوم على العالم ، وهو مايراه الرجل السياسي الاميركي البارز جورج كينان ، كامنا في اساس سبـاق

---

(٣٩) انظر : « وضـع القوة النووية المعـدة لمسرح العمليات ... » مصدر سبـق ذكره ، الصفحة ١٥ .

(×) الشيزوفرانيا هي مرض انفصام الشخصية .

(٤٠) انظر « الاسلحة النووية والسياسة الخارجية ... » مصدر سبق ذكـره ، الصفحة ٦٣ .

(٤١) انظر ر. اولمان R. Ullman في « عدم استخدام السلاح النووي اولا » في مجلة Foreign Affairs تموز ، ١٩٧٢ ، المجلد ٥٠ ، العدد ٤ ، الصفحة ٦٧٣ .

التسلح النووي ، ويعمل بالتالي على اثارة الانتشار اللاحق للاسلحة النووية[٤٢] .

يدعو الاصلاحيون او المعتدلون ايضا الى رفض مفهوم استخدام السلاح النووي اولا ، ولكنهم يقرنون ذلك ، عموما ، بتقديم بديل له مؤلف من مجموعة كاملة من الشروط والمقترحات التي ليست اقل خطورة ، بحال من الاحوال ، في حل المشكلات المعنية مما هو عليه الامر في المفهوم الاساسي . وهكذا فان توصيات البعض منهم تتصل بزيادة التسلح العادي الى مستوى يسمح للناتو بالدفاع عن نفسه ضد « **العدوان القادم من الشرق** » بواسطة الانظمة السلاحية العادية[٤٣]. ومن هو الذي سيحدد هذا المستوى الامني ؟ يبدو ، ان الذين سيدعمون هذا الدور ، هم اولئك الذين يقدمون في الوقت الراهن اقتراحا بعد الآخر عن دفع سباق التسلح الى الامام .

وبما ان محاولات « المعتدلين » تفتح قناة جديدة في سباق التسلح ، فمن الافضل ان تُقوَّم او « تُثمن » مقترحاتهم عن « تحسين » السلاح النووي في المسارح الحربية فيما وراء البحار ، من حيث انها تغطي،كما يزعمون ، مهاما «**دفاعية صرفة**» . ولكن ، ومن ناحية اولى ، فلا يوجد ، ولا يمكن ان يوجد مستقبلا ذلك « **السلاح النووي الدفاعي الصرف** » . وحتى اللغم النووي نفسه ، يمكن ان يستخدم لاغراض هجومية . ومن ناحية ثانية ، فان محاولة مؤيدي الاسلوب

---

(٤٢) انظر : جورج كينان في « غيمة الخطر . الحقائق الراهنة في السياسة الخارجية الاميركية » . بوسطن ، تورنتو ، ١٩٧٧ ، الصفحة ٢٠٧ .

(٤٣) انظر « **استخدام السلاح النووي أولا . . .** » الصفحات ١٤ ، ١٥ ، ١٨ ، ١٦٨ ، ١٩١ ، و « **الناتو والتهديد السوفييتي الجديد** » تقرير عضو مجلس الشيوخ الاميركي S. nunn و D. Barlett الى لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي ، واشنطن ، كانون الثاني ١٩٧٧ . وحسب تصريحات وزير الدفاع الاميركي السابق هارولد براون ، فان هذه الاوضاع كانت معمولا بها في ادارة الرئيس كارتر .

« الدفاعي » اثبات ان استخدام الولايات المتحدة الاميركية للاسلحة النووية ذات العيار الصغير ، والصغير جدا **يضع الاتحاد السوفييتي امام القرار الصعب حول « تصعيد النزاع**[٤٤] » ، يعتبر بحد ذاته محاولة لقلب كل شيء رأساً على عقب : فالذي يوضع امام القرار الصعب ، والخطر فعلا بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو ايضاً ، هو الغرب ذاته . ومن الواضح تماماً ، ان مايؤدي الى تصاعد الحرب ليس هو تلك السياسة التي يأخذ بها القائلون باستخدام السلاح النووي في ضربة جوابية ، بل الذين يرون ضرورة استخدام هذا السلاح اولا .

يوجد بين مجموعة « المعتدلين » اولئك الذين يقترحون المحافظة على مبدأ استخدام السلاح النووي اولا ، على ان يتم تعديله بحيث تستثنى فيه النتائج الاكثر خطورة لهذه الخطوة ، بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو ، وهكذا ، فقد اقترح المدير السابق لوكالة السيطرة على الاسلحة ونزعها ف. ايكليه ان يستكمل النظر في هذا المفهوم **برفض استخدام السلاح النووي ضد المدن**[٤٥] .

وان نفس **« قواعد اللعبة »** هذه ، في **« الحرب بالقفازات البيضاء »** تسمح بامكانية الحرب النووية الامر الذي يتعارض جذرياً مع ما أقر وأدخل رسمياً في الوثائق الاميركية عن ضرورة ازالة التهديد النووي . ومن الاهمية بمكان ان نشير الى ان بعض الاميركيين **غير المنتمين** الى الفئة المعروفة **« بالليبيراليين »** انتقدوا اقتراح ايكليه من وجهة النظر « المضادة » . ونذكر ، بشكل خاص ، انه اثناء مناقشة هذه المسألة ، أعلن عضو الكونغرس ر. **اوتينجر** مايلي :

---

(٤٤) انظر W. Joshua في « الاسلحة النووية والحلف الاطلسي » ، نيويورك . ١٩٧٣ ، الصفحتين ٥٣ — ٥٤ .

انظر ايضا : « استراتيجية للغرب — العلاقات بين الاميركيين وحلفائهم في مرحلة انتقالية » نيويورك ، ١٩٧٤ ، الصفحة ١٠٢ .

(٤٥) انظر : « استخدام الاسلحة النووية اولا ... ، » مصدر سبق ذكره ، الصفحتين ٣٢ — ٣٣ .

« لو ان الروس تقدموا بمثل هذا المفهوم ، فلربما كان قد اثار مخاوف بعض جنرالاتنا الذين يحذرون من امكانية قيام الاتحـاد السوفييتي بضربات على الصواريخ ذات التوضع البري[٤٦] » .

أما فئة « المحافظين » فتقف ضد الالغاء او التعديـل من أي نوع لمبـدأ استخدام الاسلحة النووية اولا ، وتضم هذه الفئة ممثلي المستويات العليا مـن الشريحة العسكرية ، والسياسيين المحافظين ، واولئك المرتبطين بخبراء البنتاغون . وكلهم يرون ضرورة المحافظة على هذا المفهوم « بشكل صاف » مبررين موقفهم بالتركيز على **« الالتزامات تجاه الحلفاء »** وخطورة نسف العـلاقات الاميركيـة الاوروبية الغربية في حالة التراجع عنه ؛ وعدم امكانية حماية مصالح الولايات المتحدة الاميركية في مسارح الاعمال القتالية فيما وراء البحار بواسطة الانظمـة السلاحية العادية (غير النووية) ؛ واخيرا « بمنع » الشركاء الاميركيين في حـلف الناتو (المانيا الغربية) من امتلاك السلاح النووي الخاص بهم .

اما الحالة القصوى لاسلوب اقتراب المحافظين من هذه المسألة ، فهي مطالبتهم بالقيام بضربة وقائية[٤٧] .

ولا يجب ان نتجاهل كون الوضع المتصل باستخدام السلاح النووي اولا لا يدل على الطابع الدفاعي ، ولكن العكس هو الصحيح اذ يشـير الى الطابـع العدواني للعقيدة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، ولحلفائها في الحلف .

ويثبت جورج كينان في كتابـه « سحابة تحمل الخطر » ان السعي للمحافظة على مفهوم استخدام السلاح النووي أولا يضـع أمام القيـادة الاميركية مشكلة أو مأزقـا صعبا : « ... فاما (نأخذ (أي نحن الاميركيين – المؤلف) بفكرة التدمير

---

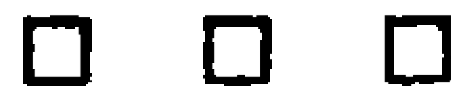
(٤٦) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٣٣ .

(٤٧) انظر ج. ريكورد في « الاسلحة النووية لمسرح العمليات ... » مصدر سبـق ذكره ، الصفحة ٢١١ .

الشامل بوصفها وسيلة لخوض الاعمال القتالية (بغض النظر عن نوع الكارثـة التي سوف تنزل بجزء كبير من البشرية ، بمن فيها مواطنينا) ... أو أننـا لا ناخذ بهذه الفكرة ، وفي هذه الحالة يجب ان نتحلى بالشجاعة وان نقرر بحزم اننا لن نكون البادئين في استخدام هذه الوسائط الحربية ، وان نعمل على ايجـاد طرق أخرى لتأمين دفاعنـا » (٤٨) .

ومن الواضح ان البرامج العسكرية لحلف الناتو ، والمحافظة على مبـدأ استخدام السلاح النووي أولا لا يمكن أن تتوافق مع اتجاهات تقوية سياسة الانفراج في أوروبا وفي العالم . ولم يحدث مرة واحدة في تاريخ البشرية أن سباق التسلح أزال أسباب النزاع العسكري أو أضعف تهديدات الحرب .

ومن الواضح ان البديل للحرب النووية الشاملة ليس حرباً نووية على مسرح الحرب مع احتمال تصاعدها السريع ، بل الاستبعاد الكلي لامكانية اشعال نيران أي نزاع مسلح . وان أفضل طريق لذلك هو رفض استخدام القوة ، أو التهديد باستخدامها .



---

(٤٨) انظر جورج كينان في « غيمة الخطر » مصدر سبق ذكره ، الصفحة ٢٠٧ .

الباب الثالث

مفهوم الحـــرب العاديـــة

الفصل الثامن

الحـــرب العاديـــة

تحتل مسائل التحضير **لخوض الحرب بالوسائط العادية** مكاناً هاماً في العقيدة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، حتى بعد ظهور السلاح النووي . وان الاستخدام الفعلي للقوات المسلحة الاميركية في العصر النووي اقتصر حتـــى الآن عـــلى **اعمال العدوان المحلية** ، حيث كانت الوسائط الحاسمة في الصراع محصورة فقط في **الاسلحة العادية** . وبرغم ذلك ، فان المفاهيـــم الاستراتيجية الاميركية المتصلة بالحرب العادية ، لم تشكل سوى حيز ثانوي وأهمية من الدرجة الثانية في البنية العامة للاستراتيجية العسكرية حتى بداية أعوام الستينات ، وكذلك فلم ينظر الى وسائط النزاع العادية الا بوصفها عنصرا مكملا للمقدرة النوويـــة الاساسية للدولة . وعن ذلك ، قال روبرت ماكنمارا في تبادل للرأي مع الرئيس جـــون كينيـــدي عـــن انطباعاتهما عـــن مركـــز وزيـــر الدفـــاع :

« لقد اكتشفت ان الجواب أو الرد الوحيد على كل المسائل العسكرية والسياسية هو استراتيجية العقاب الكثيف ، وفي الوقـــت ذاتـــه يظهر عدم الاهتمام الكامـــل ببقاء القوات غير النووية ضعيفة مـــن وجهة نظر ما يوجد فيها من فرق جاهـــزة للقتال ، وامكانية نقلها جوا أو تامينها من الناحية الفنية الجوية » [1] .

كانت حكومة جون كينيدي ، ثم حكومة ليندون جونسون في أعـــوام الستينات قد حاولتا ان تصححا هذا الوضـــع . وفي رسالة خاصة وجهها جون

---

(١) انظر T. Sorensen في « كينيدي » ، نيويورك ١٩٦٥ ، الصفحة ٦٠٣ .

كينيدي الى الكونغرس في ٢٨ آذار من عـام ١٩٦١ ، شـدد على مهمة رفع قدرة **« الرد على التحديات بواسطة السلاح غير النووي »** [٢] . وفي هذا السياق ، أعطيت أهمية كبيرة الى تقسيم القوات المسلحة الاميركية الى خمس مكونات ، حسب المبدأ الاستراتيجي الصحيح ، بحيث يتألف المكون الخامس من القوات ذات الاستخدامات العامة . ومهما يكن من أمر ، فلم يحدث الا في بداية أعوام السبعينات ، حسب تقديرات الباحثين الاميركيين ، ان بدأت فعلا « فترة نهوض الجيش » التي شهدت ظهور القوات ذات الاستخدامات العامة بوصفها جزءاً أساسياً من القوات المسلحة [٣] . وجرى أيضا تنشيط كبير لاعداد المعطيات النظرية عن التحضير للحرب العادية . وفي الوقت الحاضر ، قلما يخلو عدد من المجلات العسكرية الاميركية البارزة من المواد الهامة في هذا المجال . ولعل أكبر دليل على ازدياد اهتمام البنتاغون بهذه المسألة هو نظـام القتال الجديد الذي صدر في عام ١٩٧٦ عن خوض عمليات القوات البرية [٤] .

١ ـ الحرب العادية :

دورها ، وأهميتها في الشروط الحديثة :

تتلخص وجهات النظر الرسمية الحديثة في الولايات المتحدة الاميركية عن الحرب العادية باستنتاج أساسي هو ان دورها وأهميتها يزدادان بشكل حاد [٥] . ويكمن في أساس هذا الاستنتاج عاملان مهمان على الاقل . فمن ناحية أولى ، نجد ان الامبريالية الاميركية تدرك ان الحرب النووية الشاملة تشكل خطرا كبيرا جدا على الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ، وبالتالي فان التهديد باشعال هذه

---

(٢) انظر ج. كينيدي في To Turn the Tide نيويورك ١٩٦٢ ، الصفحة ٥٥ .

(٣) انظر مجلة Military Review الصادرة في آب ١٩٧٥ ، الصفحات ٤٤ ـ ٥٥ .

(٤) انظر نفس المرجع السابق ، اذار ١٩٧٧ ، الصفحتين ٤ ـ ٥٥ .

(٥) انظر نفس المرجع السابق ايضا ، تشرين الثاني ١٩٧٦ ، الصفحة ٥٩ .

الحرب لا يمكن أن يعتبر فعالا من الناحية السياسية • فتغير نسبة القوى في المسرح الدولي ، ضغط بشكل حاد على امكانية الامبريالية في استخدام القدرة النووية • ومن ناحية ثانية ، فان الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية ليست لديها النية في التراجع كلياً عن استخدام القوة العسكرية لحل التناقضات الدولية • وفي هذه الشروط ، فانهم يعتبرون ان الامر الاكثر فعالية هو استخدام القوات المسلحة العادية ، حيث ان ذلك لن يهدد ، من ناحية أولى ، وجود النظام السياسي الاجتماعي الاميركي ذاته ، كما يؤدي ، من ناحية ثانية الى ظهور امكانية الحل بالقوة للتناقضات الراهنة في العالم •

تؤكد تصريحات القادة السياسيين العسكريين الاميركيين في أعوام السبعينات هذا الاستنتاج • ففي الثالث من شهر أيار من عام ١٩٧٣ ، أشار ريتشارد نيكسون الى ازدياد احتمال نشوب نزاعات ذات مستويات « أقل من الحرب النووية الشاملة » • وقد أعلن قبل ذلك الوقت في رسالة عن السياسة الخارجية بعث بها رئيس الولايات المتحدة الاميركية الى الكونغرس في عام ١٩٧١ انه : **« لا يوجد رئيس واحد يستطيع ان يضمن الا تحتاج النزاعات المستقبلية الى اشتراك القوات المسلحة الاميركية فيها »** (٦) . وقد تكرر مثل هذا الكلام أكثر من مرة من قبل ج• شليسينجر • وفي تقرير د• رامسفيلد الى الكونغرس في كانون الثاني من عام ١٩٧٧ ، جرى التأكيد ، بأن التهديد بحرب جديدة يزداد « بأشكال أخرى غير نووية » (٧) وكذلك تتردد نفس النغمة في تصريحات ممثلي ادارة جيمي كارتر الديموقراطية « السابقة » • ولعل أكثر ما يثير الاهتمام هو ان القادة الاميركيين يطلبون باصرار شديد من حلفائهم ان يزيدوا بشكل حاد من مقدرة قواتهم العادية ، التي ينظر اليها ، حسب تقديرات القائد العام السابق

---

(٦) انظر تقرير وزارة الخارجية ، الصادر بتاريخ ٢٢ اذار ١٩٧١ ، الصفحة ٣٤٥ .

(٧) انظر تقرير وزير الدفاع الاميركي د. رامسفيلد الى الكونغرس ، واشنطن ١٧ كانون الثاني ١٩٧٧ ، الصفحة ٢ .

للقوات الحليفة في الناتو ، الكسندر هيغ ، بوصفها العنصر الاكثر أهمية في ثالوث الردع التابع للناتو [٨] .

كان هناك في الولايات المتحدة الاميركية من أراد أن يقنع المجتمع العالمي ، بانه اذا ما نشبت حرب عادية ، فيمكن السيطرة عليها حسب ارادة ورغبة واشنطن . ونذكر على سبيل المثال ، ان رئيس أركان الجيش الاميركيي السابق ، الجنرال ك. ابرامز دعى حكومة الولايات المتحدة الاميركية الى تأمين **« قدرة السيطرة على الحرب ، أي تحديد ابعادها ووتيرتها ، بحيث يمكن ان تخاض ... في شروط ملائمة للولايات المتحدة »** [٩] . وفي هذا المجال ، فمن المفيد ان تتذكر أن قادة هذه الدولة لم يستطيعوا قط حتى الآن ان يحققوا النجاح في السيطرة على الحرب ، ناهيك عن النجاح في الحرب ذاتها . وهل يمكن ان تنبئنا هزائمهم في كوريا وفييتنام عن أي شيء آخر ؟ ولا يجوز لهؤلاء ان ينسوا خطورة تحول الحرب العادية الى حرب نووية .

هناك محاولات في الوقت الراهن في الولايات المتحدة الاميركية لتبرير ازدياد دور وأهمية الحرب العادية وسباق التسلح ، بوجود « تهديد عسكري سوفييتي » . واعتمادا على حقائق تاريخية تم ايضاحها بشكل يلائم الاهواء الاميركية لرجال البنتاغون ، وباستخدام احصاءات مختلفة ومعدومة الدقة ، فقد حاول الباحثون الاميركيون ان يقنعوا المجتمع الاميركي ان الاتحاد السوفييتي سوف يستمر دائماً في « الاعتماد على الاستخدام الكثيف لقواته البرية » ، وان المقدرة السوفييتية في مجال القوات العادية قد « تنامت بشكل مهدّد » في السنوات الاخيرة . وكان هارولد براون ، وزير الدفاع الاميركي السابق ، قد أكد ،

---

(٨) انظر مجلة Army الصادرة في شهر آب من عام ١٩٧٦ ، الصفحة ١٨ .

(٩) انظر نفس المرجع السابق (مجلة Army) الصادرة في شهر حزيران ١٩٧٦ ، الصفحة ١٨ .

في دعوته دول حلف الناتو لان تزيد بشكل حاد من « حصتها القومية » في الدفاع عن أوروبا ، ان « التهديد السوفييتي للغرب ازداد وتنامى من جديد ... بشكل قوات عادية متفوقة » (١٠) .

ومن المعروف ، ان ممثلي الدوائر العسكرية ذوي النزعات المتشددة في الولايات المتحدة الاميركية يعتبرون ان سباق التسلح غير كاف وليس ذا أبعاد كبيرة ، وكانوا قد دعوا ادارة الرئيس كارتر ان تسرّع عملية توسيع القوات ذات الاستخدامات العامة . ولعلنا نستطيع ان نجد تفسيرا لذلك في الانتقاد الحاد لادارة كارتر من قبل عضوي مجلس الشيوخ ي. هنّا و د. بارليت ، حيث أكدا وجود « الرد البطيء » على التهديد الناجم عن تصعيد الاتحاد السوفييتي لقواته المسلحة (حسب زعمهما) .

وكما هو معروف ، فان الضجة حول « التهديدات السوفييتية المهدّدة » تتزايد في الولايات المتحدة الاميركية دورياً ، ولا سيما في تلك الاوقات التي تطلب فيها الدوائر الحاكمة تغطية اجراءاتها الجديدة في مجال سباق التسلح . وقد قال ليونيد بريجنيف في كلمته التي ألقاها في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي :

« ان الدافع الاساسي لمؤيدي سباق التسلح هو تاكيد ما يعرف بالتهديد السوفييتي . ويستخدم هذا الدافع عندما يراد الحصول على ميزانية عسكرية كبيرة ، حيث يتم قطع النفقات عن الاحتياجات الاجتماعية ، وعندما تصنع انواع جديدة من الاسلحة الحاملة للموت ، وعندما تجري محاولات تبرير النشاطات العسكرية لحلف الناتو . وفي الواقع ، وبالتأكيد ، فليس هناك أي تهديد عسكري سوفييتي ، سواء للغرب أو للشرق . وليس ما يقال سوى كذب فظيع ــ من البداية حتى النهاية .

---

(١٠) انظر صحيفة واشنطن بوست الصادرة بتاريخ ٦ أيار ١٩٧٧ ، ونيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٢٩ ايار ١٩٧٧ ايضا .

فالاتحاد السوفييتي لا يحضر نفسه للهجوم على احد ، وليس هو بحاجة الى الحرب » [11] **.**

وفيما بعد ، فقد أكد بريجنيف مرة أخرى ، في كلمة له ألقاها في مدينة تولا في ١٨ كانون الاول من عام ١٩٧٧ ، سياسة الاتحاد السوفييتي المبدئية السلمية حيث قال :

« باسم الحزب وكل الشعب السوفييتي أعلن : ان دولتنا لن تقف أبدا على طريق العدوان ، ولن تبدأ الحرب مطلقا ضد الشعوب الاخرى » [12] **.**

تجري محاولات أخرى لكي يكون تنامي دور الحرب العادية في الولايات المتحدة الاميركية مبررا لتوظيف امكانيات كبيرة في تحسين وسائط الصراع العادية ، وتأمين زيادة فعاليتها التدميرية باستمرار .

وهكذا ، فان ظهور ما عرف في السنوات الاخيرة « بالذخائر ذات الدقة العالية في الاصابة » عمل الى حد كبير على زيادة القدرة القتالية للقوات (وهو ما أثبتته ، على سبيل المثال ، حرب تشرين التحريرية في الشرق الاوسط في عام ١٩٧٣) . وكذلك فقد ازدادت القدرة التدميرية للسلاح العادي مع ادخال القنبلة المسماة « بقنبلة الضغط الزائد » او الانفراغية في التسليح . وحسبما كان يرى الاختصاصيون الاميركيون ، فان اتخاذ ادارة كارتر للقرار حول صنع الصواريخ المجنحة ذات الرؤوس الحربية النترونية ، عمل أكثر وأكثر على زيادة القدرة النارية للقوات البرية ، والطيران التكتيكي والاسطول في الولايات المتحدة الاميركية . فالسلاح النتروني ، لا ينتمي ، كما هو معروف ، الى وسائط الصراع

---

(١١) انظر مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ، موسكو ١٩٧٦ ، الصفحة ٢٢ .

(١٢) انظر ليونيد بريجنيف في « المنهج اللينيني : خطب ومقالات » موسكو١٩٧٨ ، الجزء السادس ، الصفحة ٢٩٤ .

العادية ، ولكنه يمكن أن يستخدم ، حسب رأي البنتاغون ، في الحرب العادية • ويزعم ، في هذه الحالة ، ان الحرب لن تصبح حرباً نووية مع استخدام السلاح النتروني • ولا يستبعد بالتالي ، أن يتم صنع وسائط حربية أخرى أكثر تدميرا ، طالما ان سباق التسلح مستمر •

وهناك البعض في الولايات المتحدة الاميركية ممن يميلون الى الافتراض بأن التقدم التقنـي سوف يؤدي في نهاية الامر الى « حرب اوتوماتيكية » • وقد رسم رئيس اركان الجيش الاميركي السابق الجنرال ج• وستمورلاند الصورة التالية :

« اني أرى ان حقل المعركة ومناطق كاملة للاعمال القتالية ، موجودة في أي وقت ، ليلا ونهارا تحت المراقبة الالكترونية ، وأرى في هذه الحقول التي يجري فيهـا الصراع ، ان العدو يلاقي حتفه بتأثير كافة الامكانيات التدميرية لقوتنا الناريـة ، التي تطلق نيرانها فورا وبصورة اوتوماتيكية لدى اول اشارة عن كشـف هـذا العدو » (١٣) •

ومهما يكن من أمر ، فان ما جاء أعـلاه ، لا يعنـي ان تحسين وسـائط الصراع العادية يعتبر سبباً رئيسياً لزيادة دور الحرب العادية • فالامر الحاسم في صنع هذا أو ذاك النظام السلاحي لا يكمن في الفكرة التقنية ، بل في القـرار السياسي ، والاستعداد السياسي لصنـع هذا النظـام وادخاله في التسـليح • وكذلك ، يتمسك بهذا الوضـع أولئك الباحثون الاميركيون الذين يحاولون تجديد « المعدات » العسكرية ، حيـث يتركز نقاشهم عـلى ان الغاية تبـرر الوسيلة • ولكن ذلك ليس صدفة ، إذ نجد ان البنتاغون يملك الاساس الذي يعتمد عليه في هذا المجال • وعموماً ، ففي التحضير للحرب ، النوويـة منها

---

(١٣) انظر مجلة U.S. News And World Report الصادرة بتاريخ ١٥ كانون الاول ١٩٦٩ ، الصفحة ١٣ .

والعادية ، يرتبط مصير القوات العسكرية بأولئك الذين يصنعون المدافع للحرب ، ويقدمون الدعم السياسي لهذه القوات •

وثمة أمر آخر ذو أهمية ، هو الزيادة المستمرة للقدرة التدميرية للسلاح العادي ، ناهيك عن حقيقة صنع السلاح النتروني ، مما يخلق صعوبة في «السيطرة» على تطور الاعمال القتالية العادية • والمشكلة هنا هي ان تحسين السلاح العادي يؤدي في نهاية المطاف الى ازالة الحدود بين الحربين العادية والنووية • فالقنبلة ذات الضغط العالي (والتي تعرف بالارتجاجية او الانفراغية) ، هي ذات نصف قطر تدمير يعادل تقريبا نصف قطر التدمير للسلاح النووي ذي العيار الصغير (كما تشير الى ذلك الصحافة الغربية) • وبالاضافة الى ذلك ، فان صنع السلاح النتروني سوف يثير احتجاج العالم نظرا لان استخدامه يمكن ان يؤدي الى التصعيد السريع في استخدام وسائط التدمير الشامل • وليس صدفة ان العديد من رجال الكونغرس الاميركيين وقفوا ضده ، نذكر منهم ادوارد كينيدي ، و د• سباركمان ، و م• هاتفيلد ، و د• هاينتز ، وغيرهم •

ويثار في الولايات المتحدة الاميركية ذلك « النقاش » الهادف الى تقوية دور الحرب العادية في الظروف الحديثة ، حيث يقال ان القوات المسلحة العادية يجب ان تأخذ على عاتقها عبئاً أو جهدا كبيرا في تنفيذ مهام ما يعرف « بردع الشيوعية » • ويتم التأكيد بأن القوات العادية استطاعت ، كما يزعمون ، ان تلعب دورا حاسماً في الردع في عدد من الازمات التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية ، وفي الماضي القريب ، كما تقوم حالياً ، وبشكل فعال ، بهذا الدور أيضا • واذا كان « الردع » لم ينجح في بعض الحالات ، كما في أنغولا مثلا ، فالامر يعود لسببين ، يتلخصان اما في عدم كفاية القوات ، أو لعدم وجود الحسمية في استخدامها (١٤) •

---

(١٤) انظر مجلة Military Review الصادرة في حزيران ١٩٧٦ .

ولا حاجة بنا هنا لمناقشة الذرائع التـي تأخذ بها سياسة « الردع » . فالحقائق المأخوذة من التاريخ غير البعيد واضحة جدا ، وتشير الى عدم وجود أيـة ضرورة « لردع » الاتحاد السوفييتي ، لانـه لم تكـن توجد لديـه أبداً أية نوايا عدوانية . وعموماً فان المهم هو أن نؤكد انه يكفي لنجـاح « الردع » ان يتم امتلاك القوات الضرورية ووجود الحسمية في استخدامها . ولكن ما هو الحجم الكافي من هذه القوات ، وما هي حدود الحسمية ؟ وهنـا نجد ان التصريحات العامـة للقـادة الاميركيين لا تقدم أجوبـة عـلى هذيـن السؤالين .

تتألف القوات الاميركية ذات الاغراض أو الاستخدامات العامة ، وهي الاكثر تعدادا من حيـث الكم والقوام ، من قوات بريـة ، وطيران تكتيكي ، واسـطول بحري حربي (لا تدخل فيـه الغواصات النووية الاستراتيجية الحاملة للصواريخ) ، ومن فيلق مشاة البحرية ، وكل قوات النقـل الجـوي والبحري ، والقطعـات والتشكيلات الاساسية من الحرس القومي والاحتياط [١٥] . وبطبيعة الحال فان هذه القوات تضم الانواع الثلاثة للقوات المسلحة ، وهي : الجيش ، والقـوى الجوية ، والقوى البحرية ، المجهزة بالاسلحة العادية ، والنووية (وحسب التعبير الاميركي ، فهي مجهزة بالاسلحة « التكتيكية ») .

وفي السنوات الاخيرة كان البنتاغون يعير اهتمامه الاكبر لتطوير هـذا المكون من القوات المسلحة . وقد أشـار الى ذلك ج. شليسينجر ، وزيـر الدفاع الاميركي ، حيـث قال في عـام ١٩٧٥ ، ان القوات ذات الاغراض العامة لعبت دورا هاماً في الماضي ، « ولكن أهميتها في فترة التفوق النووي الاستراتيجي للولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك في الشروط الراهنة للمساواة الاستراتيجية ،

---

(١٥) انظر : تقرير وزير الدفاع الاميركي الاسبق جيمس شليسينجر الى الكونغرس عن العام المالي ١٩٧٥ ، والميزانية الدفاعية للاعوام المالية ١٩٧٥ – ١٩٧٩ ، والبرنامج الدفاعي المتصل بها .

ازدادت أكثر فأكثر » [١٦] . وقد تمسك بهذا الرأي أيضا ، وزير الدفاع الاميركي اللاحق د. رامسفيلد ، عندما برر في عام ١٩٧٦ أمام الكونغرس ، ما طلبه البنتاغون من زيادة في عدد الفرق البرية الجاهزة قتالياً [١٧] . أما وزير الدفاع الذي جاء بعده ، وهو هارولد براون ، فقد وصف زيادة القوات ذات الاغراض العامة باعتبارها احدى أهم المهام في البرنامج المستقبلي للبناء العسكري [١٨] . وأكد هذا الوزير ضرورة اعارة اهتمام خاص الى تحسين البنية التنظيمية والتجهيز التقنـي للقوات البرية ، والطيران التكتيكي ، ورفع الجاهزية القتالية والحركية لكل من القوات النظامية والاحتياطية على حد سواء [١٩] .

ولقد تم بناء وتحضير القوات ذات الاستخدامات العامة للاستخدام بالتوافق مع مقتضيات عـدد من المفاهيـم الاستراتيجيـة العسكرية .

٢ ـ مفهوم « الحرب ونصف الحرب » :

ان مفهوم « الحرب ونصف الحرب » الذي يحدد الاتجاهات الاساسية لبناء ومبادىء استخدام القوات ذات الاغراض العامة ، كان قد أعلن من قبل حكومة نيكسون في عام ١٩٧٠ . وقد أشير آنذاك في التقرير السنوي لوزير الدفاع الاميركي الى أنـه سوف يراعى أثناء اعداد الخطط العسكرية للولايات

---

(١٦) انظر مجلة Commanders Digest الصادرة بتاريخ ١٣ اذار ١٩٧٥ ، الصفحة ٢ .

(١٧) انظر د. رامسفيلد D. Ramsfield في التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٧٧ ، بتاريخ ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦ ، الصفحة ٩ والتقرير ـ الملحق ـ لنفس الوزير عن العام المالي ١٩٧٧ ايضا .

(١٨) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ١٨ اذار ١٩٧٧ .

(١٩) انظر هارلد براون ، وزارة الدفاع ـ التقرير السنوي عن العام المالي ١٩٨٠ ، واشنطن ١٩٧٩ الصفحتين ١١٠ ـ ١١١ ، والتقرير الملحق لنفس الوزير عن العام المالي ١٩٨٠ ايضا .

المتحدة الاميركية ، الانطلاق من ضرورة « التحضير لخوض حرب كبيرة في آسيا أو في أوروبا بالاشتراك مع حلفاء الولايات المتحدة ، على أن يترافق ذلك في الوقت ذاته بالاشتراك في نزاع مسلح غير كبير في أي منطقة أخرى من العالم »[٢٠]. وان النية للاستمرار في تحقيق المفهوم المذكور أعلاه ، كانت قد تأكدت أكثر من مرة في عدد من الكلمات التي ألقاها ممثلو ادارة كارتر (وخاصة في تقارير وزيره هارولد براون في الاعوام ١٩٧٧ ــ ١٩٧٩) .

فما هو السبب الذي دعا الولايات المتحدة الاميركية الى التراجع عن مفهوم « الحربين ونصف حرب » الذي كان في أعوام الستينات أحد العناصر الاساسية في العقيدة العسكرية الاميركية ؟ يبدو أن ثمة عددا غير قليل من الاسباب . فالباحثون الاميركيون ، والمسؤولون الرسميون في البنتاغون ، يعزون ذلك ، وبشكل أساسي ، الى الصعوبات المالية . ونذكر ، مثلا ، ان رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال ج. هويلر ، كان قد اعترف في عام ١٩٧٩ ، بأن مفهوم « الحربين ونصف الحرب » لم تؤمن له أبدا المخصصات المالية ، وبالتالي فلم تشكل أبدا القوات الكافية لخوض هذه الحروب [٢١] . وفي الواقع ، وخاصة في شروط تنامي النفقات التي كانت تصرف في تلك السنوات على العدوان القائم على حكومة فييتنام الديموقراطية ، كان من الصعب على ادارة نيكسون أن تؤمن تمويل بناء القوات المسلحة حسب متطلبات هذا المفهوم الاستراتيجي .

ولكن كانت توجد أسباب أكثر عمقاً ، تتصل بتغيرات معينة ذات طابع سياسي . ويدخل في عدادها بالدرجة الاولى الانتقال المكشوف لقادة بكين الى موقع مضاد للسوفييت . وفي معرض تأكيد أهمية هذا العامل ، تم التوصل

---

(٢٠) انظر م. ليرد M. Laird في تقرير وزير الدفاع بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٧٠ ، الصفحة ٤ .

(٢١) انظر مجلة U.S. News And World Report الصادرة بتاريخ ٢٠ نيسان ١٩٧٠ .

في البنتاغـون في عـام ١٩٧٠ الى استنتاج يقول أنـه « لم يعد يوجد في آسيا ذلك الاتحاد المؤلف من دولتين اشتراكيتين كبيرتين »[٢٢] • وبعد سبع سنوات من ترك رئيس هيئة رؤساء الاركان الجنرال جورج براون لعمله ، أعلن ان الولايات المتحدة الاميركية استطاعـت أن تحقق « أقصـى ما أمكنها من واقع الانشقاق الصيني ـ السوفييتي » [٢٣] • أخذا باعتباره أن الولايات المتحدة الاميركية ليست الآن في موقف يضطرها للتحضير للحرب التي سـوف تخـاض في آن معاً ضد الاتحاد السوفييتي والصين •

وهكذا فبعد الاخذ بمفهوم « الحرب ونصف الحرب » والبناء العملي ، بعد حرب فييتنام للقوات ذات الاغراض العامة ، اعتمد القـادة الاميركيون على خلق انطباع عن تحول الولايات المتحدة الاميركيـة الى دولة محبة للسلام ، والعمل على إزالة ذلك التصور الذي كان قد انتشر في كل مكان عن كون القوات المسلحة الاميركية تقوم بدور « الشرطي الدولي » [٢٤] • وفي الواقـع ، فـان بعض الناس في الولايات المتحدة الاميركية نفسها ، وفي دول الناتو الاخرى ، وفي بعض دول الشرق الاقصى حاولوا ان « يثمّنوا » تبديل المفاهيم الاستراتيجية للبنتاغون • ومهما يكن من أمر ، وكما تظهر الخبرة العملية للبناء العسكري في الولايات المتحدة الاميركية في السنوات الاخيرة ، فانـه لم يحدث أي انعطاف

---

(٢٢) انظر ملفين ليرد ، في المصدر الذي ذكر له سابقا ، الصفحة ٥ ، وتقرير وزير الدفاع جيمس ر. شليسينجر الى الكونغرس عن ميزانية الدفاع للعام المالي ١٩٧٥ ، وعن البرنامج الدفاعي للاعوام ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ ، ٤ اذار ١٩٧٤ ، الصفحتين ٨١ و ٨٥ .

(٢٣) تصريح الجنرال س. براون واشنطن ، ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٧ ، الصفحة ١٢ ـ والتصريح اللاحق له نفسه ـ .

(٢٤) انظر ملفين ليرد ، نفس المرجع السابق الذي ذكر له ، الصفحة ١٤ .

أو تحول ، مهما كان نوعـه ، لدى أصحاب النزعـة العسكرية في هذه الدولة الى الاتجاه المحب للسلام •

فمن ناحية أولى ، وبالرغم من ان ادارة الجمهوريين عملت في النصف الاول من أعوام السبعينات على التقليص الجزئي لتعداد القوات المسلحة النظاميـة ، فلم يتم تقليص برامج البناء العسكري • أما الادارة الاميركية الديموقراطية التي جاءت بعد الادارة المذكورة ، فقد صدقت على بعض القوانين قبل ان تسـعى الى تنفيذ سياستها الخارجية معتمدة على القوة العسكرية • وهكذا ، فقد جرى نمو لاحق للنفقات العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، ورافقه توسع وتقوية للبناء العسكري ، مما يتناقض مـع الانفراج في التوتر الدولي • وفي الواقع ، فاذا كانـت النفقات التي صرفت على القوات ذات الاغراض العامة قد بلغـت في العام المالي ١٩٧٠ ، (٢٨٫٢) مليار دولار ، فانها ارتفعت في عـام ١٩٨٠ الى (٤٩٫٩) مليار دولار •

ومن ناحية ثانية ، وبالرغم من ان الادارة الجمهورية كانت مضطرة لتنفيذ بعض الاجراءات في مجال التقليص الجزئي للقوات المسلحة الاميركية في الخارج (فيما وراء الحدود) ، فانها لم تحافظ فقط على التجمعات العسكرية الاميركية في أوروبا الغربية والشرق الاوسط ، ولكنها عملت أيضا على تقويتها • وكان ممثلو حكومة كارتر قد أعلنوا بدورهم وبشكل صريح **عن السعي الى تقوية الوجود العسكري الاميركـي في خارج الولايات المتحدة الاميركية ، بما في ذلك المناطـق الجديدة في المحيط الهادي ، والشرق الاوسـط ، وجنوب الاطلسي •**

ان مفهوم **((الحرب ونصف الحرب))** سوف يطبق مستقبلا في بناء القوات ذات الاغراض العامة ، وتحديد قوامها ، وتجمعاتها ، والمتطلبات الاساسية للتطوير اللاحق للقدرة الضاربة وللحركية •

يتم الاعتماد في بناء القوات البرية بشـكل أساسي على تطوير القـوة الضاربة والحركية • وفي مجال المهام ذات الاولوية الاولى ، يتم صنع دبابـة

قتالية جديدة ، وعربات مشاة قتالية ، ومركب صاروخي جديد للدفاع الجوي ، وحوامة دعم ناري ، وحوامة نقل ذات أغراض عامة • ويقترح ايضا تطوير مرآب اصلاح الدبابات ، وتبديل بعض الانظمة الصاروخية التكتيكية العملياتية القديمة ، وادخال صاروخ بري في التسليح ، وزيادة كمية الوسائط المضادة للدبابات في القطعات المحاربة •

وقد جرى الاخذ بأسلوب جديد في تحديد قوام وتعداد القوات البرية ، وهو زيادة الوزن النوعي للقوات المحاربة ، عبر العمل باستمرار على زيادة تعدادها العام • واذا كانت القوات البرية النظامية في عام ١٩٧٥ تضم ١٣ر٥ « تشكيل معادل » للفرقة ، فانها أصبحت تضم في عام ١٩٧٩ ، ١٦ فرقة[٢٥] •

وبغية زيادة القدرة الضاربة للطيران التكتيكي ، تنفذ اجراءات واسعة في تحسين وتجديد مرآب الطائرات ، ويزاد عدد الحوامات والطائرات (حتى ثمانية عشر ألف وحدة في عام ١٩٨٠) • وتنضم الى تسليح القطعات المقاتلة طائرات جديدة من نوع ف-١٥ ، وطائرات الدعم المباشر من نوع (آ-١٠) A — 10 • وبدأ الانتاج الوافر للطائرات المقاتلة الخفيفة من نوع (ف-١٦) • وكذلك ، يتم تحديث أسلحة الطائرات بما فيها الصواريخ « جو - جو » و « جو - ارض » ، وقنابل الطائرات الموجهة ، والانظمة المعدة لزرع الالغام في حقل المعركة ، والتي تركب على الطائرات •

وتبرز أيضا الاتجاهات الرئيسية في تطوير القوى البحرية العسكرية • فبرامج صناعة السفن طويلة الامد تأخذ في الاعتبار بناء عدد آخر من حاملات الطائرات والغواصات النووية متعددة الاهداف (يلحظ تجهيزها بصواريخ مجنحة) ، والسفن الاخرى حاملة الاسلحة الصاروخية الموجهة • أما حاملات الطائرات فتجهز بطائرات مقاتلة من نوع ف - ١٤ ، وبطائرات مضادة للغواصات

---

(٢٥) انظر هارولد براون ، في التقرير السنوي للعام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ١٤٠ .

من نوع « فايكينغ » • ويستلم فيلق مشاة البحرية دبابات جديدة ، وعربات مدرعة مجنزرة برمائية ، وعربات نقل معدة للاراضي الصعبة ، ومدفعية ذاتية الحركة • ويخطط لصنع طائرات ذات اقلاع وهبوط عموديين [٢٦] •

تراعى جهود كبيرة من قبل البنتاغون في مجال تحسين ما يعرف « بالسلاح النووي التكتيكي » (ومن الملائم ان نلاحظ انه يستخدم في السنوات الاخيرة تعبير آخر هو « القوات النووية لمسرح الحرب ») •

واذا نظرنا الى الامور من خلال محتوى البرامج الفعلية للبناء ، نلاحظ ثلاثة اتجاهات اساسية في تطوير السلاح النووي ، وذلك في تسليح القوات ذات الاغراض العامة وهي :

صنع الشحنات النووية « صغيرة العيار » ، وزيادة دقة وسائط التدمير ، وتوسيع مجال وسائط الايصال • وبدأ ايضا انتاج المكونات الاساسية للذخائر النترونية المعدة للمدفعية والصواريخ التكتيكية •

وعموما ، فان تبديل القادة الاميركيين لمفهوم **« الحربين ونصف الحرب »** بمفهوم **« الحرب ونصف الحرب »** ، وكما أثبتت التجربة العملية ، **لم يؤد الى تقليص برامج بناء القوات ذات الاغراض العامة ، وتخفيض وتيرة وأبعاد سباق التسلح العادي • ولكن « التقليص » لم يحدث الا على الصعيد النظري المحض ،** أي في خطط اعداد واستخدام القوات ذات الاغراض العامة ، بينما نجد انه ظهرت على الصعيد العملي اتجاهات تطوير هذه القوات ، سواء في الزيادة المستمرة لتعداد القوات النظامية (وفي الوقت ذاته ازداد الوزن النوعي للقطعات والتشكيلات المقاتلة في الجيش ، والطيران ، والاسطول على اساس تحسين الموجود منها وصنع انواع جديدة من الاسلحة والمعدات الحربية) ، وتكثيف التدريب القتالي والعملياتي للقوات • وبطبيعة الحال ، فان كل ذلك يدل على

---

(٢٦) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحات ١٥٩ ــ ١٧١ •

زيادة دور وأهمية القوات ذات الاغراض العامة في البنية العامة للقوات المسلحة الاميركية .

يقترح حسب مفهوم **«الحرب ونصف الحرب»** ان تنفذ الولايات المتحدة الاميركية **حربا عادية كبيرة على مسرح الحرب** (او مسرح الاعمال القتالية) ، **وحربا «صغيرة» (محلية) في منطقة منفصلة (مستقلة) من العالم** . وان المنطقة الاكثر احتمالا للحرب « الكبيرة » هي اوروبا . اما الحرب « الصغيرة » التي يمكـن ان تسبق نشوب الحرب « الكبيرة » ، او تخاض معها في آن واحد ، او تنفذ بشكل مستقل ، فيحتمل ان تقع ، حسب تقديرات البنتاغون ، في منطقة الخليج العـربي ، او في الشرق الاوسط ، او في مناطق اخرى[٢٧] .

ترى القيادة الاميركية ، انه ستترتب على الحرب العادية في اوروبا ، نتائج دولية ، وسوف تحتاج هذه الحرب الى استخدام القوات الاميركية ذات الاغراض العامة . وقد اعيرت هذه المنطقة بالذات اهتماماً كبيرا في قـرارات الجلسة التي عقدها حلف الناتو في مدينة واشنطن في شهر ايار من عام ١٩٧٨ ، حيث كانت هذه القرارات موجهة الى التشديد على سباق التسلح في مجـالي الاسلحة العادية والنووية سواء في الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ، أو في الدول الحليفة لهـا في حلف الناتو على حد سواء . **وينفذ العمل في عشرة برامج طويلة الامد لرفع الجاهزية القتاليـة للقوات النظامية ، وتحسين اجـراءات تعبئة ونقـل القوات ، وتحديث الاسلحـة وزيادة الاحتياطات** الخ ... وقد بلغت تكلفة الاجراءات الاضافية الهادفة الى تقوية المقدرة الحربية لدول حلف الناتو ، ثمانين مليار دولار ، علما بأن الجزء الاساسي من هذا المبلغ يُنفق في الولايات المتحدة الاميركية ذاتها . وقد التزمت او ألزمت الدول الاعضاء في حلف الناتو بزيادة نفقاتها العسكرية بنسبـة ثلاثـة بالمائـة سنويا علماً بأنه بدأ تنفيذ هذه الالتزامات فعلا .

---

(٢٧) انظر هارولد براون ، في التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العـام المالي ١٩٨٠ ، الصفحات ، ٩٦ — ١٠٠ ، و ١٩٨ .

وتدل الاجراءات العملية في مجال زيادة تعداد القوات الاميركية في اوروبا على اشتداد عمليات التحضير في الولايات المتحدة للحرب في هذه المنطقة من العالم . وهكذا ، ففي الفترة بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٧ ، ازداد بشكل ملحوظ تعداد القوات المقاتلة الاميركيـة في أوروبا ، (تم نقل لوائين اضافيين وقطعات مقاتلة اخرى من القـوات البرية ؛ وازداد حجم القوى الجوية من (٢٢) الى (٢٦) سرباً . وبلغ مجموع القوات الاميركية في أوروبا الغربية حتى بداية عام ١٩٧٨ ، حوالي ثلاثمائة الف عسكري أميركي ؛ و (٢٥٠) ألف مواطن أميركي من عائـلات هؤلاء العسكريين ، وحوالي عشرين الف مستخدم اميركي مدني ؛ كما يوجد في اراضي الدول الاوروبية (١٣٩) قاعدة جوية عسكرية كبيرة[٢٨] . وبالاضافة الى ذلك ، فان البنتاغون يُخزن بشكل دائم في اوروبا الغربية مايزيد عن سبعة آلاف وحدة من الاسلحة النوويـة التكتيكية ، وحوالي الفي وحدة من وسائط ايصال هذه الاسلحـة (صواريخ ، مدفعية ، طائرات) ، ناهيك عن الاسطول السادس الموجود بشكل دائم في البحر الابيض المتوسط .

تُعد وتنفذ خطط جديدة لاستكمال تجميعات القوات الاميركية ، المتوضعة في هذه المنطقة بواسطة قوات اضافية تؤخذ من القوات الموجودةفي اراضي الولايات المتحدة الاميركية . والحديث يدور هنا حول **رفع مستوى «الحركية الاستراتيجية»** للقوات المسلحة الاميركية .

ومع بدء الحرب ، يراعى نقل قوات من الولايات المتحـدة الاميركية الـى اوروبا بقوام سبع فرق من القوات البرية ؛ و (١٢) سرباً من الطيران التكتيكي ، حيث ان هذه القوات معدة لخوض الحرب في اوروبا ، وموجودة في حالة جاهزية دائمة ، وذلك بالاضافة الى اسطول الاطلسي العملياتي الذي توجد فيـه خمسة اسراب جوية وفرقة واحدة من مشاة البحرية ، كما يراعى ان يتم لاحقاً ارسـال

---

(٢٨) انظر « الميزان العسكري » ١٩٧٧ – ١٩٧٨ ، لنـدن ، ١٩٧٧ ، الصفحتـين ٦ و ٧ .

الفرق الجاهزة من الحرس القومي والاحتياطات ، المعدة ايضاً للاستخدام في أوروبا [٢٩] .

ان مايؤكد الاهتمام الخاص لواشنطن باوروبا الغربية هو تنامي مخصصات الميزانية المعدة للمحافظة على التجميع الرئيسي من القوات المسلحة الاميركية ، المنتشرة في هذه المنطقة . ووفق حسابات الاختصاصيين الاميركيين ، فان انفاق الولايات المتحدة الاميركية على التحضير للحرب في اوروبا بلغ (٣٥) مليار دولار سنوياً . وهو مايزيد عما كانت تنفقه هذه الدولة بشكل متوسط في كل عام من اعوام الحرب الفيتنامية (علماً ان هذه النفقات الاخيرة كانت قد بلغت (٣٠ر٦) مليار دولار في عام ١٩٦٩) ، وهو اكبر ايضاً مما أنفق على القوات الاستراتيجية للولايات المتحدة الاميركية خلال السنوات الثلاث الاخيرة .

فماذا تعني الحرب « الكبيرة » في اوروبا بالنسبة للبنتاغون ؟

اذا حكمنا على الامور من خلال السيناريوهات الاميركية ، فان هذه الحرب ، سوف تبدأ ، على غرار ما حدث في الحرب العالمية الثانية ، وباحتمال كبير ، في وسط اوروبا . ويربط المنظرون الاميركيون عادة بين مراحل الحرب « الكبيرة » ودرجات تصاعد النزاع من المستويات الدنيا والاكثر تحديدا حسب مختلف المقاييس ، الى المستويات الاعلى والاقل تحديدا . وبطبيعة الحال ، لا تستثنى امكانية **« التوقف »** وخاصة في **مستويات الانتقال من الحرب العادية على مسرح العمليات الى الحرب النووية او الى « الحرب النووية الاستراتيجية المحدودة »** .

ويفترض ، ان تصاعد النزاع يمكن ان يتم **« بالتدريج »** او **« بشكل قفزات »** (مع القفز في الحالة الاخيرة درجتين او عدة درجات مرة واحدة) . وهذه فكرة سيناريو الحرب التي تكلم عنها ، بشكل خاص ، القائد العام للقوات البرية الاميركية في حلف الناتو الجنرال ج. بلانشارد[٣٠] . وان القادة الاميركيين

---

(٢٩) انظر : بيان جورج براون ، (مصدر سبق ذكره) الصفحات ٣٥ ـ ٤١ .

(٣٠) انظر مجلة Army الصادرة في شهر آب من عام ١٩٧٦ .

لا يعانون من الازدواجية في الرأي اذ يتكلمون عن امكانية النشوب المفاجيء للحرب التي تستخدم فيها الاسلحة النووية منذ البداية • ففي اي حالة ، وكما جاء في وثائق البنتاغون ، يجب على القوات الاميركية وقوات الدول الحليفة لها ، ان تسعى الى **« ربح المعركة الاولى »** •

اما بالنسبة للابعاد المساحية ولاستمرارية الحرب العادية « الكبيرة » ، فهناك اقتراحات عديدة وغير محددة • وهكذا فان بعض المنظرين يرون ان هذه الحرب ستكون قصيرة الامد • اما اذا حكمنا على هذا الامر من خلال ما استنتجه اختصاصيون آخرون ، نجد انهم اجروا حساباتهم على اساس ان **هذه الحرب سوف تستمر لعدة اسابيع ولن تزيد عن ثلاثة أشهر**(٣١) • ومهما يكن من امر ، فانه يسمح او يراعى احتمال كون هذه الحرب طويلة الامد • ونذكر على سبيل المثال ، ان وزير الدفاع الاميركي الاسبق **جيمس شليسينجر** كان قد **تحدث عن الحرب طويلة الامد** بوصفها **« حملة عسكرية طويلة الامد »** تحتاج الى تحويل كافة قطعات وتشكيلات الحرس القومي والاحتياط الى قوات نظامية واستخدامها لهذا الغرض • وليس رأي قادة البنتاغون الحاليين مختلفاً عن هذا الرأي عموماً •

يرى قادة البنتاغون ، انه مهما كانت ابعاد الحرب العادية « الكبيرة » التي سوف تنشب في اوروبا الغربية ، ومهما كانت مدة استمرارها ، فهي ليست في كل الاحوال سوى حرب محدودة • وفي هذه الحالة نجد ان أحد هؤلاء (م• هالبرين مثلا) يعتبرها **محدودة** لانها تنطوي في ذاتها على امكانية التحول الى **حرب غير محدودة** (حرب نووية شاملة) وثمة آخرون يفهمون من كون الحرب محدودة بسبب

---

(٣١) انظر مجلة Commanders Digest « الصادرة في ١٣ آذار ، ١٩٧٥ ، الصفحات ٢ – ٤ •

ارتباطها باستخدام انواع معينـــة مـــن وسائط الصراع المسلح • وامـــا الطرف الثالث ، فيرى انه يجب ان يعبر عن **« المحدودية »** ، في **عدم تحـــول اراضي الولايات المتحدة الاميركية الى مسرح للاعمال القتاليـــة •**

يُخصص الدور الاساسي في خوض الحرب العاديـــة في اوروبا الى القوات البرية والطيران • ولم يكن الامر مجرد صدفة ان هذه القوات تشكل ثلثي التعداد الاجمالي للتجميع الحالي من القوات الاميركية في هذه المنطقة من العالم • ثم ان القوات البريـــة ، والطيران التكتيكي ، سوف تشكل ، حسب خطط البنتاغون ، الجزء الضارب حتى بالنسبة لتلك القوات التي سيتم نقلها من الولايات المتحدة الاميركية الى اوروبا في حالة الحرب •

يجب على القوات البريـــة والطيران التكتيكي في الولايـــات المتحدة الاميركية ، ان تعمـــل بالاشتراك مع جيوش الـــدول الاخـــرى في حلف الناتـــو ، على قطـــع (كلمة قطع هي تعبير اميركي) هجوم القوات البريـــة للعـــدو المحتمل ، وتتمسك بصلابة بحـــدود الدفاع الامامية • اما في حالة التفوق الكمي لهذا العدو ، فلا يستثنى **الانسحاب مـــن هذه الحدود واحتـــلال الدفاع في المؤخرة ،** لكي تتمكن فيما بعـــد ، ولدى تحقيق التفوق الضروري ، من تدمير قوات العدو التي استطاعت ان تقوم **« بالخرق »** •

يعطى دور خاص **للطيران التكتيكي** الذي يجب ان ينفذ ، حسب فكرة عمل واشنطن ،وفي زمن السلم ، مهمة هامة هي : ان يُقوي الثقة لدى حلفاء الولايات المتحدة الاميركية بوجود دعم اميركي ، وان يعمل ايضا بوصفه احد عناصر ترسانة **« الـــردع »** ، وان يُظهر درجة عاليـــة من الجاهزية لتأمين مصالح الولايات المتحدة الاميركية ، بواسطة القوة العسكريـــة ، في حالات التأزم • اما خـــلال الاعمال القتاليـــة ، فيجـــب **على الطيران التكتيكي ان ينفذ ثلاث مهمات اساسية هـــي :** **اولا** — ان ينفذ **الدعم المباشر للقوات** عبر قيامه بالضربات على تجمعات القوى الحيـــة والمعدات القتالية ؛ **وثانيا** ان يحقق **التفوق الجوي** على العدو فوق ساحة المعركةويحافظعليه ؛**وثالثا** — ان يقوم **بالضربات على الاهداف في مؤخرة العـــدو ،**

عاملا بذلك على منع اقتراب الانساق الثانية ، والاحتياطات ، وكذلك على منـع استكمال وامداد القوات[٣٢] .

يُعطى ايضاً دور هام في الحرب « الكبيرة » الى الاسطول الحربي البحري الاميركي . ويدخل في مهامه دعم وتأمين الاعمال القتالية للقوات البرية والطيران في مسرح الحرب، كما يجب على التشكيلات البريةوالجوية في الاسطولان تقدم الدعم المباشر علىالاتجاهات الساحلية. وفيالوقت ذاته، **يجب على الاسطول** ، كما يرون في البنتاغون ان يحقق **((السيطرة البحرية))** ، وان ينقل حجوماً كبيرة من القــوات والحمولات العسكرية من الولايات المتحدة الاميركية . ثم انه يمكن لوسائط النقل في هذا الاسطول ان تستخدم كذلك من أجــل **المناورة العملياتية** بالقوى والوسائط ضمن حدود مسرح الحرب . ومنذ بدء الحرب يتم استكمال الاسطول العامــل من القطعات والتشكيلات الاحتياطية[٣٣] .

وعمومــا ، فــان حقائق السنوات الاخــيرة تدل على **تقوية اعمــال التحضير في الولايات المتحدة الاميركية لخوض الحرب العادية** . ولكن زيادة الاسلحــة العادية وتوسيع حجم القوات المسلحة لا يمكنان ، من حل مهام الانفراج العسكري ، ومن اضعاف حدة التناقضات العسكرية سواء في اوروبا أو في المناطق الاخرى . وانما العكس هو الصحيح حيث ان ذلك سوف يُعقد تحقيق النجاح في محادثات تقليص الاسلحة ، والقوات المسلحة في اوروبا الوسطى ، كما يُقوي حالة التوتر العسكري في العالم .

وكما ذكرنا سابقاً ، ففي وجهات النظر عن خوض الحرب العادية ، يحتــل مكاناً هاماً موضوع **الحرب الصغيرة** او **((نصف الحرب))** التي يغطيهـا المفهوم الاستراتيجي ــ العسكري عن **((الحرب ونصف الحرب))** .

---

(٣٢) اذكر نفس المرجـع السابق ، الصفحات ١٤ ــ ١٦ .

(٣٣) انظـر نفس المرجـع السابق ايضا ، الصفحات ، ١٦ ــ ١٩ .

وفي ضوء التحديـد العام لهذه الحرب (وكان ك. كليفورد قـد تحدث عن « النزاع المسلح غـير الكبير في أيـة منطقـة من الكرة الارضيـة » بينما تكلم ج. شليسينجر و د. رامسفيلد عن **« الاستخدام المحدود للقوة العسكرية »**) ، فان الحديث يدور عن التحضير في الولايات المتحدة الاميركيـة **لخوض الحروب المحلية** ـ (حيث يتم في الوقت نفسه خوض حرب عادية «كبيرة» ايضاً،او لا يتم خوضها) ـ بشكل اساسي على مسارح ثانوية للاعمـال القتاليـة ، وذلك مـن وجهة نظر الامبرياليـة الاميركيـة . ولكن **الحرب « الصغيرة »** تتطلب ، حسب حسابات البنتاغون ، استخدام موارد اقل الى حد كبـير للقوات المسلحـة بالرغم من ان هذه الموارد القليلة تكون ، حسب خبرة المعتدين الاميركيين في فترة ما بعـد الحرب العالميـة الثانية ، كبيرة جدا (ويكفي ان نقـول ، على سبيل المثال ، ان الجيش الاميركي الذي استخدم في **المغامرة الفيتنامية كان ذا تعداد يبلغ نصف مليون رجل)**[٣٤] .

وفي نهاية المطاف فليست ابعاد او حجم القوات المسلحة المخصصة للاستخدام في النزاع المحلي ، مهمة بقـدر ما هـو عليه من أهميـة ، ذلك الطابع السياسي للاشتراك الاميركي في هذا او ذاك النزاع ونتائج هذا الاشتراك . وان هـذه الحروب تحمـل طابعاً امبريالياً واضحاً ، وغير عادل ، ويتلخص الهدف منها في قمع حركات التحرر الوطني ، وتأمين وضع السيادة للولايات المتحدة الاميركية في هذه او تلك المنطقة من العالم .

ومن المهم ان نأخذ في الاعتبار النتائج المدمرة لهذه الحروب ، وخاصة لدى استخدام الاسلحـة العادية الحديثـة . ويكفي ان نقـول ، ان **الطـيران الامـيركي القى خلال الحرب الكورية مليون طن من القنابل ،** كما استخدم هذا الطيران (٦ر٢) مليون طن (وللمقارنة ، نقول ان هذا الطيران استخدم خلال كل فترة الحـرب

---

(٣٤) انظر كتـاب :
The Vietnam Legacy , the War , American Society and the Future of American Foreign Policy, نيويورك ، ١٩٧٦ .

العالمية الثانية مليوني طن فقط) • ثم ان **الحروب « الصغيرة »** تؤدي عملياً الى تخريب مناطق الاعمال القتالية • وكان فلاديمير ايليتش **لينين** قد كتب عن هذا النوع من الحروب قبل اكثر من نصف قرن مايلي : « ••• **لنرجع في التاريخ الى تلك الحروب « الصغيرة » التي كانت تخاض قبل الحرب الكبيرة ، فهي « صغيرة » لان عدد الاوروبيين الذين لاقوا حتفهم فيها كان قليلا ، بينما مات فيها مئات الالاف من تلك الشعوب التي تعرضت للقمع والظلم ، ولكن هذه الشعوب لم تكن تعتبر شعوبا من وجهة نظر هؤلاء الاوروبيين (ولكنها مجرد آسيويين وافريقيين ، فهل هؤلاء من الشعوب فعلا !؟) »**[٣٥] •

تكمن خطورة الحروب « الصغيرة » في انها يمكن ان تتحول بسرعة الى حرب نووية شاملة ، خاصة وانه تؤخذ بعين الاعتبار ، في الولايات المتحدة الاميركية ، كما ذكرنا سابقاً ، امكانية استخدام **السلاح النووي التكتيكي** في النزاعات المحلية • وتزداد هذه الخطورة ، بالتأكيد ، اذا كان الامبرياليون سيشعلون ، ليس نار النزاع المحلي فحسب ، بل ونار حرب عادية كبيرة الابعاد في الوقت ذاته (او بنتيجة التصعيد) •

ولعل ما يثير الدهشة هو تلك الحقيقة عن أنه تتردد في الولايات المتحدة الاميركية (حتى بعد فييتنام !) تلك الخرافة أو الاسطورة عن « عدم امكانية قهر » الجيش الاميركي ، وعن « تفوقه » على العدو في الحروب « الصغيرة » • وترى في ذلك محاولة لاقناع الشعوب المناضلة بعدم الجدوى • أو عدم وجود أمل مستقبلي لنضالها من ناحية ، ولرفع الروح المعنوية للقوات المسلحة الاميركية من ناحية ثانية •

ولكن هذه الخرافة عن « عدم امكانية قهر » الجيش الاميركي ظهرت على حقيقتها ، وافتضحت خلال النتائج الفاشلة التي ووجهت بها الولايات المتحدة

---

(٣٥) انظر ف.ا. لينين في المؤلفات الكاملة ، الجزء ٣٢ ، الصفحة ٨٦ •

الامبركية في النزاعات المحلية ، ثم جاءت هزيمتها في فييتنام لتذهب بها مع الريح ، وبشكل نهائي . فبالرغم من ان قوات المعتدين الاميركيين كانت تملك تفوقاً تقنياً عسكرياً ساحقاً ، فقد عانت من الهزيمة الكاملة . وكان السبب الاساسي لذلك يكمن في التفوق المعنوي السياسي لشعب يناضل ويقاتل من أجل أهداف عادلة ، وسعياً وراء حريته واستقلاله . وعموماً فان هذا العامل يظهر بوضوح كبير في الثورات الحديثة ، والحروب التحررية .

وكانت مجموعة من الباحثين البورجوازيين الغربيين قد أصدرت كتاباً بعنوان « البديل هو المعركة الفاصلة » حيث أعطوا فيه الشكل أو السمة المثالية لعدوان « حرب حزيران » الذي نفذته اسرائيل ضد الدول العربية في عام ١٩٦٧ ، واعتبروا هذا العدوان نوعاً من الحرب « الاكثر انسانية » و « الفعالة » و « المقبولة » وبطبيعة الحال فقد كان الهدف من ذلك واضحاً وهو تبرير حق القيام بعدوان « صغير » ومحاولة اقناع الرأي العام بان الولايات المتحدة الامبركية تستطيع ، كما يزعمون ، ان تحقق في المستقبل اهدافا سياسية محددة ، بواسطة الاعمال العسكرية « الصغيرة » وبدون أي خطورة على امنها . ومهما يكن من أمر ، فان الحقيقة تكمن في ان التبدل في الموقف الدولي ، بعد عام ١٩٦٧ ، يعمل على التضييق الى حد كبير ، ان لم يكن على الاستبعاد كلياً لان يمر أي تدخل للولايات المتحدة الاميركية في النزاعات المحلية بدون عقاب .

٣ ــ القوى الاجمالية :

ان الهدف الرئيسي لهذا المفهوم ، في ضوء التقديرات الاميركية ، يتلخص في السعي الى الاستخدام الاكثر عقلانية لموارد الولايات المتحدة الامبركية ، وموارد الدول الرأسمالية الاخرى في تحقيق الاهداف العسكرية العامة على اساس توحيد التخطيط ، والنشر ، والاستخدام للقوات العسكرية . وان محاولة الامبريالية العالمية خلق مركب أو مجمع ذي شكل موحد « للقوى الاجمالية » تعود الى

بداية التاريخ الحديث • فقد لجؤوا الى هذه المحاولة (ولكن بدون نجـاح) مباشرة بعد ثورة اكتوبر في عام ١٩١٧ بهدف تدمير النظـام الاقتصادي الاجتماعي الجديد • وفي الوقـت الراهن ، تجري هـذه المحاولات بغرض تبديل نسـبة القوى في العالم •

ان مفهوم « القوى الاجمالية او المجمعة » كان قد اكتسب أهمية جديدة في منتصف أعوام السبعينات ، بوصفه رداً ملائماً من قبل الدوائر الحاكمة الاميركية على الصعوبات الجدية التـي اصطدمت بها في مجال تنفيذ منهجها السياسـي العسكري • وقد أعلن الرئيس كارتر في يوم استلامه السلطة الرئاسية في العشرين من شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٧ ، ان الولايات المتحدة الاميركيـة ليسـت في وضع يمكنها من حل كافة المهام السياسية العسكرية في « العالـم الحـر » لوحدها • وفي شهر أيـار من عام ١٩٧٧ ، ايضا ، أشار وزير الدفاع الاميركـي آنذاك هارولد براون ، مرة أخرى ، الى أنـه لم يعد ممكناً للغرب أن يعتمـد على الاسلحة النووية فقط بوصفها « وسيلة ردع » بعد ان تحققت المسـاواة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركية ، والاتحاد السوفييتي (٣٦) • وكان هذا الاقرار هاماً من حيـث أنـه أكد من جديد ، وفي أعلى مستوى للقيـادة الاميركية ، السعي عمليـاً الى تحقيق مفهوم « القوى الاجمالية » •

يتم تثبيت هذا المفهوم بمختلف « الحجج العلميـة » • ففي السنوات الاخرى ، نجد ان نظرية « الاعتماد المتبادل » البورجوازية كانت قـد لاقـت رواجاً دعائيـاً واسع النطاق (٣٧) • ويحاول أصحاب هذه النظرية ان يضعـوا ،

---

(٣٦) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة بتاريخ ٣٠ أيار ١٩٧٧ •

(٣٧) انظر ز• بريجنسكي في « السياسة الخارجية للولايات المتحدة الاميركية : التفتيش عن بؤرة التركيـز » في مجلة Foreign Affairs الصادرة في شهر تموز ١٩٧٣ ، الصفحات ٧٠٨ـ٧٢٨ •

انطلاقاً من حقيقة توسع الارتباطات الاقتصادية ، والسياسية ، والثقافية بين الولايات المتحدة الاميركية والدول الرأسمالية الاخرى ، أسساً قانونية ومشروعة لتنمية الاعتماد المتبادل بين هذه الدول كلها في المجال العسكري • ومن خلال ذلك تتم محاولات هادفة الى جعل الوضع العسكري الاميركي معتمدا على المقدرات العسكرية لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية •

وانه لأمر معقول جدا ، وفي سياق التطور التاريخي للمجتمعات ، ان يتم تكامل طبيعي بين مختلف الدول ، وان يزداد هذا التكامل اتساعاً ، وعمقاً ، وشدة • ولكن ذلك يجب ان يظهر وبوضوح كبير فيما يتصل بالمشكلات التي تنشأ من جديد في هذه المجتمعات وتكون ذات طابع عالمي وانساني ، وبالتالي ، فان حلها لا يتطلب تكامل القوى العسكرية المستقلة والتابعة للامبريالية • وعموماً ، فان مفهوم **« القوى الاجمالية »** مصمم أو موضوع بشكل مصطنع لاولئك الذين يريدون تأمين مصالحهم القومية والطبقية الذاتية ، في أقصى حد لها ، وعلى حساب « القوة البشرية العسكرية » في القوات المسلحة لدول حلف الناتو ، وحساب المقدرات الاخرى لحلفاء الامبريالية العسكرية •

ان واضعي مفهوم **« القوى الاجمالية »** يراعون في حساباتهم تماثل الاسس الاقتصادية للدول الرأسمالية ، ووجود مجموعات احتكارية دولية • وكذلك ، فان عملية التركيز لاحقاً في الانتاج الرأسمالي تؤمن سيطرة الولايات المتحدة الاميركية على الدول الاخرى في « العالم الحر » ، علماً ان ثلثي الشركات الصناعية الكبرى في العالم ، والبالغ عددها مائة شركة ، يعودان للتابعية الاميركية • وبطبيعة الحال ، فان ذلك يؤمن للبنتاغون امكانيات كبيرة في ربط « الشركاء » الصغار بصورة أقوى الى برامجه العسكرية • ومهما يكن من أمر ، فان هذا الوضع ، لا يستثني فقط ، بل ويقوي أيضا ، عمقاً وحدة ، التناقضات السياسية ، والاقتصادية في العالم الرأسمالي •

وفي السعي لتبرير السمات الاستراتيجية العسكرية لتجميع الجهود العسكرية

للدول الرأسمالية ، فان القادة الاميركيين يعلنون ، بأنه كان يسود في السنوات الاخيرة اتجاه لصياغة عقيدة عسكرية عالية واحدة (وبالطبع بقيادة البنتاغون) ، تعتمد عليها **« القوى الاجمالية »** لكل دول « العالم الحر » [٣٨] . ولكن التطبيق العملي أثبت ، أنه لم يكن ، ولن يكون ممكناً ان توجد عقيدة عسكرية عالميـة واحدة للامبريالية ، بالرغم من وجود بعض الملامح المتماثلة في عدد من العقائد القومية .

تجد الولايات المتحدة الاميركية مبررا لها في « الحجج » التي تسوقها لصالح مفهوم « القوى الاجمالية ، بما تزعمه من اشتداد « التهديدات العسكرية السوفييتية » [٣٩] ولكن ذلك ، ليس بالتأكيد ، أمرا جديدا ، فالخرافة عن « التهديد السوفييتي » هي سلاح قديم بأيدي دعاة الحرب الاميركيين » .

يتم التفكير بتنفيذ هذا المفهوم من خلال اتجاهين مرتبطين ببعضهما البعض هما :

أ ــ الاتجاه الداخلي : حيث يتم تكامل أقصى بين المكونات النظامية والاحتياطية للقوات المسلحة في الولايات المتحدة الاميركية .

ب ــ الاتجاه الخارجي : حيث تتم تعبئة الموارد المادية التقنية ، والبشرية للدول الرأسمالية الاخرى ، وبالدرجة الاولى للدول الاعضاء في حلف الناتو ، وللحلفاء الاخرين للولايات المتحدة الاميركية .

وهكذا يلحظ في الاتجاه الداخلي ، حسب تقرير وزير الدفاع الاميركي المؤرخ في شهر كانون الثاني من عام ١٩٧٣ ، ان يتم تكامل كافة عناصر الامن القومي ، وان تعطى الافضلية لاستخدام القوة العسكرية والموارد غير العسكرية . ويفضل كذلك ، حسب مبدأ « الجيش الموحد » ان يصبح تدريب القوات

---

(٣٨) انظر مجلة Military Review ، أيار ١٩٧٧ ، الصفحة ٥٩ .

(٣٩) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في ٢٩ أيار ١٩٧٧ .

النظامية ، وتدريب الاحتياط متماثلا تقريبا ، وان يتم رفع الجاهزية والقدرة القتاليتين لكليهما ، وان يوحد التسليح ، وان ينفذ التدريب القتالي للقوات الاحتياطية حسب متطلبات وبرامج القوات النظامية ، وأخيرا ان يتم استكمال القطعات المقاتلة بما يلزمها من العسكريين [٤٠] .

وكما أظهرت أحداث الاعوام الاخيرة ، فان القادة الاميركيين استطاعوا تحقيق بعض النتائج في تنفيذ هذه المهام . وهكذا ، فاذا كانت القطعات والتشكيلات الاحتياطية أقل استكمالا بالافراد ، وتدريبا وتجهيزا تقنياً من القوات النظامية في الماضي غير البعيد ، فان الشقة ، في الوقت الراهن ، وحسب تقديرات الاختصاصيين في البنتاغون ، تضيق بالتدريج بين هذين النوعين من القوات .

وعموماً ، فاذا أخذنا بالاعتبار تلك اللهجة السلبية للتقديرات التي يظهر أغلبها في الصحافة الاميركية ، نجد أن فكرة خلق بنية متماثلة أو وحيدة للقوات النظامية والاحتياطية لا يلقى من الناحية العملية قبولا مشجعاً . وتكمن وراء ذلك عدة أسباب ، ربما ترتبط كلها بالعيوب عميقة الجذور الموجودة في التنظيم العسكري للدول البورجوازية ، خاصة فيما يتصل بضعف نظام استكمال القوات المسلحة . وليس صدفة ان يدعو رئيس لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة ج. ستينينس في نهاية عام ١٩٧٦ الى العودة لنظام التجنيد الالزامي ، طالما ان نظام الاستكمال الحالي من المتطوعين ، والذي نُفذ اعتبارا من عام ١٩٧٣ ، تطلب انفاقاً كبيرا جدا (٥٧ بالمائة من مجموع الميزانية العسكرية) بالاضافة الى ان هذا النظام لا يمكنه (حسب تقديرات

---

(٤٠) انظر مجلة Armed Forces Journal ، شباط ١٩٧٤ ، الصفحة ٢٦ ، ومجلة Army كانون الثاني ١٩٧٤ ، الصفحات ١٦-٢٢ ، ونفس المجلة الاخيرة ، تشرين الاول ١٩٧٦ الصفحة ١٥ .

العديد من الاميركيين) ان يؤمن النشر في حده الاقصى للقوات المسلحة في حالة التأزم الشديد [٤١] ٠

وفي هذه الشروط ، تظهر بشكل أكثر وضوحاً محاولة القيادة الاميركية لان تعوض بشكل ما عن « نقاط الضعف أو النواقص الداخلية » بالاتجاه الخارجي وعلى حساب تعبئة موارد حلفاء الولايات المتحدة الاميركية ٠ وعندما جاءت الادارة الديموقراطية الاخيرة الى السلطة في واشنطن ، بدأت تزداد الدعوات الى الحلفاء من أجل توحيد كافة الجهود العسكرية للعالم الرأسمالي ٠ وفي اجتماعات مجلس حلف الناتو في عامي ١٩٧٧ ــ ١٩٧٨ ، أصر الاميركيون أكثر فأكثر على الطلب الى الدول الاخرى بأن تعمل على زيادة جهودها العسكرية ٠

ففي اية اتجاهات يتم التفكير بتنفيذ مفهوم « القوى الاجمالية » ؟

ان أحد الاتجاهات الرئيسية هو خلق وتقوية الاحلاف العسكرية الامبريالية ٠ ومن المعروف ، ان ولادة الاحلاف الحديثة بين الدول الامبريالية ، كانت قد تمت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية : ففي عام ١٩٤٧ نشأت منظمة الدول الاميركية ، وفي عام ١٩٤٩ ظهر حلف شمال الاطلسي المعروف بالناتو ، ثم ظهرت فيما بعد منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا CEATO ٠ وكان هذا الشكل من التوحيد ، كما اقترحت القيادة الاميركية ، قد اتاح امكانية لتشكيل تجميعات من القوى المحلية ، تعمل تحت السيطرة المباشرة أو التأثير المسيطر للولايات المتحدة الاميركية ٠ ومهما يكن من أمر ، فقد اصطدم القادة الاميركيون بعدد من الصعوبات السياسية في حل هذه المهمة ٠ وبنتيجة ذلك لم يسهم أغلب هذه الدول الداخلة في الاحلاف ، بتقديم ما كان مطلوباً منه للبنية العامة « للقوى الاجمالية » وما لبثت بعض هذه الاحلاف كحلف « السياتو » (منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا) ، وحلف « السنتو » CENTO ان انهار لاسباب يشكو

---

(٤١) انظر صحيفة واشنطن بوست كانون الاول ١٩٧٦ .

منها أيضا حلف الناتو في الوقت الراهن . وليس صدفة ان ادارة كارتر أوجدت في شهر أيلول من عام ١٩٧٧ مركز مستشار البنتاغون الذي يدخل في واجباته « تنسيق كافة الجهود السياسية وبرامج الناتو بهدف تقوية القدرة العسكرية لهذا الحلف ».

وفي السنوات الاخيرة قامت الولايات المتحدة الاميركية بمحاولات توسيع استخدام الانظمة الرجعية المحلية في الاعمال العسكرية لقوات حلف الناتو ، وتشكيل أحلاف عسكرية جديدة . وبطبيعة الحال ، فان تدخل حلف الناتو في زائير في شهر أيار من عام ١٩٧٨ ، مع اشراك بعض القوات الافريقية ، يؤكد بشكل واضح هذا النهج . وبعد انتصار الثورة المضادة لنظام الشاه في ايران ـ الذي كان أحد الركائز العسكرية الهامة للولايات المتحدة الاميركية في هذه المنطقة ، فان واشنطن سرعان ما قامت بسبر سياسي في عدد من دول منطقة الشرق الاوسط بغرض التعويض عن هذه الخسارة بخلق حلف عسكري جديد في المنطقة .

وثمة اتجاه آخر هو اقامة السيطرة الاميركية على مختلف التحالفات السياسية العسكرية الاقليمية لدول مناطق آسيا والمحيط الهادي . يشمل التحالف الاساسي منها كلا من اوستراليا ، ونيوزيلندا ، وتايلاند ، والفيليبين ، وكوريا الجنوبية ، واليابان ، وتايوان ، وماليزيا (خرجت من التحالف في عام ١٩٧٣) ، وان أحد الاهداف الاساسية لهذا التحالف هو تنسيق جهود هذه الدول والانظمة من أجل قمع حركة التحرر الوطني في جنوب شرق آسيا ، وفي الشرق الاقصى . وتم بعد هذا التحالف ، خلق مجموعة الدول المتحالفة في جنوب شرق آسيا ACEAN ، في عام ١٩٦٧ ، حيث انضم اليها كل من الفيليبين ، وماليزيا ، وسنغافورة ، وتايلاند ، واندونيسيا . وهناك ايضا حلف اقليمي آخر هو الانزوس ANZUS ، أو ما يسمونه « بالناتو المصغر » ، ويضم كلا من اوستراليا ، ونيوزيلندا ، وبريطانيا ، وماليزيا ، وسنغافورة .

تم تشكيل هذه الاحلاف بدون اشتراك مباشر للولايات المتحدة الاميركية فيها ، ولكن هذا الاشتراك كان واضحا من الناحية العملية ، طالما ان اليابان ، وكوريا الجنوبية ، والفيليبين ، وكذلك اوستراليا ، ونيوزيلندا كانت كلها مرتبطة بمعاهدات سياسية عسكرية ذات طرفين مع الولايات المتحدة الاميركية . وفي هذا الاتجاه يفترض في واشنطن ، أنه توجد فرص أقل للحصول على « موارد بشرية » من أجل الاشتراك في الحروب الاميركية . ولكن يؤمل في الولايات المتحدة الاميركية ان يتم في ظروف معينة ومعروفة بعض الاستكمال في المجمع العام « للقوى الاجمالية » على حساب الاحلاف العسكرية ، التي لا تعتبر الولايات المتحدة الاميركية مشتركة فيها .

اما الاتجاه الثالث فهو ابرام معاهدات ذات طرفين حول تأمين الامن المتبادل ، وذلك بين الولايات المتحدة الاميركية واليابان ، والولايات المتحدة الاميركية وكوريا الجنوبية ، والولايات المتحدة الاميركية والفيليبين ، الخ ... وبموجب هذه المعاهدات ، جرى الاتفاق على ان تلتزم دول الطرف الثاني فيها بالاسهام في تأمين الامن المتبادل ، وعلى ان تستقبل مجموعات من القوات المسلحة الاميركية في حالة الحرب على مسرح العمليات الاقليمي القريب منها ، وذلك مقابل وعد من الحكومة الاميركية بتقديم المساعدة العسكرية لها .

تتمسك الحكومة الاميركية بسياسة عدم الصياغة الحقوقية الملزمة في علاقتها مع الدول الاخرى بغية تحاشي الاجراءات المعقدة للتصديق على القوانين المتصلة بهذه العلاقة في الكونغرس . ويرى المسؤولون ان موافقة الرئيس الاميركي تعتبر فعالة بما فيه الكفاية في هذا المجال ، حيث يكون لهذه الموافقة طابع مؤقت أو خاص . ولعل العلاقات النموذجية في هذا السياق تتمثل في معاهدات او **اتفاقيات الولايات المتحدة الاميركية مع اسرائيل التي تتلقى عمليا مليارات الدولارات الاميركية من اجل تطوير مقدرتها العسكرية .**

وثمة اتجاه هام لتشكيل « القوى الاجمالية » مع اشراك الدول الرأسمالية

النامية ، حيث يتمثل هذا الاتجاه في تقديم المساعدات الاميركية المالية والعسكرية • وحسب حسابات الاختصاصيين الاميركيين ، فان الولايات المتحدة الاميركية قدمت سنوياً ، خلال النصف الاول من أعوام السبعينات ، أسلحة الى الخارج بقيمة وسطية بلغت عشرة مليارات دولار ، الامر الذي أمّن زيادة المقدرة العسكرية للعديد من الدول النامية •

وفي عام ١٩٧٧ ، أعلن الرئيس الاميركي السابق جيمي كارتر برنامج تحديد تجارة الاسلحة • ولكن لم يحصل أي ضغط لحجم الاسلحة المقدمة الى الدول المذكورة ، واستمرت عملية ابرام الصفقات الجديدة • وكان ان بلغ حجم الالتزامات الاميركية في هذه الصفقات في نهاية عام ١٩٧٨ ، مبلغاً كبيرا جدا هو ٤٤ مليار دولار (٤٢) •

وأخيرا ، يوجد أيضا اتجاه تشجيع المبيعات العسكرية المتبادلة بين دول حلف الناتو بغرض توحيد الاسلحة • وفي مجال مبيعات المواد العسكرية ، فان ادارة كارتر كانت تفضل استخدام مبدأ « الحركة في الشارع ذي الاتجاهين » • وبتعبير آخر ، فان الامتلاك الكبير جدا للاسلحة والتجهيزات الاميركية التي تستخدم من قبل قوات حلف الناتو ، يجب ان يُعوض بالتدريج بنسبة مئوية عالية من مشتريات الولايات المتحدة الاميركية من التجهيزات العسكرية من دول أوروبا الغربية • وبالاضافة الى ذلك ، فانه يقترح ان يتم توسيع الانتاج العسكري في الولايات المتحدة الاميركية ، وبموجب ترخيص خاص ، للمعدات العسكرية المصممة في دول أخرى • وهكذا بدأت المصانع الالمانية الغربية والاميركية تنتج نوعاً موحدا من الوقود ، وأجهزة رمي وتسديد موحدة ، مع جنازير موحدة أيضا ، للدبابات المستخدمة في حلف الناتو • وتنوي الولايات المتحدة الاميركية شراء بعض المدافع المضادة للطائرات وأجهزة اتصال وغيرها من

---

(٤٢) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع – هارولد براون – عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحة ٢٣٢ .

أوروبا . ومهما يكن من أمر ، فان تنفيذ هذه الافكار يعتبر ، حسب تقدير وزير الدفاع الاميركي السابق هارولد براون ، من الصعوبة بمكان ، كما ان « الحركة في شارع ذي اتجاهين » لا يمكن ان تصل الى اشباع متماثل (٤٣) .

وعموماً ، فلا توجد في وثائق البنتاغون توجيهات واضحة عن مبادىء صياغة (تشكيل) « القوى الاجمالية » ، ولكن ، وكما تدل الخبرات العملية والنظرية لابحاث الاختصاصيين الاميركيين ، فان هذه المبادىء تتلخص فيما يلي :

فمن ناحية اولى ، هناك ، مبدأ تشكيل أقصى تعداد من القوات المسلحة النظامية الدائمة . وهكذا ، ففي عام ١٩٧٧ ، وحسب معلومات معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن ، بلغ تعداد القوات المسلحة للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها من دول حلف الناتو ، ٥ر٥ مليون انسان ، بينما بلغ هذا التعداد في الدول الداخلة في أحلاف عسكرية في آسيا ٢ر٣ مليون انسان ، وبلغ تعداد قوات الدول الاعضاء في « منظمة الدول الاميركية » بدون الولايات المتحدة الاميركية ، حوالي ٨٠٠ ألف انسان . وبذلك يكون اجمالي هذه القوات أكثر من تسعة ملايين عسكري في هذه الدول التي يبلغ تعدادها السكاني العام أكثر من ٤ر١ مليار انسان . وبالتالي ، فان هذا التعداد العسكري يشكل أكبر نسبة مئوية من تعداد السكان ، حيث يساوي في الولايات المتحدة الاميركية والمانيا الغربية لوحدهما حوالي واحد بالمائة .

ومن ناحية ثانية ، فهناك مبدأ « توازن القوى » الذي يأخذ بالاعتبار تلك البنية التحتية التي تشكل فيها قوات حلفاء الولايات المتحدة الاميركية الجزء الاكبر من « القوات الاجمالية » . وفي هذا السياق ، يمكن ان يتمثل المثال الواضح عن ذلك في « تجميع » قوات الناتو في أوروبا الوسطى : فقد بلغ تعداد هذا التجميع في عام ١٩٧٧ ، ٩٨١ ألف انسان ، بمن فيهم ٢١٠ آلاف من

---

(٤٣) انظر صحيفة واشنطن بوست الصادرة في ١٩ أيار ١٩٧٧ .

الاميركيين . ولا تزال هذه النسبة موجودة حتى في الوقت الراهن . أما في المناطق الاخرى من العالم ، فيمكن ان تكون هذه النسبة مختلفة ، ولكنها لا تثير الشك حول تلك الحقيقة عن ان الجنرالات الاميركيين ، أرادوا أن يؤمنوا ، في اطار « القوات الاجمالية » الحصول على اكبر حجم ممكن من « الوقود البشري المعد للمدافع » .

ومن ناحية ثالثة ، فهناك مبدأ « المهام الخارجية » الذي تحتكر بموجبه الولايات المتحدة الاميركية حق نشر القوات الاستراتيجية الهجومية ، وبالدرجة الاولى ، الاسلحة النووية الصاروخية ، بينما يحتفظ الحلفاء بحق نشر القوات العادية ، وبالدرجة الاولى القوات البرية ، والطيران التكتيكي . وعموماً فان هذه « المهام الخاصة » تعطى للقادة الاميركيين لاظهار « حقوق المشاركة » التي يجب أن يميز فيها بين الدول الامبريالية الكبرى والصغرى .

ومن ناحية رابعة ، هناك مبدأ « توحيد الاسلحة » ، او ما يعرف ، حسب تعبير وزير الدفاع الاميركي السابق ، هارولد براون « بالقدرة على تبادل المهام القتالية »[٤٤] .

وان الحديث يدور عن توحيد الاسلحة والمعدات الحربية للولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ، وبالدرجة الاولى في إطار حلف الناتو . ولذا نجد أنه تم تشكيل مركز توحيد الاسلحة والمعدات الحربية ، ضمن القيادة العامة للقوات الحليفة في الناتو . ومهما يكن من أمر ، وكما تبين التجربة العملية ، فان هذا التوحيد يؤدي الى خلق اعتماد اضافي في النواحي الاقتصادية ، والسياسية ، والعسكرية للدول الاخرى على الولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي يضع هذه الدول مرة أخرى ، تحت سيطرة الاحتكارات الاميركية ، وبالتالي تحت سيطرة السياسة الامبريالية الاميركية عموماً .

---

(٤٤) انظر صحيفة نيويورك تايمز الصادرة في ١٩ ايلول ١٩٧٧ .

نجد في تصريحات القادة الاميركيين ، وخاصة بعد مجيء الادارة الديموقراطية الى السلطة في عام ١٩٧٧ ، مبادىء عامة اضافية ، تدعو ، حسبما يبدو ، الى تقوية الاعتماد على مفهوم « القوى الاجمالية » والى الافاضة عن « التقويم أو التقدير العام » لما يعرف او يسمى لديهم « بالعالم الحر » الخ ... ولكن من هو الذي يجهل في هذا العالم ان ما يدعى « بالاسلوب الموحد » ليس سوى محاولة لممارسة السيطرة الاميركية ، وان ما يعرف « بالتقويم العام » لا يعني سوى الدعوة الى الاخذ بالخبرة الاميركية ، واعتبارها النموذج العام الافضل .

ان محاولات تشكيل « القوى الاجمالية » تصادف حجماً لا بأس به من الصعوبات . فمن ناحية أولى ، نجد أن طرح الولايات المتحدة الاميركية لفكرة « المشاركة » يعمل من الناحية العملية على تقوية التناقضات بين الدول الامبريالية ، مؤدياً في نهاية المطاف الى انهيار أساس تشكيل هذه القوى بحد ذاته . وقد أشار الى ذلك ليونيد بريجنيف في المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي إذ قال :

« ان حكومات الدول الرأسمالية ، تقوم بمحاولة بعد اخرى بغية ازالة التناقضات ، والاتفاق على الاجراءات المشتركة اللازمة لاجتياز أزماتها . ولكن هذه هي طبيعة الامبريالية ، حيث ان كل فئة تريد ان تحقق ميزات معينة على حساب الفئات الاخرى ، مما يؤدي الى تقييد ارادتها . وكذلك فان الخلافات تكتشف في اشكال جديدة ، بينما تشتد حدة التناقضات في هذه الاشكال » [٤٥] .

ومن ناحية ثانية ، فان تشكيل « القوى الاجمالية » يثير الى حد ما تناقضاً واضحاً ، هو ان القوة القائدة في الاحلاف العسكرية الامبريالية هي الولايات المتحدة الاميركية ، والمفاهيم الاميركية هي السائدة في مجال النظريات

---

(٤٥) انظر مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحادالسوفييتي ، الصفحة ٢٨ .

العسكرية ، والقادة الاميركيون هم الذين يحتلون أو يشغلون المراكز العسكرية العليا ، بينما نجد أن الكتلة الاساسية من القوات المسلحة يجب ان تعدها الدول الاخرى • ويتضح جيدا من التاريخ العسكري للامبريالية ، انه لا يمكن ان تبقى القوات المتحالفة لفترة طويلة تحت قيادة أجنبية ، اذا لم يكن هذا التحالف ، ملائماً بشكل ما أو بآخر ، وفي مرحلة ما معروفة منه ، « للشريك الاصغر » • وان هذه التحالفات العسكرية يمكن ان تعمل بدرجة أكبر أو أقل ، طالما ان الامر لم يصل الى مرحلة تلقي اشارة الانذار • وقد تعلم البنتاغون درساً بليغاً في هذا المجال في فييتنام ، حيث اشتد قلق واشنطن الى حد كبير لان أغلب حلفائها رفضوا الاشتراك في العدوان الاميركي على هذه الدولة •

ومن ناحية ثالثة ، فلا يمكن الا يخشى الحلفاء الاميركيون من المهمة التاريخية « للقوات الاجمالية » التي شكلتها الامبريالية العالمية • وبالرغم من ان واشنطن تموه عادة تحضيراتها العسكرية بتعابير « دفاعية » ، فان فييتنام كانت قد قدمت فرصة اضافية للتفكير بمهمة القوات المسلحة الاميركية ، ودور حلفائها في الحرب العدوانية • وفي واقع الامر ، يمكن التساؤل مثلاً ، ما هي المصالح القومية التي كان الجنود الفييتناميون الجنوبيون يحمونها ، أثناء قتالهم في قوام قوات المعتدي في فييتنام ؟ وما هو الدور المعين للجيوش الحليفة لواشنطن في الحرب التي يجري التحضير لها لتخاض ضد الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى ؟

من الواضح تماما ، ان « القوات الاجمالية » لا تستثنى من مهمة العمل على الصعيد الداخلي — والتي هي قمع الحركة الديموقراطية الثورية في داخل دول ما يعرف « بالعالم الحر » ذاتها • وتوجد سلسلة كاملة من الاتفاقات السرية بين حكومة الولايات المتحدة الاميركية وحكومات الدول الاخرى ، يراعى فيها استخدام « القوات الاجمالية » من أجل قمع الانتفاضات الثورية لشعب هذه أو تلك الدولة • وليس أمراً صعباً ان نفهم جوهر هذه الاتفاقات ، ولو من تصريح

القائد العام السابق للقوات الحليفة في حلف الناتو الجنرال الكسندر هيغ إذ قال : **« لقد حذرت الجنرال بأني لا أوافق على وجود أحزاب ماركسية في حكوماتهم »**(٤٦) .

ثم ان مهمات « القوات الاجمالية » تشمل أيضا **منع الدول النامية من الانتقال الى طريق الثورة الاشتراكية** . وقد أعطت احداث السنوات الاخيرة العديد من الامثلة الجديدة ، التي تكشف جوهر وطرق تنفيذ هذه المهمة في مختلف مناطق العالم . وفي هـذا السياق تحـدث ليونيد بريجنيـف قائـلا :

« ... فلنأخذ جمهورية انغولا الشعبية ، فما ان ولدت هـذه الدولة التقدميـة حتى أمسـت هدفا للتدخل الاجنبي . كان هذا بطبيعة الحال من صنـع ايـدي الامبريالية والعنصريين في جنوب افريقيا ـ الذين يعتبرون اعداء افريقيا المستقلة ـ بالاضافة الى اولئك الذين أخذوا على عاتقهم القيام بالدور القذر لاعوانهم »(٤٧) .

وان كلا مهمتي « القوى الاجمالية » ـ الداخلية (قمع الشعوب في الدول المعنية) ، والخارجيـة (تأمين مصالح البورجوازيـة المسيطرة على المسرح العالمي) تتناقضان مع المصالح الحقيقية للشعوب ، ومع قضيـة السـلام ، والتقـدم .

فما هي نتائج السياسة الخارجية التـي يمكن تحقيقها من تنفيذ مفهوم « القوى الاجمالية » ؟ ان هذه النتائج ليست متماثلة . فمن ناحية أولى ، نجد ان العديد من حلفاء الولايات المتحدة الاميركية ، الذين تلقوا دعما فعالا ومساعدة مادية تقنية من « الشريك » الاكبر ، استطاعوا تشكيل قوات مسلحة كبيرة بما فيه الكفاية (تدخل في قوامها القوات البرية) . ويظهر هذا الاتجاه بوضوح ، على سبيل المثال ، في بناء القوات المسلحة لكوريا الجنوبية . وحسب معطيات

---

(٤٦) انظر صحيفة البرافـدا الصادرة بتاريخ التاسع من شهر آذار ١٩٧٧ .

(٤٧) انظر مواد المؤتمر الخامس والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي : الصفحة ١٢ .

الصحافة الاجنبية ، فان سيئول تملك أكبر جيش في الشرق الاقصى (٦٤٢ ألف جندي وضابط) ، علما بأن أكثر من ثلثي هذا التعداد هو للقوات البرية [٤٨] • ومن ناحية أخرى ، فان حلفاء الولايات المتحدة الاميركية يبدون مقاومة لتحقيق تنفيذ المفهوم الاميركي عن « القوى الاجمالية » • فاليابان ، على سبيل المثال ، تحافظ منذ عقدين من الزمن على نفس التعداد في قواتها المسلحة ، بغض النظر عن الاصرار المستمر والمتشدد من قبل البنتاغون ، والرجعية الداخلية ، على زيادة تعداد قوات الدفاع القومي (وقد انخفض تعداد هذه القوات ، ليصبح ٢٤٠ ألف انسان في عام ١٩٧٨ ، بعد ان كان قد بلغ ٢٦٦ ألف انسان في عام ١٩٧٣)[٤٩] •

يلاحظ أيضا ازدياد المقاومة الى حد ما ضد نظام « القوى الاجمالية » من قبل الحلفاء الاوروبيين للولايات المتحدة الاميركية • ثم ان الصراع حول « القوى الاجمالية » يكتسب أبعادا وحدة أكبر ، الامر الذي يؤكد ما جاء في اجتماع وزراء دفاع دول الناتو • **فقد ظهرت الخلافات بين هؤلاء في العديد من المسائل المحسوسة : كحجم وطبيعة المساعدة العسكرية الاميركية ، والاسهامات المالية للدول الاوروبية الغربية ، ومدى توحيد الاسلحة والمعدات الحربية ، وبنية وقوام القيادات العسكرية الموحدة ، الخ ...** وان اجراءات حكومة كارتر ، التي نفذت في هذا المجال ، تؤكد ، ان الولايات المتحدة الاميركية تريد أن تخمد « المقاومة القومية » ، وان تؤمن في المستقبل توحيدا واسع النطاق للاسلحة والتجهيزات الحربية بالتوازي مع الاعداد لمواقف استراتيجية موحدة •

---

(٤٨) انظر الميزان العسكري ، ١٩٧٨–١٩٧٩ ، الصفحة ٦٤ . (الصادر عن معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن) .

(٤٩) انظر نفس المرجع السابق ، الصفحة ٦٢ .

وبالتأكيد فهناك سياسات سليمة ، ونظريات جدية يأخذ بها في الولايات المتحدة الاميركية معارضو فكرة « القوات الاجمالية » • ويوجد كذلك مؤيدون لما يعرف « **بالانعزالية الجديدة** » يرون انه **من المفضل ان تقلل اميركا تدريجياً من اعتمادها على العالم الخارجي في النواحي الاقتصادية ، والسياسية العسكرية ، وان تقلص او تلغي نهائيا الوجود العسكري الاميركي خارج حدودها ، وان تخفض ميزانيتها العسكرية وتعداد قواتها المسلحة النظامية ، وبالدرجة الاولى القوات ذات الاغراض العامة** • ولكن هذه الافكار لا تجد انعكاساً لها في الاوساط المالية الصناعية ، ولدى حكومة الولايات المتحدة الاميركية ، وخاصة في البنتاغون •

وعلى الصعيد العملي ، يرى البنتاغون ضرورة المحافظة على مقدرة مؤثرة للقوات المسلحة العادية • وبالتالي ، فان التركيز الاساسي ، حسب تقدير وزير الدفاع الاميركي السابق هارولد براون يجب ان يوجه الى **تنفيذ المهام الرئيسية التالية :**

ـ رفع القدرة القتالية للقوات العادية في الناتو عبر تحسين التدريب القتالي والعملياتي للقوات ، وتجهيزها بأحدث انواع الاسلحة •

ـ امتلاك امكانية اكبر في نقل التعزيزات بسرعة من الولايات المتحدة الاميركية ، وفي مناورة قوات الدول الحليفة على مسرح الحرب •

ـ تحسين نظام الاحتياطات الاميركية والحليفة ، التي يمكن ان تتم تعبئتها بسرعة •

ـ تحقيق التنظيم المنسق « للقوات المسلحة في حلف الناتو » ، اي تأمين التآلف بدرجة اكبر بين مختلف القوات المسلحة لدول هذا الحلف(٥٠) •

ولا بد من اعارة الاهتمام الى ان ادارة كارتر كانت قد عملت في البحث

---

(٥٠) انظر صحيفة « نيويورك تايمز » الصادرة بتاريخ ١٩ ايلول من عام ١٩٧٧ •

عن اشكال وطرق جديدة لتحقيق **مفهوم « القوات الاجمالية »** ضمن خطة خارجية .

فمن الناحية الاقتصادية ، نجد انه تستخدم بشكل اكثر مرونة المساعدات المادية التقنية والمالية . ومن الناحية السياسية يستخدم تكتيك اكثر ذكاء ، يتلخص في ان يترافق الضغط على القادة المحليين **مع الاعلان عن « ولائهم » و « اخلاقهم » للمصالح القومية لدولهم** . ومهما يكن من امر ، ففي شروط معينة يظهر الاستعداد للقيام باشكال أكثر حدة من الصراع — كاستخدام سياسة املاء الشروط أو حتى التنحية من السلطة للمسؤولين السياسيين غير الموالين لواشنطن في الدول الحليفة (وعموماً فان هذا هو ما تقوم به وكالة المخابرات المركزية الاميركية ، بالرغم من انه اتخذت مؤخرا بعض الاجراءات المتصلة « بتنظيم » عمل هذه الوكالة) .

اما في المجال العسكري ، فقد اعلن عن اجراءات متصلة بتقليص الوجود العسكري الاميركي في بعض المناطق الخارجية (نذكر منها على سبيل المثال ، التخفيض في المستقبل القريب لتعداد القوات البرية في كوريا الجنوبية ، وتخفيض عدد القواعد العسكرية في مناطق اخرى(٥١)) . وفي الوقت ذاته ، فان البنتاغون ينفذ برامج اكثر اتساعاً في تحديث الجيوش المحلية ، ويقوي نفوذه بشكل فعال فيها . وأخيرا ، ففي المجال الايديولوجي ، تتم تقوية الدعاية لمفهوم « القوات الاجمالية » مع مراعاة العوامل النفسية في الاوساط البورجوازية والاوساط المؤيدة لها ومراعاة الامزجة القومية أيضا .

٤ — الحركية الاستراتيجية

يعكس **مفهوم « الحركية الاستراتيجية »** احد اهم الاتجاهات في بناء القوات المسلحة . وهو خلق وتحسين ما يعرف بقوات الحركية الاستراتيجية .

---

(٥١) انظر : مجلة : Foreign Affairs تشرين الاول ، ١٩٧٧ ، الصفحات ١٦٠ — ١٧٤ .

ويفهم من « الحركية الاستراتيجية » في الولايات المتحدة الاميركية ، **القدرة على النقل السريع لمجموعات كبيرة جدا من القوات ، والمعدات العسكرية ، ومواد الامداد المادي التقني الى مسافات بعيدة ،** سواء منذ بدء الحرب ، أو لدى نشوب النزاعات المحلية ، التي تشترك فيها الولايات المتحدة الاميركية[٥٢] .

كانت الولايات المتحدة الاميركية قد بدأت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، في الاخذ بما عرف آنذاك **« باستراتيجية الدفاع الامامي »** ، وبالتالي فقد بدأت بتحقيق وجودها العسكري على المستوى العالمي ، حيث أقامت العديد من القواعد العسكرية خارج حدودها بغرض جعل التجميعات الامامية من قواتها المسلحة على اقرب مسافة من حدود دول المنظومة الاشتراكية .

وحسب تصريحات البيت الابيض وممثلي البنتاغون ، فان **المجال الاكثر اهمية لمصالح « الامن القومي » للولايات المتحدة الاميركية في خارج حدودها هو اوروبا الغربية ، والشرق الاقصى**[٥٣] . ففي اوروبا الغربية ، يضم الدفاع الامامي ، حسب وجهة نظر البنتاغون **نظام القواعد العسكرية** وتجميع القوات الاميركية ، **ونظام التجهيز العملياتي للارض ، وتسليح القوات المسلحة للدول الاخرى في الناتو .**

وفي الشرق الاقصى ، يشتمل **« الدفاع الامامي » الاميركي القواعد العسكرية وتجميع القوات الاميركية في اليابان ، وكوريا الجنوبية ، والتجهيز العملياتي للارض والقوات العسكرية لهذين الحليفين الاميركيين .**

---

(٥٢) انظر : معجم وزارة الدفاع الاميركية عن التعابير العسكرية والمشتركة ، واشنطن ، ٣ كانون الثاني ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١٢٥ .

(٥٣) انظر مجلة : World Today تشرين الثاني ، ١٩٧٧ ، الصفحات ٤١٧ — ٤٢٤ .

وان اساس «**الدفاع الامامي غير النووي**» هو تجميع القوات الاميركيــة ذات الاغراض العامة ، المتوضع في هذه المناطق • وان قوام هذه التجميعات ، حسب خبرة العقود الثلاثة الماضية ، يمكن ان يكون مختلفاً حسب حالة الموقف الدولي ، بشكل عام ، وحسب الموقف السياسي العسكري الراهن في هذه او تلك المنطقة • ففي عام ١٩٧٧ ، كان تعداد قوات «**الدفاع الامامي**» الاميركية ، الموجودة في اراضٍ أجنبية ، قد بلغ حوالي خمسمائة الف عسكري وضابط •

ويراعى ان يتم ، مع برود الحرب ، التعزيز السريع والفعال لتجميع القوات الاميركية المتوضع خارج الحدود • وبالاضافة الى ذلك، تنفيذ الاجـراءات التي يفرضها المفهوم الاستراتيجي العسكري الذي يعرف «**بالحركيــة الاستراتيجية**» • وتؤكد القيادة الحالية للولايات المتحدة الاميركية ، دائماً ، ضرورة زيادة حركيــة القوات المسلحة الى حد كبير •

وثمــة اسباب عديــدة يمكن ان توضح الدور المتنامي لمفهوم «**الحركية الاستراتيجية**» •

فمن **ناحيــة اولى** وكما سبق لنا ان ذكرنا،نجدان البنتاغون بدأ يعتمد ، مع بدء ظهور حالةالمساواةالاستراتيجية بين الولايات المتحدة الاميركيةوالاتحادالسوفييتي على **تزايد دور القــوات المسلحة بوصفها احدى الوسائل الاكثر اهمية في تنفيذ السياسة التقليدية للقــوة** • ويفترض ، ان القوات ذات الاغراض العامة المعدة للعمل في مسارح حربية بعيدة عن الولايات المتحدة الاميركية (فيما وراء البحار) تحتــاج الى وسائط وطرق نقل استراتيجي فعالة •

ومن **ناحيــة ثانية** ، فانالقادة الاميركيين كانوا مضطرين الى تقليص تجميع القوات الاميركية الموجودة فيما وراء البحار الى حد ما ، والى الاقلال من عــدد القواعد العسكرية في بعض مناطق العالم • وبالتالي ، فقــد كان على هؤلاء القادة

---

(٥٤) انظر « الميزان العسكري » ، ١٩٧٧ ـ ١٩٧٨ ، الصفحــات ، ٦ و ٧ و ١٠٩ •

ان يعوضوا عن هـذه الخسارة في الخطـة الاستراتيجية ، عبر رفـع حركيـة القوات المسلحـة •

ومن **ناحية ثالثة** ، فان تحقيق مفهـوم « القوات الاجمالية » في الخطـة الخارجية ، يتطلب حل بعض المسائل كالتخطيط للعمليات المشتركـة على مسرح الحرب ، وايصال الاسلحـة والمعدات الحربية للحلفاء في الوقت المناسب ، وامداد هؤلاء من الناحيتين الماديـة والتقنية ، الامر الذي يعتمد ، اكثر من السابق على قدرة الولايات المتحدة الاميركيـة في تنفيذ اعمال النقل الاستراتيجي السريع • واخيرا ، فان القيـادة الاميركية تريد ان تحقق ، بوساطة رفع الحركية الاستراتيجية لقواتها المسلحـة ، الاقـلال ، من **ناحية اولى** ، من الاحتكاك السياسي مـع حلفائها ، الذي يتولد من الوجود الدائم للقوات الاميركية على أراض أجنبية ، والزيادة ، من **ناحية ثانية** ، للامكانيات المحتملة لخلق التفوق في القوى عـلى العدو المحتمل ، او لايصال القوات الى المنطقة المنتقاة وفي الوقت اللازم •

وعموماً ، فان مفهوم **« الحركية الاستراتيجية »** ، يجب ان يؤمن جعل القوات الاميركية ذات الاغراض العامة ذات حركيـة ومرونة عاليتين ، وان يخلق في نهاية المطاف الشروط اللازمة لنشرها وخوضها الحرب • وهكذا نرى ان هذا المفهـوم يعكس بوضوح كاف الجوهر العدواني ، والطابع الهجومي للعقيدة العسكريـة الاميركيـة •

كانت الادارة الديموقراطية الاميركية الاخيرة (ادارة كارتر) تعير اهتماماً جدياً الى التحسين من الناحيتـين التنظيمية والتقنيـة للحركية الاستراتيجية للقوات الخاصة • وكانت تعالج وتنفذ آنذاك ، وبشكل دوري ومنتظم ، مهام النقـل الاستراتيجي •

يمكن ان ينفذ النقل الاستراتيجي بوساطة وسائط النقل الجوي والبحري ، سواء بشكل منفصل ، او مع بعضهما البعض • ويشار في المراجع الاميركية الى انه تدخل في قوام القوات التي تؤمن الحركية الاستراتيجية ، وسائط نقل القوى الجوية

النظاميـــة ، ووسائط احتياط (تحمل العلم الاميركي) ، والاسطول الاحتياطي الاميركي[٥٥] .

يلاحظ الاختصاصيون الاميركيــون نقاط الضعف والقــوة (المســاوىء والمحاسن) في امكانيات مختلف انــواع وسائط النقل . وهكــذا ، فاذا كانت الطائرات قادرة على النقل خلال وقت قصير والى مسافات بعيدة حمولات محدودة الوزن وصغيرة الابعاد نسبياً ، فان السفن البحرية تستطيع ان تنقل عتــادا ثقيلا ، ومجموعات كبيرة من القوات ، وان كان ذلك يتم خلال وقت اطول . ويرى هؤلاء الاختصاصيون ان السيئة في احــد انواع النقل ، يمكن ان تعوض بحسنة (ميزة ايجابية) في نوع آخر .

ولكن الــدور الرئيسي في تنفيــذ متطلبات مفهوم « **الحركية الاستراتيجية** » يقع ، حسب رأي القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية على عاتق القوى البحرية العسكرية[٥٦] . ويجد هذا الامر تعبيرا عمليا له في برامج بناء وسائط النقل التي تشمل سفن الانزال ، وسفن الحمولات البرية ، والسفن الصهاريج ، والسفن الحاملة للحاويات ، حيث تكون مجهزة للنقل الكثيف للقوات والمعدات الثقيلة الى مسارح الاعمال القتالية البعيدة . وتقــع ايضا على عاتق قيادة القوى البحريــة الحربية مهمة تأمين أمن تحرك سفن النقل على امتــداد كافة طرق المواصــلات البحرية والمحيطية[٥٧] .

ويجب ان تلعب سفن الانزال ، وسفن السطح لقوى الاساطيــل العملياتية دورا رئيسياً . وفي الوقت الراهن ، فان قوات الانــزال البرمائية الاميركية تملك

---

(٥٥) انظر : مجلة Commanders Digest الصادرة بتاريخ ١٣ آذار ١٩٧٥ ، الصفحتين ٢٤ ــ ٢٥ .

(٥٦) انظر : « التخطيط للقوات الاميركية ذات الاغراض العامة : البحرية » واشنطن، ٢٠ كانون الاول ، ١٩٧٦ ، الصفحة ١٧ .

(٥٧) انظر « القوة البحرية » شباط ، ١٩٧٢ ، الصفحة ١٢ .

حوالي (٧٠) سفينة انزال (منها سبع حاملات صغيرة لحوامات الانزال و ١٥ حاملة كبيرة لهذه الحوامات ايضاً ، واكثر من عشرين سفينة للدبابات ، وغيرها ...) وحسب تقديرات الاختصاصيين العسكريين البحريين ، فان هــذه الوسائط تملك امكانيات كبيرة ، اذ يمكن للقيادة البحرية العسكرية ان تنقل وتنفذ الانزال على سواحل غير مجهزة في وقت واحد فرقة ولواء من مشاة البحرية ، وان تؤمن ايضاً اعمالهما القتالية . ولكي تحقق وزارة الدفاع الاميركية البرامج المعدة خصيصاً لرفع جاهزية النقل البحري ، فانها تعتمد على الاستفادة في حالة الضرورة ، مــن مائة وسبع عشرة سفينة من قوام الاسطول التجاري للولايات المتحدة الاميركية . ويجب ان يتم افراز كل هذه السفن للعمل في المجهود الحربي خلال ستين يومــاً (على ان يتم فرز (٥٠) بالمائة منها خلال ثلاثين يوماً فقط من تاريخ طلبها)[٥٨] .

وتتخــذ في الــولايات المتحــدة الاميركيــة اجــراءات اخــرى بغرض **زيادة امكانيــة نقل القوات بالوسائط البحرية** . ومن الناحية العملية، نجد ان الحكومة الفدراليــة تساعد في بنــاء ثلاثمائة سفينة للشركات الخاصة ، حيث يتم الصنع **حسب التصاميم المختارة من قبل وزارة الدفاع الاميركية** . ويبدو ان البنتاغون ينوي الاستفادة على نطاق واسع من السفن التجارية لحلفاء الولايات المتحدة الاميركية . ونذكر على سبيل المثال ، ان البنتاغون يعتبر ، بموجب اتفاقية وقعت في عام ١٩٧٣، ان السفن التجارية التابعة لدول حلف الناتو ، البالغ عددها حوالي ثلاثمائة ، والتي تزور بشكل منتظم المرافىء الموجودة على الساحلــين الشرقي والجنوبي للولايات للولايات المتحدة الاميركية ، احتياطاً محتملا للنقل العسكري من الولايات المتحدة الى اوروبا الغربية .

يعطي البنتاغون ايضاً دورا هاماً **لوسائط النقل الجوي** . ولــذا فقد شكلت

---

(٥٨) انظر « الشهادات المقدمة عن مخصصات وزارة الدفاع ، للعام المالي ١٩٧٦ » ، الجزء الثالث ، الكونغرس الرابع والتسعون ، الجلسة الاولى ، واشنطــن ، ١٩٧٥ ، الصفحة ١٩٧ .

قيادة خاصة للنقل الجوي العسكري ، وهي مسؤولة عن تنفيذ النقل الاستراتيجي. وتدخل هذه القيادة من الناحية التنظيمية في قوام القوى الجوية العسكرية ، اما من الناحية العملياتية ، فانها تتبع مباشرة لهيئة رؤساء الاركان . وتتألف هذه القيادة من جيشين جويين هما **الجيش الجوي الواحد والعشرون الذي ينفذ النقل في منطقة المحيط الاطلسي ، والجيش الجوي الثاني والعشرون الذي ينفذ هذا النقل في منطقة المحيط الهادي .** وكان يوجد تحت تصرف هذه القيادة في عام ١٩٧٧ ، (٦٤٫٥) الف رجل ، و (١٧) سرباً من طائرات C — 5 A و C — 141 (يوجد فيها حوالي ثلاثمائة طائرة . وبالاضافة الى ذلك ، يمكن ان تستخدم في النقل الجوي للقوات **طائرات النقل التكتيكية** ، التي يبلغ عددها اكثر من خمسمائة طائرة[٥٩] . وهناك اقتراح بتحديث الطائرات من النوعين C — 141 و C — 5 ، وبتسريع انتاج الطائرات الصهاريج ذات الامداد البعيدة ، واستخدامها بشكل اكثر فعالية في حالة الضرورة ولصالح الطيران المدني ، وذلك لكي يتم بالتالي التسريع بمعدل مرتين لوتيرة النقل الى اوروبا[٦٠] .

ان الاجراءات الخاصة التي نفذت في عام ١٩٧٦ ، كانت عبارة عن بدء التغييرات التنظيمية الهادفة الى توحيد كافة وسائط النقل ضمن اطار القوى الجوية العسكرية الاميركية . وهكذا اصبحت كافة وسائط الطيران التكتيكي المعدة للنقل ، تحت تصرف **قيادة طيران النقل العسكري** .

---

(٥٩) انظر « الميزان العسكري » ١٩٧٨ — ١٩٧٩ ، الصفحة ٧ ، و « وزارة القوى الجوية — تقرير لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ الاميركي » ، المؤرخ في ٨ شباط من عام ١٩٧٧ ، الصفحات ٦ و ٧ و ٨ .

(٦٠) انظر د. رامسفيلد في « التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية ، المرفوع الى الكونغرس » والمؤرخ في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦ ، الصفحة ٢٠٧ ، و هارولد براون في التقرير السنوي لوزارة الدفاع ايضا عن العام المالي ١٩٨٠ ، الصفحات ١١٠ و ١٩٩ — ٢٠٤ .

يعتبر البنتاغون ان أحد اتجاهات رفع مستوى الحركية الاستراتيجية للقوات المسلحة الاميركية هو خلق أو اقامة ما يعرف **« بالقواعد الثابتة »** الدائمة ، وتطوير أنظمة « التوضع المزدوج » • والحديث يدور هنا عن ضرورة امتلاك بعضا لتشكيلات القتالية ، لمستودعات موجودة فيما وراء البحار ، وبشكل دائم (وعلى سبيل المثال في اليابان أو في أوروبا الغربية) • وحاوية على المعدات الاساسية الثقيلة والعضوية ، كالدبابات ، والمدفعية ، والعربات القتالية ، والصواريخ ، الخ ••• بينما تبقى معداتها الخفيفة (الاسلحة الخفيفة والتجهيزات) والافراد العسكريون (من ضباط وصف ضباط وجنود) في الولايات المتحدة الاميركية ذاتها ، وبطبيعة الحال ، فان هذا القسم الاخير يمكن ان يتم نقله جوا في الوقت اللازم • أما عتاد القواعد الثابتة فيتم استكماله وتجديده بواسطة الاسطول البحري الحربي • ومن هنا ، بدأت بشكل خاص ، المحادثات الهادفة الى اقامة **« القواعد المتحركة عبر البحار »** ، والى خفض مستوى الوجود العسكري •

وفي الوقت ذاته يتم توضع قوات كبيرة من الاحتياطات الاستراتيجية الخاصة في الاراضي الاميركية (٦١) • وتكون هذه الاحتياطات معدة للتعزيز السريع للتجميعات المنتشرة فعلا ، أو التي يتم تشكيلها لدى الضرورة ، على مسارح الاعمال القتالية •

يتم تخطيط هذا النقل سنويا ، وخاصة في اطار المشروع المعروف بـ « بيغ ليفت » Big Lift (أي النقل الكبير) • وتقدم حالات جديدة مختلفة

---

(٦١) يدخل عمليا في النسق الاول للقوات المعدة للتعزيز العملياتي للتجميع الاميركي في أوروبا الغربية ، فرقة واحدة مدرعة ، وفرقتان ميكانيكيتان ، وبضع قطعات مستقلة مع وسائط التعزيز ، انظر الميزان العسكري ١٩٧٧ ـ ١٩٧١ ، الصفحة ٦ •

عن التعزيز السريع « للدفاع الامامي » • ويتم الحديث في الفترة الاخيرة في البنتاغون عما يعرف **« باعمال النقل المتكاملة »** (٦٢) ، حيث يقترح ، حسب سيناريو النقل الاستراتيجي من هذا النوع ، ان يتم تشكيل « جسر ثلاثي الاتجاهات » يتألف من :

أ ـ الطيران الذي ينقل مجموعات كبيرة من القوات والمعدات •

ب ـ السفن السريعة التي توجه في الوقت ذاته الى منطقة النزاع ، على ان تكون مسبقا موجودة في مناطق قريبة من هذه الاخيرة •

ج ـ وسائل النقل البحري الموجودة في المرافىء الاميركية ، والتي يتم تحميلها بالمعدات الحربية الثقيلة ، ثم ارسالها الى المنطقة المذكورة أيضا • وبما ان التحرك سوف ينفذ في الاتجاه « الاول » خلال حوالي يوم واحد (في اتجاه واحد) ، وخلال ٢ ـ ٥ أيام في الاتجاه الثاني ، و ٥ ـ ١٥ يوما في الاتجاه الثالث للجسر المذكور ، فان البنتاغون يفترض ان هذا الجسر الثلاثي سوف يعمل بدون توقف (٦٣) •

ونفذت أيضا فكرة جديدة في مجال تحقيق مفهوم « الحركية الاستراتيجية » وهي وضع برنامج في عام ١٩٧٤ ، يمكن بموجبه ان يتم الارسال بسرعة لقطعات مختارة من المجموعات الاحتياطية عالية المناورة والتابعة للحرس القومي والاحتياط ، لتحل مكان القوات الاميركية التي جرى اخراجها جزئيا من بعض المناطق في العالم • وان هذا الاحتياط ذي الحركية الخاصة ، معد ، بشكل خاص ، لكي ينقل الى كوريا الجنوبية •

اتخذ مفهوم « الحركية الاستراتيجية » طابعا كبير الابعاد في تحقيقه مع بداية تشكيل **فيلق « الرد السريع »** في عام ١٩٧٩ ، علما ان هذا الفيلق مؤلف

---

(٦٢) انظر د. رامسفيلد في التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٧٧ ، الصفحة ١٠ •

(٦٣) انظر د. رامسفيلد في تقرير وزير الدفاع الى الكونغرس ـ مصدر سبق ذكره ـ الصفحات ٢٠٠ـ٢٠٩ •

من قوات عسكرية عالية القدرة (يبلغ تعدادها حوالي مائة وعشرة آلاف انسان) ، ومعدة للتدخل بالدرجة الاولى في منطقة الشرق الاوسط والخليج العربي بغرض « حماية المصالح الاميركية » . **يدخل في قوام هذه القوات الفرقة ٨٢ انزال جوي ، والفرقة ١٠١ المنقولة جوا ، وفرق أخرى من القوات البرية ومشاة البحرية ، و ٥-٦ أسراب جوية ، و ١-٢ تشكيل جوي ضارب ، وتشكيلات أخرى من القوى البحرية .** وبدأ التشديد على تدريب الفيلق على الانتقال السريع في حالة نشوب أزمات في أي نقطة من الكرة الارضية .

ولاول مرة بعد الحرب الفييتنامية ، تعلن الولايات المتحدة الاميركية من جديد عن تطلعاتها الى ممارسة دور « الشرطي العالمي » . وقد اختارت لذلك ذريعة هي « التهديد العسكري السوفييتي » الذي هو مجرد ادعاء . وفي الواقع ، فان الولايات المتحدة الاميركيـة تحاول ان توقـف عبر التهديد بالرد العسكري السريع (ويجب الا نستثني احتمال تنفيذ هذا التهديد عمليـاً) تلك التطورات ، الاجتماعية غير المرغوب بها من قبلها ، في عدد من البلدان ، وان تحافظ عـلى سيطرتها على الثروات النفطية الكبيرة في العالم غير الاشتراكي ، وتقوي مواقعها الامبريالية في العالم . وعموماً ، فان مفهوم « الحركية الاستراتيجية » هو بالضبط ذلك الموقع الاستراتيجي العسكري الذي يمكن من خلاله ، وبالاضافة الى المهام التي يعمل على تحقيقها ، ان يتأمن تحقيق هذه الاهداف في أقصر مهلة زمنيـة ممكنة ، لدى التبدل الحاد في المواقف .

وعموماً ، فان مفهوم « الحركية الاستراتيجية » ليس ذا طابع دفاعـي . وبالتالي فهو مفهوم عن التحضير للحرب ، وليس لردعها او منعها ، كما تحاول ان تصفه الولايات المتحدة الاميركية . ثم انـه لا يخدم هدف تقوية مواقـع السياسة الخارجية الاميركية في مناطق معينة من العالم ، وخاصة في أوروبا الغربية ، والشرقين الادنى والاوسط فحسب ، بل يخدم أيضا أهداف ممارسة الضغط على الاتحاد السوفييتي ، بوساطة التهديد الحقيقي لبلادنا ولكافة دول المنظومة الاشتراكية .

الفصل التاسع

المفاهيــم البحــرية العســكرية

تشكل المفاهيم البحرية العسكرية جزءاً أساسياً من المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وهي تشمل تعليمات أو مضامين رسمية بما يتصل ببناء واستخدام القوى البحرية مع مراعاة دورها وأهميتها في منظومة القوات المسلحة ، وامكانيات تحقيق الاهداف السياسية العسكرية الرئيسية للولايات المتحدة الاميركية في العالم •

وان القاعدة النظرية الاساسية للمفاهيم البحــرية العسكرية الحديثة هي ما يعرف بالاستراتيجية المحيطية (نسبة الى المحيطات البحرية) ، التــي كانت قد أعدت في الولايات المتحدة الاميركية في مستهل أعوام الثمانينات ، بالرغم من انه لم يتم الاخذ بها رسمياً • وفي هذا الوقت بالذات ، ومع ظهور او تشكل حالة التوازن الاستراتيجي السوفييتي الاميركي ، فان دوائر معينة في الولايات المتحدة الاميركية ، بدأت تبحث عن أكثر الطرق ملاءمة ، من وجهة نظرها ، لاستخدام القدرتين النووية والعادية ، والتي تسمح بشكل أكثر وثوقية ، بتأمين المتطلبات السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الاميركية •

ان جوهر « الاستراتيجية المحيطية » ، كما يذكر اميرال اسطول الاتحاد السوفييتي س•غ• غورشكوف يتلخص في « نقل القدرة الاساسية للقــوات الاستراتيجية الهجوميــة الى مجال المحيطات العالميــة » [1] • وان هذا النقل

---

(1) انظر س.غ. غورشكوف في «القدرة البحرية للدولة» موسكو ١٩٧٦ ، الصفحة ٢٧٢ .

للقدرة النووية ، يسمح ، حسب رأي مؤيدي مفهوم « الاستراتيجية المحيطية » باستخدام مجال المحيطات العالمية ، التي تشكل سبعة أعشار سطح (مساحة) الكرة الارضية ، ويؤمن الانتشار على مستوى العالم ، وتحت سطح الماء ، للمكون الاكثر تعرضاً للاصابة من القوات الاستراتيجية ، وامكانية القيام بضربات نووية على الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الاخرى ، من مختلف الاتجاهات •

وان أحد أهداف « الاستراتيجية المحيطية » هو رفع درجة احتمال النجاة للولايات المتحدة الاميركية في حرب نووية شاملة ، طالما أن نقل القدرة النووية الى البحار ، يُمكّن من تقليص عدد قواعد الصواريخ عابرة القارات الموجودة على اراضي الولايات المتحدة الاميركية ، وبالتالي يقلل من عدد الضربات النووية المحتمل توجيهها ضد الولايات المتحدة الاميركية ذاتها •

يشير مؤيدو الاخذ بهذه الاستراتيجية الى ايجابيتها في استخدام القوات ذات الاغراض العامة الداخلة في قوام القوى البحرية الاميركية • وان نقل التعزيزات الاستراتيجية الى البحار سوف يسمح ، حسبما يرى هؤلاء ، باستخدام أهم ميزات لهذه القوات ، وهي حركيتها ، وقدرتها في النقل السريع للتعزيزات الى اتجاهات جديدة ، وتأمين السيطرة الفعالة على المناطق الرئيسية في المحيطات ، والتأثير على تطور الاوضاع المتأزمة ، والصراعية في مختلف مناطق العالم • وقد أكد أحد أنشط المدافعين عن « الاستراتيجية المحيطية » هه• بالدوين ،

ان هذه الاستراتيجية وحدها ، تسمح للولايات المتحدة الاميركية ان تمارس « ومن موقع القوة » وبشكل فعال ، التدخل العسكري ذي القوة الكافية ، وان تؤمن حماية خطوط مواصلاتها البحرية الحيوية الهامة ، والحراسة والدفاع عن الاهداف والقواعد العسكرية الموجودة فيما وراء البحار ، وان تقيم الحصار البحري والجوي ، وتنفذ الضربات على العدو ، دون الاضطرار الى الدخول الى اراضيه ، وان تقيم ايضا ، لدى الضرورة رؤوس الجسور المعدة للاستخدام

اللاحق للقدرة العسكرية [٢] . ويعطى دور لا بأس بـه في تبريـر « الاستراتيجيـة المحيطية الى العوامل الاقتصادية » ، وبالدرجة الاولى الى أهمية السيطرة عـلى الموارد الكبيرة من المواد الاستراتيجية ، الموجودة في المحيطات العالمية .

وقد عمل كل ذلك عـلى تحديد « وضـع » القوى البحريـة الاميركية . وبالاضافة الى ذلك ، فقد كانـت ثمة مطالبة بجعـل « الاستراتيجيـة المحيطية » الاستراتيجية الوحيدة لكافة القوات المسلحة في الولايات المتحدة الاميركية .

ومن المفهوم تماماً ، ان مثل هذا الاسلوب لم يكن ليلاقي مقاومة حاسمة من قبل قيادات الانواع الاخرى للقوات المسلحة . ولكن الذي وقف في حالة من الشك إزاء هذا المفهوم ، هو إدارة وزارة الدفاع . ونذكر ، على سبيل المثال ، ان وزير الدفاع الاميركي الاسبق ملفين ليرد ، كان قد أعلن ان سياسة الولايات المتحدة الاميركية تعتمد على استراتيجية موحدة ، تأخذ في الاعتبار التعـاون الواسع بين كافة أنواع القوات المسلحة (البرية والجوية والبحرية) . وإذ أقـر هذا الوزير ازدياد دور القوى البحرية وازدياد حصتها من الميزانية ، فانـه ، أكد في الوقت ذاته ، أن ذلك لا يجب أن ينظر اليه بوصفه مؤشرا للاخذ « بالاستراتيجية المحيطية » [٣] .

وبالرغم من ان « الاستراتيجية المحيطية » لم يعمل بها في الولايات المتحـدة الاميركية بوصفها استراتيجية رسمية ، فان العديد من مضامينها (او اوضاعها) كان قد تحقق من الناحية العملية . ولعـل ذلك يجـد انعكاسا في محتوى المفاهيم البحرية العسكرية ، التي لا تعكس بدورها المسائل الخاصـة ببناء واسـتخدام الاسطول فحسب ، بل وتعكس ايضا الوضـع العـام للعقيدة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية بشكل عام .

---

(٢) انظر هـ. بالدوين H.W. Baldwin في « استراتيجية للغد » نيويورك ١٩٧٠ ، الصفحات ٢٩٤ ــ ٣٠٠ .

(٣) انظر التقرير السنوي لوزير الدفاع الاميركـي ملفين ر. ليرد عن العـام المالي ١٩٧٣ ، واشنطن ١٩٧٥ ، الصفحة ١٧ .

وان المفهومين الاساسيين من المفاهيم البحرية ، العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية هما مفهوم « القدرة البحرية » و مفهوم « السيطرة على البحار » .

١ ـ مفهوم « القدرة البحرية » :

ان مائتي عام من تاريخ الولايات المتحدة الاميركية تؤكد ان القدرة البحرية كانت ولا تزال احدى الوسائط الاساسية للسياسة التوسعية الاميركية .

ان أسس صياغة مفهوم « القدرة الحربية » والمفاهيم الاستراتيجية البحرية العسكرية الاخرى تعتمد على الابحاث النظرية للاميرال الاميركي أ. ماهان . وهكذا ، وانطلاقاً من مؤلفاته التي كتبها في القرن التاسع عشر ، تستمر الان المحاولات الهادفة الى اثبات « الشرعية » والضرورة التقليدية « لان تحقق الولايات المتحدة الاميركية وضعاً استثنائياً لها في أغلب مناطق المحيطات العالمية . وقد لاحظ وليام فولبرايت بعد ان حلل اتجاهات تطور القوى البحرية الاميركية في الفترة الفاصلة بين الاميرالين ماهان و موربر ان تأثير ماهان لم يظهر فقط على تطور القوة البحرية والبناء البحري العسكري ، بل ان تعليماته وارشاداته أعطت حتى للتجار الامبرياليين التبرير المعنوي لكل نشاطاتهم »(٤) .

وكما تدل أقوال مختلف ممثلي الادارة الاميركية ، فان الرفع الراهن لدور وأهمية القدرة البحرية في الولايات المتحدة الاميركية يتمثل بالدرجة الاولى في سعي الدوائر الحاكمة الى المحافظة على النفوذ السياسي لهذه الدولة ، وتأمين وصولها السهل الى المحيطات الغنية ، وكذلك الى مناطق ودول العالم التي توجد فيها المواد الاستراتيجية ومصادر الطاقة ، وحيث يكون من الملائم للولايات المتحدة الاميركية ان تقيم رؤوس جسور لتوضع ونشر قواتها المسلحة . وكان وزير القوى البحرية الاميركي ج. ميدندورف قد أشار أكثر من مرة

---

(٤) انظر وليام فولبرايت ـ عضو مجلس شيوخ سابق ـ في « الجهاز الدعائي للبنتاغون » نيويورك ١٩٧٠ ، الصفحة ٥٠ .

الى أن القدرة البحرية كانـت وسوف تظل عاملا هاما في تأمين المصالح القومية للولايات المتحدة الاميركية [٥] • وكذلك أعلن في كلمة رسمية له ألقاها أمـام لجنة من مجلس الشيوخ ، بأن الدور العسكري والسياسي للقدرة البحرية في الولايات المتحدة الاميركية هو دور أساسي ويأتي في المقام الاول [٦] •

يمكن ان نجد تحديدا دقيقا لهذه الاوضاع في أقوال الرئيس الاميركـي الاسبق ج• فورد ، حيـث كان قد أقر في عـام ١٩٥٨ أن الاسطول البحـري العسكري ، ومشاة البحرية في الولايات المتحدة الاميركية كانـا « قد أمنـا التدخل السريع في مختلف الاوضاع المتأزمة الحادة ٤٩ مـرة » • وفي ٣٢ مرة منها ، كان الامر يتصل بالاستراتيجية الكلاسيكية التـي كانت معمولا بهـا في الماضي والتـي تعرف « باستراتيجيـة السفن الصغيرة المعـدة للدفاع عـن السواحل » او (استراتيجية استعراض العضلات) ، وذلك لحماية المواطنين الاميركيين والمحافظة على الملكيات الخاصة بهؤلاء المواطنين أو الخاصة بالدولـة الاميركية ، وكذلك للمحافظة على مصالح الحكومة الاميركية بشكل عام • ولم ينكر هذا الرئيس حقائق التدخل والتهديد باستخدام قوى الاسطول ومشاة البحرية الاميركية ، سواء أثناء أحداث لبنان في عـام ١٩٥٨ ، أو لدى إقامة الحصار ضد كوبا في عـام ١٩٦٢ ، أو لدى تنفيذ التدخل في جمهورية الدومينيكان في عام ١٩٦٥ ، أو خلال الاحداث الداخلية في الاردن في عام ١٩٧٠ [٧] •

---

(٥) انظر « القوة البحرية العالمية ـ الولايات المتحدة الاميركية مقابل الاتحـاد السوفييتي » في « الاحاديث الحيوية في الوقت الراهن » ، ٣ كانون الاول ١٩٧٤ ، الصفحة ١٦٧ .

(٦) انظر ملخص بيان وزير البحرية امام لجنة القوات المسلحة ، مجلس الممثلين ، عن العامين الماليين ١٩٧٦ و ١٩٧٧ ، وطلب المخصصات المالية للبحرية الاميركية وفيلق مشاة البحرية ، بتاريخ ٣ اذار من عام ١٩٧٥ ، الصفحتين ١ و ٢ .

(٧) انظر خطاب الرئيس فورد امام عناصر من البحرية الاميركية في نيو اورلينز New Orleans « القوة البحرية » ايار ١٩٧٥ ، الصفحة ٢٤ .

أما وزير البحرية العسكرية الاميركية غ. كليتور ، فقد أكد هذه الحقائق في كلمته التي ألقاها أمام لجنة مجلس الشيوخ لشؤون القوات المسلحة في شهر شباط من عام ١٩٧٨ ، وإذ أشار الى الاهمية الثابتة لدور القوى البحرية العسكرية الاميركية في تحقيق الاهداف السياسية للولايات المتحدة الاميركية ، فقد أعلن أنه « كان قد تم استخدام القوات المسلحة الاميركية أكثر من مائتي مرة في أوضاع متأزمة خلال الثلاثين عاما الماضية . وحسب الوثائق ، فان القوى البحرية الاميركية اشتركت في أكثر من ثمانين بالمائة من هذه الاعمال ، كما أنها نفذت لوحدها أكثر من مائة تدخل ، الامر الذي يسمح بالاعتماد عليها بصورة جدية » (٨) .

ان مفهوم « القدرة البحرية » عبارة عن مجموعة من وجهات نظر ذات طابع نظري عسكري عن أشكال وطرق محددة لتطوير كافة العناصر التي تشكل ، حسب وجهات نظر القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، القوة البحرية للدولة . وتشمل هذه العناصر ، التي كانت قد ذكرت في حينها من قبل الاميرال ماهان ، القوات البحرية ، وأسطول النقل البحري (التجاري) وقواعد (أنظمة) تمركزها .

توجد في الولايات المتحدة الاميركية أساليب مختلفة لتقدير القدرة البحرية الاجمالية العامة . وان عددا من الاختصاصيين يرون مثلا ان الاخذ بالاعتبار لهذه العناصر المتشكلة للقدرة البحرية ليس كافيا ، وبالتالي فلا بد من مراعاة الدور الكبير الذي يلعبه الوضع الجغرافي للبلاد . وفي هذا المجال ، فانه يقترح ان يتم قياس القدرة البحرية للدولة ، عبر « ملاءمة » المؤشرات الاساسية للقدرة العسكرية البحرية للاسطول مع الخواص الهامة للوضع

---

(٨) انظر بيان وزير البحرية الاميركية W.G. Glaytor امام لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ ، بتاريخ ٩ شباط ١٩٧٨ ، واشنطن ، الصفحتين ١ و ٢ .

الجغرافي [٩] • ومهما يكن من أمر ، فان كلا الاختصاصيين يوافقون على ان العنصر الحاسم — هو قدرة الاسطول البحري الحربي • وان هذا العنصر ذاته — حسب رأي قيادة القوى البحرية يعتبر « الوسيلة الوحيدة القادرة على التنفيذ السريع والفعال للمهام ، بغض النظر عن وجود القواعد الامامية » [١٠].

أ — القوى البحرية الحربية :

كانت ولا تزال القوى البحرية الاميركية تحتل في مختلف الاوقات وضعاً بارزا بين الانواع الاخرى للقوات المسلحة • ولكن هذا الدور كان يضعف في سنوات معينة • وهكذا ، ففي أعوام الخمسينات ، عندما كان الدور الرئيسي معطى للقوى البحرية ، نجد أنه وجد هناك من يقول بالرأي المتمثل بوجوب جعل هذه القوى تقوم في زمن السلم بمهام مرافقة سفن النقل العسكري والتجاري ، الامر الذي اضطر قيادة القوى البحرية الى خوض صراع معقد خلال عدة سنوات لتقوية مواقعها ، بالرغم من أنه جرت زيادات ملحوظة في قوى الاسطول في تلك الفترة •

ومع بداية أعوام الستينات ، وعندما أخذت ادارة كينيدي بعقيدة « الرد المرن » ، فان دور القوى البحرية الاميركية تعرض لاعادة النظر ، وخاصة في ظل دعوة كينيدي لتأكيد « حرية الايادي الاميركية في المحيطات العالمية عبر تشكيل قوى بحرية عسكرية قوية ، وأسطول تجاري في نفس المستوى » • ومنذ ذلك الوقت بدأت تزداد أهمية القوى البحرية • وكذلك فان الاسطول الاميركي أصبح يستخدم بشكل أوسع لتقديم الدعم « التقليدي » لاعمال السياسة الخارجية

---

(٩) انظر « نظرية الاستراتيجية البحرية في العصر النووي » دراسات المعهد البحري في الولايات المتحدة الاميركية ، أيار ١٩٧٢ ، الصفحتين ١٩٤—١٩٥ •

(١٠) انظر « القوات الوحيدة التي يمكن الاستفادة منها » في مجلة « القوة البحرية » نيسان ١٩٧٢ ، الصفحات ١٤—١٧ •

الاميركية في مناطق معينة من المحيطات العالمية ، عبر الاشتراك بشكل نشيط في تظاهرات القوة ، واثبات وجوده لفترات طويلة في أماكن معينة ، والتدخل الفعلي في عدد من الحالات ، والتهديد باستخدام القوة بشكل مباشر .

أما في مستهل أعوام السبعينات فقد جرت قفزات نوعية في مدى الاهمية التي تعار للقوى البحرية ، من حيث زيادة الوزن النوعي للمقدرة النووية في المكون البحري من القوات الاستراتيجية في الولايات المتحدة الاميركية . وإذ بدأ تجهيز الغواصات بصواريخ « البوسايدون » (حيث يوجد في كل صاروخ لا أقل من عشرة رؤوس حربية نووية) ، فقد ازدادت بشكل حاد النسبة المئوية للسلاح النووي الاستراتيجي الموجود في قوام القوى البحرية الاميركية . واذا كانت نسبة الذخائر الاستراتيجية التي كانت موجودة في عام ١٩٦٠ تشكل واحد بالمائة فقط من مجموع الذخائر النووية الاستراتيجية ، فانها أصبحت في عام ١٩٦٥ تشكل ١٧ بالمائة ، ولم تلبث أن ازدادت الى ٣٦ بالمائة في عام ١٩٧٠ ، والى ٤٥ بالمائة في عام ١٩٧٥ (كانت هذه النسبة في القاذفات الاستراتيجية تساوي في نفس الاعوام المذكورة وعلى التوالي ، ٩٧ و ٦٦ و ٤٤ و٣٣ بالمائة) (١١)(١٢). وبالاضافة الى ذلك ، فان هذا المكون من القوات الاستراتيجية الاميركية ، يعتبر الاقل تعرضا للاصابات المعادية ، الامر الذي يزيد من أهمية دوره أكثر فأكثر في هذه القوات .

ان الاقرار باستخدام القوى البحرية الاميركية على الصعيد العالمي ، وتنامي قدرة هذه القوى ، أديا الى زيادة دورها ضمن القوات ذات الاغراض العامة . وحتى بداية أعوام السبعينات ، كان حجم مخصصات الميزانية المعدة لبناء وتحسين القوى البحرية الاميركية قد ازداد بشكل حاد . وفي عام ١٩٧٣ أصبحت هذه

(١١ و ١٢) يمكن الرجوع الى مجلة « الولايات المتحدة الاميركية ، السياسة والاقتصاد والايديولوجية » العدد ٧ ، ١٩٧٧ ، الصفحة ١٠٧ ، للاطلاع على التفاصيل .

المخصصات أكبر من سائر مخصصات الانواع الاخرى للقوات المسلحة ، ولا تزال تتزايد عاما بعد عام منذ هذا التاريخ •

وان هذا الوضع الذي تتمتع بـه القوى البحرية الاميركية بين سائر أنواع القوات المسلحة ، يحدد درجة اسهامها في تحقيق تلك المفاهيم الاستراتيجية التي تصاغ على أساسها خطط التطوير اللاحق للقوات المسلحة بشكل عام في الولايات المتحدة الاميركية •

ويراعى في برامج بناء السفن وضع أنظمة تسليحها ، التحسين الكبير في الميزات النوعية والكمية للقوى البحرية • ويُركّز بالدرجة الاولى على ما يلي :

ـ التقوية اللاحقة (المستمرة) للعنصر العامل تحت الماء ((الغواصات)) من القوات النووية الاستراتيجية ، عبر تبديل غواصاته ذات الصواريخ الحديثة نسبياً ، بأخرى مسلحة أو مجهزة بصواريخ ذات أمدية أكبر ، ودقة عالية جدا •

ـ زيادة عدد الغواصات ، ذات المحركات النووية القوية بغرض الاقلال من اعتمادها على القواعد البحرية في المناطق البعيدة من المحيطات العالمية •

ـ تقوية القدرة النووية للتشكيلات البحرية من حاملات الطائرات وللسفن العاملة بشكل مستقل (الحاملات الضاربة وذات الاهداف المتعددة ، والفرقاطات النووية الضاربة الجديدة ، وحاملات الالغام العاملة في المحيطات ، والغواصات النووية متعددة الاهداف) ، عبر تسليحها بأنواع جديدة من الطائرات ، والحوامات ، والصواريخ ، والطوربيدات ، ومعدات المدفعية •

ـ تقوية الحماية والدفاع عن سفن السطح ضد الطيران والغواصات في البحار • ويراعى هنا ، الصنع ، والتسليح للسفن ، بأنواع جديدة من الصواريخ

« سفن ــ جو » و « سفن ــ سفن » بالاضافة الى الطوربيــدات والالغــام والوسائط الاكثر فعالية لكشف وتدمير الغواصات العاملة ضد تشكيلات السفن والقوافل •

ــ **رفع فعالية وسائط الصراع ضد الغواصات ،** بوساطة تقوية وتطوير قوى ووسائط الكشف بعيد المدى للغواصات ، ووسائط كشف سفن الســطح ، والغواصات ، والطائرات ، والحوامات ، والاجهزة الفضائية • ويرتبط مع ذلك التوسيع على نطاق واســع لبرنامج الاعمال المتصلة بمسح المحيطات عبر اجراء الابحاث على بنية الطبقات المائية فيها وفي الميــاه الساحلية ، وخواصها البيولوجية والفيزيائية والكيميائية •

ــ **رفع المستوى العملياتي للنقــل العسكري** وايصــال القــوات والمعــدات القتاليــة الى السواحل غير المجهزة •

وفي عام ١٩٧٦ ، ولدى مناقشة الميزانية العسكرية الدورية ، جرى وضــع الخطط اللازمة لامتلاك ١١١ سفينة حربية من مختلف الانواع حتى عامي ١٩٨٠ ــ ١٩٨١ • وقد أعلن خلال ذلك ، أن القوى البحرية الاميركية يجب أن تؤمن جاهزية ١٣ تشكيلا ضاربا من حاملات الطائرات ، و ١٥ قافلة مختلفة ، و ١½ تشكيل من قوات مشاة البحرية البرمائية • واقترح أيضا آنذاك تأمين تشــكيل آخر من القوات الخاصة ، حيــث يحتمل أن يتطلب الموقف الدولي وجوده [١٣] • وعموما فان الخطة الخمسية للاعوام ١٩٧٨ ــ ١٩٨٢ ، راعت تمويل بناء وتحديث ١٥٧ سفينة حربية وسفينة مساعدة [١٤] •

---

(١٣) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع عن العــام المالي ١٩٧٧ ، واشنطن ١٩٧٦ ، الصفحة ١٦٤ •

(١٤) انظر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الاميركية عن العام المالي ١٩٧٨ ، واشنطن ١٩٧٧ ، الصفحة ١٩٠ •

ولدى مناقشة الميزانية العسكرية للعام المالي ١٩٧٩ ، نجد ان الخطة الخمسية لبرنامج بناء السفن ، كانت مثار نقاشات حادة ، حيث اقترح آنذاك تقليص المخصصات المعينة لبناء سفن جديدة ، واستخدام ما يتوفر من هذا التقليص من أجل تحسين تجهيز الجيش البري ، والقوى الجوية العسكرية • وبالاضافة الى ذلك ، فقد اقترح ايضا إعادة النظر بما كان قد خصص سابقا لهذا الهدف ، بحيث يخفض عدد السفن التي كان قد بدأ صنعها من ٢٩ الى ١٥ سفينة فقط ، بينما اقترح صنع ٧٠ سفينة فقط في البرنامج الجديد للاعوام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٣ ، أي بمعدل ١٤ سفينة سنويا •

وفي هذا السياق فان قيادة القوى البحرية الاميركية ، وأولئك الذين يقفون وراءها من دعاة ومؤيدي تقوية القدرة البحرية للولايات المتحدة الاميركية ، قاموا جميعا بحملة دعائية واسعة النطاق من أجل المحافظة على الدور القيادي والبارز للقوى البحرية في منظومة القوات المسلحة الاميركية • وقد قام هؤلاء بمحاولات لاثبات ان « القوى البحرية الاميركية سوف تنتقل الى وضع ضعيف » وبالتالي فلن تكون قادرة على الوقوف أمام « التحديات الجدية للاسطول البحري السوفييتي » ولن تكون قادرة أيضا على تأمين « المحافظة على السيادة في المناطق الهامة بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، من محيطات العالم » •

وبغض النظر عن الاجراءات المتخذة ، من قبل مؤيدي القوى البحرية ، في مجال زيادة عدد السفن الحربية الجديدة ، التي تدخل في قوام الاسطول ، فان إدارة كارتر كانت لا تزال ترى كفاية المخصصات المعينة لصنع ١٤ سفينة في عام ١٩٧٩ ، و ١٥ سفينة أخرى في عام ١٩٨٠ •

ومن الملائم ، أن نشير خلال ذلك ، الى ان العديد من الاختصاصيين العسكريين والباحثين الاميركيين يرون ان ما أُخذ بالاعتبار في العامين الاخيرين من تحديد لوتيرة استكمال القوى البحرية الاميركية من السفن الحربية الجديدة لا يمكن أن يؤثر الى حد كبير على الامكانيات القتالية لهذه القوى • ففي

السنوات القريبة القادمة ، سوف تحتفظ القوى البحرية الاميركية بواحد واربعين غواصة نووية على الاقل ، علما ان هذه الغواصات مجهزة بأنظمة صاروخية مجددة ، وحتى ثمانين غواصة نووية ضاربة ، ولا أقل من ١٢ تشكيلا من حاملات الطائرات ، تضم في قوامها حاملات طائرات كبيرة (بما فيها الحامـلات النووية) متعددة الاهداف ، وسفن حربية حديثـة (مدمرات ، وزارعات ألغام ، وفرقاطات) لحمايتها ودعمها • ويدخل أيضا في قوام القوى البحرية العسكرية الاميركية أكثر من ٦٠ سفينة ومركب انزال متنوعة ، وحتى ١٠٠ سفينة نقل خاصة ومركب خاص ذي دور مساعد •

وليس ثمة شك في ان الاجراءات العملية التي تنفذها القيـادة البحريـة الاميركية في بناء القوى البحرية والتجهيز العملياتي لعدد من مناطق المحيط الهادي ، تدل على الدور النشيط والهجومي لهذه القوى في الاستراتيجية العسكرية الحديثة للولايات المتحدة الاميركية • ولتبرير هذه الاجراءات ، تطرح بالدرجة الاولى مقولة « التهديد البحري السوفييتي المتصاعد » • ومهما يكن من أمر ، فان هذا الطرح يتعرض لنقـد حاد حتـى في الولايـات المتحدة الاميركيـة ذاتها • ويشير الى ازدياد التهديد المزعوم للقوى البحرية السوفييتية ، العديد من الباحثين الاميركيين ، وخاصة مركز المعلومات الخاص بالمسائل العسكرية (١٥) • وهناك عدة أمثلة عن المقارنات السيئة بين خواص كلا الاسطولين البحريين السوفييتي والاميركي • وقد اضطرت الولايات المتحدة الاميركية الى الاعتراف بما قالـه ذلك الاختصاصي المشهور في المسائل البحرية العسكرية ، الاميرال س• تيرنر (اصبح فيما بعد مديرا لوكالة المخابرات المركزية الاميركية) اذ اعلن بأنه **تظهـر في « نشرات وكتب المؤلفين الاميركيين » احصاءات تتناقض مع الحقائق الصحيحة** • ويذكـر هـذا الاميرال ، على سبيل المثـال ، انـه تذكر لدى مقارنة الاساطيل البحرية ، كـل

---

(١٥) انظـر : « التهديـد البحـري السوفييتي : الحقيقـة والوهم » في مجلـة The Defense Monitor ، الصادرة في شهر ايار ١٩٧٢ ، الصفحة ٢ •

السفن الصغيرة والمراكب في الاسطول البحري السوفييتي (حتى تلك التي لا يتجاوز طولها ٧٥ قدماً) بينما لا تذكر سوى البواخر الكبيرة فقط في القـوى البحريـة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية[١٦] • وبالتأكيد فان الميزان البحري الحربي يبدو في هذه الحالة بصورة مشوهة ، وهو الامر الذي يريده عن عمد واضعو هذا الميزان ، الذين يحاولون « تبرير » ما يطرحونه عن « التهديد البحري السوفييتي » •

وقد اقر بهذا الاتجاه المعمول به في تقديم الميزان البحري الحربي من قبـل الدوائر العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، الرئيس السابق لادارة الاستطلاع في وزارة الـدفاع الجنرال د• غراهام ، وعـدد آخر مـن اعضـاء الكونغرس الاميركي[١٧] •

ولنستعرض فيما يلي اتجاهات تطوير العناصر الاخرى للقدرة البحريـة في الولايات المتحدة الاميركية ، والمؤلفة من اسطول النقل البحري ، ومنظومة القواعد والمرافيء البحرية الحربية •

ب ـ اسطول النقل البحري :

جاء القانون عن الاسطول البحري التجاري لعام ١٩٧٠ بديلا عن القـانون المعمول به سابقاً منذ عام ١٩٣٦ ، والذي لم يعد يستجيب لمصالح صانعي ومالكي السفن الاميركية • وكان قد مرّ وقت طويل ، تم خلاله التقليص باستمرار للجـزء من السفن الاميركية المعد لنقل الحمولات الضرورية لتأمين اقتصاد الولايات المتحدة الاميركية ، ومصالح الاجهزة والادارات العسكرية • وازداد الاعتماد في نقل المواد الخام والمنتجات الصناعية الاميركية على أساطيل النقل التابعة لدول أخرى• وهكذا فان التشريعات الجديدة عن الاسطول التجاري كانت تهدف الى حفز التطويـر

---

(١٦) انظر الميزان البحري : ليس مجرد لعبة ارقام في مجلة Foreign Affairs العدد الاول لعام ١٩٧٧ ، الصفحة ٣٥٢ .

(١٧) انظر : « الشهادات امام اللجنة الفرعية عن الاولويات والاقتصاد التابعة للجنة الحكومية الاقتصادية المشتركة ، الكونغرس الرابع والتسعين ، الجلسة الاولى ، الجزء الاول ، واشنطن ، ١٩٧٥ ، الصفحة ١٣٩ .

اللاحق لاسطول النقل البحري في الولايات المتحدة الاميركية ، ولصالح الاقتصاد من ناحية ، والاجهزة او الادارات العسكرية ، والبحرية الحربية • وان الاختصاصيين الاميركيين في مجال الاقتصاد والاسطول التجاري يعتبرون ان الناحية العملية الوحيدة في مهام اسطول النقل البحري في الولايات المتحدة الاميركية ، هي تلك التي تمس مباشرة مسائل « تحقيق دخول (جمع دخل) للدولة من التجارة الدولية » • اما كل المهام الاخرى ، فهي تتبع بشكل مباشر او غير مباشر للمهام ذات الطابع العسكري[١٨] • وقد جاء في مقدمة القانون الذي صدر في عام ١٩٧٠ مايلي:

« انه لمن الاهمية الى حد كبير جدا ان يعمل الاسطول البحري التجاري الاميركي ، والقوة البحرية الحربية الاميركية معا ، في المستقبل ، سواء في زمن السلم ، او لدى نشوب الاعمال القتالية ، وكذلك لدى تنفيذ عمليات حماية القوافل العسكرية ، واثناء نقل الحمولات التقليدية ، او تأمين امداد البلاد بالموارد الضرورية من المواد الخام[١٩] » •

تعطى الافضلية في برامج بناء الاسطول التجاري ، بالدرجة الاولى ، الى بناء السفن الكبيرة ، والسريعة ، والتي تستخدم في مجالات متخصصة • وتشمل هذه الاخيرة السفن المعدة لنقل النفط والغاز المضغوط ، والسفن المعدة لنقل الحاويات، حيث ان استخدامها يكتسب أهمية كبيرة في الولايات المتحدة الاميركية ، ولا تقل عنها اهمية سفن الشحن المعدة لنقل الحمولات ذات الحجوم الكبيرة ، والسفن المعدة لنقل المواد الخام ايضاً • وبطبيعة الحال فان هذه السفن الاخيرة يمكن ان تستخدم للاغراض العسكرية ، الامر الذي تؤكده خبرة المشاريع التدريبية للقوى البحرية العسكرية ، حيث انها تلبي أعلى متطلبات الاجهزة والادارات العسكرية•

ج ــ منظومة توضع القوى البحرية الحربية :

تتألف هذه المنظومة من **مجموعة من القواعد البحرية العسكرية الموجودة في**

---

(١٨) انظر : « القوة البحرية » ، شباط ١٩٧٢ ، الصفحة ١٢ •

(١٩) انظر ، مجلة : Naval Review ١٩٧٤ ، الصفحة ١٨٦ •

القارة الاميركية ، والجزر والاراضي التابعة لدول اخرى (حيث تصنف حسب مهامها ، فاما ان تكون ادارية في المؤخرات ، او عملياتية او مساعدة ، او غير ذلك) ، **وتعتبر عنصرا مهمافي القدرة البحرية للولايات المتحدة الاميركية.** ثم ان الشبكة المتطورة من القواعد والمرافىء ، وتأمين مناعتها ، كانت ولا تزال تشكل جزءا اساسياً وهاماً جدا من الاجراءات الاستراتيجية العسكرية ، والمتصلة بالسياسة الخارجية ، التي تنفذها الحكومة الاميركية والقيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية .

عمدت الولايات المتحدة الاميركية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، وعبر استغلال ضعف منافسيها البحريين ، الى وضع عدد من القواعد ونقاط التوضع الكبيرة في اليابان ، وايطاليا ، وجمهورية المانيا الفدرالية ، تحت تصرفها . وبالاضافة الى ذلك وبغية اقامة الوضع الذي تستطيع السيطرة عليه في اوروبا وآسيا ، فقد استطاعت هذه الدولة أيضا أن تبرم اتفاقات عن استخدام عشرات القواعد ونقاط الاستناد (او مواطىء القدم) الاخرى في اراضي عدد من الدول الحليفة لها او المعتمدة عليها .

حدثت تغييرات معينة في منظومة توضع القوى البحرية الحربية الاميركية خلال اعوام الستينات والنصف الاول من اعوام السبعينات . وهكذا ، وبغية تقليص النفقات ، فان العديد من القواعد الاجنبية الموجودة خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية تعرض للاغلاق ، او وضع في حالة الخزن . ومهما يكن من امر ، وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية اخلت قواعدها المؤقتة ، او ذات القيمة القليلة ، أو ضعيفة التجهيز ، فانها لا تزال مستمرة في استخدام لا أقل من مائتي قاعدة في القارة الاميركية ، وفي اراضيها فيما وراء البحار ، وعلى اراضي العديد من الدول الاخرى. وان المحافظة على شبكة متطورة على نطاق واسع من القواعد البحرية الاميركية ، بوصفها تشكل اساساً للتوضع العملياتي والمناوراتي الدائم للقوى البحرية الاميركية ، تلبي بالدرجة الاولى ، كافة اهداف السياسة الخارجية الاميركية

العدوانية ، وسعي الولايات المتحدة الاميركية الى الاحتفاظ بمواقعها العسكرية، والسياسية والاقتصادية في اكثر مناطق العالم اهمية ، بالاضافة الى العمل على تقويتها •

يوجد عدد من المفاهيم البحرية والعسكرية الجزئية او الثانوية ، المرتبطة بشكل مباشر مع المفهوم الاساسي « للقدرة البحرية » ، وهي تتصل بمسائل محددة عن تطور مكونات او عناصر القدرة البحرية في الولايات المتحدة الاميركية • وقد ظهرت هذه المفاهيم في نهاية اعوام الستينات وبداية اعوام السبعينات ، عندما لوحظت ضرورة زيادة دور واهمية القوى البحرية في منظومة القوات المسلحة الاميركية • وهكذا ، فان مفهوم خلق التوازن في قوام القوى البحرية الاميركية ، والمعروف بـ High Law يدعو ، على سبيل المثال ، الى تزويد الاسطول الحربي ، بتلك السفن الحربية التي تلبي الى اقصى حد المتطلبات الحديثة لخوض الاعمال القتالية في البحار مع « مراعاة حالة اساطيل الاعداء المحتملين » • وان هذا المفهوم يأخذ في الاعتبار ، تصميم وشراء نوعين من السفن في آن معاً للقوى البحرية الاميركية ، هما السفن « **عالية الفعالية** » والقادرة على البقاء طويلا في البحار (قبل حاملات الطائرات الكبيرة متعددة الاهداف ، والسفن والغواصات النووية) ، والسفن والمراكب ذات « **الفعالية القتالية الاقل** » والاقل تكلفة أيضاً ، على ان يراعى اتمام تشكيل أسطول بحري أميركي حتى منتصف أعوام السبعينات ، يكون ذا قدرة قتالية قصوى ، و « **لا يتفوق عليه اي اسطول آخر في العالم** » •

اما المفهوم الجزئي الآخر،وهو الاستخدام متعدد الاغراض لحاملات الطائرات، فانه يراعي الاخذ بأوضاع قيادية جديدة ، يمكن بموجبها أن توضع على متن هذه الحاملات **اسراب جوية ذات قوام مختلط** (قاذفات ومقاتلات ، وطائرات هجومية ، وطائرات مضادة للغواصات الخ •••) • وفي هذه الحالة ، فانه يمكن لتشكيلات حاملات الطائرات الضاربة الحديثة ، حسب رأي القيادة البحرية ، ان تنفذ الاعمال القتالية مختلفة الابعاد والطابع (كتدمير قوى الاسطول المعادي في البحر والقواعد ، وعمليات الانزال العملياتي الكبيرة ، وتدمير قوة الغواصات المعادية

في البحر والقواعد ايضاً ، وتغطية مناطق توضع معينة ، الخ ..) . دون الحاجة الى تحضير خاص او الى اعادة دعمها بقوات اخرى . وحسب هذا المفهوم فـان قيادة القوى البحرية الاميركية تستطيع ان تحقق عددا من البرامج الكبيرة المعدة لصنع انواع جديدة من الطائرات ، والصواريخ ذات الاغراض المتعددة ، وانظمـة الرصد والاتصال .

ان مفهوم بناء السفن الصهاريج الكبيرة جدا (ذات الحمولات التي تزيد عن مائة الف طن للواحدة) ، والاستخدام واسع النطاق والفعـال لسفن الحاويات ، يراعي بالدرجة الاولى مصالح الاجهزة والادارات العسكرية . وحسب اقرار ممثلي القيادة العسكرية ، والاختصاصيين العسكريين ، العاملين في منظومة بناء وصيانة السفن الاميركية ، فانه يفترض تركيب وسائط الدفاع الجـوي ، والدفاع ضـد الغواصات ، على هذه السفن ، بالاضافة الى امكانية حملها للحوامات ذات الاغراض المختلفة . وبالنسبة لسفن الحاويات ، فانه يمكن ان يتم تحميلها بطاقة انواع المعدات القتاليـة ، بما فيها الثقيلة ايضاً .

٢ ـ مفهوم « السيطرة على البحار » :

يأخذ هذا المفهوم بعين الاعتبار ضرورة احكام سيطرة القوى البحرية الاميركية على المناطق الهامة من المحيطات العالمية ، عبر توضع تشكيلات الاسطول ومختلف الانظمة السلاحية فيها بغرض منع الاستخدام الفعال لاساطيل الدول الاخرى في مختلف شروط الموقف العالمي ، ودون أي تقييد ، مهما كان نوعه ، لهذه السيطرة. وحسب هذا المفهوم ، فان الولايات المتحدة الاميركية تملك ، حسب رأي أغلـب الممثلين العسكريين في القيادة البحرية « حرية مطلقة » في استخدام مساحات المحيطات العالمية (٢٠) ، أي تملك حقوقاً متميزة في هذا المجال ، بالمقارنة مع الدول الاخرى ، طالما ان هذا الاسلوب هو الاسلوب الوحيد الذي يمكن ان يؤمن أمن الولايات المتحدة الاميركية .

(٢٠) بالنسبة الى تطلعات قيادة القوى البحرية ـ العسكرية الاميركية الى « الحريـة المطلقـة » في المحيطات العالمية ، انظر : « القوة البحرية » : الحاضر والمستقبل، اصدار المعهد البحري الاميركي ، ١٩٦٣ ـ العدد الاول ؛ و « القوة البحريـة والقانون البحري » اصدار نفس المعهد ، ١٩٦٤ ، العدد الخامس .

يبتدىء مفهوم « **السيطرة على البحار** » من الجوهـر الواضـح على الصعيدين الرجعي والتوسعي لعقيدة « **السيطرة على البحار** » التي اخذت بها الـولايات المتحدة الاميركية بعد انكلترا، في الفترة التي أصبحت فيها هذه الدولة، أي الولايات المتحدة الاميركية قوة امبريالية عالمية • ففي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، حاول الاميرال **ماهـان** ، الذي يعبر عن المصالح التي نشأت لـدى البورجوازية الاحتكارية في الولايات المتحدة الاميركية ، ان يحول المفهوم البحري العسكري الشديد الوضوح ، والذي كان يعرف « بالسيطرة على البحار » الى مفهوم سياسي للبورجوازية التي كانت تسعى آنذاك الى تحقيق السيطرة على العالم، تحت لواء الشعار الايديولوجي للامبرياليـة • وبالتالي ، فـان كسب او تحقيق السيطرة على البحار ، أصبح الهدف الوحيد للصراع المسلح في البحار[٢١] ••• »•

وفي استنتاجه لهذه الفكرة ، فقد اعتمد ماهان على انه يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تملك ، من اجل اقامة وضع مسيطر قوي وطويل الامد في المحيطـات العالمية ، اسطولا بحرياً حربياً قوياً الى اقصى حد ، ويتلاءم مع ما تسعى اليه مـن مصالح ، وله شبكة او منظومة قواعد خارج حدودها •

يبدو الاتجاه التوسعي في هذه العقيدة واضحاً تماماً • وقد اكـد الاميرال **ماهـان** ، معتمدا على خبرة الامبراطورية البريطانية ، « **ان مصالح الولايات المتحـدة الاميركية تكمن خارج حدود القارة الاميركية**[٢٢] » ، وانه يجب تأمين هذه المصالح عبر

---

(٢١) انظر : غ. غورشكوف في المصدر الذي ذكر له سابقا ، الصفحة ٢٧٥ .

(٢٢) انظر « القوة البحرية ، العصا الكبيرة للولايات المتحدة الاميركية » . مناقشات المعهد البحري الاميركي ، آب ، ١٩٧٦ ، الصفحة ٤٠ .

خلق ذلك التفوق في الاسطول البحري الاميركي ، في المحيطات العالمية ، الـذي يفقد الجانب الاخر « المعادي » امكانية الاستخدام بحرية للبحار والمحيطات • وكان يجب على الولايات المتحدة الاميركية ان تؤمن « السيطرة على البحار » في كل الاماكن ، الامر الذي كان يحتاج بدوره الى أن لا تنفذ عمليات مستقلة في الاستيلاء على او التدمير لسفن او مراكب ، او قوافل منفردة للعدو فحسب ، بل ان تسعى ايضاً الى تدمير الاسطول الحربي لهذا العدو في **« موقعة عامة »** • ومهمـا يكن مـن أمـر ، **فلم تنجح الولايات المتحدة الاميركية ، لا في الحرب العالمية الاولى ، ولا في الحرب العالمية الثانية في ان تؤمن لنفسها مثل هذه « السيطرة على البحار » حتى بالرغم من وجوداسطول كبيروذي قوام متنوع لديها •**

ان عقيـدة **« السيطرة على البحار »** بوصفهـا منظومـة لوجهات النظر الاستراتيجية حول الدور الاستثنائي للقدرة البحرية ، فقدت معناها السابق ، بالرغم مـن ان التعابـير مـن نـوع **« السيطرة على البحار » « والسيطرة على العالم »** لا تزال تصادف في مؤلفات المنظرين البحريين العسكريين وفي الاقوال الرسميـة لممثلي القيادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • ومـع الاقرار باهميـة التغييرات الجذرية في طابع ووسائط الصراع المسلح في البحار ، فقلمـا نجد في الولايات المتحدة الاميركية من يعتبر انه مـن الممكن ان يتم تحقيـق السيطرة في المحيطات العالمية ، بالمعنى او المفهوم السابق لهـذه السيطرة ، وباعتبارها هـدفاً نهائياً للحرب في البحار •

ان الاختصاصيين العسكريين الاميركيين يقبلون حالياً في ابحاثهم النظرية ، على غرار ما يفعل أيضا ممثلو القيادة العسكرية في اجراءاتهم العملية ، امكانية اقامة ما يعرف عموماً بالسيطرة ، بوصفها تفوقاً جزئيـاً في زمن تنفيذ العمليـات البحرية المستقلة أو المشتركة في احدى الابحاث العلمية لاميرال الاسـطول في الاتحـاد السوفييتي س•غ• **غورشـكوف** ، فـان السيطـرة على البحـار **« تمكن بوصفها وسيلة لخلق شروط معينة ، من التنفيذ الناجح لعمليات الاساطيل**

في البحار ، وفي الجبهات البرية القريبة من السواحل البحرية » ، وبالتالي تظـل نوعاً من الفن البحري العسكري وتستمر في« **المحافظة على واقعيتها**[٢٣] » .

وهكذا نجد من خلال الاقوال العديدة للاختصاصيين والباحثين ، التي نشرت في الولايات المتحدة الاميركية ، ان « **السيطرة على البحار** » تعتبر في المعنى الاكثر اتساعاً لها ، نوعاً خاصاً من **المفاهيم « الاستراتيجية العسكرية »** البحرية ، طالما انها تشمل الملامح النظرية والعملية للتحضير للحرب وخوضها في البحـار . ويرتبط تحقيق هذا المفهوم مع وجود عدد معين من تجميعات القوى البحرية العسكرية ، ومع طابع نشاطاتها المنفذة في زمن السلم ، وكذلك مع صياغة او وضع المهام الاساسية للاسطول في زمن السلم ، ومع تنسـق جهود القوى البحرية العسكرية مع الانواع الاخرى للقوات المسلحة في تأمين التفوق أو السيطرة المحلية في هذه أو تلك المناطق الرئيسية من المحيطات العالميـة .

وان هذا المفهوم مرتبط بشكل وثيق أيضا مع المواقف السياسية العسكرية الاساسية للولايات المتحدة الاميركية ، الامر الذي أشـار اليه ، ويشير في الوقت الراهن أيضا ، المسؤولون من ذوي المراتب العالية في قيادة الولايات المتحـدة الاميركية . وبشكل خاص ، فقد أعلن الرئيس الاميركي الاسبق جون كينيدي ، في كلمة ألقاها على متن حاملة الطائرات النووية « كيتي ــ هوك » تأكيده لعدم تغير الهدف الاساسي للولايات المتحدة الاميركية المتمثل في تحقيق وضع مسيطر في العالم والمحافظة عليه ، كما أكد أيضا الاهمية الخاصة « للسيطرة عـلى البحار » في الظروف الحديثة [٢٤] . وعموماً ، فقد أظهر هذا القول ان مفهوم « السيطرة

---

(٢٣) انظـر : س.غ.غورشكوف في المصدر الـذي ذكر له سابقـا ، الصفحتـين ٣٧٦ و ٣٨٠ .

(٢٤) انظر هـ. بالدوين H.N. Baldwin ، في المصدر الذي ذكر سابقا له ، الصفحة ٢٩٤ .

على البحار » يتسم بأهمية عالميــة ، وهو بعيــد عن الطابع الدفاعــي . وبالتالي ، فان القيــادة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية تتعامل مع هذا المفهوم من هذه الزاوية .

كان وزير الدفاع الاميركي السابق د. رامسفيلد قد كشف في احدى كلماتــه الرسمية حيــث قال : « يتلخص جوهر السيطرة عــلى البحــار في تحقيق القــدرة على المراقبة والتحكــم بالمجالات الجويــة فوق ســطح هذه البحــار وفي عمــق المحيطات العالميــة ، حيــث توجد مصالح الولايات المتحدة الاميركية » . واذ أقر بأن الولايات المتحدة الاميركيــة لا يمكنها ان تؤمن مثــل هذه السيطرة « في كل مكان وزمان » ، فان رامسفيلد أكد النيات القديمة للقيــادة العسكرية حيــث قــال : « ان الولايات المتحدة الاميركية يجب ان تكون في حالــة تمكنها من تحقيق هــذه السيطرة حيثما ومتى كان ذلك ضروريا . وعلى هذه الدولة ان تخلق وتحافظ عــلى درجة عالية بشكل كاف للتفوق البحري على أي دولة أخرى في العالم » [٢٥] .

وفي بداية عام ١٩٧٨ ، وخلال مناقشة الميزانية العسكرية ، أشار وزير القوى البحرية الاميركية ، أثناء تأكيــده لضرورة تأمين الولايــات المتحدة الاميركية « للتفوق البحري » والمحافظة عليه في المحيطين الهادي والاطلسي ، الى ان المصالح الاميركية في العالم ، سواء على الصعيد الاقتصادي ، أو السياسي ، أو الاقليمي ، مرتبطة أيضا مع المحيط الهندي [٢٦] . ولذا ، فقد جرى في اطار هذا المخطط تشكيل الاسطول البحري الخامس الاميركي في المحيط الهندي ، كما ان ادخال قوى الاسطول في قوام فيلق « الرد السريع » يدل ، مرة أخرى ، عــلى الطابع العالمي لمفهوم « السيطرة على البحار » ، ويؤكد جوهره العدواني والتوسعي ،

---

(٢٥) انظر « اي برنامج خمسي – أي لمس سنوات – لبناء السفن ؟ » مناقشات المعهد البحري الاميركي ، شباط ١٩٧٧ ، الصفحة ٢١ .

(٢٦) انظر « بيان وزير البحرية الاميركية W.G. Glaytor ، المؤرخ في ٩ شباط من عام ١٩٧٨ ، الصفحتين ٢٠ و ٢١ .

والسعي الى اقامة وضـــع متفوق للولايات المتحدة الاميركية والمحافظة عليه في مناطق المحيطات العالمية الهامة لكل البلداز •

ان كشف الجوهر العسكري التطبيقي لمفهوم « السيطرة على البحار » من قبل ممثلي القيادة البحرية في الولايات المتحدة الاميركية يؤكد ان هذا المفهوم يفترض اقامة تناسب قوى بحرية عسكرية ملائمة لهذه الدولة والمحافظة عليها في مناطق معينة (تتوافق مع مصالح الولايات المتحدة الاميركية) من المحيطات العالميــة ، وتأمين وجود دائم في هذه المناطق لتشكيلات « مشكلة خصيصا » من القوى البحرية الاميركية ، مع تزويدها بما يلزمها من منظومات توضع ثابتة ومتحركة ، والمحافظة على الجاهزية القتالية والحركية بشكل دائم للقوات المخصصة لتنفيذ المهــام المتصلة باقامة نسبة القــوى الملائمة وتحقيق الوجود البحــري العسكري والمحافظة عليهما •

توجد على علاقة مباشرة مع تحقيق مفهوم « السيطرة على البحـــار » تلك المهام الاساسية التـــي كانت قد ألقيــت على عاتــق القوى البحرية العسكرية منذ عام ١٩٧٠ ، حيـــث يجب عـــلى هذه القوى ، في ضوء هذه المهام أن :

ــ تصبح المكـــون الاكثر أهمية في قوات « الردع الاستراتيجيـــة » •

ــ تأخذ على عاتقها المسؤولية الكاملة عـــن أمن المواصـــلات البحريـــة ، مؤمنة دعم القوات المسلحة الاميركية ، الموجودة خارج حدود الولايات المتحدة الاميركية ، ونقل الحمولات العسكرية الضرورية لهذه القوات •

ــ ترفع دوريا وبشـــكل منتظم من قدرة حاملات الطائرات النووية والقوات « البرمائيـــة » الى مستوى يؤمن المحافظة على الدور البارز للقـــوى البحريـــة في الاستراتيجية العامة للدولة : وذلك في مهام « الردع » في زمن السلم ، وبوصفها جزءاً من القوات المسلحة يشترك في زمن الحرب في مختلف انواع الحروب •

ــ تحافظ على مستوى عال لفعاليـــة قوات الامداد المادي التقنـــي ، وقوات الدعـــم ، مما يؤمن بالتالي أمن وحركية قوات الاسطول الموجودة في البحر ،

مع الاعتماد في الحد الادنى فقط على القواعد الثابتة خارج حدود عملها [٢٧] ٠

وقد أصبحت هذه المهام من العناصر المحددة لاعداد المبادىء المناسبة لاستخدام القوى البحرية العسكرية ، وللتجهيز العملياتي لمسارح الاعمال القتالية البحرية ، وكذلك لبناء القوى البحرية ذاتها ، وبناء قواعدها الثابتة والمتحركة ، والدعم الملائم المقدم في المناطق الهامة من المحيطات العالمية لنظام تحرك ونشر قوى الاسطول ، والطيران البحري ، ومشاة البحرية ٠ وكما نرى فان جزءا من المهام التي تنفذها القوات البحرية ذات الاغراض العامة ، تلبي بشكل مباشر متطلبات مفهومي « السيطرة على البحار » و « القدرة البحرية » ٠

وهكذا فعلى أساس المهام العامة المذكورة للقوى البحرية العسكرية ، تحدد المهام الخاصة لاساطيل الولايات المتحدة الاميركية في مختلف مناطق المحيطات العالمية ٠ ويتميز بشكل خاص التوجه ضد الاسطول البحري السوفييتي ٠ ويمكن ان نقدم مثالا عن ذلك ، في المهام الملقاة على عاتق القوى البحرية الموحدة لحلف الناتو في البحر الابيض المتوسط ، والتي تعمل بالتوافق مع الاوضاع الاستراتيجية الاميركية ٠ وعموماً فان مضمون مهام هذه الاوضاع يشمل ما يلي :

ـ المحافظة ـ في زمن السلم ـ على جاهزية قتالية عالية للقوى البحرية ، والمحافظة أيضا على مستوى ملائم من التدريب القتالي ، للافراد والسفن ، ورصد أي تغيرات في قوام ونشاطات الاسطول البحري السوفييتي ٠

ـ **تقوية نشاط الاستطلاع المنفذ** على قوات الاسطول السوفييتي في فترة اشتداد حدة التوتر ، بغية تقدير الموقف في الوقت المناسب (في حينه) وتأمين امكانية نشر القوات اللازمة لهذا الغرض ٠

---

(٢٧) انظر مخصصات وزارة الدفاع للعام المالي ١٩٧١ ، الجزء الثالث ، وزارة البحرية ، شهادات مقدمة الى مجلس الشيوخ ، واشنطن ١٩٧٠ ، الصفحة ٢٨ ٠

ـ **خلق التفوق العددي والنوعي** على قوى الاسطول السوفييتي ، في حالة نشوب حرب محدودة ، ورفع الجاهزية لخوض الاعمال القتالية مختلفة الابعاد .

ـ **اما في حالة توسع النزاع واحتمال تحوله الى حرب شاملة ، فيجب العمل بكافة الوسائل على تحييد نشاطات الاسطول السوفييتي ،** واقامة السيطرة الاكثر فعالية على خطوط المواصلات البحرية في البحر الابيض المتوسط (٢٨) .

وعموما فان هذا التوجه في مهام القوى البحرية الاميركية ، هو مماثل أيضا لمهام الاساطيل الاميركية في المحيط الاطلسي ، والمحيط الهادي ، والمحيط الهندي ، ويفسر هذا الامر من قبل القيادة العسكرية الاميركية باعتباره رداً بالدرجة الاولى على « التهديد البحري السوفييتي » . ولكن قصور هذا التفسير واضح تماماً . وكان ليونيد بريجنيف قد قال حول ذلك في المؤتمر الرابع والعشرين للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي ما يلي : « يحاول الامبرياليون ، كلما أرادوا تمويه نياتهم العدوانية ، العمل على احياء خرافة « التهديد السوفييتي » . وهم يبحثون عن مؤشرات لهذا التهديد في أعماق المحيط الهندي ، وعلى قمم جبال كورديلير » (٢٩).

ان خروج الاسطول البحري السوفييتي الى المحيطات لا يرتبط بأية تهديدات للسلم والامن الدوليين . ولكن هذا العمل له ما يبرره حتى من الناحية التاريخية ، ومن وجهة نظر الحق الدولي . وكان بعض المسؤولين العسكريين الاميركيين ، والمؤرخين والاختصاصيين أيضا ، يحاولون خلق انطباع عن ان الاتحاد السوفييتي

---

(٢٨) انظر « التحليل الاستراتيجي لشرق البحر الابيض المتوسط والبحر الاسود » مناقشات المعهد البحري الاميركي ، ايار ١٩٧٣ ، الصفحة ١٤٥ .

(٢٩) انظر مواد المؤتمر الاربع والعشرين للحزب الشيوعي السوفييتي ـ موسكو ١٩٧١ ، الصفحة ٢٨ .

وأسطوليه البحري العسكري ، والمعد للنقل ، لم يخرجوا من أجل التحرك والبقاء لفترات طويلة في المحيطات العالمية الا في العقدين أو العقود الثلاثة الماضية • وكان وزير الدفاع الاميركي الاسبق د• شليسينجر قد أجاب في احدى المقابلات التي أجريت معه عن سؤال حول بقاء أو وجود الاسطولين السوفييتي العسكري والتجاري في مناطق معينة من المحيطات بما يفهم منه ان هذه الظاهرة هي « جديدة تماماً وغير عادية » • وقد أكد شليسينجر ان « **الروس لم يكن لهم في الماضي الاسطول الحالي العامل في المحيطات ، بينما يظهرون حاليا انهم في وضع يمكنهم من توجيه سفنهم الى أي منطقة من الكرة الارضية ، ويؤكدون القوة العسكرية السوفييتية عبر التحرك البحري بعيد المدى لاسطولهم** » (٣٠) • وهكذا تظهر تفسيرات او توضيحات مماثلة ، في هذا او ذاك القول لقادة عسكريين آخرين في الولايات المتحدة الاميركية •

ولعل أكثر ما يدل على حماقة هذه التأكيدات هو الحقائق التاريخية المعروفة • فحتى في عامي ١٨٦٣ — ١٨٦٤ ، كانت الاساطيل الروسية ، التي تمتلك خبرة كبيرة في التحرك عبر المحيطات ، تعبر المحيطين الهادي والاطلسي ، كما انها ، قامت عندئذ بمساعدة الولايات المتحدة الاميركية في الصراع من أجل المحافظة على استقلالها (٣١) • ومن المعروف لدى الجميع ، ان السفن الحربية الروسية قامت في ذلك الوقت بتأمين صمود دفاع مدينتي نيويورك وسان فرانسيسكو • وكذلك كانت الاساطيل والسفن الروسية تخرج الى البحر الابيض المتوسط قبل هذا التاريخ بعشرات القرون • ثم ان الاساطيل الروسية عبرت في

---

(٣٠) انظر مجلة U.S. News And World Report الصادرة بتاريخ ١٣ ايار ١٩٧٤ •

(٣١) بالنسبة للتفاصيل عن وجود الاسطول الروسي في الولايات المتحدة الاميركية في عامي ١٨٦٣ — ١٨٦٤ انظر مجلة الولايات المتحدة الاميركية : السياسة ، والاقتصاد ، والايديولوجية — العدد ٧ لعام ١٩٧٤ ، الصفحات ٥٨—٦٣ •

زمن غير بعيد البحر الابيض المتوسط أثنــاء نقلها لتشكيلات بحرية مقاتلة من بحري البلطيق والاسود الى مدينة فلاديفستوك الروسية [٣٢] . ومهما يكن من أمر ، فمن الملائم ان نشير الى ان الوجود البحري العسكري السوفييتي الراهن في البحر الابيض المتوسط كان قد بدأ في عــام ١٩٦٧ فقط ، ردا على توضــع الاسطول البحري السادس الاميركي في هذا البحر الذي بدأ منذ عام ١٩٤٦ ، وعلى النشر في هذا البحر القريــب من الاتحاد السوفييتي ، بمجموعة مــن الغواصات النووية الصاروخية الاميركية منذ عام ١٩٦٣ .

ان الحق ، الذي لا يمكن ابطاله ، للاتحاد السوفييتي في التحرك والتنفيــذ للمشاريع التدريبية ، التي لا تهدد أحدا ، في المحيطات العالميــة ، لا يتناقض مع مصالح أي طرف آخر في العالم . وان قانونية هذه التحركات ، هي موضــع اعتراف العديد من المسؤولين الحكوميين ، حتى في الدول الرأسمالية الرئيسية . ويمكننا ان نذكر أمثــلة على ذلك ، في تصريح رئيس الوزارة البريطانية الاسبق ونستون تشرشــل في عــام ١٩٤٥ ، حيــث قــال :

« اني اعترف ، ان هذا الشــعب الروسي العظيــم ، والقوي والذي يسهم بنصيب كبير في الشؤون العالميــة ، يجب ان يلقــى التحية والترحيــب في محيطات العالم . وسوف نعمل على الترحيــب بظهور العلم الروسي في البحار »[٣٣] .

وكان الرئيس الاميركي ترومان قــد قال في نفــس العــام : ان الاتحــاد السوفييتي ، يجب أن يكون له ، بدون نزاع « حق الدخول الحر الى كافة بحار العالم » [٣٤] .

---

(٣٢) انظر التفاصيل في « البحارة الروس والسوفييتي في البحر الابيض المتوسط » موسكو ١٩٧٦ .

(٣٣) انظر مجلة الحياة الدولية السوفييتية ، العدد ١٢ لعام ١٩٦٥ الصفحة ١٤٠ .

(٣٤) انظر نفس المجلة ، العدد الثالث لعام ١٩٦٦ ، الصفحة ١٥٧ .

ومهما يكن من أمر ، فان القيادة العسكرية الحديثة في الولايات المتحدة الاميركية ، تنكر ، بشكل جوهري ، حق الاسطول البحري العسكري السوفييتي في الظهور في محيطات العالم • وفي الوقت نفســه تعطي هذا الحق الى الاسطول الاميركي ، الامر الذي يؤكد ، بالدرجة الاولى مفهوم « السيطرة الاميركية على البحــار » •

أما من وجهة نظر الحق الدولي ، فان هذا المفهوم يتسم بالقصور • ففي القانون الدولي الحديث ، يعبر عن عدم القبول • بأي شكل ، لمثل هذه المفاهيم التي تسمح بالسيطرة على أي جزء مفتوح من البحار ، واستخدام سطح هــذا الجزء ، وأسفله (قعر البحار) وأعماقه وموارده ، بالرغم مما يحدثــه ذلك من ضرر لمصالح الدول الاخرى • وعندما أعلن عن مفهوم « السيطرة على البحار » في الولايات المتحدة الاميركية ، وبالرغم من محاولات في هذه الدولة للتقليل مــن طابعه العالمي ، فان حق الدول الاخرى في استخدام حرية المرور غير المعاقة في محيطات العالم ، أصبح محددا تلقائيــا •

وان موقف الاتحاد السوفييتي في مسائل مراعاة واحترام حرية البحــار المفتوحة ، هو موقف ثابت ومبدئي • وقد تم التوصــل ، بنتيجة السياســة الخارجية السوفييتية النشيطة والمحبة للسلام خــلال الـ ١٥ــ٢٠ عاما الاخيرة ، الى وضع وتثبيت عدد من القوانين الجديدة المتعلقة بالحق الدولي الحديــث • وتشمل هذه القوانين منع تجارب الاسلحة النووية تحت الماء ، التي تشمل المياه الاقليمية والبحار المفتوحة ، وفي المجالين الجوي والفضائي ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين أمن تحرك « مناورة » السفن في البحار ، ومنــع توضع الاسلحة النووية ، والانواع الاخرى من أسلحة التدمير الشامل في قعر البحار [٣٥] •

---

(٣٥) بالنسبة للتفاصيل يمكن الرجوع الى « المسائل الحقيقية في الحق الدولي الحديث » موسكو ١٩٧٢ ، الصفحات ١٠٢ــ١١٢ .

يستمر الاتحاد السوفييتي في نضال دائب ودائم من أجل وضع قوانين الحق الدولي موضع التنفيذ ، مقترحا أيضا منع تحليق الطائرات الحاملة للاسلحة النووية خارج حدود الدولة المالكة لها ، وتحديد مناطق تحرك الغواصات والسفن النووية الصاروخية التي تحمل على متنها شحنات حربية نووية ، وخلق مناطق غير نووية في مختلف مناطق العالم ، بما فيها البحر الابيض المتوسط ، وبحر البلطيق ، وأجزاء أخرى من محيطات العالم . ولكن هذه المبادرات من قبل الاتحاد السوفييتي لم تلق حتى الآن الدعم اللازم من جانب الولايات المتحدة الاميركية .

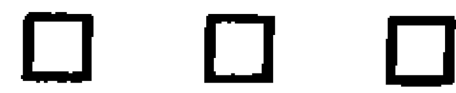
ان اعتماد القيادة الاميركية على وضع جغرافي واقتصادي « خاص » للولايات المتحدة الاميركية ، ليس سوى ذريعة او مقدمة للتوسع العسكري البحري . وبالرغم من ان الولايات المتحدة الاميركية محاطة بمياه المحيطات من طرفين ، فان وضعها الجغرافي يجعلها دولة ضمن قارة ، وتملك في الوقت ذاته ثروات طبيعية ليست أقل مما يوجد لدى العديد من الدول الاخرى . وفي هذه الحالة ، فهل يمكن الاعتراف أو الاقرار بمشروعية تكليف القوى البحرية العسكرية الاميركية ، مثلا ، في اطار تنفيذ مفهوم « السيطرة على البحار » ، بالقيام بالسيطرة حتى على عشرات المضائق والخلجان الاخرى في محيطات العالم ، والتي تشكل ، حسبما يزعمون في هذه الدولة ، ضرورات حيوية للولايات المتحدة الاميركية في حالة تعقد الموقف الدولي (٣٦) . وبطبيعة الحال ، فان عددا من هذه المضائق والممرات لا يقل أهمية بالنسبة لكافة دول العالم ، عما هو بالنسبة للولايات المتحدة الاميركية ، ونذكر منها النقاط الجغرافية المعروفة بمضائق مالاقا ، والزوندكسلي والتسوسيمسكي ، ومدخل البحر الاحمر ، وقناة السويس ، ومضيق جبل طارق ، ومضيق البلطيق ، والبوسفور ، والمخرج الى المحيط في منطقة ايسلندا ، وغيرها .

---

(٣٦) انظر : هل البحرية الاميركية كبيرة بما يكفي لتنفيذ مهامها على مستوى العالم كله ؟ في مجلة : U.S. News And World Report الصادرة بتاريخ ٢٦ أيار ١٩٧٥ .

يُعتمد في الولايات المتحدة الاميركية على التنامي المستمر للحاجة الى المواد الخام ومصادر الطاقة الموجودة خلف المحيطات ، وبالتالي يتم التشديد في هذه الدولة على ضرورة حماية طرق المواصلات البحرية • ومهما يكن من أمر ، فلا بد ان نلاحظ أن الازدياد المستمر في احتياجات الولايات المتحدة الاميركية من المواد الاستراتيجية ، والمواد الخام ، ومصادر الطاقة ، يمكن ان يجد تفسيرا له في الاستهلاك المتنامي لهذه المواد في الشروط التي يعيشها النظام الرأسمالي • وبالنسبة للعديد من المواد الاستراتيجية ، يتم السعي في الولايات المتحدة الاميركية بشكل دائم الى تشكيل احتياطات متحركة منها ، وبكميات أكبر الى حد كبير مما يحتاجه الاقتصاد ، بغية استخدامها في حالة خوض حروب عدوانية • ولا يقل عن ذلك أهمية « الاعتماد الخاص » للولايات المتحدة الاميركية على الموارد والمصادر الموجودة « فيما وراء البحار » ، الامر الذي لا يظهر في ابحاث ومقالات الاختصاصيين الاميركيين من مختلف الاتجاهات فحسب ، بل وفي أقوال وكلمات ممثلي العديد من الاجهزة والادارات • وان الدعاية المكثفة التي تقوم بها هذه الاجهزة والادارات الاميركية ، والتي تؤكد فيها « الاهمية الاستثنائية » لاقامة الولايات المتحدة الاميركية لوضع مسيطر في أكثر المناطق أهمية من محيطات العالم ، تتناقض مع تلك الاوضاع العامة التي تراعى فيها مبادىء الحقوق المتساوية لكافة دول العالم في استخدام المحيطات والبحار المفتوحة • وبالتالي ، فان مفهوم « السيطرة على البحار » يعتبر نموذجياً بالنسبة للتوسع والعدوان •

وهكذا نجد أن المفاهيم الاساسية ، والمفاهيم الجزئية على حد سواء ، معدة لتأمين التصعيد اللاحق في القدرة البحرية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وتحقيق تفوق هذه الاخيرة نوعاً وكماً على قدرة الدول الاخرى ، ونشر وتوضع القوى البحرية في مناطق المحيطات العالمية ، الامر الذي يؤدي في نهاية المطاف الى زيادة حدة التوتر العسكري ، والى تقوية سباق التسلح البحري •



الخاتمة

ان المفاهيم الاستراتيجية العسكرية والسياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية عموماً ، وعملية صياغتها وتحقيقها بشكل خاص ، تمارس بحد ذاتها تأثيرا معقدا ذا اتجاهين أساسيين على الموقف الدولي ــ فهناك الخط المسيطر الهادف الى تعميق وتوسيع الانفراج في الموقف الدولي ، وهناك النهج المعاكس تماما والهادف الى إثارة سباق التسلح ، والتحضير المادي للحرب ، والتدخل في شؤون الدول الاخرى • وان هذا الاتجاه الثاني يلقى تطورا متميزا ، ويجد انعكاساً له ، بشكل خاص فيما سنأتي على استعراضه أدناه • فمنذ ذلك الوقت الذي توصل فيه أصحاب الشأن في الولايات المتحدة الاميركية الى استنتاج عن وجود مساواة في القوات الاستراتيجية مع الاتحاد السوفييتي ، فان دوائر معينة وذات نفوذ في واشنطن ، والتي تمثل بشكل رئيسي مصالح القوى العسكرية والمجمع العسكري الصناعي ، شددت على السعي الى تحقيق امكانية الاعداد والاخذ بمفاهيم استراتيجية عسكرية جديدة وخطرة ، مستفيدة من حماس هؤلاء واندفاعهم في مجال سباق التسلح ، لكي تحقق تفوقاً عسكرياً على الاتحاد السوفييتي • وبتعبير آخر ، فان الحديث يدور هنا عن البحث من جديد عن امكانية احياء سياسة « من مواقع القوة » ، سواء على الصعيد الاقليمي أو على الصعيد العالمي ، وعلى أساس التفوق العسكري • ويدل على ذلك بوضوح التزايد المستمر في الميزانية العسكرية للولايات المتحدة الاميركية ، وتخصيص مبالغ كبيرة جدا لصنع أسلحة استراتيجية جديدة •

وفي عام ١٩٨٠ المالي ، بلغت الميزانية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية رقماً قياسياً هو ١٣٨ر٢ مليار دولار(×) • وتخصص مبالغ مالية

(×) ان الميزانية العسكرية المقترحة للعام المالي ١٩٨٦ ، هي ٣١٢ مليار دولار ، ولكن نقاشا حادا يدور حولها في الكونغرس الاميركي في الوقت الراهن .

بالمليارات لصنـــع أنظمة سلاحية جديدة معدة للدمار الشامل • ومرة أخرى نجد ان الاولويات تعطى بدون نقاش الى مصالح المجمع الصناعي العسكري •

تشكل السياسة التي تأخذ بها دوائر معينة في الولايات المتحدة الاميركية ، خطورة كبيرة ، وهي موجهة الى تعزيز المقدرة العسكرية للصين عبر تشجيع بيع الاسلحة لها من قبل حلفاء الولايات المتحدة الاميركية في حلف الناتو ، وكذلك عبر الموافقة الصامتة على الاعمال العدائية المنفذة من قبلها • ولكن هذه الدوائر لا تريد ان تدرك ان أية محاولات لتحقيق التفوق العسكري يمكن ان تؤدي الى عدم استقرار الموقف ، والى الرفع الحاد لخطورة نشوب حرب نووية • ثم انها ــ أي الدوائر المذكورة ــ لا تريد أن تدرك أيضا ان مصالح الامن القومي للولايات المتحدة الاميركية ذاتها ، لا يمليها استمرار سباق التسلح ، او زيادة المخصصات العسكرية ، او اعداد مفاهيم جديدة ، او صنع أسلحة أكثر تدميرا ، بل يمليها اتخاذ اجراءات محددة وفعالة في ايقاف سباق التسلح ودعم عملية الانفراج السياسي عبر اجراءات الانفراج العسكري في مختلف المجالات •

ان للمفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، وكذلك لسياستها الخارجية والعسكرية عموماً ، توجهاً واضحاً ضد الاتحاد السوفييتي • وعموماً فان تنامي القدرات الاقتصادية ، والسياسية ، والدفاعية السوفييتية ، يؤمن شروطا ملائمة في مجال السياسة الخارجية لتقوية الامن الدولي ، وردع النشاط العسكري للامبريالية ، كمـا أنـه لا يثير القلق فقـط لدى دوائـر معينة في الولايات المتحدة الاميركية ، بل يدفع أيضا الى محاولة هذه الدوائر استخدام كافة الوسائل لتشويـه أهداف وجوهر تقوية القدرة الدفاعية لدى الاتحاد السوفييتي • وان التشويه المتعمد للسياسة السوفييتية ، ولطبيعة وتوجه الاجراءات الدفاعية في الاتحاد السوفييتي ، معدة لتضليل الرأي العام الاميركي ، وتسهيل تنفيذ المنهج العسكري في الولايات المتحدة الاميركية •

كان ليونيد **بريجينيف** قـد قـال في اجاباته على اسئلة مراسل المجلة

الاسبوعية « فورفيرتز » ، مؤكدا عدم صحة الضجة الدعائية حول « التهديد القادم من الشرق » ذي الطابع العسكري الخرافي ، مايلي : « **لاشك ان الاتحاد السوفييتي هو دولة قوية فعلا ، وتظهر قوته في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية ولكنه ، اي الاتحاد السوفييتي – دولة محبة للسلام . فلا توجد اي مهمة تتجه النية الى حلها بالطرق العسكرية . ولا توجد لنا اية مطامع اقليمية او من اي نوع آخر لدى اي دولة في العالم ، مما قد يؤدي الى صدام عسكري معها ... ولا توجد للاتحاد السوفييتي اية نيات بالهجوم على اي دولة ، غربية كانت او شرقية ، او شمالية او جنوبية** »[1] . واذا كان الاتحاد السوفييتي يملك امكانات عسكرية فان ذلك لا يعني ان هذه الامكانات هي مؤشرات عن نيات سيئة ، علما ان حب الدولة السوفييتية للسلام ، هو أمر نابع من الطبيعة الاجتماعية للمجتمع السوفييتي .

ومهما يكن من أمر ، فان القيادة السياسية العسكرية الاميركية ، تعتمد دائماً في اثارتها لسباق التسلح ، على وجود امكانيات عسكرية معينة لدى الاتحاد السوفييتي . وقد كانت كل جولة جديدة في تصعيد التسلح لدى الولايات المتحدة الاميركية ، وخلال كل الفترة الزمنية التي مرت بعد الحرب العالمية الثانية، تترافق مع مقدمات فلسفية تتحدث عن الطابع « المهدّد » للقدرة العسكرية السوفييتية . وفي الواقع ، فان ذلك لم يكن سوى ذريعة تبرير سباق التسلح ، وتنفيذ النهج المضاد للاشتراكية .

وعموماً ، فان القدرة العسكرية للاتحاد السوفييتي ولكافة الدول الاشتراكية الشقيقة ، ليست سوى قدرة تخدم المحافظة على السلم وحماية المكتسبات الثورية للكادحين من تعديات المعتدين الامبرياليين ، ومن تلك القوى في المسرح الدولي ، التي تقف في صف واحد مع الرجعية العالمية .

تعمل دول المنظومة الاشتراكية على تقوية قدرتها العسكرية ، ولكن

---

(١) انظر صحيفة « البرافدا » الصادرة بتاريخ ٤ ايار ، ١٩٧٨ .

الاجراءات المنفذة في هذا المجال ، تحمل طابعاً دفاعياً محضاً • ثم ان هذه الاجراءات ليست موجهة الى التحضير للعدوان ، او الى استخدام الوسائط النووية ، لهذا الغرض • وان شعوبنا لم تدفع ثمناً غالياً جدا للسلام ، لكي تتعرض من جديد لاعباء عسكرية لا تحصى ، وتقدم الضحايا بدون حساب ».

وقد قال وزير الدفاع السوفييتي السابق ماريشال الاتحاد السوفييتي د•ف• **اوستينوف** في احد الاجتماعات الاحتفالية بمرور ستين عاماً على انشاء القوات المسلحة السوفييتية مايلي : « **ان المهم هو اين يركز الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الصديقة قواهم – وبطبيعة الحال ، فان ذلك يتم من اجل الغاء التهديد بالحرب النووية ، ومن اجل ترسيخ التغيرات الايجابية في العلاقات الدولية، وتعميق وتقوية الانفراج ، وجعل عملية التطور في هذه المجالات غير قابلة للسير في الاتجاه المعاكس ، وايقاف سباق التسلح** »[٢] . وعموماً ، فان هذه هي الاهداف الاساسية للاتحاد السوفييتي ، والتي يعبر عنها عملياً في سياسته الخارجية والدفاعية •

يركز المسؤولون في البنتاغون اثناء ذكرهم « للتهديدات العسكرية السوفييتية » على اتهام الاتحاد السوفييتي بأنه يشدد في عقيدته العسكرية على تحقيق اهداف التحضير للحرب النووية واشعال نيرانها في الوقت المناسب ، وانه يسعى الى تشكيل مايعرف بالمقدرة على نزع سلاح الطرف الآخر ، اي الى تحقيق المقدرة على تنفيذ الضربة الاولى •

ومن الواضح ان العقيدة العسكرية السوفييتية موجهة بالدرجة الاولى الى **منع العدوان الامبريالي ، وحماية الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية ، وعدم السماح بالحروب مهما كانت ابعادها** . وعموماً فان هذه العقيدة تعتبر ذات توجه وأهداف انسانية رفيعة المستوى • وقد قال ماريشال الاتحاد السوفييتي

---

(٢) انظر صحيفة « البرافدا » الصادرة بتاريخ ٢٣ شباط ، من عام ١٩٧٨ .

ديمتري اوستينوف • في هذا السياق مايلي : « ان السياسة الخارجية السلمية للاتحاد السوفييتي ، وتصميمه على صد المعتدي ، هما المبدآن الاساسيان اللذان يستخدمان في صياغة العقيدة العسكرية ، وبناء وتحضير القوات المسلحة[٣] » •

ويمكن ان نقول نفس الشيء عن المقدرة في تنفيذ الضربة الاولى • فمفهوم **الضربة الاولى** هو امر غريب عن سياسة الاتحاد السوفييتي عموماً ، وعن سياسته الخارجية بشكل خاص • أما ما يشير الى سعي الدولة السوفييتية الى امتلاك مقدرة تنفيذ الضربة الاولى المؤدية الى نزع سلاح الطرف الآخر ، فليس سوى مجرد اختلاق فقط • ويشير ليونيد **بريجينيف** الى ذلك بقوله : **«اما فيمايتعلق بالاتحاد السوفييتي ، وانا أكرر ثانية ، فانه لا يفكر بالقيام بالضربة الاولى»**[٥] • ولكن العكس هو الصحيح ، فمن المعروف جيدا ، ان الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الاخرى ، اقترحت على كافة المشتركين في المؤتمر الاوروبي العام ، بما فيهم الولايات المتحدة الاميركية ، ان يتم ابرام اتفاقية عن عدم الاستخدام اولا للسلاح النووي والعادي ضد بعضهم البعض • ولو تم الاخذ بهذا الاقتراح آنذاك ، لانتهت مشكلة الضربة الاولى المؤدية الى نزع سلاح الطرف الآخر نهائياً • ومهما يكن من أمر ، فان دول حلف الناتو ، وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الاميركية رفضوا هذا الاقتراح •

وبالتأكيد ، فان الاتحاد السوفييتي يقوم بكل ما هو ضروري لكي تكون قدرته الدفاعية في مستوى المتطلبات الحديثة • ولكن الاجراءات الدفاعية في الاتحاد السوفييتي ، وفي سائر الدول الاشتراكية الشقيقة ، تحمل طابع الرد الاضطراري • **فالدول الاشتراكية لا يمكنها الا تعير اهتمامها الى تحضيرات ودسائس القوى العدوانية ، اينما وجدت •**

---

(٣) انظر « صحيفة البرافدا » الصادرة بتاريخ ٢٣ شباط ، ١٩٧٧ .

(٤) انظر صحيفة « البرافدا » الصادرة بتاريخ ٤ ايار ، ١٩٧٨ .

(٥) انظر نفس المرجع السابق .

وهكذا فان صنع وسائط جديدة للصراع المسلح يوماً بعد يوم ، واعداد طرق واساليب جديدة لاستخدام القدرة العسكرية ، من قبل الدول الامبريالية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الاميركية ، يضطران الدول الاشتراكية الى اتخاذ اجراءات جوابية .

ويدعو الاتحاد السوفييتي بشكل مستمر وحاسم الى ايقاف انتاج الاسلحة النووية ، والى التقليص مبدئياً ، والازالة في نهاية الامر للاحتياطات منها ، والى رفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لحل المسائل المتنازع عليها .

ومن هذه الاوضاع المبدئية ، والهامة من الناحية العقائدية ، والتي تكمن في اساس السياسة العسكرية السوفييتية ، يمكن ان نستنتج ، ان محاولات الدعاية البورجوازية الهادفة الى اتهام الاتحاد السوفييتي بالتحضير لاشعال نيران حرب نووية ، ليست سوى افتراء ظالم على السياسة الخارجية والعقيدة العسكرية للدولة السوفييتية .

ان الطابع العدواني للامبريالية ، ووجود اسلحة نووية استراتيجية قوية في الولايات المتحدة الاميركية ، وبحالة جاهزية قتالية عالية ، واعداد خطط استخدامها المفاجيء تلزم القوات المسلحة السوفييتية بأن تكون في حالة جاهزية دائمة لصد العدوان . وخلال ذلك ، فمن المهم ان يراعى الطابع الخاص للخطورة العسكرية في العصر النووي .

يظهر في السياسة العسكرية للولايات المتحدة الاميركية في الشروط الحديثة اتجاهان متناقضان . فاحدهما هو السعي الى تسريع برامج انتاج ونشر منظومات اسلحة التدمير الشامل ، والاسلحة العادية ، مما يؤدي الى زيادة المقدرة العسكرية ، وزيادة « فعاليتها » عبر اعداد المفاهيم الاستراتيجية العسكرية الاكثر خطورة بالنسبة للعالم . اما الاتجاه الآخر فهو مرتبط بالاعتراف بضرورة

---

(٨) انظر صحيفة « البرافدا » الصادرة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٧٨ .

التراجع عن ، او رفض البرامج العسكرية ذات التكلفة العالية وغير المجدية من وجهة نظر المصالح الحقيقية للامن القومي الاميركي ، والاستمرار في عملية التفاوض عن تحديد سباق التسلح •

وان الاتجاه الى زيادة القدرة العسكرية والبحث عن اشكال وطرق استخدامها السياسي « المسموح به » ، معبر عنه في مختلف المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية • وهو يمثل تهديدا حقيقياً للسلم والامن الدوليين ، ويدل على عدم تغير الجوهر العدواني للامبريالية حتى في الظروف التاريخية الجديدة •

وبالاضافة الى ذلك ، فان حقائق العصر النووي وتبدل نسبة القوى على المسرح الدولي تضطر الدوائر الحاكمة في الولايات المتحدة الاميركية الى البحث عن اساليب أو طرق مشروطة في اتجاهات تحديد سباق التسلح ، ولا سيما الاستراتيجي منه • وان الدليل على ذلك هو اسهام الولايات المتحدة الاميركية في عدد من الاتفاقيات الدولية في هذا المجال • ولعل أهم هذه الاتفاقيات ، هو الاتفاقية بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدةالاميركية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية والدفاعية (سالت ــ ١) ، والاتفاقية السوفييتية الاميركية عن تحديد الاسلحة الاستراتيجية الهجومية (سالت ــ ٢) ، التي وقعت في فيينا في شهر حزيران من عام ١٩٧٩ • وان اهمية هذه الاتفاقية الاخيرة تخرج عن اطار العلاقات السوفييتية الاميركية ، اذا ما اخذنا بالاعتبار القدرة النووية الكبيرة جدا لدى كلا الدولتين ، وحدة التناقض بينهما ودور كل منهما في العالم الحديث • فلأول مرة، يتم التوصل الى اتفاقية تضع حدودا متساوية للتعداد العام لكافة الانظمة الاستراتيجية الهجومية ، ولتعداد الانظمة الصاروخية ذات الرؤوس الحربية المتعددة من نوع ميرف MIRV ، وتدخل تحديدا جديا على سباق التسلح النوعي ، وبالتالي تثبت التوازن الاستراتيجي للطرفين ، وتجسد مبدأ المساواة والامن المتبادل المتماثل ، وتعمل على استقرار الوضع الاستراتيجي ، وتخلق الشروط الضرورية لاستمرار عملية تحديد وتقليص الاسلحة الاستراتيجية •

وبطبيعة الحال ، فقد كان ذلك رصيـــدا جديدا في تجسيد الانفراج ، وتقوية السلم والامن الدوليـــين •

اثارت هذه الاتفاقية بعد توقيعها ، مقاومة شديدة في الاوساط ذات النزعات العسكرية والرجعية في الولايات المتحـــدة الاميركية ، وبدأت حملات واسعـــة النطاق من اجـــل عدم التصديق عليها • ومـــن الواضح ان هـــذه القوى تقف ضد ايـــة اسس للاتفاقات التي تهدف الى تحديد التسلح ، والحد من امكانية الولايات المتحـــدة الاميركية في تحقيق التفوق الاستراتيجي ، وتنفيذ سياسة **«من واقع القوة»**. فالاطراف ذات النفـــوذ والمؤيدة للتوتر السياسي العسكري سوف تقوم بكل ما بوسعهـــا للاستمرار في سباق التسلح ، وادخال عناصر خطرة جديدة في العقيـــدة العسكريـــة الاميركية ، والمفاهيم الاستراتيجية العسكريـــة المتفرعة عنها ، وجعل النهج السياسي العام اكثر تصلباً • ويدل على ذلك بشكل خاص ، القـــرار الذي اتخذه مجلس حلف الناتو ، في شهر تشرين الاول من عام ١٩٧٩ ، وتحت الضغط الاميركي ، عن انتاج ونشر الصواريخ الاميركية ذات المدى المتوسط على اراضي عدد من دول هذا الحلف • ولذا فان تنفيذ الاجراءات الحقيقية اللاحقة في مجـــال تحديد وايقاف سباق التسلح لن يكون بالامر السهل ، وانمـــا سيتم عبر صراع معقـــد وصعب •

ان وجود اتجاهين متناقضين في السياستين الخارجية والعسكرية للولايات المتحـــدة الاميركية ، هو حقيقة موضوعية تنبع من تناقضات الامبريالية المعاصرة •

وان السعي الى تصعيد القدرة العسكرية في الولايات المتحدة الاميركية ، واحياء طرق واساليب استخدامها لحل التناقضات الدولية ، سيؤدي حتما الى رد فعل حاسم من جانب الاتحاد السوفييتي والدول الاخرى في المنظومة الاشتراكية • وفي الوقت ذاته ، فان نهج الانفراج السياسي والعسكري ، والتحديد اللاحـــق لسباق التسلح سوف يجدان دائماً الدعم من قبل الدول الاشتراكية ، طالما ان هذا النهج يعتبر المحور الموجه لسياستها الخارجية •

الفهـــرس

الموضوعات الرئيسية والفرعية	رقم الصفحة

هذا الكتاب

• كتاب حديث يبحث في المفاهيم الاستراتيجية العسكرية في الولايات المتحدة الأميركية، وضعه عدد من الكتاب العسكريين السوفييت بإشراف أكاديمية العلوم في الاتحاد السوفييتي.

• يحلل الكتاب بدقة سياسية الدوائر الحاكمة الأميركية، واعتمادها على القوة العسكرية، كما يتطرق إلى موضوع إشراك العديد من المؤسسات غير الحكومية في إعداد ودراسة المسائل العسكرية والمفاهيم الاستراتيجية العسكرية إلى جانب الدوائر الرسمية في الولايات المتحدة.